المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا ـ فرع اللغة

قام الطالب بالتعديلات المطلوبة:
أ.د. محسن بن سالم العميري مشــــرفاً:
أ.د. الشريف عبد الله علي الحسيني مناقشاً:
أ.د. فتحي مصطفى عليّ الدين مناقشـــاً:



عيون الإضراب في فنون الإعراب

لأبي بكر عبيد الله بن إبراهيم بن أبي بكر التفتازاني المتوفى حوالي سنة (٥٥٠هـ)

دراسة وتحقيق

(من بداية الكتاب حتى نهاية القسم الخامس منه)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد

الطالب: مطيع الله عواض دبيان السلمي

إشراف:

الدكتور: محسن سالم العميري

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فعنوان هذه الرسالة هو: «عيون الإضراب في فنون الإعراب» لعبيد الله بن إبراهيم التفتازاني، المتوفى حوالي سنة (٥٥٠هـ) ، من بداية الكتاب حتى نهاية القسم الخامس منه، دراسة وتحقيق .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين، أولهما الدراسة، وثانيهما النص المحقق .

أما قسم الدراسة فيشمل فصلين:

الفصل الأول: ترجمت فيه لأبي بكر التفتازاني في عشرة مباحث:

المبحث الأول: نسبه ولقبه . المبحث الثاني: مولده ونشأته .

المبحث الثالث: رحلاته . المبحث الرابع: أخلاقه وسيرته .

المبحث الخامس: مكانته العلمية . المبحث السادس: عصره .

المبحث السابع: شيوخه . المبحث الثامن: تلاميذه .

المبحث التاسع: آثاره العلمية . المبحث العاشر: وفاته .

أما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه عن كتاب «عيون الإضراب في فنون الإعراب » في عشرة مباحث أيضاً:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن منهج المؤلف في الكتاب، وقد تضمن جانبين: الأول في تقسيم الكتاب، والثاني في ترتيب الأبواب والفصول.

المبحث الثاني: مصادر الكتاب .

المبحث الثالث: مصطلحات المؤلف في الكتاب .

المبحث الرابع: مناقشاته العلمية واختياراته .

المبحث الخامس: موقفه من العلة النحوية .

المبحث السادس: موقفه من علماء البصرة والكوفة .

المبحث السابع: عنايته بشواهد القرآن الكريم والقراءات والحديث الشريف .

المبحث الثامن: الشواهد الشعرية وعناية المؤلف بها .

المبحث التاسع: موازنة بين كتاب «عيون الإضراب» للتفتازاني، وكتاب «المفصل» للزمخشري .

المبحث العاشر: قيمة الكتاب العلمية .

وقد ذيلت هذا الفصل بمبحث تحدثت فيه عن نسخة الكتاب، وتوثيقه، وعملي في التحقيق.

أما نص الكتاب، فقد حققته وفق القواعد التي ارتضاها أرباب هذا الفن.

ختمت هذه الرسالة بصنع فهارس فنية تساعد الباحثين على الإفادة منه .

الطالب	المشرف	عميد الكلية
مطيع الله بن عواض السلمي	أ.د. محسن بن سالم العميري	أ.د. حسن محمد باجودة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ذي الجلال والعزَّةِ والإنعامِ والمنَّةِ، أحمدُه سبحانه على تـوالي مننـه حمـداً يبلغُ رِضَاه، وأصلّي وأسلّمُ على خير خلق الله، سيدنا ونبينا محمـد بـن عبـد الله، اللهـم صلِّ وسلِّمْ وبارِكْ عليه وعلى آله وأصحابه، ومن سار على نهجـه واتَّبـعَ هُـدَاه إلى يـوم الدين .

وبعـد، فموضـوع هـذه الرسـالة هـو دراسـة لكتـاب « عيـون الإضـراب في فنـون الإعـراب » لأبـي بكـر عبيـد الله بـن إبراهيـم التفتـازاني، المتوفـى حـوالي سـنة خمسـين وخمسمائة للهجرة، مع تحقيق الكتاب من أوله حتى نهاية القسم الخامس منه .

وهذا الكتاب أصل من الأصول النحوية المغمورة، التي لم يُكشـف النقـاب عنهـا، ولم يُعن بها أحد على حد علمنا، فلم يُعط حظاً من البحث والدراسة بالرغم مما احتوى عليه من جملة أصـول النحـو وفروعـه، ومـا اشـتمل عليـه مـن عـرض وبسـط للمسـائل النحوية .

أما عن مؤلفه فقد قال عنه تلميـذه ابنُ السـمعاني: « إمـام فـاضل ... مجمـوع لـه الفنون[١] » .

كما قال عنه ياقوتُ الحموي: « إمامٌ فاضلٌ، عـالم بالتفسير والقـراءات والمذهـب والأصول[٢] » .

وكتابٌ قديمٌ هذا صفةُ مؤلِّفِهِ جديرٌ بالبحث والدراسة، ومؤلـفٌ مَغمـورٌ لـه مثـلُ هذه المكانة العلمية، حريٌّ بأن يَتَعَرَّفَ عليه الباحثون والدارسون، ويطَّلِعُـوا علـى شـيءٍ من آرائه وآثاره .

---

(١) الأنساب ٦٣/٣ .

(٢) معجم الأدباء ٣٩٥/٢ .

وقد دفعني إلى اختيار هذا البحث ليكون موضعاً لرسالتي لنيل الماجستير أمور منها:

١ - إن هذا الكتاب يُعد كما ذكرنا أصلاً من أصول النحو العربي، إذ ليس هو شرح لكتاب ولا حاشية، الأمر الذي يجعله مرجعاً مهماً لطلاب العلم والباحثين في الدرس النحوي .

٢ - إن تحقيق هذا الكتاب يكشف لنا عن حياة رجل مغمور، لم يُعط حقه من الدراسة والبحث، ولا نعلم له كتباً مطبوعة ولا مخطوطة غير هذا الكتاب، بالرغم من رسوخ قدمه في العلم وتقدم عصره، فأردت أن أعرف به وبعلمه لكي يُفيد الباحثون والدارسون من دراسة آرائه وآثاره .

٣ - نقل المؤلف في هذا الكتاب عن كثير من العلماء المتقدمين، أمثال عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق الحضرمي، وسيبويه، والكسائي، والأخفش، والفراء، وغيرهم ممن تكلمت عنهم في مصادر هذا الكتاب .

٤ - رغبتي في الاشتراك في إحياء كتب التراث التي لا يزال عدد كبير منها يقبع في خزائن المكتبات ودور الكتب، ينتظر من ينفض عنه غبار الزمن، ليخرجه إلى النور، فينتفع به طلاب العلم والمعرفة .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين :

القسم الأول: الدراسة .

القسم الثاني: الكتاب المحقق .

أما القسم الأول:

فقد جعلته في فصلين تضمن كل منهما عدداً من المباحث :

الفصل الأول: تحدثت فيه عن أبي بكر التفتازاني، وكان في عشرة مباحث:

المبحث الأول: نسبه ولقبه .

المبحث الثاني: مولده ونشأته .

المبحث الثالث: رحلاته .

المبحث الرابع: أخلاقه وسيرته .

المبحث الخامس: مكانته العلمية .

المبحث السادس: عصره .

المبحث السابع: شيوخه .

المبحث الثامن: تلاميذه .

المبحث التاسع: آثاره العلمية .

المبحث العاشر: وفاته .

أما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه عن كتاب «عيون الإضراب في فنون الإعـراب» وكان في عشرة مباحث:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن منهج المؤلف في الكتاب، وقد تضمـن جانبين: الأول في تقسيم الكتاب، والثاني في ترتيب الأبـواب والفصول .

المبحث الثاني: مصادر الكتاب .

المبحث الثالث: مصطلحات المؤلف في الكتاب .

المبحث الرابع: مناقشاته العلمية واختياراته .

المبحث الخامس: موقفه من العلة النحوية .

المبحث السادس: موقفه من علماء البصرة والكوفة .

المبحث السابع: عنايته بشواهد القرآن الكريم والقراءات والحديـث الشريف .

المبحث الثامن: الشواهد الشعرية وعناية المؤلف بها .

المبحث التاسع: موازنة بين كتاب « عيون الإضراب » للتفتـازاني، وكتاب « المفصل » للزمخشري من ناحية المنهج، والحدود النحويـة، والشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية، وبسط المسائل النحوية .

المبحث العاشر: قيمة الكتاب العلمية .

وقد ذيلت هذا الفصل بمبحث تحدثت فيه عن نسخة الكتاب، وتوثيقه، وعملي في التحقيق .

أما القسم الثاني:

فقد تضمن النص المحقق الذي بدأ من أول الكتاب حتى آخر القسم الخامس منه، واشتمل على الأقسام الآتية:

القسم الأول: تحدث فيه المؤلف عن أقسام الكلام، وماهية الإعراب ووجوهه في ستة أبواب.

القسم الثاني: تحدث فيه عن الأسماء المرفوعة في سبعة أبواب .

القسم الثالث: تحدث فيه عن الأسماء المنصوبة في خمسة عشر باباً .

القسم الرابع: تحدث فيه عن الأسماء المجرورة في ستة أبواب .

القسم الخامس: تحدث فيه عن التوابع في سبعة أبواب .

وأخيراً ذيلت الكتاب بفهارس فنية مفصلة للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار والأرجاز، والأمثال والحكم وأمثلة النحاة، والأماكن والبلدان، والكتب الواردة في النص، والجماعات والطوائف، والأعلام، والمصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات إجمالاً وتفصيلاً .

وبعد: فإنني أرجو الله عز وجل أن أكون قد وفقت في إظهار هذا النص على الصورة التي أرادها مؤلفه، والتي يرضى عنها أهل العلم وطلابه، ولست أدعي الكمال فيما قدمت، لعلمي أن النقص من طبيعة البشر، ولكن حسبي أنني أخلصت النية، وحاولت أن أشد جياد الحزم، وأمد ركاب العزم، فبذلت قصارى جهدي، وانقطعت لهذا البحث بضع سنين، لم أشغل بغيره نفسي، ولم أصرف إلى سواه همتي، وتحملت المشقة في سبيله، فامتطيت صهوة الصبر، فذللت أمامه كل الصعاب التي لا تخفى على من سلك هذا الطريق، فبعد أن كنت أقدم رجلاً وأؤخر أخرى؛ لعلمي أن المتاع يسير، والباع قصير، والبضاعة مزجاة، والخبرة لا تسعف المتعلم بما رجاه، استعنت بالله

فأمدني بعونه وتوفيقه .

وفي الختام أجد لزاماً علي أن أذكر فأشكر فضل جمعٍ من أساتذتي الأفاضل، وزملائي الأعزاء، الذي لهم في عنقي دَين لا يقوم شكري بوفائه، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد المختار محمد المهدي، المشرف السابق على الرسالة، الذي غمرني بعطفه ونصحه، وكابد معي في قراءة نص الكتاب ما كابد، وبذل من أوقات راحته الكثير في سبيل إنجاز هذا البحث، فأفدت من ملحوظاته السديدة، وآرائه الصائبة ما أسأل الله جل وعلا أن يجعله في ميزان حسناته .

كما أخص بالشكر وعظيم الامتنان أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري، المشرف الحالي على الرسالة، الذي رعى هذا العمل حتى استوى على سوقه، فقد أهدى إليَّ من النصائح، وأسدى إليَّ من التوجيهات ما كان عوناً لي ـ بعد الله سبحانه وتعالى ـ على مواصلة السير في كتابة هذا البحث، وإخراجه على هذه الصورة، فبجانب التوجيهات كان مدققاً في كل ما أكتب، فكم أرشدني إلى تصحيح كلمة، وتوضيح عبارة، وتقويم فكرة، وتحرير مسألة، فله مني الشكر والثناء، وله من الله الثواب والجزاء .

كما يطيب لي أن أسجل جزيل شكري وامتناني لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ممثلة في سعادة عميدها الفاضل الأستاذ الدكتور محمد حسن باجودة، ورئيس قسم دراساتها العليا الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الذي يحف كل طالب علم بفضل رعايته ومتابعته بعد رعاية الله جل وعلا .

كما أخص بالشكر الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور عبد الله بن علي الحسيني، والأستاذ الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإعطائها نصيباً من وقتهما الغالي الثمين، سائلاً المولى جل وعلا أن ينفعني بما يبديانه من توجيهات تفيد البحث وصاحبه، وأن يكتب ذلك في ميزان حسناتهما، وأن يجزيهما عني خيراً .

كما أشكر كل من مد لي يد العون، وأسهم بأي جهد أو نصح أو مشورة من

أساتذتي الكرام، وزملائي الأوفياء، وأذكر منهم: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، والأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، وفضيلة الشيخ عبد الستار سيرت، والزملاء:عبد العزيز القناوي صافي الجيل، وعبد الله عمر حاج إبراهيم، ونصار حميد الدين .

فلجميع هؤلاء وغيرهم الشكر والدعاء، شكر معترف بالفضل لأهله، راجياً أن أكون قد شاركت بهذا العمل المتواضع في خدمة التراث، محتسباً الأجر من الله تعالى، والله من وراء القصد.

وبعد، فهذا عملي أضعه بين يدي لجنة المناقشة الموقرة، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن نفسي، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

القسم الأول

الدراسة

وفيه فصلان:

١ ـ الفصل الأول : التعريف بالمؤلف .

٢ ـ الفصل الثاني : دراسة الكتاب .

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف

* نسبه ولقبه.
* عصره .
* مولده وأخلافه .
* شيوخه .
* رحلاته .
* تلاميذه .
* أخلاقه وسيرته .
* آثاره العلمية .
* مكانته العلمية .
* وفاته .

نسبه ولقبه

هو[١] أبو بكر عبيد الله بن إبراهيم بن أبي بكر التفتازاني النسائي، إمام وعالم، نشأ بتفتازان ، وعاش فيها ، ولذلك ينسب إليها ، وهي ناحية من نواحي " نسا " تقع وراء الجبل ، وهي قرية كبيرة ، كانت زاهرة بالعلم والعلماء ، وطلابه النجباء ، ولذلك فقد خرج منها جماعة من العلماء الأجلاء وفي مقدمتهم شيخنا الإمام العالم أبو بكر عبيد الله التفتازاني النسائي[٢] .

فمن العلماء من يفضل البقاء على الترحال ، ولهذا يكون عالماً مشهوراً في بلده ، وغير معروف في البلدان الأخرى . وهذا ما كان للإمام أبي بكر التفتازاني إذ كان من المشهورين في بيئته ومحيطه ، ومن المغمورين بالنسبة للبلدان الأخرى .

أما عن أسرة عالمنا أبي بكر التفتازاني فلم تذكر كتب التراجم والبلدان والأنساب وطبقات المفسرين - التي ترجمت له - شيئاً عنها، أو عن مكان إقامتها ، أو عن ثقافتها وعلمها ومكانتها ، وإنما اقتصرت على الترجمة له بشئ من الإيجاز .

---

(١) ينظر في ترجمته الأنساب للسمعاني ٣/٦٣، ٦٤ ، واللباب ١/٢١٨ ، والمنتخب من مشيخه السمعاني مخطوط ل ١٣٤ب ، ومعجم البلدان ٢/٣٩٥ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ٧٥، وطبقات المفسرين للداودي ٣٧٥ .

(٢) ينظر الأنساب للسمعاني ٣/٦٣،٦٤ ، ومعجم البلدان ٢/٣٩٥ .

مولده ونشأته

لم تفصح مصادر ترجمة عالمنا التفتازاني عن زمن ومكان ولادته ، ومع ذلك فإنها تضعه في عداد علماء تفتازان الذين خرجوا منها ، فقد يكون ولد بها ونشأ فيها . حتى إن تلميذه أبا سعد عبد الكريم السمعاني ـ حينما ترجم له في " الأنساب " ـ توقف عن تحديد ذلك فقال : " وكانت ولادته ..... "[١] ، فلم يذكر ولادته .

وقد نلتمس تاريخ ولادته من خلال تاريخ الفراغ من إتمام هذا الكتاب ، فقد ذكر أبو بكر التفتازاني أنه فرغ من إتمام هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه سنة اثنتي عشرة وخمسمائه .

وإذا علمنا أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو المؤلف الخامس من مؤلفات الإمام، كما أشار إلى ذلك في مقدمته[٢] ، ترجَّح لدينا أن ولادته قد سبقت هذا التاريخ بمراحل لا تقل عن أربعين سنة، قضاها في التحصيل وطلب العلم، والأخذ عن العلماء الأجلاء، والإفادة منهم، والتأليف بعد أن نضج، وهذا يعني أن ولادته كانت حوالي سنة سبعين وأربعمائة تقريباً .

---

(١) الأنساب ٣/٦٤ .

(٢) ينظر كتاب " عيون الإضراب " ص ١٠٧-١٠٨ .

رحلاته العلمية

تذكر كتب الأنساب والبلدان التي ترجمت لعالمنا أبي بكر التفتازاني أنه ارتحل إلى بعض البلدان المجاورة طلباً للعلم والأخذ عن العلماء ، فرحل إلى "نيسابور"، والتقى بعلمائها ، وأخذ عنهم الحديث ، وتتلمذ على عدد من محدثيها ، كما سيأتي بيانه في مبحث شيوخه .

وارتحل كذلك إلى " طوس " وتفقه على إمامها حجة الاسلام أبي حامد الغزالي[١] ، فنهل من علمه ، وتتلمذ عليه وأخذ عنه الفقه كما سيأتي .

ولم يقتصر الإمام أبو بكر التفتازاني على معرفة علم الحديث والفقه ودرايته بهما، بل تجاوز ذلك كغيره من علماء عصره ممن نهلوا من منابع العلوم المختلفة فألم بأكثر العلوم ، وتتلمذ على عدد من العلماء ، وسافر إليهم ، فأخذ التفسير والأصول عن الشيخ المفسر أبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري الفقيه[٢] .

---

(١) المنتخب للسمعاني مخطوط ل ١٣٤ب ، ومعجم البلدان ٢/٣٩٥ .

(٢) المنتخب للسمعاني مخطوط ل ١٣٤ب ، ومعجم البلدان ٢/٣٩٥ .

أخلاقه وسيرته

أبو بكر عبيد الله التفتازاني رجل حسن السيرة ، طيب السريرة ، كان من المشتغلين بالعبادة والإفادة ، ومن الزاهدين في الحياة ، يحب أن يقوم بنفسه على شؤونه، وفي ذلك تواضع العلماء وخلق الأتقياء ، وإخلاص الأوفياء .

قال ابن السمعاني في ترجمته له في المنتخب : " كان حسن السيرة ، مشتغلاً بالعبادة والتهجد ، وكان يتولى الحراثة والحصاد ، والدياس بنفسه في أرضه ، ويأكل من كدِّ يده ، على ذلك زجى[(١)] عمره "[(٢)] .

وقال عنه السيوطي : " كان إماماً ، مفتياً ...، مشتغلاً بالعبادة ، يتولى الحرث والحصاد بنفسه ، ويأكل من كده[(٣)] ، و هذا يدل على أن أبا بكر التفتازاني لم يكن ممن طلب الدنيا بعلمه، وأقبل عليها ، ولكنه ممن عاش فقيراً ، منصرفاً لعلمه ، مقبلاً عليه ، زاهداً في دنياه ، مدبراً عنها ، وعن أسبابها ، وما يتعلق بها .

---

(١) معنى زجى عمره: دافعه بقوت قليل. ينظر اللسان (زجا) ١٤/٣٥٤ .

(٢) مخطوط ل ١٣٤ ب .

(٣) طبقات المفسرين للسيوطي ص ٧٥ .

علمه

لقد كان الشيخ عبيد الله التفتازاني من الرعيل الأول من العلماء الأجلاء، الذين نهلوا من علوم شتى ، ومن منابع مختلفة ، فكان عالماً في أكثر العلوم ، متقناً لقواعدها وضوابطها ، ولهذا فقد أثنى عليه كلّ من ترجم له ، ووصفوه بالإمامه والفضل ، والعلم بجميع العلوم والدراية بها، فقد قال ابن السمعاني في الأنساب - حينما تحدث عن تفتازان - : " خرج منها جماعة من العلماء قديماً وحديثاً ، منهم أبو بكر عبيد الله بن إبراهيم التفتازاني ، إمام فاضل عارف بالتفسير والقراءات ، والمذهب والأصول ، حسن الوعظ ، مجموع له الفنون[١] " . وقال عنه في المنتخب من مشيخته: " كان إماماً فاضلاً فقيهاً مفسراً محدثاً واعظاً مقرئاً "[٢] .

وقد عده صاحب معجم البلدان في مقدمة علماء تفتازان الذين خرجوا منها، حينما تحدث عنها - فقال : " خرج منها جماعة منهم أبو بكر عبيد الله بن إبراهيم بن أبي بكر التفتازاني ، إمام فاضل ، عالم بالتفسير والقراءات والمذهب والأصول "[٣] .

وقال السيوطي في طبقات المفسرين حينما ترجم له : " كان إماماً مفتياً ، مفسراً، محدثاً واعظاً مشتغلاً بالعبادة "[٤] ، وكذلك قال عنه الداودي في طبقاته[٥] .

فالإمام عبيد الله التفتازاني رجل مطلع على ثقافات عصره المتنوعة ، وعلومه المختلفة ، ولعله قد تفرغ لهذا الاطلاع ، فهو عالم في التفسير ، وإمام في الحديث ،

---

(١) الأنساب ٣/٦٣ .

(٢) المنتخب مخطوط ل ١٣٤ب .

(٣) معجم البلدان ٢/٣٩٥ .

(٤) طبقات المفسرين للداوودي ص ٣٧٥ .

(٥) طبقات المفسرين للسيوطي ص ٧٥.

وعارف بالفقه والأصول ، وعالم في القراءات ، وقول تلميذه ابن السمعاني: " رجل مجموع له الفنون[١] " يفيدنا أنه أخذ من كل علم بطرف ، فلا غرابة إذاً أن نراه من المؤلفين في النحو .

ومن خلال اطلاعي على مصنفه الذي قمت بتحقيقه ودراسته أدركت أن الإمام عبيد الله التفتازاني من علماء القراءات، إذ أكثر من إيرادها في هذا الكتاب ، وأدركت كذلك أنه عالم في النحو وأصوله ، عارف بقواعده ، وضوابطه ، ومناهجه ، فكتابه الذي بين أيدينا خير دليل ، وأكبر شاهد ، وأوضح برهان ، على رسوخ قدم الإمام في الدرس النحوي ،

وبالرغم من سعة علم هذا الامام بالنحو وأصوله كما سوف يتضح ذلك من كتابه، إلا أنه لم ينص أحد من المترجمين له على أنه من علماء النحو ، بل أجمع الجميع على أن الإمام عالم في الأصول والتفسير ، الأمر الذي يحتم عليه أن يكون عالماً في النحو وأصوله ، كما هو معروف لدى العلماء القدماء ، ولذلك لم نره في طبقات النحاة واللغويين ، ولا من الأعلام المعروفين ، وذلك لكونه من المغمورين كما أسلفت ـ .

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

عصره

عاش الإمام التفتازاني حقبة زمنية امتدت من آخر القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السادس الهجري ، لذا فقد عاصر من خلفاء بني العباس : المقتدي بأمر الله (ت ٤٨٧هـ) والمستظهر بالله (ت ٥١٢هـ) والمسترشد بالله (ت ٥٢٩هـ) والراشد بالله (ت ٥٣٢ هـ) والمقتفى لأمر الله (ت ٥٥٥هـ) .

وقد نشأ أبو بكر التفتازاني بتفتازان ، وكانت تحت سلطان السلاجقة الذين بدأت دولتهم في المشرق سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة بقيادة السلطان محمد ميكائيل ابن سلجوق المعروف بطغرلبك[١] .

وقد أطنب المؤرخون في الحديث عن التحولات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع في ظل حكم تلك الدولة ، والذي يعنينا في هذا المجال حركة الفكر و الثقافة الاسلامية .

فبالرغم مما أصاب الأمة الإسلامية في تلك الحقبة الزمنية من حروب وفتن خاصة في القرن السادس الهجري وما بعده من هجمات عليها كانت أعنف هجوم تعرضت له الأمة ، وكان كفيلاً بالقضاء عليها لولا دفع الله عنها ، وحفظه لها بالرغم من ذلك فإن حركة العقل العربي لم تخمد جذوتها في ذلك العصر ، ولم تسكن حدتها بتغير الحكام والأيام وتبدل الأحوال يدل على ذلك ما كان في عصر عالمنا التفتازاني ـ كغيره من العصور التي سبقته ـ من وفرة العلماء ، وكثرة المفكرين ، ونشاطٍ في حركة التصنيف

---

(١) ينظر الكامل في التاريخ ١٥/٨، ٢١ وما بعدها ، والبداية والنهاية ٥١/١٢، ١٣٧ ، وتاريخ دولة آل سلجوق ٩ .

والتأليف ، لذلك فقد شهد هذا العصر كوكبة من أفذاذ العلماء ، في مختلف فروع الفكر الاسلامي ، منهم : الشيخ أبو المعالي الجويني ، وأبو حامد الغزالي ، وإسماعيل بن عبد الغافر الفارسي ، وأبو سعد السمعاني، والزمخشري ، وابن الشجري، والجواليقي، وابن الخشاب ، وأبو البركات بن الأنباري ، وغيرهم . ولعالمنا خصوصية بهم ، إذ تتلمذ على بعضهم وأخذ عنه بعضهم الآخر .

ويمتاز العصر السلجوقي - الذي عاش فيه الامام التفتازاني - إنشاء المدارس التي شاركت المساجد في نشر العلم وإيصال المعرفة ، والتي تنافس في بنائها سلاطين السلاجقة ، ووزراؤهم من قبل ومن بعد ، ولعل من أبرز أولئك الوزير نظام الملك الحسن بن علي الطوسي، الذي بنى عدداً من المدارس ، من أشهرها المدرسة النظامية ببغداد[1] ، وقد تنافس بعده وزراء السلاجقة في إنشاء المدارس وتأسيسها وجلب العلماء إليها ، وبذلك يكون عالمنا أبو بكر التفتازاني قد عاش عصراً زاهراً بالعلم ، زاخراً بالعلماء في جميع ضروب الفكر الاسلامي .

---

(١) ينظر طبقات الشافعية ٣١٣/٤ .

شيوخه

تتلمذ الإمام أبو بكر لمشيخة جليلة وكوكبة من أفذاذ علماء عصره ، الذين كان لهم الأثر الواضح في إثراء الحركة الفكرية ، من إلقاء الدروس ، وتصنيف المؤلفات في مختلف الفنون والعلوم ، وسأذكر شيوخ الإمام أبي بكر التفتازاني وفق وفياتهم :

١ - أبو علي نصر الله بن أحمد بن عثمان الخشنامي النيسابوري[١] ، كان عالماً صالحاً، معمِّراً ثقة ، سمع أبا عبد الرحمن السلمي ، والقاضي أبا بكر أحمد بن الحسن الحيري، وصار مُسنِد وقته ، وروايته عن السلمي حضور ، وذكر ابن السمعاني أنه ولد سنة تسع وأربعمائة، وروى عنه خلق كثير من القدماء منهم والده أبو بكر محمد بن منصور السمعاني ، وقد ذكر أيضاً أن أبا بكر التفتازاني قد أخذ عنه[٢].

وكانت وفاته في غرة شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعمائة .

٢ - أبو سعيد إسماعيل بن عمر بن محمد بن أحمد البحيري المحدث[٣] ، إمام جليل وشيخ أمين ، ولد سنة تسع عشرة وأربعمائة ، وكان يقول : " قرأت صحيح مسلم على أبي الحسين عبد الغافر الفارسي أكثر من عشرين مرة " سمع من الحافظ أبي بكر بن أحمد بن منجويه، وأبي حسان المزكي ، وأبي العلاء صاعد بن محمد .

وسمع عنه خلق كثير، ونص أبو سعد السمعاني على أن أبا بكر التفتازاني قد أخذ

---

(١) ينظر في ترجمته الأنساب ١٤٣/٥،١٤٤ ، واللباب ٤٤٧/١ ، والعبر ٣٥٢/٣ ، وشذرات الذهب ٤٠٩/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٦٧/١٩ .

(٢) ينظر المنتخب من مشيخة السمعاني ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٣٩٥/٢ .

(٣) ينظر في ترجمته المنتظم ١٥٨/٩ ، والكامل في التاريخ ٤٥٦/١٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧٢/١٩، ٢٧٣ .

عنه[1] .

توفي في آخر سنة إحدى وخمسمائة بنيسابور .

٣ - أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد الفارسي ، ثم النيسابوري[2] ، الإمام المحدث المتقن ، ولد الشيخ أبي الحسين ، روى عن أبيه ، وعن أبي حسان المزكيّ ، وعبد الرحمن بن حمدان النصروي ، وأحمد بن محمد الحارث النحوي ، ارتحل في البلاد ، وطوّف أعواماً في فارس ، وخوزستان ، وكتب بخطه نحواً من ألف جزء ، وسمع ببغداد أبا محمد الجوهري وطبقته .

حدث عنه ولده الحافظ عبد الغافر ، وبنته ، وعمر أحمد الصّفار ، والإمام أبو بكر التفتازاني[3] ، وتوفي في ذي القعدة سنة أربع وخمسمائة .

٤ - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي[4] ، صاحب المصنفات الكثيرة .

تفقه ببلده " طوس " ثم تحول إلى " نيسابور " فلازم إمام الحرمين أبا المعالي الجويني، فبرع في الفقه في مدة قريبة ، ومهر في الكلام والجدل ، حتى صار من

---

(١) ينظر المنتخب من مشيخة السمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب .

(٢) ينظر في ترجمته العبر ٧/٤- ٨ ، وفيات الأعيان ٤٠٢/٣ ، وطبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة مخطوط ل ١٩٢، شذرات الذهب ٧/٤ ـ ٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٢/١٩، ٢٦٣ .

(٣) ينظر الأنساب ٦٣/٣ ، والمنتخب من مشيخة السمعاني ل ١٣٤ ب ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٢/١٩، ٢٦٣ .

(٤) ينظر ترجمته في اللباب ٣٧٩/٢ ، والعبر ١٠/٤ ، وفيات الأعيان ٢١٦/٤ـ ٢١٩ ، الوافي بالوفيات ٢٧٤/١ـ ٢٧٧ ، النجوم الزاهرة ٢٠٣/٥ ، وشذرات الذهب ١٠/٤ـ ١٣ ، هدية العارفين ٧٩/٢ - ٨١ .

المناظرين الأعيان المشار إليهم ، وأخذ عنه خلق كثير منهم أبو بكر التفتازاني[١] .

صنف الكتب المفيدة في عدة فنون. ومن أشهر كتبه: " الوسيط " و " البسيط " و" الوجيز " و "الخلاصة في الفقه " و " إحياء علوم الدين " و " المستصفى في علم الأصول .

وكانت ولادته سنة خمسين وأربعمائة ، وقيل سنة إحدى وخمسين بالطابران ، وتوفي يوم الاثنين سنة خمس وخمسمائة .

٥ - سلمان بن ناصر بن عمران بن محمد بن إسماعيل بن إسحاق أبو القاسم الأنصاري النيسابوري الفقيه الصوفي[٢] .

أحد تلاميذ الإمام الجويني ، كان بارعاً في الأصول ، عالماً في التفسير ، صنف فيه وشرح " كتاب الإرشاد " لشيخه الجويني ، كان من كبار المصنفين في علم الكلام، سمع الحديث عن عبد الغافر الفارسي ، وأبي صالح المؤذن وأبي القاسم القشيري . وأخذ عنه أبو بكر التفتازاني[٣] ، وتوفي - رحمه الله - سنة اثنتي عشرة وخمسمائة.

٦ - أبو العلاء صاعد بن سيار بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم الاسحاقي الهروي الدّهان[٤] ، الحافظ العالم المحدث ، قرأ عليه ابن ناصر جامع أبي عيسى.

---

(١) ينظر المنتخب من مشيخة السمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٢/٣٩٥ .

(٢) ينظر تاريخ دمشق ٢١٢/٦- ٢١٣ ، والعبر ٢٧/٤ ، والوافي والوفيات ١٠٧/١٣ ، وطبقات السبكي ٧/ ٩٦- ٩٩ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ٥٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ١٩٩/١، وشذرات الذهب ٣٤/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤١٢/١٩ .

(٣) ينظر المنتخب من مشيخة ابن السمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٣٩٥/٢ .

(٤) ينظر الأنساب ٢٢٣/١ ، والمنتظم ٢٦٢/٩ ، واللباب ٥٢/١ ، والعبر ٤٦/٤، ٤٧ ، وتذكرة الحفاظ ١٢٧٠/٤ - ١٢٧١ ، وطبقات الحفاظ ٤٦١ ، وشذرات الذهب ٦١/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٥٩٠/١٩ .

كان حافظاً ، متقناً ، واسع الرواية، جمع الأبواب وعرف الرجال ، وكتب الكثير. حجّ ، وحدَّث عن عبد الرحمن بن أبي عاصم وأبي عامر الأزدي ، وشيخ الإسلام أبي إسماعيل ، وعليّ بن فضال النحوي ، وعدة .

قال الذهبي : روى عنه الحافظ أبو موسى المديني[١] ، ونص السيوطي والداودي في طبقاتهما على أن أبا بكر التفتازاني قد أخذ عنه[٢] ، مات بقرية غورَج بقرب هراة في ذي القعدة سنة عشرين وخمسمائة كهلاً رحمه الله .

٧ - أبو سعيد علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي صادق الحيري ، ذكر أبو سعد السمعاني تلمذة أبي بكر التفتازاني له في كتابيه " الأنساب " و " المنتخب من مشيخة السمعاني "[٣] ، وياقوت الحموي في " معجم البلدان "[٣] ولم أقف له على ترجمة إلا أن السبكي في كتابه " طبقات الشافعية " ذكر أن محمد بن علي ابن محمد بن شهفيروز اللارزي المتوفى سنة ثمان عشرة وخمسمائة قد أخذ عنه وسمع منه[٤] ، وكذلك سمع عنه عبد الرحمن بن عبد الصمد بن أحمد النيسابوري ، أبو القاسم الأكاف السختي[٥] ، العالم الصالح المتوفى سنة تسع وأربعين وخمسمائة .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/٥٩٠ .

(٢) ينظر طبقات المفسرين للسيوطي ٧٥ ، وطبقات المفسرين للداوودي ٣٧٥ .

(٣) ينظر الأنساب ٣/٦٣ ، والمنتخب من مشيخة السمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٢/٣٩٥ .

(٤) طبقات الشافعية للسبكي ٦/١٥٧ .

(٥) المرجع السابق ٧/١٥١ .

تلاميذه

لم تذكر كتب التراجم والمعاجم التي ترجمت للإمام أبي بكر التفتازاني - على قدر اطلاعنا - إلا النزر اليسير من تلاميذه ، حتى أن أبا سعد السمعاني وهو من تلاميذ الإمام لم يذكر لنا أحداً من تلاميذ شيخه سواه ، حينما ترجم له في " الأنساب " وفي معجم شيوخه .

على أن تلك الكتب التي ذكرت بعض من تتلمذ عليه قد أفردت أولئك التلاميذ بالذكر في ترجمة أبي بكر التفتازاني ، أو حينما تحدثوا عن قريته " تفتازان " أو عند الحديث عن نسب التفتازاني . وأنا ذاكرهم بحسب وفياتهم .

١ - أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني[١] ، الامام الحافظ الكبير ، صاحب كتاب " الأنساب " و " تاريخ مرو " و" الاملاء و الاستملاء " و " ذيل تاريخ بغداد للخطيب " و غيرها ، ولد بمرو في شعبان سنة ست وخمسمائة .

قال أبو سعد في الأنساب : " التفتازاني " هذه النسبة إلى تفتازان ، وهي قرية كبيرة بنواحي نسا ، خرج منها جماعة من العلماء منهم أبو بكر عبيد الله بن إبراهيم التفتازاني... ، سمعت منه أجزاءً انتخبها عليه بنسا "[٢] .

وقال في المنتخب من مشيخته : " كنت عزمت على الخروج إلى قريته فقدم علينا

---

(١) ينظر في ترجمته تاريخ دمشق لابن عساكر ١١٧/١٠، ٢١٨/٢ ، والمنتظم ٢٢٤/١٠ ، واللباب ١٣/١- ١٦ ، وطبقات الشافعية للسبكي ١٨٠/٧- ١٨٥ ، والعبر ١٧٨/٤ ، وتذكرة الحفاظ ١٣١٦/٤ ، ١٣١٧ ، والبداية والنهاية ١٧٥/١٢ ، وطبقات الحفاظ ٤٧١، وشذرات الذهب ٢٠٥/٤ ، ٢٠٦ ، وفيات الأعيان ٢٠٩/٣ - ٢١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ٤٥٦- ٤٦٥ .

(٢) الأنساب ٦٣/٣ .

نسا ، لكيلا نتحمل المشقة للخروج إليه ، وقرأت عليه أجزاء "[١] .

ثم روى عنه فقال : " أنشدنا أبو بكر التفتازاني بنسا ، أنشدنا أبو العلاء صاعد ابن سيار الحافظ الهروي إملاء بنيسابور ، أنشدنا الإمام أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي لنفسه :

وإخْوانٍ حَسِبتُهُمُ دُرُوعاً ... فكَانُوهَا ولكِنْ للأعَادِي

وَخِلْتُهُمُ سِهَاماً صَائِبَاتٍ ... فكَانُوهَا ولكِنْ في فؤَادِي

وقالُوا : قَدْ صَفَتْ منّا قُلُوبٌ ... لَقَد صَدَقُوا ولكِنْ مِنْ وِدَادِي "[٢]

مات الحافظ أبو سعد يرحمه الله في شهر ربيع الأول سنة اثنتين وستين وخمسمائة.

٢ - أبو المظفر فخر الدين عبد الرحيم بن الحافظ الكبير أبي سعد عبد الكريم بن محمد ابن منصور ابن السمعاني المَرْوَزي الشافعي[٣] .

ولد سنة سبع وثلاثين وخمسمائة ، وعنى به والده ، ورحل به وأسمعه ما لا يوصف كثرة.

سمع بعُلُوٍّ " صحيح البخاري " و " صحيح مسلم " و " سنن أبي داود " و "جامع أبي عيسى " و " سنن النسائي " وغيرها .

شغله أبوه بدراسة الفقه والحديث والأدب ، وحَصَّل من كل فن ، وانتهت إليه رئاسة الشافعية ببلده .

---

(١) المنتخب من مشيخة السمعاني ل ١٣٤ ب .

(٢) المصدر السابق ل ١٣٤ ب .

(٣) ينظر في ترجمته التقييد لابن نقطه ١٩١-١٢١ ، الأنساب ١/٢٣- ٢٤ والعبر ٥/٧٤- ٧٥ ، طبقات الشافعية للسبكي ٥/١٤٨ ، شذرات الذهب ٥/٧٥- ٧٦ ، سير أعلام النبلاء ٢٢/١٠٧-١٠٩ .

تتلمذ على عدد من شيوخ عصره ، ومن أشهرهم أبو تمّام أحمد بن محمد المختار العباسي التاجر ، وأبي البركات عبد الله الفُرَاوي .

روى الكثير ، ورحل الطلاب إليه ، فسمع منه الحافظ أبو بكر محمد الحازمي ، وابن الصلاح ، وابن النجار ، وجماعة .

قال ابن نقطة : " انقطعت عنا أخباره من سنة سبع عشرة وستمائة وظهور الترك بخراسان "[١] .

قال السيوطي حينما ترجم للإمام التفتازاني :" روى عنه عبد الرحيم بن السمعاني وأبوه "[٢] . وكذلك ذكر الداودي في طبقاته[٣] .

---

(١) التقييد لابن نقطه ص ١٢١ .

(٢) طبقات المفسرين للسيوطي ٧٥ .

(٣) طبقات المفسرين للداوودي ٣٧٥ .

آثاره العلمية

لم يذكر من ترجم لعالمنا أبي بكر التفتازاني شيئاً عن مصنفاته وآثاره العلمية ، سواءٌ في التفسير ، أو الحديث ، أو القراءات ، أو الفقه والأصول ، حتى إن أبا سعد السمعاني وهو من تلاميذ الامام لم يذكر شيئاً من مؤلفات شيخه مع أن الإمام أبا بكر التفتازاني ذكر في مقدمة كتابه الذي بين أيدينا ما نصه : " وقد سميت الكتاب : " عيون الإضراب في فنون الإعراب " وهو الكتاب الخامس من " كتاب البنيان "(١) .

قلت : وهذا الكتاب لا يخلو من أن يكون سلسلة متصلة للمؤلف خامسها كتاب: " عيون الإضراب " ، أو أن يكون كتاباً موسوعياً يضم أكثر من علم ، ككتاب : " مفتاح العلوم " للسكاكي .

لذا فإن الأثر الذي نقوم بتحقيقه ودراسته يعد الكتاب الأول في مكتبة أبي بكر التفتازاني من حيث صحة نسبته إلى مؤلفه كما سيأتي : ألا وهو كتاب :" عيون الإضراب في فنون الإعراب " والدارس لهذا المؤلَّف يرى أن صاحبه يحيل فيه غير مرة على بعض الكتب ، وربما على الأبواب والفصول منها ، مشيراً إلى أنه قد أطنب الحديث فيها ، وفصل القول في مسائلها ، التي تعرض لها .

وهذه الكتب المحال إليها هي تلك الكتب التي أشار المؤلف ـ في مقدمة كتابه " عيون الإضراب " ـ إليها وسأذكر تلك الكتب حسب ورودها في الكتاب المحقق :

١ ـ : " التصريف : أحال عليه المؤلف في عدة مواضع من الكتاب منها قوله : " وأما الماضي من الأفعال فإنه مبني على الفتحة ، مثل : خرجَ ، ودحرجَ ، وأكرمَ ، إلا أن يكون من الناقص فتكون آخره ألفاً مرسلة ، كما مضى في التصريف "(٢) .

ومنها أيضاً قوله : " قد ذكرنا أن الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ،

---

(١) عيون الإضراب ص ١٠٧-١٠٨ .

(٢) عيون الإضراب ص ١٢٢ .

وحرف، وقد ذكرنا في التصريف في باب النعوت أنّ الفعل على نوعين ... "[١] .

ومنها قوله : " وقد ذكرنا في التصريف أن الفعل اللازم يعدى بثلاثة أشياء ... "[٢] .

ومنها قوله : " فصلٌ " والفعل في التعدي إلى مفعول به على ضربين : فعل متعدٍّ بنفسه ، وفعل متعدٍّ بحرف جر ، ... ، وقد ذكرنا توابع هذا الفعل مشبعة في التصريف، فاطلبها منه إن شاء الله "[٣] .

ومنها قوله :" .... ثم الفعل الذي يسند إلى الفاعل أو إلى ضميره أقسام : أحدها: أن يكون فعلاً لازماً لا يتعداه إلى غيره ، كما تقدم ذكر اللازم والمتعدي في التصريف "[٤] .

ومما سبق يتضح لنا أن التصريف كتابٌ للمؤلف ، يدل على ذلك قوله : " وقد ذكرنا في التصريف أن الفعل اللازم يعدَّى بثلاثة أشياء " وقوله : " وقد ذكرنا توابع هذا الفصل مشبعة في التصريف فاطلبها منه " وقوله : " وذكرنا في التصريف في باب النعوت: أن الفعل نوعين ...." .

فهو يستخدم ضمير المتكلم في الإحالة ، وهذا يدل على أنه يحيل على كتاب ألفه قبل تأليف هذا الكتاب ، وهذا ما أشار إليه في المقدمة .

حجة أخرى وهي أن المؤلف قال في مقدمة الكتاب ما نصه : " فإذ قضينا وطراً من أقسام الكلام : اسماً ، وفعلاً ، وحرفاً ، وأتينا على ذكر الأنواع : مصدراً ، وصرفاً، فلنذكر من قسم الإعراب نتفة وطرفاً ، وعلينا الا نجاوز الحد في شرحه سرفاً "[٥] .

وهذا يدل على أن المؤلف قد فرغ من الحديث عن أقسام الكلام - ولعل ذلك في كتاب مستقل أو في كتابين - ، ومن الحديث عن الأنواع : مصادرها ، وصرفها - ولعل

---

(١) عيون الإضراب ص ١٥٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٤ .

(٤) المصدر السابق ص ١٩٦ .

(٥) المصدر السابق ص ١٠٧ .

ذلك - أيضاً في كتابين آخرين، فأراد أن يتحدث عن الإعراب فألف الكتاب الذي قمنا بتحقيقه وهو كتاب "عيون الإضراب" فلعله يشير بكلمة : " مصدراً " إلى كتاب " المصادر " الذي أحال عليه كما سيأتي ، وبكلمة : " صرف " إلى كتاب التصريف الذي نتحدث عنه .

حجة ثالثة وهي أن المؤلف يحيل على الكتاب وعلى الباب منه ، وهذا يدل على أن: " التصريف " كتاب مستقل وليس باباً أو فصلاً من كتاب .

ويتضح مما سبق أن " التصريف " كتاب للمؤلف ، لا نعلم عنه شيئاً إلا ما أورده المؤلف من نصوص في كتابه " عيون الاضراب " وقد ذكرت بعضها سابقاً.

٢ - " المصادر " وقد أحال عليه المؤلف في كتابه " عيون الإضراب في فنون الإعراب " فقال : " وقد يكون اسم إن وأخواتها أحد الأسماء الموصولة كالمبتدأ أو الخبر سواء ، نحو : إن ما قلت حق ، وإن الذي فيه تماريتما بينٌ ، ... وقد ذكرنا ذلك في المصادر فاطلبه في فصل " المودة "[(١)] .

فهو هنا يحيل على الكتاب ، وعلى الفصل منه ، ويستخدم ضمير المتكلم في الإحالة على الكتاب كما أسلفت ، حيث قال : " وقد ذكرنا " وهذا دليل واضح ، وبرهان ظاهر ، يرجح نسبة الكتاب إليه .

٣ - " الأدوات " وقد أحال عليه المؤلف في مواضع كثيرة من الكتاب منها قوله: " وتقول : قد جاء فلان ثالثاً ورابعاً ، وخامساً ، وخامياً ، وسادساً وسادياً وساتاً ...، ومن قال ساديا وخاميا أبدل السين ياءً ، كما ذكرنا في الأدوات "[(٢)] .

ومنها قوله : " والعلامات التي تجعل التسمية نداء – وهي التي ينبَّه بها المدعو – خمسة ، وهي : يا ، وأيا ، وأي ، والألف ، وهيا ...، وقد ذكرنا في الأدوات حروف النداء ، وخصوص مواضعها "[(٣)] .

ومنها قوله : " والباء للإلصاق، نحو : " مررت بزيد " ، .... ، وقد

---

(١) عيون الإضراب ص ٢٢٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤٨-٣٤٩ .

تكون زائدة، نحو: " ليس زيدٌ بقائم ، أي : ليس زيدٌ قائماً ، وقد مضى في الأدوات شرحها "[١] .

ومنها قوله في باب الإمالة : وقد أشبعت ذكره في الأدوات ،فاطلب منه إن أردته والله أعلم "[٢] .

ومنها قوله : " فالواو للجمع ، وليس فيها دليل على الترتيب ، ....، وقد ذكرنا كيفية ذلك في " كتاب الأدوات " قبل"[٣] .

ومنها قوله : " والوجه الرابع من وجوه " من " أن يكون استفهاماً ، كقولك : مَنْ عندك؟، تريد : أزيدٌ عندك أم عمرو؟ ....، ولا يثنى لفظ " مَنْ " ولا يجمع إلا في موضع الاستفهام من النكرة ، وقد ذكرنا ذلك في " باب الحكاية " ، وقد ذكرنا أن الذِكر يعودُ إليه مفرداً على اللفظ ومثنى ومجموعاً ومؤنثاً على المعنى ، وذكرنا الأشعار فيه في الأدوات "[٤] .

ومنها قوله : " وقد ذكرنا في " ما " وجوهاً أُخرَ في " الأدوات " فراجعه إن أردته"[٥].

وقد ذكر المؤلف ما يدل على أن كتاب "الأدوات" لم يكن بالعربية وإنما كان بالفارسية حيث قال في كتابه " عيون الإضراب في فنون الإعراب " في باب الخطاب " وهو الباب السابع من القسم السابع ما نصه : " وقد ذكرنا هذا

---

(١) عيون الإضراب ص ٣٦٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٠ .

الباب في أول الأدوات، فلا فائدة في الإعادة إلا أنه فارسيٌّ ، وهذا عربي ، فلنقتصر عليه "[١] .

وقد وجد هذا النوع من التأليف في تلك الحقبة الزمنية التي عاش فيها الإمام التفتازاني ، حيث كتب عن المعاني العربية باللغة الفارسية ، ومن ذلك كتاب "السامي في الأسامي" للميداني[٢] ، وكتاب " المصادر " للزوزني[٣] .

---

(١) ينظر المخطوط ل ١٦٤ب .

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق وإخراج : محمد موسى هنداوي .

(٣) الكتاب مخطوط بمركز البحث العلمي جامعة أم القرى تحت الرقم (١٨١) مصورة عن مكتبة شستربيتي برقم (٤١٠٦) .

وفاته

لم تذكر الكتب التي ترجمت للإمام أبي بكر التفتازاني - على قلة عددها - مكان وفاته وزمنها ، ولم يتعرض لذلك إلا السيوطي والداودي في طبقاتهما على حد علمنا، حتى إن أبا سعد السمعاني وهو أحد تلاميذ الإمام أبي بكر التفتازاني ، كما أسلفت - لم يذكر شيئاً عن وفاة شيخه حينما ترجم له في معجم شيوخه وفي كتابه الأنساب .

وقد ذكر السيوطي أن الإمام أبا بكر التفتازاني مات في حدود سنة خمسين وخمسمائة[١]، وكذلك ذكر الداودي في طبقاته[٢] .

---

(١) طبقات المفسرين ص ٧٥ .

(٢) طبقات المفسرين ص ٣٧٥ .

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

ويشمل:

١ - منهج المؤلف في الكتاب .

٢ - مصادر الكتاب .

٣ - مصطلحات المؤلف في الكتاب .

٤ - مناقشاته العلمية واختياراته .

٥ - موقفه من العلة النحوية .

٦ - موقفه من علماء البصرة والكوفة .

٧ - عنايته بالشواهد القرآنية والقراءات والحديث .

٨ - عنايته بالشواهد الشعرية .

٩ - مقارنة بينه وبين كتاب المفصل للزمخشري من معاصريه.

١٠ - قيمة الكتاب العلمية .

منهج المؤلف في الكتاب

تميز كتاب أبي بكر التفتازاني " عيون الإضراب في فنون الإعراب " بمنهج يختلف كثيراً عن منهج الكتب التي سبقته زمناً وتأليفاً ، وسأتناول منهج المؤلف في الكتاب من جانبين :

الجانب الأول : تقسيم الكتاب :

قسم المؤلف كتابه إلى سبعة أقسام بسط القول فيها عن فنون الإعراب ، وتناول تلك الفنون بالدراسة حسب استعمالاتها، ففي القسم الأول تحدث في ستة أبواب عن ماهية الإعراب ، ووجوهه ، وأقسام الكلام ، وإعراب الاسم المفرد والمثنى والجمع، وإعراب الفعل ، وجعل القسم الثاني في سبعة أبواب ، تحدث فيها عن الأسماء المرفوعة من المبتدأ والخبر ، وما يدخل عليه فلا يغيره ، وعن إعراب الصفة المقدَّمة ، وإعراب الفاعل ، وما لم يسمَّ فاعله، وإعراب اسم كان وأخواتها، وإعراب خبر إن وأخواتها .

وفي القسم الثالث تحدث عن بيان الأسماء المنصوبة في خمسة عشر باباً ، فصل القول فيها عن المفعولات ، والحال ، والتمييز ، والعدد ، وعمل كم ، وتحدث فيها عن الإغراء والتحذير ، والاستثناء ، ولا النافية ، والأسماء المناداة .

أما القسم الرابع فقد تحدث فيه عن المجرورات من الأسماء في ستة أبواب بسط القول فيها عن الحروف والأدوات الجارة للأسماء ، وقد أفرد لبعضها أبواباً ، منها : " مذ ومنذ ، وحروف القسم ، وجعل البابين الأخيرين للحديث عن الإضافة وأقسامها، والإمالة وأحكامها .

وقد خصص القسم الخامس للحديث عن توابع الاسم في إعرابه ، وذلك في سبعة أبواب ، تكلم فيها عن حكم التوكيد ، والنعت ، والبدل ، وعطف البيان ، والنسق ، وحكم المعرفة والنكرة ، وتكلم في الباب الأخير من القسم عن الحكاية .

أما القسم السادس فقد تحدث فيه عن إعراب الأفعال وإعراب العوامل المشتقة من الأفعال ، وذلك في اثني عشر باباً ، بسط القول فيها عن إعراب الأفعال ، وحكم الحروف التي ترفع الأفعال ، والجوازم للأفعال ، وحروف الشرط ، ونواصب الأفعال، والجوابات وإلحاق النونين ، وألفات الوصل ، والتعجب ، وحكم " نعم وبئس " ، وعسى ، وأحكام ما لا ينصرف .

أما القسم السابع فقد جعله المؤلف في تسعة أبواب تحدث فيها عن الأسماء التي يُتصرف فيها بالزيادة والنقصان دون تغير الإعراب ، وهي التذكير والتأنيث ، وكيفية جمع التكسير ، والتصغير ، وكيفية النسبة، وذكر الأسماء الموصولة ، وحروف الاستفهام، وذكر الخطاب ، والممدود والمقصور ، وذكر طرفاً من الهجاء ، وبه ختام الكتاب .

ولذا فإن منهج التقسيم الذي سار عليه المؤلف يختلف كثيراً عن منهج الكتب النحوية التي سبقته ، ككتاب سيبويه ، والمقتضب ، والأصول ، وغيرها، ومع ذلك فهو يشبه إلى حد قريب تقسيم كتاب معاصره ـــ العالم

النحوي المفسر ـ جار الله الزمخشري " المفصل في علم العربية " وسيأتي لذلك مزيد إيضاح[١] .

الجانب الثاني : ترتيب الأبواب والفصول :

سار المؤلف في حديثه عن أبواب الكتاب على منهج يكاد يكون مطرداً في جميع الأبواب ، إذ يفتتح الباب بمقدمة مختصرة يشرح فيها عنوان الباب ، أو يذكر حده ، أو يوطئ الكلام في مسألة من مسائله ، وإليك بعض الأمثلة الدالة على ذلك .

ففي الباب الأول من القسم الأول وهو " في ذكر أقسام الكلام " تكلم فيه عن المعاني اللغوية لكلمة " النحو " فقال : " اعلم أن النحو لفظ يوقعه كثير من علماء العربية على جميع مقومات ألفاظ اللغة العربية ، من الإعراب وغيره ، .... ، وما ذهبوا إليه صواب ، لأن النحو في العربية هو القصد ، يقال نحوته ، أي : قصدته[٢] ، فالمراد بالنحو إنما هو المذهب الذي تنحوه العرب في تقويم لغتها بجميع ما يحتاج إليه فيها ، غير أن اسم النحو وإن كان واقعاً على جميع أحكام اللغة ، فإن أعظم ما يراد به أحكام الإعراب "[٣] .

وفي الباب الثاني من القسم الأول وهو " في ماهية الإعراب ووجوهه " تحدث عن المعاني اللغوية لكلمة " أعرب " ثم تكلم عن حد الإعراب ، وفرق بين الحركات التي تقتضيها بنية الكلمة، وبين الحركات التي هي علامات إعراب ، ثم ذكر أن الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ ، وذكر الفرق بينهما[٤] .

---

(١) ينظر ص ٩٠-٩١ .

(٢) ينظر لسان العرب في (نحا) ١٥/٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٣) عيون الإضراب ص ١١٤ .

(٤) المصدر السابق ص ١١٩ .

مستقلين قبل الحديث عن المبتدأ ، تكلم في الفصل الأول منهما عن ترتيب نظم الكلام من الأشياء التي تتركب منها أبواب النحو ، وأحكام التقديم والتأخير فيها ، وتحدث في الفصل الثاني عما يُجعل خبراً من أبواب النحو ، ثم شرع في الحديث عن المبتدأ في الفصل الثالث من الباب[١] .

وبعد هذه المقدمة نجد المؤلف يفضي بذكر القاعدة النحوية ويورد الشواهد النثرية والشعرية عليها كما نجده يفرد لبعض القواعد النحوية فصلاً مستقلاً من الباب ، ولذا فإن الباب ـ في الأكثر ـ يتضمن عدداً من الفصول التي تتناول الباب بالدراسة والبحث.

ورغبة من أبي بكر التفتازاني ـ رحمه الله ـ في استيفاء الكلام على المسائل والقضايا التي يعالجها نراه أحياناً يفرد مسائل يستكمل فيها بعض الجوانب التي لم يجد لها مجالاً في أثناء حديثه ، ومن ذلك مسألة أوردها المؤلف في الباب الثالث من القسم الأول وهو باب إعراب الاسم الواحد " حيث بسط القول فيها عن التقاء الساكنين[٢] وأحكامه ، ومذاهب العرب فيه ، ثم أورد أمثلة لذلك وعضد ذلك بالقراءات القرآنية والشواهد الشعرية .

ومن ذلك أيضاً ما أفرده من مسائل في الباب الخامس عشر من القسم الثالث وهو " باب الأسماء المناداة " منها مسألة تحدث فيها عن وصف المنادى بالابن ونسبته إلى اسم أبيه أو كنية أبيه[٣] وأخرى تكلم فيها عن النداء بـ " يا أيها " [٤] وفصل القول فيها واستشهد على ذلك بأقوال العرب وأشعارهم .

ومسألة ثالثة ذكر فيها العلامات التي تجعل التسمية نداء أي : التي يُنبَّه بها

---

(١) ينظر عيون الإضراب ص ١٥٧-١٦٠ .

(٢) ينظر المصدر السابق ص ١٢٤-١٢٨ .

(٣) ينظر المصدر السابق ص ٣٤٢ .

(٤) ينظر المصدر السابق ص ٣٤٥ .

ومسألة ثالثة ذكر فيها العلامات التي تجعل التسمية نداء أي : التي يُنبَّه بها المدعو[١]، واستشهد عليها بشواهد شعرية ، ومسألة رابعة تكلم فيها عن نداء المضاف لياء المتكلم[٢]. وذكر في ذلك أربعة أوجه استشهد لها نثراً ولبعضها شعراً .

وقد يورد المؤلف قولاً من أقوال العرب أو مثالاً يتصل بالباب ثم يطلق العنان في الحديث عنه .

ففي الباب الثاني من القسم الثالث وهو : " باب المفعول به " أفرد المؤلف فصلاً تحدث فيه عن الأصل في الفعل المتعدي ، وذكر أن الأصل فيه أن يعدى إلى الظاهر فيُنصب به كقولك : ضربت زيداً ، ثم يقدم المفعول على الفعل فيقال : زيداً ضربت، ثم يشغل عنه بضميره فيصير مرفوعاً بالابتداء ، والجملة في موضع الخبر له ، وذكر مثالاً لذلك وهو قوله : زيدٌ ضربته ، ثم ذكر أن هذا باب ما يُشغل عنه الفعل ، ثم تكلم عن اختلاف النحاة في إعراب الاسم الظاهر ، وذكر أدلة من أجاز النصب ومن رأى الرفع، ثم نجده يناقش ذلك ويختار ويرجح أحد القولين[٣] .

وفي الباب الثاني من الجزء الخامس وهو " باب التوكيد " تكلم عن الفرق بين "كل" و " أجمعون " و " أكتعون "[٤] وبيّن ذلك بالأمثلة .

وإذا تجاوزت تقسيم الكتاب وترتيب أبوابه.وفصوله ومسائله ، وأردت أن تتضح صورة الكتاب من الداخل وجدت أموراً عدة ، كل أمر منها يساعد على رسم صورة واضحة لمنهج أبي بكر التفتازاني في معالجة القضايا النحوية ، والنهج الذي اتخذه في توجيه ما ندَّ عن تلك القواعد .

ومن تلك الأمور ذكر اختلاف العلماء واستشهاداتهم ومناقشتها وترجيح بعضها وسيأتي لذلك مزيد توضيح[٥] .

ومنها مدى عنايته بالشواهد القرآنية والقراءات ، فقد أكثر منها في الأبواب

---

(١) ينظر المصدر السابق ص ٣٤٨ .

(٢) ينظر المصدر السابق ص ٣٥١-٣٥٢ .

(٣) ينظر عيون الإضراب ص ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤) ينظر المصدر السابق ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٥) ينظر ص ٦٤ وما بعده .

ومن تلك الأمور ذكر اختلاف العلماء واستشهاداتهم ومناقشتها وترجيح بعضها وسيأتي لذلك مزيد توضيح[٥] .

ومنها مدى عنايته بالشواهد القرآنية والقراءات ، فقد أكثر منها في الأبواب والفصول ، إذ يذكر أكثر من آية ليعضد بها القاعدة النحوية ، وأكثر من قراءة ليبين بها وجه الاختلاف ، وسيأتي لذلك مزيد إيضاح أيضاً[١] .

ومنها العناية بذكر العلة النحوية ، ولا سيما حينما يخالف القاعدة النحوية الشائعة، أو يخطئ قولاً لأحد النحاة ، أو يختار قولاً من أقوالهم ، وسيأتي لذلك مزيد إيضاح أيضاً[٢] .

ومنها العناية بالشواهد الشعرية التي يستشهد بها على القواعد النحوية ، والعناية بأقوال العرب والاستشهاد بها وسنوضح ذلك فيما بعد إن شاء الله .

---

(٥) ينظر ص ٦٤ وما بعده .

(١) ينظر ص ٨١ وما بعده .

(٢) ينظر ص ٧١ وما بعده.

مصادر الكتاب

ليس من السهل الإلمام بالمصادر المتعددة التي استفاد منها الإمام أبو بكر التفتازاني في تأليف كتابه " عيون الإضراب في فنون الإعراب " ، فالرجل من مخضرمي علماء القرنين الخامس والسادس الهجري ، وهذا يعني أنه أتيح له الاطلاع على قدر ليس باليسير مما دونه الأسلاف من التراث النحوي، ولم تقتصر مصادر الكتاب على كتب النحو فقط وإن كان لها النصيب الأوفى ، بل تجاوزت ذلك وتعدته إلى كتب المعاني والاحتجاج ، واللغة والأدب والتفسير[١] والقراءات وغيرها .

ولم ينص الإمام أبو بكر التفتازاني في كثير من الأحيان على مصادره ، بل اكتفى بقوله : قال بعضهم ، وحكى بعضهم ، وقال أهل الصنعة ، وهذا قول حذاق النحويين، وقال أهل اللغة كذا ، ونحو ذلك .

وقد أفاد أبو بكر التفتازاني من بعض المصادر ولم يصرح، وسيأتي بيان ذلك .

والكتب التي أفاد منها أبو بكر التفتازاني متعددة ، منها ما هو مشهور ، ومنها ماهو مغمور .

فمن الكتب النحوية المشهورة: الكتاب ، والمقتضب ، والكامل ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن للفراء ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، وإعراب القراءات لابن خالويه ، والحجة لأبي علي ، واللمع لابن جني ، وإصلاح المنطق ، وأدب الكاتب وغيرها .

---

(١) الأنساب ٣/٦٣ ، ومعجم البلدان ٢/٣٩٥ .

وقد أفاد التفتازاني من كتاب " التلخيص " [1] زهز كتاب مغمور أكثر من مرة ، منها ما أورده في الباب الثامن من القسم الثاني وهو إعراب الاسم الممدود في فصل تعريف العدد حيث قال : " هذا حكم العدد المضاف كلّه ، قال صاحب التلخيص : ولا يجوز أن يقال : أخذت الثلاثةَ الأثوابِ ـ كما تقوله العامة ، فإنه خطأ، لأنه لا يصح الجمع بين الألف واللام وبين الإضافة ، ولا يجوز أن يقال : الثلاثةُ أثوابٍ والأربعةُ دراهمَ " [2] .

ومن ذلك أيضاً ما حكاه عنه في الباب الخامس عشر من القسم الثالث أيضاً وهو " باب الأسماء المناداة " وذلك في فصل حذف حرف النداء حيث قال : " ويجوز أن يحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ " أيّ " .... ، وقال صاحب التلخيص : " متى كان المنادى علماً جاز أن يحذف حرف النداء منه ، كقوله: ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ أي يا يوسف " [3] .

ومن الكتب المغمورة التي اعتمد عليها المؤلف كتبه التي أحال عليها كثيراً وهي " التصريف " و " المصادر " و " الأدوات " وقد سبق الحديث عنها في المبحث التاسع من الفصل الأول من هذا الباب وذلك عند الحديث عن آثاره العلمية[4] .

وقد كان " كتاب عيوب الإضراب في فنون الإعراب" معرضاً لآراء النحاة

---

(١) لم أهتد إلى معرفة مؤلفه حسب ما أتيح لي .

(٢) عيون الإضراب ص ٣٠٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٠ .

(٤) ينظر ص ٢٣-٢٧ .

على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ، ولذا فقد نقل المؤلف عن أعلام النحو واللغة المتقدمين، وتظهر أهمية هذا النقل فيما حكاه عن كتبهم المفقودة كما أسلفت، ثم فيما حكاه عن سيبويه والفراء والمبرد ، مما ليس يوجد في كتبهم المطبوعة فيما أعلم .

وليس يعنيني هنا أن أتحدث عن العلماء الذين حكى المؤلف عنهم الرأي والرأيين، والذين منهم مقاتل بن سليمان ، وإبراهيم النخعي ، والحسن البصري ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وابن السكيت ، وابن قتيبة ، وابن مجاهد ، وابن السراج ، وأبو بكر بن الأنباري ، وأبو حاتم السجستاني ، وابن الأعرابي ، وأبو زيد البلخي ، وابن الخشاب ، وعبد القاهر الجرجاني ، والمؤرج السدوسي وغيرهم ، وإنما سأقتصر على العلماء البارزين الذين أكثر المؤلف من نقل كلامهم ، وذكر آرائهم وإن لم يصرح ببعضهم في بعض الأحيان ، فأورد شواهدهم وناقشها ، ورجَّح ما رآه صواباً منها ، وبهذا تبرز شخصية المؤلف النحوية ، ويظهر موقفه من كتب الأوائل ومصنفاتهم وآرائهم وفي مقدمة أولئك العلماء: سيبويه والأخفش ، والكسائي ، والفراء ، وأبو العباس المبرد ، وابن خالويه ، والزجاج ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، وسأذكرهم حسب وفياتهم :

١ ـ سيبويه (ت ١٨٠ هـ):

وقد أكثر المؤلف من حكاية أقواله ، وإيراد كلامه ، والاحتجاج به ، ومناقشة تلك الآراء ، وقد يورد رأيه دون أن يصرح باسمه ، فيكتفي بقوله ، قال بعض البصريين ، ومن ذلك ما أورده في الباب السادس من القسم الأول وهو " باب إعراب الفعل المستقبل " حيث ذكر أن الساكن إذا حرك جاز

تحريكه بالفتح فقال : " ومما حرك بالفتح ﴿ الم * الله ﴾[١] لالتقاء الساكنين اللذين هما : الميم واللام ، عن أكثر النحويين ، وقال بعض البصريين : " الساكنان (الياء) التي قبل الميم ثم الميم ، وإنما حرك بالفتح لأنهم يشبهونها بأين وكيف " [٢] .

ومن النقول التي نقلها عن سيبويه ولم أجدها في كتابه المطبوع ما أورده في الباب الرابع من القسم الثاني وهو " باب إعراب الفاعل " حيث قال : " ولك في كل جماعة تذكير فعلها وتأنيثه ، نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال ، فمن ذكر أراد الجمع ، ومن أنث أراد الجماعة ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا ﴾[٣] ولم يقل : تشابهت ، لتذكير لفظ " البقر " ، كقوله ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾[٤] قال سيبويه : "كل جمع حروفه أقل من حروف واحده فإن العرب تذكره " واحتج بقول الأعشى :

وَدِّعْ أُمَيَّةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ

ولم يقل مرتحلون " [٥] ، ولم أتمكن من العثور على هذا النص في الكتاب المطبوع.

وقد نسب أبو بكر التفتازاني إلى سيبويه الاحتجاج بشاهد لم أجده في المطبوع من الكتاب وهو قول الأعشى السالف ذكره .

وإذا ما عدنا إلى منهج أبي بكر التفتازاني في الإفادة من كتاب سيبويه وجدناه ينقل عنه كما أسلفت ويصرح باسمه في أكثر الأحيان كما أنه يعول على شواهده الشعرية والنثرية ، وينقل آراءه ويختارها في معظم الأحيان .

---

(١) سورة آل عمران الآية (١-٢) .

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٥٣ - ١٥٤ ، وعيون الإضراب ص ١٥٣ .

(٣) سورة البقرة الآية ٧٠ .

(٤) سورة القمر الآية ٢٠ .

(٥) عيون الإضراب ١٩٢ .

مذهبه وإيراد أقواله ، وتوجيهه بعض القراءات القرآنية :

١ - استشهد بقول سيبويه على حذف ياء المنقوص وقفاً ووصلاً حيث قال : "والوجه الثالث : حذف الياء وصلاً ووقفاً ولهم حجتان ، إحداهما : خط المصحف ، والثانية : أن العرب تجتزئ بالكسرة عن الياء كما قال الشاعر :

وَأَخُو الغَوَانِ ... ...

قال سيبويه : " من العرب من يحذف هذه الياء في الوقف فيما فيه الألف واللام ، تشبيهاً بما ليس فيه الألف واللام ، ... ، وأما في الوصل فكان القياس ألا يحذف ، لأنه لا موجب لحذفه ، غير أن الفواصل تشبَّه بالقوافي ، وقد كثر حذف ذلك من القوافي " [١] .

٢ - اختيار قول سيبويه بعدم جواز وقوع النكرة اسماً لـ (كان) إلا في ضرورة شعرية[٢] .

٣ - حكى المؤلف مذهب سيبويه في العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الذينَ آمَنُوا والذينَ هدُوا والصَّبِئُونَ ﴾[٣].

فقال ما نصه : " وهذا ليس بمرضي عند البصريين ، فقال سيبويه والخليل : " فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن با لله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك " [٤] .

٤ - ذكر مذهب سيبويه في تقدير المحذوف العائد من قوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا يَوماً لا تَجْزِي نَفْسٌ ﴾[٥] أي لا تجزي فيه[٦] .

٥ - أورد قول سيبويه في توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا مَعْذَرةً إلى

---

(١) عيون الإضراب ١٣٨ ، الكتاب ١٨٣/٤ - ١٨٤ .

(٢) ينظر عيون الإضراب ٢٠٦ ، والكتاب ٤٨/١، ٤٩ .

(٣) سورة المائدة الآية ٦٩ .

(٤) عيون الإضراب ٢٢٨ ، والكتاب ١٥٥/٢ .

(٥) سورة البقرة الآية ٤٨ .

(٦) ينظر عيون الإضراب ص ٢٧٣ والكتاب ٣٨٦/١ .

رَبِّكُمْ ﴾[1] فقال : " ومن رفع قال سيبويه معناه : موعظتنا معذرة " [2] .

٦ - ذكر رأي سيبويه في " حاشى " فقال : " فأما حاشى " فاختيار سيبويه أنه حرف فيجر ، وأنشد :

حَاشَ أبي ثَوبَانَ إنَّ بِهِ ضَنَناً على المَلْحَاةِ والشَّتْمِ " [3] .

٧ - أورد قول سيبويه في النكرة المفردة التي تلي لا النافية ، وذكر أنها منصوبة غير منونة ، وأنها مبنية مع " لا " على الفتح كأحد عشر ، ثم قال : " وهو على قول الخليل: مبني يضارع المعرب " وعلى قول سيبويه " معرب يضارع المبني " [4] .

وقد تبع المؤلف سيبويه في مسائل كثيرة ، صرح بنسبة بعضها إلى سيبويه ولم يصرح بالبعض الآخر ، كما أسلفت :

فمن تلك المسائل ما أورده في الباب الثالث من القسم الأول وهو " باب إعراب الاسم الواحد " وذلك في أثناء حديثه عن الاسم المنقوص حيث قال : " فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الباب جاز لك فيه وجهان :

أحدهما : حذف الياء والتنوين ، وإسكان ما قبل الياء ، نحو : هذا غازْ ، ومررت بغازْ ، والثاني : حذف التنوين وإعادة الياء التي كانت محذوفة لالتقاء الساكنين ، لزوال العلة ، نحو : هذا غازي ، والأول أكثر " [5] .

وبالرجوع إلى الكتاب وجدت أن الوجهين مثبتان فيه ، وأن الترجيح لسيبويه وأن الوجه الثاني منسوب فيه إلى الأخفش الأكبر ويونس[6] وهذا دليل واضح على متابعة أبي بكر التفتازاني لسيبويه في بعض المسائل وإن لم يصرح بنسبتها إليه .

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٦٤ .

(٢) عيون الإضراب ٢٨٢ ، والكتاب ٣٢٠/١ .

(٣) عيون الإضراب ٣٢٥-٣٢٦ ، والكتاب ٣٤٩/٢ .

(٤) عيون الإضراب ٣٢٩ ، والكتاب ٢٧٤/٢ .

(٥) عيون الإضراب ١٣٤ .

(٦) ينظر الكتاب ١٨٣/٤ .

٢ ـ الكسائي ـ علي بن حمزة (ت١٨٩هـ):

نقل أبو بكر التفتازاني عن علي بن حمزة الكسائي ، فأورد آراءه ، وذكر قوله إلى جانب قولي الخليل وسيبويه ، وأورد قراءته في آيات كثيرة من القرآن الكريم ، وذكر ما ذهب إليه في توجيه بعض الآيات القرآنية وما ذهب إليه في بعض المسائل النحوية ، وإليك البيان :

١ ـ ذكر قول الكسائي في العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر فقال : " فصل آخر في العطف على اسم (إن) ، وقال الله تعالى في سورة المائدة : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصبئون ﴾[١] .

اختلفوا في وجه ارتفاعه ، فقال الكسائي : هو نسق على الضمير المستكن في ﴿ هادوا ﴾ يعني : هادوا هم والصابئون ... "[٢] .

٢ ـ أورد قراءة الكسائي في آيات كثيرة من القرآن الكريم وذلك في أبواب كثيرة من الكتاب صرح بنسبة بعضها إليه ، ولم يصرح ببعضها الآخر ، فمما صرح به وذكر أن الكسائي لم يسبق به ، ما أورده في الباب السابع من القسم الثاني وهو " في أخبار إن وأخواتها " فقال في فصل خصصه للحديث عن حركة همزة " إنَّ " : " وقد اختلف القُراء في فتح " إنَّ " وكسرها في مواضع من القرآن ، فمنها قوله ﴿ إنَّ الدِّينَ عِنْدَ الله الإسلامُ ﴾[٣] ... ، ومنها قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿ وأَنَّ الله لا يُضِيعُ أجْرَ

---

(١) سورة المائدة الآية ٦٩ .

(٢) عيون الإضراب ٢٢٨ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٩ .

المُـؤْمِـنِينَ﴾[١] فمن فتح فموضع أن خفض بالنسق على قوله : ﴿ويَسْتَبْشِرُونَ بالذينَ ﴾[٢] ، أو بـ﴿أنَّ اللهَ﴾ ، ومن كسر فعلى الابتداء، وكسر هذه ونصب ﴿أنَّ الذِينَ﴾ مما لم يسبق به الكسائي " [٣] .

٣ ـ ذكر ما ذهب إليه الكسائي في توجيه العائد المحذوف من قول الحق تبارك وتعالى : ﴿واتَّقُوا يَومَاً لا تَجْزِي نَفْسٌ﴾[٤] فقال : " ... وقال الكسائي : المحذوف الهاء " يعني : يوماً لا تجزيه ، فجعل اليوم مفعولاً على السعة ، ثم ألقيت الهاء ، وهذا هو مذهب الأخفش " [٥] .

٤ ـ أورد قول الكسائي في تعريف العدد المركب ، وقال إنه رديء ، ورجح قول البصريين ، فقال في فصل عن تعريف العدد : " فإن أردت تعريف شيء من العدد ، وكان غير مضاف ـ من باب أحد عشر ـ جئت باللام في أول الاسمين من المركب ، وتركت التمييز على تنكيره ، ... ، وقال الكسائي على هذا المذهب : إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلهما في العدد كلّه ، فتقول : ما فعلت الأحدَ عشرَ الألفَ الدرهمَ " فكما أُدخلَ الألف واللام على الأول أدخلَهُما على الأخير ، وذلك رديء وإنما الجيد طريق البصريين " [٦] .

٣ ـ أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ):

تردد اسم الفراء كثيراً في كتاب عيون الإضراب ، ومع ذلك لم يصرح المؤلف باسم شيء من كتبه في المواطن التي ذكره فيها ، الأمر الذي يدعو إلى الظن بأنه لم ينقل عنها مباشرة ، يعضد ذلك أن بعض هذه الآراء والأقوال لم نجدها في كتب

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٧١ .

(٢) سورة آل عمران الآية ١٧٠ .

(٣) عيون الإضراب ٢٣٤-٢٣٥ .

(٤) سورة البقرة الآية ٤٨ .

(٥) عيون الإضراب ٢٧٣ .

(٦) المصدر السابق ٣٠٢ .

الفراء المطبوعة ، فلعله رجع إلى بعض كتب الفراء المفقودة و لم يشأ أن يصرح بذكرها، أو لعله رجع إلى بعض الكتب التي نقلت عن الفراء، وهو ما أميل إليه ، ومن تلك النقول :

١ ـ قوله في الوقف على تاء التأنيث في الجمع بالهاء ، حيث قال : " وإذا وقفوا على هذه التاء في الجمع وقفوا بالهاء ، فقالوا : كثرت البنون والبناه ، وأقبل المسلمون والمسلماه ، قاله الفراء " [١] .

٢ ـ نقل قول الفراء في جواز التأنيث مع الإضافة في أفعل التفضيل فقال : " قال الفراء : ويجوز لك أن تؤنث مع الإضافة ، فتقول : جاءتني صغراهن وقد تجمع العرب ذلك عند الإضافة على " أفاعل " فتقول : هؤلاء أصاغرهم " [٢] .

٣ ـ ذكر قول الفراء في جمع صغرى على صغريات فقال : " قال[٣] : ولا تكاد العرب تقول : الصغريات : والكبريات ، وهو صواب لو قيل ، وذلك قول الفراء " [٤] .

وبالإضافة إلى ما ذكر فقد نقل المؤلف عن الفراء نقولاً ليست نصاً في كتب الفراء المطبوعة حسب ما أتيح لي منها ، ومن تلك النقول :

٤ ـ ما حكاه عنه من تذكير الفعل في قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ للذِينَ كَفَرُوا الحَيَاةُ ﴾[٥] فقال ما نصه : " قال الفراء : لم يقل : (زينت الحياة) ؛ لأن الحياة مصدر، فذهب إلى تذكير المصدر " [٦] .

وقد أكثر المؤلف من النقل عن الفراء وذلك في مواضع كثيرة من الكتاب منها :

٥ ـ ما أورده عن الفراء في جواز العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر فقال :

---

(١) عيون الإضراب ١٥٠ .

(٢) عيون الإضراب ٣٩٨ .

(٣) أي الفراء .

(٤) عيون الإضراب ٤٢٠ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢١٢ .

(٦) عيون الإضراب ١٩١ .

" وإن عطفت على شيء من هذه الأسماء قبل الخبر كان نصباً في قول الفراء ، نحو قولك : إن محمداً وعمراً خارجان ، وكأن عمراً وسعداً أسدان ، ولعل زيداً وجعفراً قادمان ، وكذلك أخواتها " [١] .

٦ - ذكر حجة الفراء في رفع ﴿ الصَّبِئُونَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الذِينَ آمَنُوا والذِينَ هَادُوا وَالصَّبِئُونَ ﴾[٢] وتضعيفه لعمل " إنَّ " فقال ما نصه : " قال الفراء الحجة في رفع ﴿ الصَّبِئُونَ ﴾ أنه عطف على ﴿ الذِينَ ﴾ ، و " الذين " حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنَّ) ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين " [٣] .

٧ - حكى قول الفراء في تقدير المحذوف العائد على اليوم من قوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا يَوماً لا تَجْزِي نَفْسٌ ﴾[٤] فقال : " والعائد على اليوم محذوف ، فقال الفراء: تقديره : لا تجزي فيه نفس " [٥] .

٨ - حكى قول الفراء بجواز نصب " غير " إذا أريد بها " إلا " ، وذكر تغليط البصريين له فقال : وقد أجاز الفراء " ما جاءني غيرَك " بالنصب وأنشد :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوقَالِ

قال البصريون : غلط الفراء ؛ لأن " غيراً " ها هنا إنما فتحت لأنها بنيت مع " أنْ " [٦] .

٩ - أورد قول الفراء في تقدير عامل النصب في قوله تعالى : ﴿والشَّمسَ والقَمَرَ﴾ من قوله : ﴿ فَالِقُ الإصْبَاحِ وجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ ﴾ [٧] فقال: " قيل:

---

(١) عيون الإضراب ٢٢٣ .

(٢) سورة المائدة آية ٦٩.

(٣) المصدر السابق ٢٢٣،٢٢٨ .

(٤) سورة البقرة الآية ٤٨ - ١١٣ .

(٥) عيون الإضراب ٢٧٣ ومعاني الفراء ١/٣١ ، ٣٢ .

(٦) المصدر السابق ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٧) سورة الأنعام الآية ٩٦ .

نصبهما لأنه أعمل التنوين في " جاعل " وإن لم يُظهره ، فنصبه على نية التنوين ، وقيل: بل نصب لإضمار فعل مجرد لهما ، يعني : وجعل الشمس والقمر ، وكلٌ حسنٌ ، وقال الفراء : الأحسن إيقاع الفعل على ﴿ والشمس والقمر ﴾ لأنه حال بينهما وبين ﴿الليل﴾ بقوله ﴿ سكناً ﴾ قال : ولو لم يكن من السكن كانت الإضافة إلى ﴿الشمس والقمر ﴾ أحسن ، فيكونان خفضاً . قال : و ﴿ الليل ﴾ في موضع نصب في المعنى ، فرد الشمس والقمر على معناه لما فرق بينهما بقوله :﴿ سكناً ﴾ "[١] .

٧ ـ حكى قول الفراء في عطف المستقبل على الماضي ، فقال : " وأما قوله تعالى: ﴿ إنَّ الذينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ ﴾[٢] فعطف بالمستقبل على الماضي ، لأن الصدَّ منهم كالدائم ، كأنه قال : إن الذين كفروا من شأنهم الصدُّ عن سبيل الله ، قال الفراء : ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ الذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ الله ﴾[٣] وقال الفراء : وإن شئت قلت : ردَّ (يفعلون) على (فعلوا) لأن معناهما واحد "[٤] .

هذه أمثلة لما ذكره المؤلف من آراء الفراء في هذا الكتاب .

٤ ـ أبو الحسن الأخفش (ت٢٠٩هـ أو ٢١٥هـ):

نقل أبو بكر التفتازاني عنه في مواضع من " عيون " الإضراب " ومع ذلك لم يصرح باسم شيء من كتبه ، مما يجعلني أظن أنه لم ينقل عنه مباشرة ، يؤيد ذلك أن ما نقله عنه ليس نصاً حرفياً في كتبه المطبوعة .

وقد أورد المؤلف آراءه في مقابل آراء سيبويه وجمهور النحويين ، كما خطأ بعض آرائه التي خالف فيها سيبويه والتي منها : كسر الميم من قوله تعالى : ﴿آلم*ا الله ﴾[٥]

---

(١) عيون الإضراب ٤٢٣ .

(٢) سورة الحج الآية ٢٥ .

(٣) سورة الرعد الآية ٢٨ .

(٤) عيون الإضراب ٤٢٤ .

(٥) سورة آل عمران الآية ١-٢ .

وذلك على قاعدة التحريك عند التقاء الساكنين بعد أن أورد بعض آراء النحويين فقال: " وقال الأخفش : يجوز (الم * الله) بكسر الميم على قاعدة التحريك عند التقاء الساكنين ، وأخطأ لما ذكرنا من الخطأ في قولنا : مررت بالزيدِينِ " [١] .

ونقول أبي بكر التفتازاني لآراء الأخفش كثيرة منها :

١ ـ حكى تقديره العائد في قوله تعالى : ﴿ والذِينَ يُتَوفَّونَ منكُم وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ ﴾[٢] فقال : " قال الأخفش : تقديره : يتربصن بعدهم أربعة أشهر وعشراً " [٣] .

٢ ـ ذكر قول الأخفش في عود الضمير في قوله تعالى : ﴿ واسْتَعِينُوا بالصَّبْرِ والصَّلوٰةِ وَإِنَّهَا ﴾[٤] إلى كل منهما ، وذلك بعد أن حكى بعض أقوال أهل اللغة فقال: " وقال الأخفش : ردَّ الكناية إلى كل واحد منهما ، وتقديره : وإن كل خصلة منهما لكبيرة " كقوله ﴿ كِلْتَا الجنَّتينِ آتَتْ ﴾ معنى[٥] : كلُّ واحدة " [٦] .

٣ ـ حكى قول الأخفش بجواز العطف على عاملين فقال : " وكان الأخفش يجيز العطف على عاملين ، نحو : مررت بزيد في الدارِ والحجرةِ عمروٍ " [٧] واستشهد على ذلك بالشعر .

٤ ـ ذكر ما ذهب إليه الأخفش في تقدير المحذوف من قوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا يَوماً لا تَجْزِي نَفْسٌ ﴾[٨] فقال : قال الكسائي المحذوف الهاء ، يعني يوماً لا تجزيه ، فجعل اليوم مفعولاً على السعة ، ثم ألقيت الهاء ، وهذا أيضاً مذهب الأخفش " [٩] .

---

(١) عيون الإضراب ١٥٤ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٤ .

(٣) عيون الإضراب ١٦٤ .

(٤) سورة البقرة الآية ٤٥ .

(٥) كذا بالأصل، ولعل الصواب: "المعنى" .

(٦) عيون الإضراب ١٦٧-١٦٨ .

(٧) عيون الإضراب ٢٢٧ .

(٨) سورة البقرة الآية ٤٨ .

(٩) عيون الإضراب ٢٧٣ .

٥ - أورد قول الأخفش في توجيه قراءة النصب في " غير " في قوله تعالى : ﴿ غيرَ المَغْضُوبِ عَلَيهِمْ ﴾[١] فقال : " قال الأخفش : نصبه على الاستثناء "[٢] .

والنصب قراءة ابن كثير ، وقد بينا ذلك في موضعه من التحقيق .

٥ - ابن السكيت - يعقوب بن إسحاق(ت ٢٤٤ هـ):

عوّل عليه أبو بكر التفتازاني في مواضع من كتابه لاسيما في " باب إعراب الاسم المعدود ، فحكى آراءه ونقل عنه أقوال النحاة من البصريين والكوفيين .

فمما حكاه عنه ونسبه إليه قوله في الجمع بين الألف واللام وبين الإضافة بعد أن أورد قول صاحب التلخيص[٣] فقال : " ... قال ابن السكيت ولا يجوز أن تقول : هذه الخمسةُ الأثوابِ ، وإن شئت قلت : الخمسةُ الأثوابُ ، فأذهبت الإضافة ، وجعلت الأثوابَ وصفاً للخمسة ، فأجريتها مجرى النعت لها، وكذلك إلى العشرة "[٤] .

ومما نقل عنه و لم يصرح بنسبته إليه قوله — في العدد المضاف ، " وتقول : عندي ستة رجالٍ ونسوةٍ " ، أي : عندي ثلاثة من هؤلاء وثلاث من هؤلاء ، وإن شئت قلت: عندي ستة رجال ونسوةٌ ، فنسقت بالنسوة على الستة ، أي : عندي ستة من هؤلاء وعندي نسوةٌ ، وكذلك كل عدد احتمل أن يفرد منه جمعان ، فلك فيه الوجهان، فإذا كان عدد لا يحتمل أن يفرد منه جمعان فالرفع لا غير ، نحو : عندي خمسةُ رجالٍ ونسوةٌ، ولا يجوز الخفض ، وكذلك الأربعة والثلاثة "[٥] .

وهذا هو قول ابن السكيت .

---

(١) سورة الفاتحة الآية ٧ .

(٢) عيون الإضراب ٣٢١-٣٢٢ .

(٣) لم أهتد إلى معرفته فيما أتيح لي كما سبق .

(٤) عيون الإضراب ٣٠٢ .

(٥) عيون الإضراب ٣٠٠-٣٠١ ، وإصلاح المنطق ٣٠٢ .

٦ ـ أبو العباس المبرد ـ محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ):

نقل أبو بكر التفتازاني عن أبي العباس المبرد نقولاً في عدد من المواضع ، لم أجد أكثر تلك النقول في كتبه المطبوعة ، وقد رجعت إليها في غير كتبه، فمن تلك النقول:

١ ـ ذكر قول المبرد في تقدير العائد المحذوف في قوله تعالى : ﴿ والذِينَ يُتَوَفَّونَ منكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ ﴾[1] فقال بعد أن أورد قول الأخفش : " قال المبرد : تقديره : أزواجاً أزواجهم يتربصن ، فحذف " أزواجهم " ؛ لأن في الكلام دليلاً ، وهذا قول البصريين " [2] .

٢ ـ ذكر قول المبرد في قوله تعالى : ﴿ إنَّ هَـذَانِ لَسَـحِرَانِ ﴾[3] فقال : " وقد يكون " إنَّ " بمعنى : نعم ، فلا توجب اسماً ولا خبراً ، ... ، وقد حمل المبرد قوله : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ على هذا المعنى ، وقال : أحسن ما قيل فيه أن يجعل " إنَّ " بمعنى نعم ، والتقدير : نعم هذان لساحران " [4] .

٣ ـ حكى قول المبرد في توجيه قراءة النصب في قوله تعالى : ﴿ عُـذْراً أَوْ نُذْراً ﴾[5] وذلك بعد أن ذكر أقوال النحاة فقال : " ... وقال المبرد : انتصابهما على الحال ، وهما جمعان ، الواحد عذير ونذير ، أي : أرسلت معذري ومنذري " [6] .

وعلى الرغم من نقله عنه إلا أنه لم يصرح باسم شيء من كتبه حتى إن ما أورده

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٣٤ .

(٢) عيون الإضراب ١٦٤-١٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٨/١ .

(٣) سورة طه الآية ٦٣ .

(٤) عيون الإضراب ٢٣٩ ، وإعراب القراءات ٣٨/٢ ـ ٣٩ .

(٥) سورة المرسلات الآية ٦ .

(٦) عيون الإضراب ٢٨٢ ، والبحر ٤٠٥/٨ .

من نقول عنه رجعت إليها في كتبه المطبوعة ، فلم أجدها نصاً ، وهـذا يجعلنا نظن أنه لم ينقل عنه مباشرة ، يبين ذلك ويؤكده قوله ـ في الآية الكريمة ﴿ إن في السموات والأرض لآيت للموقنين * وفي خلقكم وما يبثُّ من دابة آيت ﴾[١] ، ﴿ وَتَصْرِيف الرِّيح ﴾[٢] : " فالنصب في ﴿آيت﴾ في الموضعين عطف على اسم " إنَّ " في قوله ﴿والأرض لآياتٍ﴾ ، والرفعُ على خبر الصفة ، وقال المبرد : النصب لحن عندي ؛ لأنه عطف على عاملين : " إنَّ " و " في " [٣] .

وقد ذكر المبرد في الكامل ما نصه : " وقد قرأ بعض القراء وليس بجائز عندنا : ﴿... وتصريف الرياح آيتٍ﴾ فجعل " آيات " في موضع نصبٍ ... ولا أرى ذلك في القرآن جائزاً لأنه ليس بضرورة " [٤] .

وبالرجوع لكتاب إعراب القراءات لابن خالويه وجدت النص فيه فلعل المؤلف رجع إليه ، وأفاد منه .

٧ ـ الزجاج ـ إبراهيم بن السَّرِيِّ (ت ٣١١ هـ):

حكى عنه أبو بكر التفتازاني بعض آرائه ، وخاصة في إعراب القرآن الكريم ومعانيه ، إذ يعد كتابه " معاني القرآن وإعرابه " من الأصول التي يعتمد عليها اللغويون والمفسرون والمعربون .

فمما حكاه عنه قوله بجواز تذكير الفعل في قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ زُيِّنَ للذينَ كَفَرُوا الحَيَاةُ ﴾[٥] حيث قال ـ بعد أن أورد قول الفراء ـ : " وقال الزجاج[٦]:

---

(١) سورة الجاثية الآية ٣،٤ .

(٢) سورة الجاثية الآية ٥ .

(٣) عيون الإضراب ٢٢٧ ، وإعراب القراءات لابن خالويه ٢/٣١١ .

(٤) الكامل ١/٢٨٦ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢١٢ .

(٦) أي : جاز تذكير الفعل .

لأن تأنيث " الحياة " ليس بحيقيقي ؛ لأن معنى الحياة والعيش والبقاء واحد " [١] .

ومنه قوله في تذكير الفعل في قوله تعالى : ﴿ إنّ البقَرَ تَشَابَه عَلَيْنَا ﴾[٢] : " قال الزجاج : يعني : و إن جنس البقر تشابه علينا " [٣] .

ومنه ما حكاه عنه في العطف بالمستقبل على الماضي وذلك في قوله تعالى : ﴿ إنَّ الذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ ﴾[٤] ، وقوله تعالى: ﴿ الذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُهُم﴾[٥]، حيث قال ما نصه : " قال الزجاج : فإن معنى قوله : ﴿ الذِينَ كَفَرُوا﴾ : الذين هم كافرون ، فكأنه قال : إن الكافرين والصادين والمؤمنون والمطمئنون " [٦] .

وقد نقل عنه من غير نسبة واكتفى بقوله : وقيل كذا ، فمن ذلك قوله في نصب ﴿والشَّمْسَ والقَمَرَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الإصْبَاحِ وجَاعِلُ الليلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ ﴾[٧] : " قيل : نصبهما ؛ لأنه أعمل التنوين في " جاعل " وإن لم يظهره ، فنصبه على نية التنوين ، وقيل : بل نُصِبَ لإضمار فعل مجرد لهما، يعني وجعل الشمس والقمر " [٨] .

ويقول الزجاج في معانيه : " النصب في الشمس والقمر هي القراءة ، والجر جائز، على معنى : وجاعل الشمس والقمر حسباناً ، لأن في " جاعل " معنى " جعَلَ " وبه نصبت " سكناً " [٩] .

---

(١) عيون الإضراب ١٩١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨١/١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٧٠ .

(٣) عيون الإضراب ١٩٣ .

(٤) سورة الحج الآية ٢٥ .

(٥) سورة الرعد الآية: ٢٨ .

(٦) عيون الإضراب ٤٢٤-٤٢٥ ، ومعاني القرآن ٤٢٠/٣ .

(٧) سورة الأنعام الآية ٩٦ .

(٨) عيون الإضراب ٤٢٣ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٤/٢ .

٨ - أبو عبد الله بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ):

عول عليه الإمام أبو بكر التفتازاني في مواضع كثيرة من الكتاب ، فقد رجع إلى كتابه " إعراب القراءات " وأفاد منه ولم يصرح بالنقل عنه ، وإنما صرح في بعض المواضع بالنقل عن مؤلفه ، ولم يصرح في أكثر الأحيان ، وكذلك كتابه الحجة في القراءات السبع رجع إليه ، وأفاد منه .

فمما نقله عنه وصرح به ما يلي :

١ - أورد قوله في عود الضمير فقال : " قال أبو عبد الله بنُ خالويه : وقد تدبرت الكناية في القرآن ، فوجدتها مختلفة ، فربما رُدَّ على الأقرب كقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا﴾[1] ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا﴾[2] وربما ردَّ على الأهم عندهم ، كقوله ﴿وَإِذَا رَأَوا تِجَارَةً أَو لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيهَا﴾[3]، لأن التجارة كانت عندهم أهمُّ من اللهو ، وربما رُدَّ على الأجلِّ ، كقوله ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[4] "[5] .

٢ - حكى تعقبه المبرد وذلك في تلحينه لقراءة النصب من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ ﴾[6] وقوله ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ ﴾[7] حيث قال : " فالنصب في " آياتٍ " في الموضعين عطف على اسم " إنَّ " في قوله : ﴿ وَالأرضِ

---

(١) سورة التوبة الآية ٣٤ .

(٢) سورة البقرة الآية ٤٥ .

(٣) سورة الجمعة الآية ١١ .

(٤) سورة التوبة الآية ٦٢ .

(٥) عيون الإضراب ١٦٦-١٦٧ ، والحجة في القراءات ١١٥ .

(٦) سورة الجاثية الآية ٢٤ وقد مرت بنا قريباً .

(٧) سورة الجاثية الآية ٥ وقد مرت بنا قريباً .

لآيَاتٍ ﴾[1] والرفع على الابتداء والصفة خبره خبر الصفة ، قال المبرد : النصب لحن عندي ، لأنه عطف على عاملين " إن " و " في " - قال أبو عبد الله بن خالويه : ليس لحناً عندي ؛ لأن من رفع أيضاً فقد عطف على عاملين " [2] .

٣ - حكى رده على البصريين في توجيه قراءة الخفض من قوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا الله الذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾[3] فقال : " وزعم البصريون جميعاً أنه لحن ، قال أبو عبد الله بن خالويه : وليس لحناً عندي ؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى النبي ﷺ - أنه قرأ (والأرحامِ) ، ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلا بأثر ؛ فإن كان البصريون لم يسمعوا إضمار الخافض فقد سمعه غيرهم " [4] .

وقد نقل أبو بكر التفتازاني عن أبي عبد الله بن خالويه في مواضع و لم يصرح بذلك ، فمن تلك النقول على سبيل التمثيل لا الاستقصاء :

١ - توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِم أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِا للهِ﴾[5] فقال : " ومن رفع فعلى خبر المبتدأ ، والمبتدأ قوله " فشهادةُ " ، قال أبو حاتم ، ومن رفع فقد لحن ، لأن الشهادة واحدة ، وقد أخبر عنها بالجمع ، فلا يجوز ، كما لا يجوز: زيدٌ إخوتُك . وغلِطَ ؛ لأن الشهادة وإن كانت واحدة في اللفظ معناها الجمع، وهو بمنزلة قولك : صلاتي خمسٌ وصومي شهرٌ " [6] وهذا هو رد ابن خالويه[7] .

٢ - نقل عنه الاحتجاج لقراءة الجر في قوله تعالى : ﴿ إلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ * اللهِ ﴾[8] فقال : " والجر على البدل من ﴿العَزِيزِ الحَمِيدِ﴾، ونعت له ، وحذاق

---

(١) سورة الجاثية الآية ٣ وتمامها ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَـتٍ لِلمُوقِنِينَ ﴾ .

(٢) عيون الإضراب ٢٢٧ ، وإعراب القراءات ٢/٣١١ - ٣١٢ .

(٣) سورة النساء الآية ١ ، وهي قراءة حمزة ، ينظر السبعة ٢٢٦ ، والكشف ١/٣٧٥ .

(٤) عيون الإضراب ٤٢٨، وإعراب القراءات ١/١٢٨ - ١٢٩ .

(٥) سورة النور الآية ٦ .

(٦) عيون الإضراب ٢٤٧ .

(٧) إعراب القراءات ٢/١٠٠ .

(٨) سورة إبراهيم الآية ١ - ٢ .

النحويين لا يسمونه نعتاً ؛ لأن النعت إنما هو تحلية : نحو : مررتُ بزيدٍ الظَّريـفِ ، فإن قلت : مررت بالظريف زيدٍ ، كان بدلاً ولم يكن نعتاً ، وحُكِي عن بعضهم[١] أنه قال: الابتداء بالخفض قبيح ، وذلك غلط منه ؛ لأن الوقف والابتداء لا يوجب تغيير إعراب ، ولو كان على ما زعم لوجب على من وقف على ﴿ الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِين ﴾[٢] أن يبتدئ ﴿ الرَّحمنُ الرَّحيمُ ﴾[٣] بالرفع ، وهذا واضح جداً " [٤] .

٩ - أبو علي الفارسي - الحسن بن أحمد بن عبد الغافر(ت٣٧٧ هـ):

نقل المؤلف عن هذا العالم الجهبذ ، وأفاد منه ، فقد حكى بعض آرائه ، ونقل بعض كلامه وأورد بعض حججه وتوجيهاته لبعض القراءات .

فمما نقله عنه توجيهه قراءة النصب من قوله تعالى : ﴿ عُذْراً أو نُذْراً ﴾[٥] وذلك بعد أن ذكر بعض آراء العلماء فيها فقال : " وقال أبو علي : انتصابهما على الحال من الإلقاء ، كأنهم يلقون الذكر في حالة الإعذار والإنذار " [٦] .

ومن نقوله عنه ما حكاه في عطف المستقبل على الماضي من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ ﴾[٧] وذلك بعد أن أورد قولي الفراء والزجاج ، فقال : " قال أبو علي : معناه كفروا وصدوا ؛ لأن الفعل المضارع يماثله الماضي ، قال: ويجوز أن

---

(١) المقصود ببعضهم هنا ابن خالويه ، ينظر إعراب القراءات ١/٣٣٤ .

(٢) سورة الفاتحة الآية ٢ .

(٣) سورة الفاتحة الآية ٣ .

(٤) عيون الإضراب ٤٠٨ وإعراب القراءات ١/٣٣٤ .

(٥) سورة المرسلات الآية ٦ .

(٦) عيون الإضراب ٢٨٢ ، والحجة في علل القراءات السبع مخطوط .

(٧) سورة الحج الآية ٢٥ وقد مرت بنا قريباً .

يكون المضارع على حاله ؛ كأنه قال : إن الذين كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون " [١] .

١٠ - أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ):

عول عليه المؤلف في عدة مواضع ، ولا سيما في كتابه " اللمع " فقد نقل عنه كثيراً، وأفاد منه ، فمما نقله عنه ولم يصرح به ما يلي :

١ - نقل قوله في العامل في الحال فقال : " اعلم أن العامل في الحال على ضربين : مُتَصرف ، وغير متصرف .

فإن كان العامل متصرفاً جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها ، تقول : جاء زيد راكباً، وراكباً جاء زيدٌ ، كل ذلك جائز ؛ لأن " جاء " متصرفٌ ، والتصرف : هو التنقل في الأزمنة ، نحو : جاء يجيء مجيئاً فهو جاءٍ ، وكذلك : أقبل محمدٌ مسرعاً ، ومسرعاً أقبل محمدٌ ؛ لأن أقبل متصرف .

فإن لم يكن العامل متصرفاً لم يجز تقديم الحال عليه ، تقول : هذا زيدٌ قائماً ، فتنصب " قائماً على الحال بما في " هذا " من معنى الفاعل [٢] ؛ لأن " ها " للتنبيه ، و"ذا" للإشارة ، فكأنك قلت : أُنبِّهُ عليه قائماً ، وأُشير إليه قائماً ، ولو قلت : قائماً هذا زيد ، لم يجز ؛ لأن " هذا " لم يتصرف ، ... ، وتقول : مررت بهند جالسة ، ولا يجوز : مررت جالسةً بهندٍ ، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه " [٣] . وهذا هو نص ابن جني في كتابه اللمع [٤] .

---

(١) عيون الإضراب ٤٢٥ .

(٢) هكذا في الأصل ولعل صوابه أن يقول : من معنى الفعل .

(٣) عيون الإضراب ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٤) اللمع ١١٧ .

٢ - نقل قوله في نداء المضاف ولم يصرح بذلك فقال : " فإن ناديت المضاف إليك جاز لك فيه أربعة أوجه : تقول : يا غلامِ ، بحذف الياء ، ويا غلامي ، بإسكان الياء ، ويا غلاميَ ، بفتح الياء ، ويا غلاما ، بقلبها - للتخفيف - ألفاً ، ... " [١] . وهو نص ابن جني[٢] .

٣ - نقل قوله في " باب الترخيم " ولم يصرح بذلك فقال: " والترخيم: حذفٌ يلحق أواخر الاسماء المضمومة تخفيفاً ، ... وهو في الكلام على ضربين : أحدهما أن تحذف آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكون ... ، والثاني : أن تحذف ما تحذف ، وتجعل ما بقي بعد الحذف اسماً قائماً بنفسه ، كأنه لم يحذف منه شيء.. " [٣] .

٤ - نقل كلامه في الندبة ولم يصرح به فقال : " ... وعلامتها " يا " و " وا " ، ولابد من أحدهما ، ويزاد ألف في أخر الاسم ؛ لمدِّ الصوت ، فإذا وقف ألحق بها "هاء"، وإذا وصل حذفت الهاء ، ويجوز ألا يلحق الألف ، وذلك قولك : وازيدا ، واعمرا ، وإن شئت قلت : وازيدُ واعمروُ ، وتقول : وازيدا واعمراه ، تلحق الهاء في الذي تقف عليه .

واعلم أنك لا تندب إلا بأشهر أسماء المندوب ، ليكون ذلك عذراً لك في تفجُّعِك عليه ، ولا تندب نكرة ولا مبهماً ، فلا تقول : واهذاه ، ولا تلكاه ، وكذلك لا تقول: وامَنْ لا يعنيني أمرهوه ؛ لما قدمناه " [٤] .

وهذا قول ابن جني[٥] .

٥ - نقل كلامه في " باب حتى " ولم يصرح بذلك فقال : " اعلم أن " حتى " في الكلام على أربعة أضرب :

الأول : أن تكون غاية فتجر الأسماء كـ " إلى " . والثاني : أن تكون عاطفة فتتبع

---

(١) عيون الإضراب ٣٥١ .

(٢) اللمع ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) عيون الإضراب ٣٥٣-٣٥٤ ، واللمع ١٧٦ .

(٤) عيون الإضراب ٣٥٧ .

(٥) اللمع ١٨١ .

الثاني الأول كالواو . والثالث : أن تكون حرفاً يبتدأ الكلام بعدها . والرابع : يضمر بعدها " أن " فتنصب الفعل المستقبل على أحد معنيين : معنى كي ، ومعنى : إلى أن ... " [١] .

وما سبق ذكره نقول من كلام ابن جني في اللمع وقد أشرت إليه في موضعه من التحقيق .

وبالرغم من كثرة نقوله عنه إلا أنه لم يصرح بالنقل عنه إلا في موضع واحد فيما حُقق من الكتاب وذلك في " باب لا النافية " في فصل : نفي الاثنين أو ما فيه نون الجماعة حيث قال : " وإذا نفيت الاثنين أو شيئاً فيه نون الجماعة وكان بعده لام الجرِّ كنت في النون بالخيار ، إن شئت أثبتها وإن شئت حذفتها ، نحو : لا غلامَيْ لزيدٍ ، ولا درهمَيْ لك ، وإن شئت قلت : لا غلامين لزيد ، ولا درهمين لك ، ولا مسلمِي لك ، ولا مسلمين لك ، وإن لم تكن بعدها لام الجرِّ فقد قال ابن جِنِّي : تثنى بالنون، نحو : لا غلامين ولا جاريتين عندك " [٢] .

ومما سبق يتضح لنا أن المؤلف قد أفاد من مصادر كثيرة ، لا نعلم عن بعضها شيئاً، ككتاب التلخيص السالف الذكر ، وأن من مصادره أيضاً جلة من العلماء الفضلاء ، والجهابذة الأجلاء ، سواء بالنقل مباشرة عن كتبهم ، أو بالنقل عن الكتب التي نقلت عنهم ، الأمر الذي يجعل الكتاب ذا قيمة علمية تجعله جديراً بالتحقيق والدراسة .

---

(١) عيون الإضراب ٣٦٨ ، واللمع ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) عيون الإضراب ٣٣٦ ، واللمع ١٠٠ .

مصطلحات المؤلف في الكتاب

استخدم أبو بكر التفتازاني في كتابه " عيون الإضراب في فنون الإعراب " عدداً من المصطلحات النحوية ، التي كثر ورودها في كتب علماء البصرة والكوفة ، ولهذا فإن المؤلف لم يقتصر على مصطلح مدرسة دون أخرى ، أو عالم دون آخر .

غير أن استخدامه للمصطلحات البصرية يفوق في نظري المصطلحات الكوفية ، ولهذا لا أجد حاجة أو ضرورة لذكر مصطلحات البصريين فهي الغالبة .

أما المصطلحات النحوية الكوفية التي عول عليها المؤلف فهي كما يأتي بيانها كثيرة، لاسيما مصطلحات أبي زكريا الفراء التي عُرفت من خلال مؤلفاته وكتبه ، ونظراً لعدم استخدام بعضها أو كلها ، وقلة ورودها في الكتب النحوية ، آثرت ذكرها وذكر مصطلحات المؤلف الخاصة وهي كما يلي :

١ ـ " البيان " ، مصطلح كوفي ، وجد عند الفراء[١] ويطلق على البدل ، كما استخدمه أبو بكر التفتازاني عند حديثه عن أبواب الكتاب فقال : " الباب الثالث : في حكم البيان " [٢] . ويقصد به البدل ولم يقتصر المؤلف على ذلك في حديثه عن البدل ، بل استخدم مصطلح البدل بمعناه في بابه فقال : " اعلم أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد " [٣] . وهذا يدل على أن المؤلف يستخدم مصطلحات البصريين والكوفيين على حد سواء .

٢ ـ لا التبرئة ، مصطلح كوفي وجد عند الفراء[٤] وقد أطلقه على لا النافية للجنس واستخدمه المؤلف في مواضع عدة ، منها قوله : " ومما اختلف فيه في القرآن من هذه القاعدة ﴿فَلاَ رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلاجِدَالَ﴾[٥] فمن نصبها جعلها تبرئة "[٦].

---

(١) المدارس النحوية ٢٠١ .

(٢) عيون الإضراب ١١٠ .

(٣) عيون الإضراب ٤٠٧ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٢٠/١ ، والمدارس النحوية ٢٠٠ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٩٧ .

ومنها قوله في الآية الكريمة ﴿ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ ﴾[1] : والعلة في الرفع والنصب مع ما ذكرنا في الآية الأولى أن التبرئة تكون جواباً لشيئين ... "[2] .

٣ - "الكناية" ، مصطلح كوفي ، وجد عند الفراء[3] وقد أطلقه على الضمير ، واستخدمه المؤلف في مواضع منها قوله في أقل الجمع حيث قال : " ... وأقل الجمع اثنان ، وقال تعالى في شأن داود وسليمان عليهما السلام : ﴿ وكُنَّا لِحُكْمِهِم ﴾[4] فجمع كناية الاثنين "[5] أي : ضمير الاثنين .

٤ - "الصفة"، وقد أطلقها الفراء على حرف الجر[6] ، واستخدمها المؤلف بهذا المفهوم في باب ما لم يسم فاعله فقال : " وقد يعدى الفعل في هذا الباب بصفة ، نحو: وُهِبَ له مالٌ ، وأخذ منه شيٌ "[7] .

وقد أطلقها المؤلف على معنى آخر وهو الظرف فقال ما نصه : " وإن ابتدأ المتكلم بصفة لا بأداة ولا باسم - مثل : عليك ، وعنك ، وعندك ، ثم ردفه باسم بعده خبراً - فإن كانت الصفة عند اقترانها بالاسم تفي بكلام نصبت الاسم وإن لم تف به ، كان الخبر رفعاً ، نحو قولك : عندنا أخوك ضعيفاً "[8] .

و لم يقتصر المؤلف على إطلاق الصفة على المعنيين الماضيين بل أطلقها على المعنى الشائع الذي يرادف النعت ، وذلك في مواضع عدة ، يتعذر حصرها .

٥ - "الفعل الغابر"[9] ، مصطلح أطلقه المؤلف على الفعل المضارع واستخدمه في مواضع عدة ، منها قوله في المبني للمجهول :

---

(٦) عيون الإضراب ٣٣٤ .

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .

(٢) عيون الإضراب ٣٣٤ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٥ ، ١٩ .

(٤) سورة الأنبياء الآية ٧٨ .

(٥) عيون الإضراب ١٤٤-١٤٥ .

(٦) معاني القرآن ١/١٤٨ .

(٧) عيون الإضراب ١٩٨ .

(٨) عيون الإضراب ١٦١ .

(٩) الغابر : يطلق على الباقي وعلى الماضي من الأزمنة ، وهو من الأضداد . اللسان (غبر) ٥/٣ .

" فإن تركت ذكر الفاعل قلت : أُعطي عمروٌ درهماً ، وكذلك الحكم في الفعل الغابر ، والفعل المقيم ، كقولك : يُعطى عمروٌ ديناراً ، ومحمدٌ مُعطِى دِرْهَماً " [١] .

ومنها قوله في حكم خبر " كل " : " وأما حكم إعراب خبر هذا الاسم فهو أنه رفع ، سواءٌ كان نعتاً مقيماً أو فعلاً غابراً ، نحو : كلُّ القوم شاخص ، وكلُّ القوم يشخص " [٢] .

٦ ـ "الفعل المقيم" ، مصطلح أطلقه المؤلف على اسم المفعول ، واستخدمه في مواضع كثيرة ، منها قوله ـ في " باب إعراب ما لم يسمَّ فاعله " ـ : " وتقول في الفعل المقيم : الرجلُ المدعوُّ زيداً " [٣] .

٧ ـ "النعت المقيم"، أطلقه المؤلف على اسم الفاعل ، حيث يقول في حكم خبر "كل" : وأما حكم خبر هذا الاسم فهو أنَّه رفع ، سواءٌ كان نعتاً مقيماً أو فعلاً غابراً، نحو كلُّ القوم شاخص ، ... " [٤] .

٨ ـ "اسم الفاعل واسم المفعول"، وقد أطلقهما المؤلف على الفاعل والمفعول وذلك في مواضع كثيرة منها قوله في النعت : " وربما زِيْدَ النعت في اسم الفاعل والمفعول ، نحو: ضرب زيدٌ القويُّ عمراً الضعيفَ " [٥] .

وقد يطلق المؤلف مصطلح الفاعل والمفعول على المعنى النحوي الشائع وذلك في مواضع منها قوله في باب المفعول به : " وقد يقع في هذا القسم أيضاً الأسماء المضمرة نحو : أعلمتُكَ سعداً خارجاً ، فالفاعل في التاء ، والمفعول الأول في الكاف ... "[٦] .

٩ ـ "القطع"، مصطلح أطلقه الفراء على الحال[٧] ، واستخدمه المؤلف ، وذكر

---

(١) عيون الإضراب ١٩٩ .

(٢) المصدر السابق ٤٠٣ .

(٣) المصدر السابق ١٩٩ .

(٤) المصدر السابق ٤٠٣ .

(٥) المصدر السابق ١٥٩ ، ٢٥٥ .

(٦) عيون الإضراب ٢٥٩ .

(٧) معاني القرآن ١/١٢ .

أقوال العلماء فيه فقال : " وأما القطع فقد ذهب قوم إلى أنه بمعنى الحال ، وفرق آخرون بينهما ، فقالوا : القطع يرجع إلى معنى الإبتداء ، وهو أن يبتدأ باسم يكون له خبر ، فإن كان ما قبل ذلك الخبر مستغنياً عنه نُصب الخبر ، كقولك : هذا عبد الله جالساً ، فإنه لما كان الكلام الأول مستغنياً عن الثاني نصب على القطع منه "[١] .

١٠ - "الحروف والأدوات"، أطلق المؤلف مصطلح الحرف على ما كان على حرف واحد كالباء والواو ونحوهما ، ومصطلح " الأدوات " على ما جاء على أكثر من حرف، نحو : من ، وإلى ، وعن ، وغيرها[٢] .

١١ - "الفعل"، وقد أطلقه المؤلف على النعت المتغير ، كالقائم والجالس ونحوه ، وذلك في مواضع منها قوله - في باب المبتدأ والخبر في فصل ترتيب نظم الكلام : " وأما في الفعل الذي هو النعت فإن وجه الكلام تقديم الاسم ، نحو : محمدٌ قائمٌ "[٣] ولم يقتصر على ذلك بل أطلقه أيضاً على المعنى الشائع الذي يقابل الاسم ، وذلك في مواضع كثيرة من الكتاب .

١٢ - "النعوت": مصطلح أطلقه المؤلف على الصفات الثابتة كالطويل والقصير والفهم والعقل ونحوها وذلك في مواضع كثيرة ، منها قوله - في باب المبتدأ والخبر - : " قد ذكرنا أن الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف ، وذكرنا في التصريف في " باب النعوت " أن الفعل على نوعين : أحدهما : شيٌ يكون إما قنية للإنسان في نفسه كالعقل والفهم والذكاء وأضدادها ، وإما قنية له في بدنه كالألوان والخِلَق والهيئات . والنوع الثاني : شيء لا ثبات له كالحركة والسكون ... ، وذكرنا أن النوع الأول يسمى نعتاً ، والنوع الآخر يسمى فعلاً "[٤] .

---

(١) عيون الإضراب ٢٨٧ - ٤٣٦ .

(٢) المصدر السابق ٣٦١ .

(٣) المصدر السابق ١٥٧، ١٥٨ .

(٤) المصدر السابق ١٥٨ .

١٣ - "الفعل الحاضر"، مصطلح أطلقه المؤلف على ما قرن به الحال من الأزمنة ، وذكر أنه بمعنى الحال ، وأن المراد الوقت الذي أنت فيه[١] .

١٤ - "الفعل المستقبل"، مصطلح كوفي[٢] يطلق على الفعل المضارع والأمر ، وقد أطلقه المؤلف على المنتظر من الأزمنة[٣] ، وهذا يشمل الفعل المضارع الدال على الاستقبال وفعل الأمر ، أما الفعل المضارع الدال على الحال فأنه لا دخل له في الاستقبال .

١٥ - "ما لم يُسَمَّ فاعله"، مصطلح كوفي وجد عند الفراء[٤]، وهو من المصطلحات الشائعة واستخدمه المؤلف ويطلق على الفعل المبني للمجهول عند البصريين[٥] .

١٦ - " الصفة المقدمة " ، مصطلح أطلقه المؤلف على ما يعرف بالنعت السببي وذلك في مواضع منها قوله - في " باب الصفة المقدَّمة " - : " والصفة المقدَّمة : أن تلفظ باسمين بينهما فعل خرج مخرج النعت ، فإنك تجري ذلك النعت في الإعراب مجرى الاسم الأول على المجاورة والتضمين ، نحو النعت في اللفظ لا في المعنى ، وتجعله فعلاً للثاني متقدماً عليه ... ، والنحويون يسمون هذا الباب " باب الصفة المقدَّمة " ومثاله قولك : هذا رجل فارةٌ غلامه ، ورأيت رجلاً فارهاً غلامه ، ومررت برجل فاره غلامه... " [٦] .

١٧ - "الواقع" ، مصطلح كوفي وجد عند الفراء[٧] ويراد به ما يعدى به الفعل ، وقد تردد عند المؤلف قوله : " أوقع به الفعل " بدلاً من قوله " عُدّي الفعل " وذلك في مواضع منها قوله في المفعول به : " فإذا كان الفعل متعدياً على هذه الصفة كان له

---

(١) عيون الإضراب ١٥٢ .

(٢) المدارس النحوية ١٦٦ .

(٣) عيون الإضراب ١٥٢ .

(٤) معاني القرآن ٣٠١/١ .

(٥) عيون الإضراب ١٩٨ .

(٦) عيون الإضراب ١٧٩ .

(٧) معاني القرآن ٢١/١، ٤٠ .

مفعولٌ ، ولكن حرف الصفة ينبغي أن يكون واقعاً في المفعول به ؛ حتى يتم الكلام ، نحو : ذُهِبَ بعمرو " [١] .

١٨ ـ " المفعول " ، مصطلح أطلقه المؤلف على المعنى الشائع في كتب النحو وعلى معنى آخر ، وهو اسم المفعول وذلك في مواضع،منها قوله ـ في باب ما لم يسم فاعله ـ : "وإذا ذكرت المفعول من هذا النوع فلا بد من تكرار الصفة فيه ، نحو : هو الموهوب له مالٌ ، والمأخوذ منه شيء " [٢] .

١٩ ـ " التفسير " ، مصطلح أطلقه المؤلف على التمييز ، وأفرد له باباً مستقلاً وقد وجد عند الفراء في المعاني[٣] .

٢٠ ـ هاء الاستراحة مصطلح أطلقه المؤلف على هاء السكت[٤].

٢١ ـ الوقف أطلقه المؤلف على السكون[٥] .

هذه جملة المصطلحات الكوفية والمصطلحات الخاصة التي تطالعنا في ثنايا هذا الكتاب وقد نتج عن استخدامها إلى جانت المصطلح البصري ـ الذي هو أكثر شيوعاً ما يسمى بتضارب المصطلحات ، وذلك في بعض الأحيان وإليك البيان :

١ ـ مصطلح الفعل أطلقه المؤلف ـ كما أسلفت ـ على الفعل الذي يقابل الاسم تارة، وعلى النعوت المتغيرة تارة أخرى ، الأمر الذي يحدث لبساً يحتاج إلى إيضاح .

٢ ـ " الصفة " وقد أطلقها المؤلف ـ كما أسلفت أيضاً ـ على النعت تارة ، وعلى حرف الجر تارة ، وعلى الظرف تارة أخرى ، وهذا يحتاج إلى إيضاح وبيان .

٣ ـ " الفعل المقيم " مصطلح أطلقه المؤلف على اسم المفعول ، وقد أطلقه في بعض المواضع على اسم الفاعل ، الأمر الذي يحدث لبساً لدى القارئ في فهم المصطلحات[٦]

وتعدد المصطلحات وإطلاقها على أكثر من باب نحوي يحدث لبساً في تحديد المعنى خاصة إذا لم يقرن المصطلح بالمثال الذي يبينه ويوضح معناه .

---

(١) عيون الإضراب ٢٥٤ .

(٢) المصدر السابق ١٩٨-١٩٩ .

(٣) المصدر السابق ٣٠٩ ، ومعاني القرآن ١/٢٢٥ .

(٤) ينظر عيون الإضراب ٢٣٩ .

(٥) المرجع السابق ١٢١، ١٢٢ .

(٦) ينظر عيون الإضراب ١٩٩ ـ ٢٠٤ .

مناقشاته العلمية واختياراته

لقد تميز كتاب أبي بكر التفتازاني : " عيون الإضراب في فنون الإعراب " بالمناقشات العلمية الجادة الهادفة ، التي من شأنها أن تثري البحث العلمي ، وتكون إضاءة تكشف للباحث غامضاً ، وتحل له مشكلاً .

وقد ذكرت عند حديثي عن منهج المؤلف في الكتاب أنه يذكر القاعدة النحوية ، ويعضد قوله بالشواهد الشعرية والنثرية من كلام العرب ، وشواهد القرآن الكريم والقراءات ، بالإضافة إلى ذلك فلم يقتصر المؤلف على إيراد القاعدة النحوية، أو قول عالم من العلماء ، بل تجاوز ذلك في كثير من المسائل ، فأورد أراء العلماء المتقدمين من أمثال سيبويه والكسائي والأخفش والفراء والمبرد وغيرهم ، وحكى مذاهبهم في تلك المسائل ، واختار بعضها وعلّل لها .

كما احتج المؤلف في الكتاب بالآيات القرآنية للقاعدة النحوية ، فذكر القراءات فيها ،واختار قراءة منها ، واحتج لها ، وسيأتي بيان ذلك .

وبالجملة فالكتاب مليء بالمسائل العلمية التي تحوي آراء العلماء ، ومذاهبهم ومناقشتهم والرد عليهم ، وتخطئة بعض أقوالهم ، واختيار بعضها ، وطرح عدد من الأسئلة والأجوبة عليها ، وكل ذلك يُبرز أهمية المناقشة العلمية ، التي تعد مطلباً مهماً، لا سيما في المسائل التي تحتاج إلى بحث ودراسة والتي تضمنها الكتاب ، ويصعب عليَّ ذكرها ـ أو حصر عددها ـ لذلك سأقتصر على ذكر نماذج منها ، وهي كما يلي :

١ ـ ذكر المؤلف أن من حكم التقاء الساكنين أن الساكن إذا حرك كُسرَ، وقد يحرك بالفتح في نحو " مِنَ القوم" ثم ذكر آراء العلماء ومناقشتهم وتخطئة بعضهم

حيث قال : " ومما حرك بالفتح ﴿ الَمَ * ا لله ﴾[1] لالتقاء الساكنين اللذين هما : الميم واللام عند أكثر النحويين ، وقال بعض البصريين[2] : الساكنان الياء التي قبل الميم ثم الميم ، وإنما حرك بالفتح لأنهم يشبهونها " بأين " و " كيف " واختيارهم أن الحركة بعد الياء فتحة ، وألاّ يختم بسكون ؛ لأن قبلها ياء ساكنة ، وقبل الياء كسرة، ومتى كان كذلك لم تحرك العرب مثل هذا الساكن بالكسر، لا يقولون : مررت بالزَّيدِينِ ، لأنهم يستثقلون اجتماع أربع كسراتٍ : كسرة الدال ، والنون ، والياء تنوب عن كسرتين ، وقال الأخفش : " يجوز ﴿ الَمِ * ا لله ﴾ بكسر الميم على قاعدة التحريك عند التقاء الساكنين " وأخطأ لما ذكرنا من الخطأ في قولنا : مررت بالزيدِينِ.

وقال بعضهم[3] : إنما فتح الميم من ﴿ الم ﴾ ، لأن أصل الميم أن يكون مبنياً على السكون والوقف ، فلما كان مبنياً على الوقف ابتدئ بألف اسم (ا لله) عزوجل ، بالفتح ، ثم نقلوا فتحة الهمزة إلى الميم ، وسقطت الألف ، ... ، قال الكسائي : قرأ عليَّ رجل من العرب : ﴿ بسم ا لله الرحمن الرحيمَ * الحمدُ لله ﴾[4] ففتح الميم لأنه أراد أن يُسكنها ، لأنها رأس آية ، وألقى حركة ألف ﴿ الحمد ﴾ على الميم وأسقط الألف "[5] .

٢ ـ تكلم المؤلف على ضميرالقصة والشأن وذكر أنه لا يؤتى به إلا مبتدأ ، أو في حكم المبتدأ ، وذكر أنه لابد من جملة بعده ، كما في قولك : هو زيد منطلق ، ثم ذكر أنه قد تكون الجملة في موضع نصب خبر كان ، وعلى ذلك قالوا : ليس الطيبُ إلاّ المسك ، جعلوا في " ليس " ضمير الأمر ، وجعلوا الاسمين : مبتدأ وخبراً في موضع نصب ، واستشهدوا على ذلك بأبيات من الشعر ، ثم أورد رأياً لبعض العلماء فقال :

---

(١) سورة آل عمران الآية ١ .

(٢) هذا قول سيبويه في الكتاب ٤/١٥٣ـ١٥٤ .

(٣) القول للفراء وهو مذهب شيخه الكسائي ، انظر معاني القرآن ١/٩ .

(٤) سورة الفاتحة آية ٢ .

(٥) عيون الإضراب ١٥٣ـ١٥٤ .

" وقال بعضهم : إن " ليس " حرف ، يرفع تارة وينصب أخرى ، بمنزلة كلمة " ما " في اللغة الحجازية ، غير أن المشهور هو الأول[١] .

٣ ـ ذكر المؤلف أنَّ " إن " قد يكون بمعنى نَعَمْ ، ثم ذكر بعض أقوال العلماء في المسألة ، كما أورد بعض الأسئلة والأجوبة عليها فقال : " وقد يكون " إنَّ " بمعنى نعم ، فلا يوجب اسماً ، وخبراً ، كقول الشاعر :

بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلُو مُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شَيبٌ قَد عَلا ... كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إنَّهْ

أي : نعم والهاء للاستراحة وبيان الحركة[٢] ، وليست اسماً . وقد حمل المبرد قوله تعالى : ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾[٣] ، على هذا المعنى ، وقال : " أحسن ما قيل فيه : أن يجعل " إن " بمعنى نعم ، والتقدير : نعم هذان لساحران "[٤] .

فإن قيل : قد اخترت أن تجعل (إن) بمعنى نعم، فلمَ تدخل اللاّم بين المبتدأ والخبر، والعرب لا تقول : زيد لقائم ؟ ، فالجواب أن من العرب من يدخل لام التأكيد في خبر المبتدأ ، فيقول : زيد لأخوك ، هذه لغة مستفيضة ، قال الشاعر :

خَالي لأَنتَ ومَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ العُلَى ويُكرَمُ الأخوالُ "[٥] .

ثم ذكر المؤلف القراءات القرآنية في الآية واحتج لها ، وذكر بعض الأسئلة والأجوبة عليها .

٤ ـ تحدث المؤلف عن " المفعول له " ثم ذكر أنه من المنصوبات في هذا الباب، واحتج بقوله تعالى : ﴿ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلى رَبِّكُمْ ﴾[٦] ثم ذكر قراءة الرفع فيها ، واحتج لقراءة النصب ، ثم أورد أقوال العلماء في تقدير المحذوف المرفوع ، في قراءة الرفع ،

---

(١) عيون الإضراب ٢١٨-٢١٩ .

(٢) وتسمى بهاء السكت .

(٣) سورة طه آية ٦٣ .

(٤) إعراب القراءات ٢/٣٧، البحر ٦/٢٥٥ .

(٥) عيون الاضراب ٢٣٩-٢٤٠ .

(٦) سورة الأعراف آية ١٦٤ .

ثم أورد آية أخرى، وذكر أقوال العلماء فيها ، فقال ما نصــه: " ومـن المنصوبـات في هذا الباب قوله تعالى : ﴿ قالوا معذرةً إلى ربكـم ﴾ وقـرئ (معـذرةٌ) فمن نصـب فعلى أنـه مفعـول لـه ، وينصبه أن الكـلام جـواب ، فتقديـره : لم تعظـون قومـاً ا لله مهلكهم ، أو معذبهم عذاباً شديداً ؟ فكـأنهم قـالوا في الجـواب : نعظهـم اعتـذاراً إلى ا لله ومعذرةً ، كما يقال لك : لِمَ وبَّخت فلاناً ؟ فتقول: طلباً لتأديبه.

ومن رفع، قال سيبويه : " معناه : موعظتنا معذرةٌ "[١] وقال أبو عبيده : تقديـره: هو معذرةٌ[٢] ، جعلها خبر ابتداء محذوف .

ومنها قوله : ﴿ عذراً أو نذرا ﴾[٣] انتصابهما على المفعـول لـه ، وقيـل : نصـب على المفعول به ، وهو بدل من الذكر في قولـه : ﴿ فَالْمُلْقِيَـاتِ ذِكْـراً ﴾[٤] وقـال أبـو علي : " انتصابهما على الحـال مـن الإلقـاء ، كـأنهم يلقـون الذكـر في حـال الإعـذار والإنذار "[٥] .

وقال المبرد : " انتصابهما على الحال ، وهما جمعان ، والواحد عذيـر ونذيـر "[٦] أي : أرسلت معذري ومنذري ، و " أو " بمعنى الواو فيه ، فافهم "[٧] .

٥ ـ ذكر المؤلف أنه إذا اجتمع في الكلام معرفـة ونكـرة بعـد (كـان) وأخواتهـا فإنَّ المعرفة تكون اسم (كان) والنكرة خبرها ، ولا يجوز أن تقـع النكـرة اسمـاً لِكَـانَ إلاَّ في ضرورة الشعر ، وذلك هو قول سيبويه ، كقول القطامي :

---

(١) الكتاب ١/٣٢٠ .

(٢) انظر إعراب القراءات ١/٢١١ .

(٣) سورة المرسلات الآية ٦ .

(٤) سورة المرسلات الآية ٥ .

(٥) الحجة على علل القراءات السبع ج ٧ ل ٣٣٤ .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٥٦ ، والبحر ٨/٤٠٥ .

(٧) عيون الإضراب ٢٨١-٢٨٢ .

قِفِي قَبلَ التَّـفَـرُّقِ يَا ضُبَاعَـا وَلا يَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الوَدَاعَا[١] .

وقد ذكر أن القراء اختلفوا حول هذه القاعدة وذلك في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً ﴾[٢] .

فقد قرأها أبو بكر عن عاصم بنصب الصلاة ، والباقون برفعها ، ثم ذكر أن هذا خُلف عند النحويين ، فقال : " وقد قرأها أبو بكر بنصب " الصلوة " ورفع (مُكاءٌ وتَصْدِيةٌ) وهذا خلف عند النحويين لما ذكرنا من تقديم المعرفة على النكرة، إلا في ضرورة الشعر ، ... ، فالاختيار رفع ﴿ الصلاة ﴾ لما ذكرنا[٣] .

ثم استطرد في ذكر عدد من الآيات وذكر قراءة الرفع والنصب فيها فقال : " ومنها ﴿ ثم لم تكن فتنتُهم ﴾[٤] . فرفع " الفتنة " والتاء في " تكن " لأن " الفتنة " اسم (كان) ، و ﴿ إلا أن قالوا ﴾ . خبر "كان" ، وتقديره : ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم .

ونصب " الفتنة " والياء في " يكن " لأن الفتنة خبر (كان) و ﴿ أن قالوا ﴾ اسم "كان" ، وهو الاختيار لعلتين :

إحداهما : أن الفتنة قد تكون معرفة ونكرة ، والضمير في ﴿ أن قالوا ﴾ لا يكون إلا معرفة ، وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت المعرفة الاسم ، ولذلك أجمع القراء ـ على نصب ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَومِهِ ﴾[٥] و ﴿ وَمَا كَانَ قَولَهُم ﴾[٦] و﴿وَمَا كَانَ حُجَّتَهُم ﴾[٧] وأمثالها ـ إلا الحسن.

---

(١) عيون الاضراب ٢٠٥ .

(٢) سورة الأنفال الآية ٣٥ .

(٣) عيون الاضراب ٢٠٥ .

(٤) سورة الأنعام آية ٢٣ .

(٥) سورة النحل آية ٥٦ .

(٦) سورة آل عمران آية ١٤٧ .

(٧) سورة الجاثية آية ٢٥ .

والعلة الثانية : أن القول مذكر ، والفتنة مؤنثة ، فجعل " يكن " للقول المذكر ، وما أشبهها من الآيات "[١] .

وبالإضافة لما مضى فقد اختار المؤلف في كتابه بعض القراءات القرآنية ، فأورد احتجاج النحاة لها ، وحكى أقوال العلماء فيها وما ذهبوا إليه ، بعد أن ذكر القراءات فيها ، فاختار واحدة منها، ورجح الاحتجاج لها ، وذلك في مواضع كثيرة من الكتاب منها على سبيل الذكر :

- اختياره لقراءة التأنيث في آيات منها قوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ ﴾ ورجح قراءة التاء فيها، وناقش ذلك ، وذكر العلة ، وأجاب على بعض الأسئلة فقال: " وقرئ في القرآن : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ ﴾[٢] ... ، بالياء والتاء ، أما الياء ، فلأن التأنيث غير حقيقي ـ كما قرئ شاذاً : (إِذَا يُتْلَى عَلَيهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ)[٣] ولأن هذا الجمع مشبه بجمع مؤنث من يعقل ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ وقراءة التاء هي الاختيار ، لأن الجمع بالتاء والألف نظير الجمع بالواو والنون في المذكر ، وهو جمع السلامة ؟ فكما لا يقال في " قام الزيدون " قامت، فكذلك لا يقال قام الهندات، فيذكَّرُ إذْ كانت العلامةُ حاضرة ، ولأن الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها ، كما تقول: " حمزة " اسم رجل فلا تصرفه للتعريف والتأنيث ، فإذا زالت الهاء انصرف ، لأن اللفظ قد زال ، فإن قيل : ألست تقول : قامت الرجال ، وقام ، وقالت الأعراب ، فتذكر وتؤنث ؟ قلنا إن جمع التكسير يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان يُقصد به الجماعة ، فأما جمع السلامة فلفظ المذكر فيه مباين للفظ المؤنث ، فافهم "[٤] .

ولم يقتصر أبو بكر التفتازاني في كتابه على مناقشاته العلمية واختياراته في القراءات والاحتجاج لها ، بل اختار بعض أقوال النحاة في بعض المسائل النحوية وعلل لذلك ، وذلك في مواضع من الكتاب ـ إضافة لما ذكرنا ـ منها :

---

(١) عيون الإضراب ٢٠٧ .

(٢) سورة الرعد الآية ١٦ .

(٣) سورة مريم الآية ٥٨ .

(٤) عيون الإضراب ١٩٦ .

١ ـ اختار المؤلف إقامة المفعول الأول مقام الفاعل وإنابته عنه وذلك في الفعل المتعدي إلى مفعولين بنفسه ، حيث قال : " فإن الاختيار أن تضع المفعول الأول مقام الفاعل ، كقولك : أُعطي زيدٌ درهماً وكُسِيَ عمرٌ جبَّةً "(١) ثم ذكر جواز إقامة المفعول الثاني موضع الفاعل ، وذكر أن ذلك ليس بالاختيار .

٢ ـ اختار المؤلف رفع الاسم الظاهر على الابتداء مع تعديه الفعل إلى الضمير وكونه مشغولاً به ، وذكر آراء النحاة في هذه المسألة فقال : " ومن العرب من ينصب الظاهر مع تعدية الفعل إلى الضمير وكونه مشغولاً به ، فيقول : زيداً ضربته ، ويسميه رجوع الهاء على الاسم ، وعند النحويين أنه ينتصب بفعل مضمر ، تفسيره هذا الظاهر ، تقديره عندهم : ضربت زيداً ضربتُه ، إلا أنه لا يجوز أن يستعمل كذلك ، وهذا النصب على تقدير هذا الاضمار ليس بالاختيار ، بل الوجه إذا شغلت الفعل بالضمير أن ترفع الظاهر بالابتداء ، فتقول: زيدٌ ضربته "(٢) .

ومما سبق بيانه تبْرُز أهميةُ الكتاب ومدى اهتمام المؤلف فيه بالمناقشات العلمية ، والتي تتضمن إيراد أقوال العلماء ، واختيار بعضها ، والتعليل لها ، أو الرد عليها وتخطئتها ، كما يبرز اهتمام المؤلف بالآيات القرآنية وقراءاتها ، واختيار قراءة منها ، والاحتجاج للقاعدة النحوية بها .

---

(١) عيون الإضراب ٢٠١-٢٠٢ .

(٢) عيون الإضراب ٢٦٣-٢٦٤ .

موقفه من العلة النحوية

كان أبو بكر التفتازاني ممن أولع بضروب العلل ، التي تتبع الأحكام النحوية ، فليس ثمة حكم يذكُرُهُ ، أو قاعدة يبينها ، أو مسألة يشرحها ، أو قراءة يحتج لها ، إلا ويتبع ذلك ـ في الأكثر ـ ببيان العلة .

والعلة النحوية : ظاهرةٌ لها أثر عند جميع النحاة ، إلاَّ أن بعضهم يؤثرونها في منهجهم ، فيعلون من قدرها ، ويرفعون من شأنها ، ويهتمون بها ، ولذا نجدهم لا يطلقون حكماً دون أن يتبعوه ويقرنوه بعلته التي هو من نتائجها ، ومن أولئك النحاة: الفارسي زالزجاجي والصيمري وابن جنى وعالمنا أبو بكر التفتازاني وغيرهم .

والعلل النحوية يطلقها العلماء على العلة الصناعية التي هي : استخدام القواعد النحوية التي ذكرها النحاة، التي تعد أصولاً يقاس عليها ، ويُفاد منها في دعم الرأي أو الحكم الذي يُذهب إليه . كما يطلقونها على العلة المعنوية التي يقصد بها علة الحكم من جهة المعنى لا من جهة الصنعة النحوية. وكل ذلك نجده واضحاً في الكتاب في مواضع كثيرة منها :

١ ـ ذكر المؤلف من علامات الاسم الإخبار عنه والإخبار به ، ثم ذكر أن من الأسماء ما لا يصح الإخبار عنه وهو في معنى الذي يصح الإخبار عنه ، نحو : " إذا " و " متى " و " أين" وغيرها ، ثم ذكر أنه يصح الإخبار عن المكان ، فقال : " ويصح الاخبار عن المكان ، فهو إذاً اسمٌ كالمكان ، والسبب فيه أن المعنى الواحد قد يوضع له اسمان : أحدهما ، مقيدٌ بشرط يمنع من الحديث عنه ، فلفظةُ " إذا " قد وضعت للمعنى الذي وضع له لفظة الوقت ، غير أن " إذا " وضع له بشرط أن يكون ظرفاً قد وقع فيه فعل نحو قولك: أزورك إذا دلكت الشمس، ألا ترى أن معناه : أزورك وقتَ دلوكها ، بالنصب ، فقد ألزموه أن يكون ظرفاً ، فإلزامهم إيَّاه ذلك يمنع من الحديث عنه ، لأنه غير جائز ، إذ المحدَّثُ عنه إما أن يكون مبتدأً ، أو فاعلاً، ولا يتصور كون الشيء مبتدأ أو فاعلاً مع كونه ظرفاً "[١].

---

(١) عيون الاضراب ١١٥-١١٦ .

٢ ـ اختار المؤلف قراءة الرفع في ﴿ السَّاعة ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وإذا قِيلَ إنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌ والسَّاعةُ ﴾[١] وعلل ذلك فقال : " والاختيار هو الرفع ، لأن الكلام قد تم دونه وهو قوله : ﴿ إنَّ وَعدَ الله حَقٌّ ﴾ ولأن الاختيار في العطف بعد خبر " إنَّ " أن يرفع ، ولأن المعطوف على الشيء يجب أن يكون في معناه ، فإذا اختلف المعنى اختير القطع من الأول والاستئناف "[٢] .

٣ ـ ذكر المؤلف أن الضمير إذا وقع مبتدأ فلا يجوز فيه إلا الفصل ، وذكر علة ذلك فقال : " فإن كان الضمير مبتدأ به فليس يجوز فيه إلا الفصل ، كقولك : أنت خرجت، وإياك أردت؛ لأنَّ الوصل لا يتصَّوُر حتى يتقدم شيءٌ يتصل به الضمير "[٣].

٤ ـ اختار المؤلف قراءة الرفع في " غير " من قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِن خَالقٍ غيرُ الله ﴾[٤] ثم علل لذلك فقال : " والاختيار هو الرفع ، لأن " غيراً " إذا كانت بمعنى " إلا " جعلت على إعراب ما بعد " إلا " وأنت تقول : لا إله إلا الله ، و : ﴿ لَو كَانَ فيهمَا آلهةٌ إلاّ الله ﴾[٥] ، ولو جعل مكان " إلاَّ " " غيرٌ " لرفعَ "[٦] .

٥ ـ علل لقراءة النصب في قوله تعالى : ﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ ﴾[٧] فقال : " فمن نصبها جعلها تبرئةً لأنَّ " لا " تضارع " إن " فينصب بها كما ينصبُ بإن "[٨] .

٦ ـ علل المؤلف ، لقراءة الرفع والنصب ، في آيات منها قوله تعالى : ﴿ لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ ولا شفاعةٌ ﴾[٩] فقال : " العلة في الرفع والنصب مع ما ذكرنا في الآية

---

(١) سورة الجاثية الآية ٣٢ .
(٢) عيون الاضراب ٢٢٤-٢٢٥ .
(٣) عيون الاضراب ٢٦٠ .
(٤) سورة فاطر الآية ٣ .
(٥) سورة الأنبياء آية ٢٢ .
(٦) عيون الاضراب ٣٢٢-٣٢٣ .
(٧) سورة البقرة آية ١٩٧ .
(٨) عيون الاضراب ٣٣٣-٣٣٤ .
(٩) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .

الأولى أن التبرئة تكون جواباً لشيئين : هل رجلٌ ، وهل من رجلٍ ، فإذا جعلتها جواباً لِـ " هل رجلٌ " رفعت بها ، وإذا جعلتها جواباً لِـ "هل من رجلٍ " نصبت ؛ لأنه لما كانت " من " عاملة جعلت " لا " عاملة ، ولم تَعملْ في جواب " هل رجلٌ " لأن " هل " غير عاملة ، فإذا رفعت نونت ، وإذا نصبت لم يجز " التنوين "[(١)] .

٧ ـ ذكر المؤلف أنه لا يجوز حذف ياء النداء في نحو قولك : " هذا " وأنت تريد: يا هذا ، مع أنه يجوز أن تحذف " يا " النداء مع " أيّ " كقولك : أيها الرجل ، وعلل لذلك بقوله : " وإنما حسُنَ حذف "يا" مع " أيّ " لأنه لا يحتمل في هذا الموضع غير النداء ، إذ لا يتوهم أن يكون استفهاماً أو خبراً أو بمعنى " الذي " لأنه لا يكون في هذه المواضع على هذه الصورة ، وأما " هذا " فيحتمل ألا يراد به النداء وأن يراد به الإشارة إلى شيءٍ حاضر فوجب أن يكون حرفُ النداء لازماً له إذا أريد به النداء "[(٢)] .

٨ ـ رجح المؤلف الضرب الأول من ضروب الترخيم وهو : أن تحذف آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكون ، وعلّل لذلك فقال : " وهذا أولى ، لأن إعراب النحو شيءٌ يلحق أواخرالكلم ، وما سوى ذلك من حروفها فإنما حركتها حركة بنيةٍ لا حركةُ إعراب ، وقد ذكرنا أن حقَّ البناء ألاّ يتغير بدخول العامل وخروجه "[(٣)] .

٩ ـ ذكر المؤلف ضروب جمع المذكر السالم ، فذكر منها صفات العقلاء ، والأسماء الأعلام ، غير الصفات ، وذكر أنها تجمع بالواو والنون ، وذلك على تقدير الموافقة والمشاركة ، وعلّل لذلك فقال : " ولا يجمع الاسم غير الصفة بها إلا إذا كان علماً ، مع أنه لا يُتصوَّر التثنية والجمع في العلم إلاّ على تقدير الموافقة فيه ، وهو أنك لا تقول : الزيدان والزيدون ، إلا على تقدير : المسميان والمسمون بزيد ، وذلك لأنّه

---

(١) عيون الاضراب ٣٣٤ .

(٢) المصدر السابق ٣٤٧ .

(٣) المصدر السابق ٣٥٣-٣٥٤ .

ينبغي أن يكون في الاسم معنى يُتصَّور أن يشترك فيه شيئان أو أشياء ، حتى يثنى ويجمع ، والعلم من حيث هو علم لا يكون موضوعاً على الشيء بمعنى حتى يُتصور أن يشاركه غيره في ذلك المعنى "[١] .

١٠ ـ ذكر المؤلف مسوغات الابتداء بالنكرة ، ثم ذكر أنه ليس كل شيء يحتمل تأويلاً يصلح معه الابتداء بالنكرة ، وضرب أمثلة لذلك ، ثم ذكر العلّة ، فقال : " وليس كل شيءٍ يحتمل تأويلاً يصلح معه الابتداء بالنكرة ، فلو قلت : إمرأة قاعدة ، وصبيٌّ ذاهب ، لم يكن كلاماً ، لأنك لا تفيد به السامع شيئاً لا يعلمه ، وليس يخفى على أحدٍ أنه يجوز أن يكون في الدنيا إمرأة قاعدة ، وصبيٌّ ذاهب "[٢] .

١١ ـ ذكر المؤلف أن المفعول إن لم يكن معلوماً فإنه لا يجوز نيابته عن الفاعل وعلّل لذلك فقال : " ولو قلت : عُلِمَ منطلقٌ زيداً ، لم يجز ، ويجوز : أُعطي درهمٌ زيداً ، لأنه لا يتصور كون المنطلق معلوماً غير مرتب على زيدٍ ، لأن المعنى في هذا الباب : على أنك تعلم الشيء على صفة ، فكما لا يُتصوَّر أن يقول : عُلِمَ بصفةٍ ، من غير أن تذكر الشيء، كذلك لا يجوز أن تقول : عُلِمَ منطلقٌ من غير أن يكون مرتباً على " زيد " ، وليس : " الدرهم " صفة في " زيد " وإنما هو شيءٌ على حده فيجوز إسناد الفعل إليه "[٣] .

١٢ ـ تحدث المؤلف في كتابه عن " ما دام " وقال إنها في معنى ظرف الزمان ، ثم تكلم عن " ما " وقال : لا يصح لها معنى ما لم يكن معها كلامٌ آخر ، كقولك : اجلس ما دام زيدٌ جالساً ، ثم علّل لذلك فقال : " ولو قلت : ما دام زيدٌ ، وسكت لم يكن شيئاً ، لأنها لما كانت في تقدير قولك : مدة دوام زيدٍ جالساً ، لم يكن بدٌّ من فعل تذكر أنه واقع في هذه المدة ، فصار اقتصارك عليها ـ لو اقتصرت ـ بمنزلة قولك : يومَ الجمعة ، بالنصب على أنه ظرفٌ قد وقع فيه أمرٌ من غير أن تذكر ذلك الأمر ،

---

(١) عيون الاضراب ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق ١٦٢-١٦٣ .

(٣) المصدر السابق ٢٠٢ .

فتقول : خرجت يوم الجمعة "[١] .

١٣ ـ علل المؤلف إضمار الشأن في قول المتنبي :

وَلَيس كُلُّ ذَوَاتِ المِخْلَبِ السَّبُعُ[٢] .

فقال : " والذي دعاه إلى ذلك ـ مع إمكان النصب في " كُلُّ " أنَّ جَعْلَ " كُـل " خبراً يُفسد المعنى ، إذ المراد : أن ينفي كون كلٌّ ذي مخلـب سَبُعاً ، لا أن ينفي كل سبُع ذا مخلبٍ ، فهو يقول : قد يكون في ذوات المخالب ما ليس بسبُعٍ "[٣] .

١٤ ـ تحدث المؤلف عن أفعال الشك واليقين وذكر أنها تدخل على المبتدأ و الخبر فيكون المبتدأ هو المفعول الأول والخبر هو الثاني ، ثم ذكر أنه لا يجوز الاقتصـار علـى أحدهما ، وعلّل لذلك فقال : " و إنما لا يجوز الاقتصار علـى أحـد المفعولـين في هـذه السبعة ، لأن الثاني منهما هو الأول في المعنى ، بيانه أن تقول : علمت زيداً منطلقـاً ، فـ " منطلقٌ " هو " زيد " في المعنى وليس بشيءٍ غيره "[٤] .

١٥ ـ ذكر المؤلـف أن العـرب إذا ذكـرت شيئين أو عضويـن مضـافين إلى اثنـين ذكرتهما بلفظ الجمع وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[٥] وإنما همـا قلبان ، وذكر أن ذلك في لغتهم كثيرٌ حسنٌ ، وعلّل لذلك فقال : " وإنما حَسُنَ ذلـك لأن أكثر ما في جسد الآدمي من جوارحه اثنان اثنان ، يـأتي على اثنـين اثنـين ، مثـل اليدين ، والرجلين ، ..... ، فلما جاء منه ما هو واحدٌ ـ ثـم ذكـر ذلـك الواحـد مـن اثنين ـ كان كأنه منهما أربعةٌ ، فيقال : قد جَبُنَـتْ قلوبُكمـا ، ، وقويـت أيديكمـا ، فأجرى القلبان وأشباههما على الأيدي والأرجل "[٦] .

و لم يـقـتـصـر أبو بكـر التفتازاني على هـذيـن النوعين من العلل بل تجاوز ذلك ، حيث نجده يعلل بمسألة فرضية على تسمية الاثنين بلفظ الجمع حيث قال : " قـال ا لله

---

(١) عيون الاضراب ٢١٦ .

(٢) ديوانه ٢/٢٣٤ .

(٣) عيون الإضراب ٢١٨ .

(٤) المصدر السابق ٢٥٧ .

(٥) سورة التحريم آية ٤ .

(٦) عيون الإضراب ١٤٣ .

تعالى في شأن داود وسليمان عليهما السلام : ﴿ وكنّا لحكمهم ﴾[١] فجمع كناية الاثنين ، وقيل : الحجب في كتاب الله يقع بثلاثة إخوة ، وأما الحجب بالأخوين فقياس ، كما سوّى بالقياس بين الأختين والأخوات في استحقاق الثلثين ، فعلى هذه القاعدة فقس في تسمية الاثنين بلفظ الجمع "[٢] .

ومما سبق يتضح لنا أن أبا بكر التفتازاني كان ممن أولع بالعلة النحوية حيث وجدناه يهيم بها ، ويؤثر أن يجري وراءها في كل حكم يقرره ، أو قاعدة يوضحها ويبينها .

---

(١) سورة الأنبياء آية ٧٨ .

(٢) عيون الاضراب ١٤٤-١٤٥ .

موقفه من علماء البصرة والكوفة

وإذ فرغت من بيان موقف المؤلف من العلة النحوية ، يأتي السؤال التقليدي : أين يقف أبو بكر التفتازاني من المدرستين النحويتين : البصرية والكوفية ؟

في ظني أن الباحث لا يستطيع أن يحكم حكماً قطعياً ، على أي نحوي بأنه بصري المذهب أو كوفيه ، بعد نهاية القرن الرابع الهجري ، حيث تخلص أغلبُ النحاة بعد تلك الحقبة الزمنية من المذهبية ، وبنوا ثقافتهم على الاختيار من آراء علماء المدرستين، فأخذوا من أقوالهم على حد سواء .

وبالرغم من أن أكثر الكتب التي وصلت إلينا من المؤلفات النحوية التي كتبت حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، من مؤلفات العلماء البصريين التي حفظها الله من الضياع ، والتي من أهمها : الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السّراج ، ومؤلفات أبي علي الفارسي ، وأبي القاسم الزجاجي ، وأبي الفتح ابن جني، وغيرها مما اعتمد عليه النحويون المتأخرون وعوّلوا عليه ، فقد اعتمد كثير من العلماء المتأخرين عن تلك الفترة الزمنية على الاختيار وحرية الفكر ، فأخذوا عن علماء البصرة ، وكذلك عن علماء الكوفة ، واستخدموا مصطلحاتهم حتى أن بعضهم كان يستخدم المصطلح الكوفي إلى جانب المصطلح البصري ، ولذا فإنه لا يحسن أن يحكم على عالم متأخر ـ عاش بعد القرن الرابع الهجري ـ بأنه بصري المذهب أو كوفي المذهب .

ومن هنا فقد كان موقف أبي بكر التفتازاني من المدرسة البصرية والكوفية قائماً على الاختيار وحرية الفكر ، والأخذ عن العلماء المتقدمين جميعهم ، فقد رأيته يختار في بعض المسائل ما ذهب إليه البصريون ويرجح ذلك ، ويختار في مسائل أخرى ما ذهب إليه الكوفيون ، وقد يكتفي بسرد أقوالهم في المسألة بدون ترجيح .

فمما رجح فيه المؤلف قول البصريين ما حكاه عن " حتى " حيث ذكر أنها من عوامل الأسماء ، وأنها حرف جر لا يدخل على الأفعال ، وذلك بعد أن أورد أقوال

العلماء فيها ، حيث قال : " .... ، فالاختيار ما قاله البصريون : أن " حتى " من عوامل الأسماء ، فإن وليها فعل لم يجز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل ، فأضمروا معها " أن " ، لأنَّ " أنْ " الخفيفة مع الفعل مصدر "(١) .

ومنه ما حكاه عن جملة الخبر ، وأنها لا بد لها من ضمير يعود على المبتدأ ، وأن هذا الضمير قد يحذف للعلم به ، وذلك كقولهم : " البُرُّ الكُرُّ بستين " أي الكُرُّ منه بستين ، ثم قال : " ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ ﴾(٢) ، .... ، قال المبرد : تقديره : أزواجاً أزواجهم يتربصن ، فحذف أزواجهم؛ لأن في الكلام دليلاً عليه ، وهذا قول البصريين "(٣) .

ومما اختار المؤلف فيه قول الكوفيين ما ذكر من أن " كِلا " تثنية " كُلٍّ " ، حيث قال : و " كلا " في تأكيد الاثنين كـ " كلٍ : في تأكيد الجمع ، وهذا اللفظ تثنية " كلٌّ " غير أن البناء قد غُيِّرَ ، فحذفت إحدى اللامين ، وكسرت الكاف المضمومة ، وصيِّر البناءُ على هجاءين من الألف والياء "(٤) ، وهذا هو مذهب الكوفيين حيث يرون أن في " كلا " تثنية لفظية ومعنوية ، ويرى البصريون أن في " كلا " إفراداً لفظياً وتثنيةً معنوية ، كما سيأتي بيانه .

وقد يورد المؤلف قول بعض الكوفيين ولا يجيزه ، ويرجح قول البصريين وذلك في مسائل : منها قوله بعدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي حيث قال : " فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يرخم ، لأنه أقل الأصول ، ... ، وقد أجاز بعض الكوفيين ذلك إذا كان الأوسط متحركاً ـ نحو عُمَر ـ أن يرخم فيقال : يا عُمَ ، ... ، والأصل أنه

---

(١) عيون الاضراب ٣٧١ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٣). عيون الاضراب ١٦٤-١٦٥ .

(٤) المصدر السابق ٤٠٤ .

لا يجوز "[١] وهذا قول البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الكسائي[٢] .

و لم يختر المؤلف قول الكوفيين في مسائل : منها قوله بأن التأكيد بـ " كل " و " أجمعون " مخصوص بالمعارف ، وقد أجاز الكوفيون توكيد الاسم النكرة إذا دل على محدود و لم يختره المؤلف ، حيث قال : " ويبقى بعده إذا كان الاسم دالاً على محدد هل يجوز تأكيده أم لا ؟ ، وقد أجاز الكوفيون ذلك ، .... ، والذي عليه الكلام أن التعريف شرط في صحة التأكيد بهما "[٣] .

وقد يورد المؤلف قول الكوفيين إلى جانب قول البصريين دون ترجيح أو اختيار وذلك في مسائل كثيرة من الكتاب .

منها ما قاله في " غير " من عدم جواز نصبها قبل تمام الجملة ، حيث قال : " وقد أجاز الفراء : ما جاءني غيرَك ، وأنشد[٤] :

لَمْ يَمْنَع الشُّرْبَ مِنْهَا غَيرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوقَالِ

قال البصريون : غلط الفراء ، لأن " غيراً " ها هنا إنما فتحت لأنها بنيت مع " أنْ "[٥] .

كما أنه يستعمل المصطلح النحوي الكوفي إلى جوار المصطلح البصري ، وذلك في مسائل بينت بعضها أثناء حديثي عن " مصطلحات المؤلف في الكتاب " ومنها قوله في " لا " النافية : " فأما النكرة المفردة إذا كانت تلي " لا " فإنها منصوبة غير منوّنة ، .... ، وأهل البصرة يسمونه نصباً على النفي ، وأهل الكوفة نصباً على التبرئة "[٦] .

وبالرغم من أن أبا بكر التفتازاني عاش الحقبة الزمنية التي عاش فيها بعض

---

(١) عيون الإضراب ٣٥٥ .

(٢) الانصاف ٣٥٦/١ .

(٣) عيون الإضراب ٤٠١ .

(٤) ينظر تخريجه في ص ٣٢٣ .

(٥) عيون الاضراب ٣٢٣-٣٢٤ .

(٦) المصدر السابق ٣٢٨ .

البغداديين المتأخرين من أمثال الزمخشري إلا أنه لم يكن بغدادي المذهب ، إذ لم ينسب نفسه إلى تلك المدرسة النحوية ، بل أورد مذهبهم وحكى كلامهم ، ولم يشر إلى ما يمكن أن يجعله منهم بل خالف مذهبهم ولم يرجح قولهم ، وذلك في مواضع منها قوله: في تعريف العدد : " فإن أردت تعريف شيءٍ من العدد وكان غير مضاف - من باب أحد عشر - جئت باللام في أول الاسمين من المركب ، وتركت التمييز على تنكيره ، وكذلك ما بين أحد عشر ، وإحدى عشرة إلى تسعة وتسعين ، وتسعٍ وتسعين ، ولا يجوز : استوفيت الثلاثين الدرهم ، ولا: أخذت الثلاثة العشر التفاحة ، لأن المميِّز لا يجوز إلا نكرة ولأن العدد ليس مضافاً إلى المميِّز ، .... ، على أن الكتاب يجيزونه عن طريق البغداديين ، فيقولون : عندي الثلاثة عشر الدرهم ، ... ، وإذا كان العدد مضافاً عرَّفت المضاف إليه ، وهو الاسم الأخير ، حتى يتعرف به المضاف ، ....،هذا مذهب البصريين لا يجيزون غيره ، والبغداديون يجيزون : ما فعلتِ الثلاثمائة الألف الدِّرهم "[١] .

وقد عوَّل المؤلف على علماء البصرة أكثر من علماء الكوفة ، ويؤيد ذلك أمران :

الأمر الأول : ترجيحه لأقوال البصريين في مواضع كثيرة من الكتاب .

الأمر الثاني : كثرة نقوله عن العلماء البصريين ، وقد سبق الحديث عنهم في مصادر الكتاب[٢] ، وقد ذكرت نماذج منها مما قد يجعلني أصفه بأنه ذو نزعة بصرية .

---

(١) عيون الاضراب ٣٠١-٣٠٢ .

(٢) مبحث مصادر الكتاب ص ٣٦ وما بعده .

عناية المؤلف بالشواهد القرآنية والقراءات وموقفه من الحديث

أ ـ الشواهد القرآنية :

استشهد المؤلف في كتابه بكثير من الآيات القرآنية ، إذ لم يعرض لأصل من الأصول أو لقاعدة من القواعد النحوية ـ في الغالب ـ إلا استشهد لها بآية أو بآيات من كتاب الله جل وعلا ، ولذلك كثر ورود الآيات القرآنية في الكتاب .

وقد يستشهد المؤلف للقاعدة الواحدة بعدد من الآيات القرآنية حتى يصبح أمرها واضحاً . ومما يكشف عن منهج المؤلف في استشهاده بالقرآن الكريم ، قوله في إطلاق لفظ الجمع على التثنية : " اعلم أن العرب إذا ذكرت عضوين أو شيئين مضافين إلى اثنين ذكرتهما بلفظ الجمع ، فتقول : ملأتما حجورَكما ، وطالت أكمامكما ، وجاعت بطونُكُما ، وأشباه ذلك .

وعلى هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيدِيَهُمَا ﴾[1] وإنما تقطع من كل واحد منهما يدٌ واحدة ، وأظهر من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾[2] وإنما هما قلبان ، ولكن ذلك في لغتهم كثير حسن ، .... ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الحجُّ أَشْهُرٌ مَعلُومَاتٌ ﴾[3] فذكره بلفظ الجمع ، وإنما هما شهران وبعض الثالث ، هذا مذهب البصريين ، ومن ذلك في التنزيل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾[4] وقد أجمعوا غير ابن عباس ـ على أن معنى الإخوة : الأخوين ، إذ العرب تسمي الأخوين إخوةً ، وأقل الجمع اثنان .

وقال تعالى في شأن داود وسليمان عليهما السلام : : ﴿ وكنا لحكمِهِم ﴾[5] فجمع كناية الاثنين ، وقيل : الحجب في كتاب الله يقع بثلاثة إخوة ، وأما الحجب بالأخوين فقياس كما سُوِي بالقياس بين الأختين والأخوات في استحقاق الثلثين

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) سورة التحريم آية ٤ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٤) سورة النساء آية ١١ .

(٥) سورة الأنبياء آية ٧٨ .

فعلى هذه القاعدة فقس في تسمية الاثنين بلفظ الجمع "[١] .

ولم يقتصر استشهاد المؤلف بالقرآن الكريم على المسائل النحوية ، بل استشهد به على المسائل الصرفية أيضاً ، فمن ذلك ما علل به فتح الميم من قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ * ا للهُ ﴾[٢] بعد أن ذكر آراء العلماء فيها حيث قال : وقال بعضهم: إنما فتح الميم من ﴿ ألم ﴾ لأن أصل الميم أن يكون مبنياً على السكون والوقف ، فلما كان مبنياً على الوقف ابتدئ بـ " ألف" اسم ﴿ ا لله ﴾ عزوجل بالفتح ، ثم نقلوا فتحة الهمزة إلى الميم وسقطت الألف "[٣] .

وقد تعرض المؤلف لتفسير بعض الآيات وإعرابها ، ومن ذلك ما ذكره من أن المضمر المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار ، ثم ذكر إختلاف القراء حول قراءة آية من كتاب ا لله جل وعلا بالنصب والخفض فقال: " وقد اختلف في قوله تعالى : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾[٤] فالخفض على إضمار الخافض ، تقديره : تساءلون به وبالأرحام ، ومنه قول العجّاج حين سئل : كيف حالك ؟ فقال : خيرٍ عافاك ا لله ، يريد بخير .

وقال الحسن : تقديره : اتقوا ا لله واتقوه في الأرحام فلا تقطعوها . قال إبراهيم : هو كقولك : أسالك با لله وبالرحم ، والنصب على تقديره : اتقوا ا لله واتقوا الأرحام أن تقطعوها "[٥] .

ومنها أيضاً ما استشهد به على عدم جواز عطف الفعل على الاسم إلا أن يكون في الاسم معنى الفعل ، فعطف الفعل عليه بناءً على معناه لا على لفظه ، حيث قال : " ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلا تَسْقِي الحَرْثَ ﴾[٦] دخلت "لا"

---

(١) عيون الإضراب ١٤٣،١٤٤،١٤٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ١ .

(٣) عيون الاضراب ١٥٤ .

(٤) سورة النساء الآية ١ .

(٥) عيون الاضراب ٤٢٧ .

(٦) سورة البقرة آية ٧١ .

في " تسقي " لأنه معطوف على ﴿ ذَلُولٌ ﴾ وإنما جاز عطف الفعل على الاسم ، لأن فيه معنى الفعل ، كما تقول : زيد صائم ويصلي ، ويجوز أن تكون " لا " مستأنفة ومعناه : لا ذلول مثيرة الأرض وليست تسقي الحرث ، قال مقاتل : تقول : ليست بالذلول التي يعمل عليها في الحرث ، وليست بالذلول التي يسقى عليها بالسواني الماء للحرث .. "(١) .

وقد حرص المؤلف أن يكثر من الشواهد القرآنية ضاماً النظير إلى نظيره ورابطاً آي القرآن بعضها ببعض ، الأمر الذي جعل الكتاب يزخر بحشد هائل من الشواهد القرآنية .

ب ـ شواهد القراءات القرآنية وعناية المؤلف بها :

لقد أكثر الدارسون والباحثون قديماً وحديثاً من الحديث حول مسألة الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، والاحتجاج لها ، الأمر الذي جعل أكثر الكتب النحوية المتقدمة يقل فيها الاستشهاد بالقرآءات القرآنية، ولم يقف أبو بكر التفتازاني هذا الموقف، بل أكثر من الاستشهاد للقاعدة النحوية بالقراءات السبعية وغير السبعية ، والمتواترة والشاذة ، كما احتج لبعض القراءات ، ووجه بعضها .

وقد تميز الكتاب بكثرة القرآءات القرآنية ، مما لم أجده في كثير من الكتب النحوية ، وسأكتفي بذكر ثلاثة أمثلة تؤيد ما ذكرت آنفاً :

الأول والثالث : في الاحتجاج بالقراءات السبعية وكثرة استشهاد المؤلف بها على القاعدة النحوية .

والثاني : على احتجاجه بالقراءة الشاذة والاستشهاد بها .

والثالث : على احتجاجه للقراءات السبعية المتواترة .

١ ـ ذكر المؤلف أن كل جماعة يجوز تذكير فعلها وتأنيثه ، فمن ذكَّر أراد (الجمع) ، ومن أنث أراد (الجماعة) ، واستشهد على ذلك بشواهد نثرية وقرآنية ،

---

(١) عيون الاضراب ٤٢٥ .

ثم قال: "وعلى هذه القاعدة اختلف في القرآن في قوله تعالى : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾[١] و﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾[٢] ، و ﴿ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ ﴾[٣] و ﴿ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾[٤] و﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى ﴾[٥] ، و ﴿ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ ﴾[٦] ، و ﴿تَتَوَفَّاهُمُ الملائكةُ﴾[٧] ، و ﴿ يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ ﴾[٨] ، و ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا ﴾[٩] و ﴿ يُجْبَى إليه ثَمَرَاتُ ﴾[١٠] ، و ﴿ لا يَحِلُّ لكَ النِّسَاءُ ﴾[١١] و أشباهها ، فمن ذكر علّل في " الملائكة " بأن الفعل مقدم ، والتأنيث غير حقيقي ، وأن المراد : فناداه جَمعُ الملائكةِ، ومع ذلك فإن "الملائكة" في ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾[١٢] جبريل وحده، ومن أنّث علّل بأن المضمر لفظ (الجماعة) والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾[١٣]، و﴿ كَذَّبَت قَومُ نُوحٍ ﴾[١٤] و ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ ﴾[١٥] "[١٦] .

٢ ـ تحدث المؤلف في فصلٍ عن الأسماء التي تُنصب على الظرف وقسّمها إلى

---

(١) سورة آل عمران ٣٩ .

(٢) سورة الأنعام آية ٦ .

(٣) سورة الأنعام آية ٧١ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٥٨ .

(٥) سورة الأنفال آية ٦٧ .

(٦) سورة التوبة آية ١١٧ .

(٧) سورة النحل آية ٢٨-٣٢ .

(٨) سورة النحل آية ٤٨ .

(٩) سورة الحج آية ٣٧ .

(١٠) سورة القصص آية ٥٧ .

(١١) سورة الأحزاب آية ٥٢ .

(١٢) سورة آل عمران آية ٣٩ .

(١٣) سورة آل عمران آية ٤٢-٤٥ .

(١٤) سورة ق آية ١٢ .

(١٥) سورة الحجرات آية ١٤ .

(١٦) عيون الاضراب ١٩٣-١٩٥ .

ضربين : ضرب يجوز فيه أن يُستعمل اسماً ، وضرب يلزم الظرفية ، ومثّل للأول بـ"اليوم " وللثاني " بـ " سحر " إذا أريد بها سحر ليلة بعينها ، فقال : " والثاني وهو ما لا يستعمل إلا ظرفاً قولهم : سرت سحرَ ، يريدون سحر ليلتك ، وهو اسم في هذا الموضع غير مصروف ، كعُمر ، ولا يجوز أن تستعمله اسماً مصروفاً، ولا يقال : مضى سَحرٌ ، ولا موعدك سَحرٌ ، ولا زجيت سَحراً ، كما يجوز ذلك فيه إذا أدخلت عليه الألف واللام ، فقلت : السَّحرُ ، أو نكرته فقلت : سحرٌ من الأسحار ، فإنه يجوز لك حينئذٍ أن تقول : طاب السَّحرُ ، وزجيّت السَّحَر ، فتستعمله اسماً ، ولذلك قرئ في الشواذ قال تعالى : ﴿ ونَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرَ * نِعْمَةً ﴾[1] "[2] والقراءة شاذة وهي شاهد على المنع من الصرف ولزوم الظرفية .

٣ ـ احتج المؤلف للقراءات السبعية في آي من القرآن منها قوله تعالى : ﴿ إلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ * اللهِ ..﴾[3] حيث احتج لقراءة الرفع والخفض ، فقال: " فالرفع على الابتداء ، لأن الذي قبلها رأس آية ، وسميت الآية آيةً لأنها قطعةٌ منفصلةٌ من الأخرى ، والجرُّ على البدل من ﴿ العَزِيزِ الحَمِيدِ ﴾ ونعت له "[4] .

جـ ـ موقفه من الحديث النبوي والاستشهاد به :

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف أمرٌ مختلف فيه ، فمن العلماء من يجيزه مطلقاً ، ومنهم من يمنعه مطلقاً ، ومنهم من يجيزه بشروط ، وقد تكلم العلماء فيه قديماً وحديثاً[5] ، ولذا فقد كانت مواقف النحاة من الاستشهاد به في كتبهم

---

(١) سورة القمر آية ٣٤ـ٣٥ .

(٢) عيون الاضراب ٢٧٦ .

(٣) سوورة إبراهيم آية : ١ـ٢ .

(٤) عيون الاضراب ٤٠٨ .

(٥) ينظر الخزانة ١/٩-١٥ ، والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية للدكتور محمد صاري حمادي بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي، بغداد ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

ومؤلفاتهم متباينة، كما كانت الأحاديث التي استشهد بها من أجاز الاستشهاد به قليلة كما يظهر ذلك في كتاب سيبويه والمقتضب والأصول ، وغيرها من الكتب النحوية القديمة، وقد سار أبو بكر التفتازاني على النهج نفسه، فنراه قد أقل من الاستشهاد به، فلم أجده يستشهد به إلا في موضعين إثنين، فيما حقق من الكتاب ، الأول منهما : ما أورده المؤلف شاهداً على التحذير حيث قال : " الباب الثاني عشر: في التحذير ، يقال : النارَ النارَ ، أي : احذرها ... ، لكنهم إذا كرَّروا الاسم لم يكادوا يظهرون الفعل ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " الله الله في النِّسَاءِ فإنَّهُنَّ عندَكُم عَوَانٍ " أي : أُسَرَاء ، يعني : اتقوا الله "(١) .

والموضع الثاني : ما ذكره شاهداً على جمع العرب لـ " أفعل " عند الإضافة على " أفاعل " حيث قال : " وقد تجمع العرب ذلك عند الإضافة على " أفاعل " فتقول : هؤلاء أصاغرهم ، وجاء في الحديث : " أَحَبُّكُم إلى الله أَحَاسِنُكُم أَخلَاقَاً "(٢) .

---

(١) عيون الاضراب ٣١١ .

(٢) المصدر السابق ٣٩٨ .

الشواهد الشعرية وعناية المؤلف بها

ضم كتاب : عيون الإضراب في فنون الإعراب ، قدراً كبيراً من الشواهد الشعرية للقواعد والمسائل النحوية ـ ولها القدر الأكبر ـ والقضايا اللغوية، المسائل الصرفية .

وقد مثل المؤلف بشعر المحدثين فيما حُقِقَ من الكتاب وذلك ببيتين من الشعر لأبي الطيب المتنبي ، الأول منهما استشهد به على إضمار الأمر والشأن في (ليس) حيث قال : " ومنه قول المتنبي :

إنَّ السِّلاحَ جميعُ النَّاسِ يحمِلُهُ   وليسَ كلُّ ذَواتِ المِخْلَبِ السَّبُعُ

أضمر في (ليس) الأمر ، وجعل " كل ذوات المخلب السبع " مبتدأ وخبراً ، ولم يرفع " السَّبُعُ " بليس فيلزمه نَصبُ " كلّ " ، والذي دعاه إلى ذلك مع إمكان النصب في " كلّ " أنَّ جَعْلَ " كلّ " خبراً يفسد المعنى، إذ المراد أن ينفي كون كُلِّ ذي مخلب سَبُعاً ، لا أن ينفي كون كل سَبُعٍ ذا مخلب "[١] .

والثاني منهما ما استشهد به على حذف التنوين في الوقف على الاسم الصحيح المنصرف والوقف على السكون ، وذلك في ضرورة الشعر ، وقد تمثل به بعد أن استشهد ببيتين للأعشى فقال : " وعلى ذلك بنى المتنبي إذ قال :

وَمَا اعتَضْتُ مِنْ رَبِّ نُعمَايَ رَبْ

ولو كان في غير الشعر لقال : " نعماي رباً "[٢] .

---

(١) عيون الاضراب ٢١٨ .

(٢) المصدر السابق ١٣٠ .

وقد عزا أبو بكر التفتازاني عدداً من الشواهد الشعرية إلى قائليها، وسكت عن نسبة عدد آخر منها، فعزوت أكثرها إلى أصحابها وشذ منها شيء لم أجده فيما بين يدي من المظان .

وتظهر أهمية تلك الشواهد فيما ذكره عن سيبويه ، وقال : إنه احتج به ، حيث قال : " قال سيبويه : كل جمع حروفه أقل من حروف واحده فإن العرب تذكره ، واحتج بقول الأعشى :

وَدِّعْ أُمَيَّةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ

ولم يقل مرتحلون "[١] .

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه لم أجد هذا الشاهد ، اعتماداً على ما صنع له من فهارس ، وقد عُرف عند الدارسين : أن بين نسخ الكتاب القديمة اختلافاً في عدد الأبيات ، وأن في بعضها شواهد ليست في غيرها من النسخ ، فلعلَّ ذلك الشاهد في نسخة من نسخ أصول الكتاب التي وقف عليها المؤلف .

وحول احتجاج المؤلف بالشعر وروايته له ملاحظات أقتضبها فيما يلي :

١ - روى المؤلف قول الشاعر :

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهد بك الحي عاهدُ[٢]

والبيت لذي الرُّمه وروايته في الديوان ١٦٩ :

ألا أيها الربع الذي غيَّر البلى كأنك لم يعهد بك الحي عاهدُ

فبين الروايتين اختلاف في الشطر الأول .

٢ - أورد المؤلف قول الشاعر :[٣]

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم

والبيت لأمية بن أبي الصلت وهو ملفق من بيتين وروايته في الديوان ٤٧٥ :

وفيهَا لَحمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٌ ومَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمُ
ولاَ لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلا غَوْلٌ وَلا فيهَا مُلِيمُ

---

(١) عيون الاضراب ١٩٢ .
(٢) عيون الاضراب ٣٤٦ .
(٣) المصدر السابق ٣٣٢ .

ويقال فيه ما قيل في سابقه من اختلاف الروايتين .

٣ - ذكر المؤلف قول النابغة الجعدي في وصف بقرة حيث قال :

أَقَامَـت ثـلاثـاً بينَ يَـومٍ وليلَـةٍ   وكَانَ النَّكيرُ أن تُضيفَ وتجأَرَا[1]

وروايته في الديوان ٤١ :

فَجَالَتْ علَى وَحْشِيِّهَا مُسْتَتِبَّةً   وكَانَ النكيرُ أن تُضِيفَ وَتجأَرَا

ويا بعد ما بين الروايتن في الشطر الأول ، وعليه فلا شاهد على رواية الديوان ، وقد ذكرت ذلك في التحقيق .

٤ - استشهد المؤلف ببيت من الشعر على أن حذف التاء في الأعداد علامة للتأنيث فقال : " قال أبو طابق :

وإنَّ تميماً هَذِهِ عَشْرُ أبطُنٍ   وَأَنتَ بريءٌ من قَبَائِلِهَا العَشْرِ

أراد بالبطن " القبيلة "[2] .

والبيت من الأبيات المختلف في نسبتها ، وقد نُسبَ للنواح الكلابي ، وللأعور ابن البراء الكلابي ، ولرجل من بني كلاب ، وقد انفرد المؤلف بنسبته إلى أبي طابق ، ولم يقل بذلك أحد غيره فيما أعلم .

٥ - استشهد المؤلف على جواز فصل الضمير في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، ببيت نسبه إلى أمية بن أبي الصلت وهو قوله :

بالباعِثِ الوارِثِ الأمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[3]

والبيت ليس في ديوان أمية المطبوع وإنما هو للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١ ، وقد تكلمت عليه في موضعه من التحقيق .

٦ - نسب المؤلف هذا البيت لحسّان :

نُصِرْنَا فَمَا تَلقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ   يَدَ الدَّهْرِ إلاَّ جِبْرَئِيلُ أَمَامَهَا[4] .

ولم أجده في ديوانه المتداول ، وهو في ديوان كعب بن مالك ٢٧١ . وقد تكلمت عنه في حاشية التحقيق .

---

(١) عيون الإضراب ٢٩٨ .

(٢) المصدر السابق ٢٩٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٥٩ .

(٤) المصدر السابق ٢٧٦ .

موازنة
بين كتاب عيون الإضراب في فنون الإعراب
وكتاب المفصل في علم العربية للزمخشـــري

يعد أبو القاسم محمود بن عُمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ من علماء النحو في القرن السادس الهجري، وقد عده بعض المترجمين من البغداديين المتأخرين(١).

ولا أعتقد أن هناك ما يدعو إلى التعريف به وبكتابه ، فإن لهما من الشهرة مكاناً عالياً ، فقد عرف المتقدمون كتابه وأثنوا عليه ثناء حسناً ، فكتبوا شروحاً عليه ، من أشهرها شرح ابن بعيش الموسوم بشرح المفصل "، وشرح علم الدين الأندلسي المسمى بـ " المحصل في شرح المفصل " .

ونظراً لمعاصرة عالمنا أبي بكر التفتازاني له أردت أن أعقد مقارنة بين كتابيهما من ناحية المنهج والحدود النحوية ، والشواهد القرآنية والشواهد الشعرية ، وبسط الأبواب والمسائل النحوية في الكتابين .

فمن ناحية المنهج قسم الزمخشري كتابه إلى أربعة أقسام تحدث في القسم الأول منها عن الأسماء فبدأ بذكر المرفوعات ثم بذكر المنصوبات ، ثم بذكر المجرورات ، وقد خصص القسم الثاني ، من الكتاب للحديث عن الأفعال وأنواعها ، وأحكامها ، كما خصص القسم الثالث منه للحديث عن الحروف وأصنافها ، وجعل القسم الرابع للحديث عن الأبواب المشتركة بين الاسمية والفعلية والحرفية كالإمالة والزيادة والوقف ونحوها .

ويشابه هذا التقسيم إلى حد قريب تقسيم أبي بكر التفتازاني في كتابه "عيون الإضراب في فنون الإعراب " إذ قسم الكتابَ إلى سبعة أقسام تحدث في القسم الأول منها

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ٣٧٧ .

عن ماهية الإعراب ووجوهـه، وإعـراب الاسـم الواحـد والمثنى والجمـع، كمـا تحـدث في القسـم الثاني والثالـث والرابـع عن الأسـماء المرفوعة والأسـماء المنصوبة، والأسماء المجرورة .

أما القسم الخامس فقد تحدث فيه عن التوابع ، وخصص القسم السادس من الكتاب للحديث عن الأفعال وإعراب العوامل المشتقة منها ، أمـا القسـم السـابع فقـد تحدث فيه عن أبواب يتصرف فيها بالزيادة والنقصان دون تغير الإعراب، وبذلك فإنني أحسب أن منهج أبي بكر التفتازاني في طريقة عرضه للمادة العلمية متفـق إلى حـد قريـب مع منهج معاصره الزمخشري ، فلعل أحدهما قد اطلع على كتاب الآخر فأفاد منه .

ومما اهتم به المؤلفان في كتابيهما العناية بذكر الحدود ، وهـذا مـا نلمسـه في كـل الأبواب النحوية تقريباً ، إلا أن كتاب أبـي بكـر التفتـازاني يتميز بالإفاضـة في شـرح كثير من الحدود النحوية وذلك إما بذكر أكثر من تعريف للبـاب الواحـد ، أو بذكـر الحد اللغوي أولاً ثم الاصطلاحي ثانياً ، ومما يميزه كذلـك كـثرة الاستشـهاد بكـلام العرب شعراً ونثراً[1] .

ولعل أكبر دليل على ما ذكرت قوله في حد المبتدأ : " اعلم أن كـل مـا ابتـدأ بـه المتكلم من أداة أو فعل أو اسم كان المبتدأ واقعاً عليه ، غير أن الذي يذهب إليـه أهـل النحو في معنى المبتدأ ـ الذي جعلوه باباً من أبواب النحو ـ إنما هـو : الابتـداء بالاسـم الذي لا يوقع عليه فعل بعده ، وحدُّه عند أهل الصنعة : كلُّ اسم افتتحت بـه الكـلام وعريته من العوامل اللفظية ، وعرضته لها ، وجعلته أولاً لثانٍ ، يكون الثاني خبراً عنه، ومسنداً إليه ، .... "[2] .

وإذا ما تجاوزنا الحديث عن الحدود النحوية إلى الشـواهد القرآنيـة وجدنـا أن الآيـات

---

(١) ينظر عيون الاضراب ١١٩ .

(٢) المصدر السابق ١٦٠ .

القرآنية التي أوردها أبو بكر التفتازاني في كتابه كثيرة جداً ، تفوق ما ورد من آيات في كتاب المفصل للزمخشري ، إذ أكثر المؤلف من الاستشهاد بها، والاستشهاد بالقراءات فيها كما سبق بيانه "[١] .

إذ بلغت الشواهد القرآنية فيما حقق من كتاب "عيون الإضراب في فنون الإعراب" اثنين وعشرين وثلاثمائة، ومثلها تقريباً فيما لم يحقق من الكتاب .

وفي المقابل نجد أن الشواهد القرآنية في كتاب "المفصل" لا تتجاوز سبعاً وثلاثين وثلاثمائة في الكتاب كله .

وبالمقابل فإن شواهد الشعر عند أبي القاسم الزمخشري في كتابه "المفصل في علم العربية" أكثر منها عند أبي بكر التفتازاني في كتابه، إذ بلغت في كتاب "المفصل" اثنين وخمسين وأربعمائة، في مقابل خمس وأربعين ومائة فيما حقق من كتاب "عيون الإضراب"، ومثلها تقريباً فيما لم يحقق من الكتاب .

وإذا ما تجاوزنا الشواهد إلى المسائل النحوية وجدنا أن أبا بكر التفتازاني قد توسع في بعض الأبواب وبسط بعض المسائل أكثر من معاصره أبي القاسم الزمخشري، ويتضح ذلك جلياً في أبواب كثيرة منها :

باب (حتى) وباب (حروف القسم) وباب (الاضافة) وغيرها .

ومما يبين ذلك ويوضحه على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

١ـ أطنب أبو بكر التفتازاني في الكلام عن الصفة المقدَّمة ومسائلها ، ويقصد بها النعت السببي ، فذكر حدها ، وتكلم عن إعرابها وتذكيرها ، وتأنيثها ، وتثنيتها وجمعها ، ثم فصَّل القول في مسائل فيها[٢] ، في باب مستقل ، في حين أن الزمخشري

---

(١) ينظر مبحث شواهد القرآن الكريم والقراءات ٨١-٨٤ .

(٢) ينظر عيون الاضراب ١٧٩-١٨٤ .

قد مرَّ عليها مروراً سريعاً[١] .

٢ ـ أطنب أبو بكر التفتازاني في الكلام على وصف المنادى بالابن ونسبته إلى اسم أبيه أو كنية أبيه ، واشترط لذلك شروطاً ، ثم استشهد بآية قرآنية واحتج بثلاث حجج وذلك في مسألة في باب الأسماء المناداة[٢] ، في حين أن أبا القاسم الزمخشري قد أوجز الحديث في هذه المسألة في كتابه .

---

(١) المفصل في علم العربية ١٤٢ .

(٢) ينظر عيون الاضراب ٣٤٢، ٣٤٤ .

قيمة الكتاب العلمية

تكمن الأهمية الكبرى لكتاب " عيون الإضراب في فنون الإعراب " لأبي بكر التفتازاني في أنه أصل من الأصول النحوية التي لم تعط حظاً من الدراسة والبحث مع أهميتها فالكتاب يمتاز بمميزات ربما لا يوجد بعضها في الكتب النحوية ـ على حد علمنا ـ لذا فإن قيمة الكتاب تبرز فيما يحوي بين دفتيه من علم غزير ، وجهد كبير ، وفوائد عظيمة ، وإضافات جديدة ، ومميزات عديدة ، لا أستطيع أن أحصيها تفصيلاً، لكنني سأقتصر على إيراد أبرزها ذكراً وهي كما يلي :

١ ـ يعد الكتاب أصلاً من الأصول النحوية ، فهو متن من المتون وليس شرحاً لكتاب أو حاشية .

٢ ـ يعد الكتاب من الكتب النحوية القديمة ، إذ فرغ المؤلف من إتمامه سنة اثنتي عشرة وخمسمائة ـ كما سبق بيانه [١] ـ وهذا يعني أنه من مؤلفات القرن السادس الهجري الذي عاش فيه بعض جهابذة النحو أمثال الزمخشري .

٣ ـ تميز الكتاب بمنهج يختلف عن منهج الكتب النحوية القديمة كالكتاب والمقتضب والأصول ـ وقد بينت ذلك سابقاً[٢] .

٤ ـ بسط المؤلف في كتابه بعض المسائل والفصول التي اختصر بعض النحاة القول فيها، وقد سبق بيانها[٣] .

٥ ـ تضمن الكتاب أقوال العلماء المتقدمين أمثال الخليل وسيبويه والكسائي والأخفش والفراء والمبرد والزجاج وأبي علي وابن جني وغيرهم وقد ذكرت ذلك سابقاً[٥].

٦ ـ تضمن الكتاب نقولاً عن بعض الكتب المغمورة التي لا نعلم عنها شيئاً ككتاب التلخيص، وقد سبق بيان ذلك[٦] .

---

(١) ينظر مبحث توثيق الكتاب ص ٩٨ .

(٢) ينظر مبحث منهج المؤلف في الكتاب ص ٣٠-٣٥ .

(٣) ينظر مبحث المقارنة بين كتاب عيون الإضراب وكتاب المفصل ص ٩٠-٩٢ .

(٥) ينظر مبحث مصادر الكتاب ص ٣٨-٣٧ .

(٦) ينظر مُبحث مصادر الكتاب ص ٣٧ .

٧ - تضمن الكتاب نقولاً عن سيبويه ليست في كتابه المطبوع ، فلعلها في نسخة أُخرى للكتاب، إذ المعلوم أن نسخ الكتاب كثيرة وقد تحدثت عن ذلك سابقاً[١] .

٨ - الكتاب يعد مصدراً متقدماً لآراء العلماء التي لم ترد في كتبهم المطبوعة وقد وردت في بعض الكتب المتأخرة .

٩ - احتوى الكتاب على بعض الإضافات والاختيارات التي تحسب للمؤلف وقد نبهت عليها في مواضعها[٢] .

١٠ - تضمن الكتاب مناقشة العلماء في آرائهم ومذاهبهم والرد عليهم واختيار بعض أقوالهم والاحتجاج بها وتخطئة بعضهم وذلك في مسائل كثيرة من الكتاب وذكرت بعضها سابقاً[٣] .

١١ - تميز الكتاب بالاستشهاد بالآيات القرآنية وقراءاتها على القاعدة النحوية والإكثار من الاستشهاد بها ، وقد تكلمت عن ذلك سابقاً[٤] .

١٢ - لا يستغني الباحث في علل النحو عن هذا الكتاب لتضمنه كثيراً من المباحث العلليه ، فهو مصدر من مصادر العلة النحوية ، وقد تكلمت عن ذلك سابقاً[٥] .

١٣ - كثرة شواهد الكتاب الشعرية وقد تحدثت عن ذلك في مبحث مستقل سابقاً[٦].

١٤ - تضمن الكتاب نقولاً عن بعض المفسرين المتقدمين كمقاتل وإبراهيم النخعي وغيرهم .

١٥ - تضمن الكتاب بعض المصطلحات النحوية الخاصة بالمؤلف إضافة إلى المصطلحات النحوية : البصرية والكوفية .

هذه أبرز الجوانب التي تكمن فيها قيمة الكتاب ، ويستطيع القارىء له أن يجد جوانب أخرى متناثرة فيه ، تزيد أهميته في الدرس النحوي .

---

(١) ينظر مبحث مصادر الكتاب ص ٣٩ .

(٢) ينظر مبحث مناقشاته واختياراته ص ٦٤-٧٠ .

(٣) ينظر مبحث مناقشاته واختياراته ص ٦٤-٧٠ .

(٤) ينظر مبحث شواهد القرآن الكريم والقراءات ص ٨١-٨٤ .

(٥) ينظر مبحث موقفه من العلة النحوية ص ٧١-٧٦ .

(٦) ينظر مبحث الشواهد الشعرية ص ٦٧-٦٩ .

نسخة الكتاب

للكتاب نسخة واحدة لم أظفر بثانية لها مع شدة بحثي ، وكثرة رجوعي إلى كتب المؤلفات وقوائم المخطوطات ، وسؤال العلماء الذين لهم قدم راسخة في هذا الفن ، ومن أشهر أولئك العلماء الأستاذ الدكتور فؤاد سزكين ، الذي كتب إلي خطاباً أفاد فيه أنه لا يعلم نسخة للكتاب غير هذه النسخة ، وذلك رداً على خطاب بعثته إليه .

وهذه النسخة محفوظة في مكتبة " لا له لي " ضمن المكتبة السليمانية باستانبول بتركيا برقم " ٣٤٦٤" ويوجد منها مصورة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، تحت الرقم (١٣٤٣) .

والنسخة كاملة في مجلد واحد ، تقع في : (١٨٩) ورقة أي (٣٧٨) صفحة ، بكل صفحة (٢٠) سطراً ، وفي السطر حوالي (٢٠) كلمة ، عليها حواشٍ هي من أصل الكتاب ، خطها نسخي قديم ، مضبوط بالشكل إلا أن المؤلف أغمض بعضَ كلماتها مما اقتضى وقتاً طويلاً في الاهتداء إلى وجه الصواب فيها .

وعلى النسخة تملك باسم : سلطان الزمان الغازي سلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان عفا عنهم الرحمن ، وقد ورد فيها عنوان الكتاب هكذا : كتاب عيون الإضراب في فنون الإعراب تصنيف التفتازاني " ، وذلك بخط كبير ، كما كُتب عليها بخط واضح العبارة التالية : بخط المؤلف رحمه الله " ، وفي ورقة العنوان رسالة تتضمن حمد الله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على رسوله .

وقد بدأ المؤلف الكتاب بمقدمة جاء فيها: " الحمد لله الذي خلق الخلق وسواهم، وبسط عليهم الرزق وهداهم ... " ثم ذكر فيها الهدف من تأليف الكتاب ، وأثبت فيها عنوانه، ثم ختمها بفهرس كامل للأقسام والأبواب التي تناولها بالبحث والدراسة.

ولما كان موضوع الرسالة تحقيق الكتاب حتى نهاية القسم الخامس الذي تحدث

فيه عن التوابع ، فإن آخر القسم المحقق باب الحكاية ، حيث قال في آخره : "وإذا سألت بـ " أي "عن النكرة أعربتها في الوصل والوقف معاً ، إذا قال : جاءني رجلٌ ، قلت : أيٌّ يافتي ، ورأيت رجلاً ، قلت : أياً يا فتى ؟ ، ... ، وعلى هذا قياس الباب فافهم . وإنما أوردته في هذا القسم لأنه يجعل سؤاله في الإعراب تبعاً لكلام الأول فهو إذاً نوع من التوابع "(١) .

وختم المؤلف الكتاب بقوله : " فهذه جملة كافية في أقسام الهجاء ، وبه تمام الكتاب ، هذا قصارى مبتغانا ومقصدنا ، وقد وفَّينا بما سبق في أول الكتاب من موعدنا ، وشرحنا الأنواع المذكورة المفصَّلة ، وحاضرنا بها في مواضعها من الكتاب .... "(٢) .

وبعد أن ختم المؤلف الكتاب، كتب في آخره فصلاً بالفارسية ، استعنت في ترجمته بالأستاذ عبد الستار سيرت، المدرس بمعهد اللغة العربية، قال فيه : " هذا فصل بالفارسية أردت أن أزين به خاتمة الكتاب ، وأعتذر فيه عن التطويل والتقليل ، وأبين فيه فضل القرآن الكريم وشرفه .. "(٣) .

وبعد نهاية هذا الفصل ذكر المؤلف زمن الفراغ من إتمام الكتاب ، وزمن نسخه، كما سيأتي في توثيق الكتاب إن شاء الله تعالى(٤) .

ثم ختم ذلك بالثناء على الله والدعاء على إتمام الكتاب ، وأورد بيتين من الشعر، هما :

تَمَّ الكِتَابُ ورَبُّنَا مَحْمُودُ ... وَلَهُ المَكَارِمُ والعُلَى والجُودُ
صَلَّى الإلَهُ علَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ... مَا اخْضَرَّ في الأَرْضِ البَسِيطَةِ عُودُ

---

(١) عيون الاضراب ٤٣٩ .

(٢) المصدر السابق مخطوط ل ١٨٩ أ .

(٣) المصدر السابق مخطوط ل ١٨٩ ب .

(٤) ينظر ص ٩٨ .

توثيق الكتاب

على قدراطلاعي وسؤالي لم أجد من كَتَبَ عن الكتاب ، أو أشار إليه ، أو نسبه إلى مؤلفه ، حتى أن من ترجم للمؤلف لم يذكر شيئاً عن الكتاب كما سبق بيانه[١] .

وقد رجعت إلى ما توافر لدي من كتب النحو المطولات منها والمختصرات ، علني أظفر بنقل يفيد في إثبات هذه النسبة فلم أتمكن من ذلك .

ومع ذلك كله ، فإن النفس مطمئنة إلى أن هذا الكتاب هو لمؤلفه عبيد ا لله بن إبراهيم التفتازاني ، ويقوي ذلك ويؤكده ما يأتي :

١ - ما جاء على صفحة العنوان من نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، إذ كُتب عليها : " كتاب عيون الإضراب في فنون الإعراب، تصنيف التفتازاني "، وذلك بخط واضح .

٢ - لم أر من نسب هذا الكتاب إلى غير المؤلف من العلماء، أو شك في نسبته إليه.

٣ - أقوى الأدلة في ذلك ما ورد في آخر الكتاب ، مما يثبت ويؤكد نسبة الكتاب إلى مؤلفه كلام التفتازاني نفسه ، إذ قال ما نصه: " وقد تقدَّر الفراغ من إتمامه في شهر ا لله المحرم سنة اثنتي عشرة وخمسمائة ، وانتسخ هذه النسخة من الأصل مصنف الكتاب عبيد ا لله بن إبراهيم التفتازاني ، لسبع ليال خلون من شهر ا لله المحرم سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ، غفر ا لله له ولوالديه وللمؤمنين "[٢] .

وبهذا النص تَثْبُتُ وتتأكد أمور هي :

أ - إن مؤلف الكتاب هو عبيد ا لله بن إبراهيم التفتازاني كما أثبت ذلك المؤلف بنفسه.

ب - إن هذه النسخة هي بخط المؤلف يرحمه ا لله .

جـ - هذه النسخة يبدو أنها مبيضة المؤلف للكتاب ، إذ ذكر المؤلف أنه فرغ من الكتاب سنة ٥١٢هـ ، وأنه انتسخ هذه النسخة من الأصل سنة ٥١٣هـ ، وهي لا تخلو من الكشط والخرجات، فاعتبرتها أصلاً حتى يظهر خلاف ذلك .

أما بالنسبة لعنوان الكتاب فقد كفانا المؤلف تحقيق عنوانه ، إذ أثبته بنفسه في

---

(١) ينظر مبحث آثاره العلمية ص ٢٣ .

(٢) عيون الاضراب مخطوط ل ١٨٩ .

موضعين الأول منهما في مقدمته التي قدم بها الكتاب حيث قال : " فإذا قضينا وطراً من أقسام الكلام : اسماً وفعلاً وحرفاً ، وأتينا على ذكر الأنواع مصدراً وصرفاً ، فلنذكر من قسم الإعراب نتفةً وطرفاً ، وعلينا ألا نجاوز الحد في شرحه سرفاً ، فخير الأمور أوساطها ، وأعدل الأفعال والأقوال ما بين تفريطها وإفراطها ، وقد سميت الكتاب " عيون الإضراب في فنون الإعراب " وهو الكتاب الخامس من كتاب البنيان[١] "[٢] .

أما الموضع الثاني فقد أثبته المؤلف بخط واضح وكبير وذلك في أعلى صفحة العنوان حيث قال : " كتاب عيون الإضراب في فنون الإعراب[٣] .

عملي في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسخة واحدة لم أظفر بغيرها كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وقد عنيت في تحقيق الكتاب بالجوانب الآتية :

١ - حرصت كل الحرص على المحافظة على النص المحقق كما أراده مصنفه فلم أتدخل فيه بشيء من التغيير أو التحوير إلا في بعض الحالات الضرورية .

٢ - تحرير النص : بعد قراءة النص عدة مرات قمت بتحريره وفق المتعارف عليه، وكنت حريصاً على الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها الامام أبو بكر التفتازاني، لاسيما الكتب التي نقل عنها كثيراً ، كاللمع لابن جني، وإعراب القراءات لابن خالوية وغيرهما ، فقد أفدت من تلك الكتب كثيراً .

٣ - عزو الآيات القرآنية ، وتخريج الأحاديث النبوية والأمثال والحكم من مصادرها الأصلية .

٤ - تخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات والمعاني والتفسير والاحتجاج .

٥ - تخريج المسائل النحوية من مصادرها ومظانها .

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها كما أثبتها .

(٢) عيون الإضراب ص ١٠٧ .

(٣) عيون الإضراب ص ١٠٦ .

٦ - تخريج الشعر ونسبته إلى قائله إن لم يكن منسوباً ، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء وكتب النحو واللغة ، والتفسير ، التي أوردت البيت الشعري ، وترتيبها حسب الفن ، إذ أذكر ديوان الشاعر أولاً ثم كتب النحو وفي مقدمتها كتاب سيبويه ثم كتب الصرف واللغة والأدب ، وشروح الشواهد ، والاحتجاج والآمالي على حسب الوفيات ، في كل فن .

وقد حرصت على تخريج الشواهد الشعرية من تلك الكتب لا لذاتها ، إذ يكفي فيها أن أذكر ديوان الشاعر وكتاباً معتمداً ، ولكنني أردت تخريجها من تلك الكتب لينتفع بالمصادر في المسألة التي استشهد المؤلف بالبيت من أجلها، فيسهل الرجوع إليها.

٧ - تخريج أقوال العرب من المعاجم اللغوية وكتب اللغة .

٨ - بيان الجديد الذي يذكر لأبي بكر التفتازاني .

٩ - وضع عناوين لبعض المسائل والفصول ، وجعلها بين قوسين معقوفين .

١٠- العناية بعلامات الترقيم والأقواس على النهج المعترف به .

١١ - الإشارة إلى بداية ورقة المخطوط بوضع خط مائل هكذا (/) ، مع إثبات رقم الصفحة " أ " أو " ب " على يسار الهامش .

١٢ - عمل فهارس فنية للآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والحكم ، والأعلام، والأشعار ، والأرجاز ، والأماكن ، والموضوعات .

هذا وقد كان لصحبة الامام أبي بكر التفتازاني في كتابه ، والتعرف على منهجه وأسلوبه ، وخطه وطريقته ، والرجوع إلى المصادر التي نقل عنها الأثر الواضح في تقديم هذا النص وإخراجه على الصورة التي أرجو أن تكون كما أرادها مصنف الكتاب، فإن كنت قد وفقت إلى ذلك، فالشكر لله أولاً وآخراً، وإن كانت الأخرى فحسبي أني قد بذلت جهدي وطاقتي، وأسأل الله تعالى السداد في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

هذا كتاب عيون الإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الصفحة الثانية من المخطوطة

١٨٩

العبارة والزلل وأن أعذر في التطويل والإطناب فإن الله يقول لأولي الألباب قل
لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله
مددا [illegible] فأنا أسأل الله تعالى عنه
[illegible] أن يعفو خطيئتي وجهلي وأن ينفع بهذا الكتاب من نظر فيه
من الطالبين [illegible] ويقيل عثرتي [illegible] وخطائي
[illegible] العفو [illegible]
[illegible] أن يغفر لي ولوالدي ولمن قرأ هذا الكتاب
ولمن [illegible] ولجميع المؤمنين والمؤمنات إنه [illegible] وأكرم

[illegible]

صورة الصفحة قبل الأخيرة من المخطوطة



صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

القسم الثاني

النص المحقق

كتاب

عيون الإضراب في فنون الإعراب

لعبيد لله بن إبراهيم التفتازاني

٢ أ

هذا كتاب عيون الإضراب /

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلقَ الخلقَ وسوَّاهم، وبسط عليهم الرزق وهداهم، وقدَّر لهم فائدتهم وجدواهم، فهو ربُّهم ومولاهم، والصَّلاةُ على محمد خير البرية وأولاهم، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ سادةِ الخلقِ ومقتداهُم، وسلَّمَ كثيراً .

أما بعد، فإذْ قضينا وطراً من أقسام الكلام: اسماً وفعلاً وحرفاً، وأتينا على ذكر الأنواع: مصدرا وصرفا(١)، فلنذكر من قسم الإعراب نُتفَةً وطرفاً، وعلينا ألا نجاوز الحد في شرحه سرفا، فخير الأمور أوساطها، وأعدل الأفعال والأقوال ما بين تفريطها وإفراطها. وقد سميت الكتاب "عيون الإضراب(٢) في فنون الإعراب" وهو الكتاب

---

(١) كأنه يقصد بالمصدر أصل الكلمة، وبالصرف ما يشتق منها على رأي البصريين .

(٢) وردت كلمة الإضراب مضبوطة بالكسر في العنوان، وبدون ضبط في المقدمة، والكلمة تحتمل فتح الهمزة على أنها جمع على وزن (أفعال)، ولكلٍ معنًى يختلف عن الآخر .

ففي اللسان مادة (ضرب) ٥٤٧/١ ، والمعجم الوسيط ٥٥٦/١، ٥٥٧: "أضرب الخبز: نضج، وآن أن ينفض عنه رماده وترابه"

- والإضراب: مصدر أضرب .

- والضريب: الشبيه والنظير، وجمعه: ضرباء، وأضراب .

فإذن بكسر الهمزة يكون المعنى: عيون النضج، أي: ما نضج لدى المؤلف في فنون الإعراب، وبفتحها يكون المعنى: عيون الأشباه والنظائر في فنون الإعراب .

والذي نميل إليه اتباع الضبط الموجود في العنوان، وهو ما يتفق مع المعنى الأول .

الخامس من كتاب "التبيان"(١) وقد قسمته سبعة أقسام توطئة لطريق الإفهام وا لله المستعان، وعليه التكلان، وهذا فِهرِسُ الأبواب، ومن عند ا لله العصمة والصواب .

القسم الأول:

في بيان ماهية الإعراب، وإعراب الاسم الواحد ، وإعراب الاسمين والأسامي، ستة أبواب:

الباب الأول: في أقسام الكلام .

الباب الثاني: في ماهية الإعراب ووجوهه .

الباب الثالث: في إعراب الاسم الواحد .

الباب الرابع: في إعراب الاسم المثنى .

الباب الخامس: في ذكر إعراب الاسم المجموع .

الباب السادس: في ذكر إعراب الفعل .

القسم الثاني:

في بيان الأسماء المرفوعة، سبعة أبواب:

الباب الأول: في بيان إعراب المبتدأ والخبر .

الباب الثاني: فيما يدخل على المبتدأ والخبر فلا يغيره(٢) .

---

(١) الكلمة غير منقوطة في الأصل، وقد تقرأ (البنيان) وهو كتاب لا يخلو من أمرين:

أحدهما: أنه سلسلة متصلة للمؤلف خامسها كتاب "عيون الإضراب" .

والثاني: أنه كتاب موسوعي يضم أكثر من علم كـ"مفتاح العلوم" للسكاكي .

(٢) يقصد به ما يدخل على الاسم والفعل فلا يغيره، نحو: "إنما" و"كأنما" وغيره مما سيأتي ذكره إن شاء ا لله تعالى ص ١٧٣ وما بعدها .

الباب الثالث: في بيان إعراب الصفة المقدَّمة(١) .

الباب الرابع: في بيان إعراب الفاعل .

الباب الخامس: في بيان إعراب ما لم يسم فاعله .

الباب السادس: في إعراب اسم "كان" وأخواتها .

الباب السابع : في إعراب أخبار "إن" وأخواتها / . ٢ب

القسم الثالث:

في بيان الأسماء المنصوبة، وهو المفعول أو مشبه به، خمسة عشر بابا :

الباب الأول: في ذكر المفعول المطلق .

البابا الثاني: في ذكر المفعول به .

الباب الثالث: في ذكر المفعول فيه .

الباب الرابع: في ذكر المفعول معه .

الباب الخامس: في ذكر المفعول له .

الباب السادس: في ذكر الحال .

الباب السابع: في ذكر التمييز .

الباب الثامن: في ذكر العدد .

الباب التاسع: في ذكر عمل "كم" .

الباب العاشر: في ذكر التفسير(٢) .

الباب الحادي عشر: في ذكر الإغراء .

الباب الثاني عشر: في ذكر التحذير .

---

(١) يقصد ما يسمى بالنعت السببي .

(٢) ذكر المؤلف أنه قريب من التمييز شبيه بالحال في بعض الأوقات، وقد أفرد المؤلف له بابا مستقلا بالرغم من كونه تمييزا. يُنظر: ص ٣٠٩ .

القسم الرابع:

في ذكر الأسماء المجرورة، ستة أبواب:

القسم الخامس:

في بيان ما يتبع الاسم في إعرابه، سبعة أبواب:

---

(١) يريد المؤلف بكلمة البيان هنا البدل، ينظر مبحث مصطلحات الكتاب ص ٥٨ .

القسم السادس:

في إعراب الأفعال وإعراب العوامل المشتقة من الأفعال، اثنا عشر باباً:

الباب الأول: في حكم إعراب الأفعال .

الباب الثاني: في حكم الحروف(١) التي ترفع الأفعال(٢) / .　　٩٣

الباب الثالث: في حكم الجوازم للأفعال .

الباب الرابع : في حكم حروف الشرط .

الباب الخامس: في حكم نواصب الأفعال .

الباب السادس : في حكم الجوابات .

الباب السابع: في حكم إلحاق النونين .

الباب الثامن: في حكم ألفات الوصل .

الباب التاسع: في ذكر حكم التعجب .

الباب العاشر: في ذكر حكم "نعم" و"بئس" .

الباب الحادي عشر: في ذكر "عسى" .

الباب الثاني عشر: في أحكام ما لا ينصرف .

القسم السابع:

في أسماء يتصرف فيها بالزيادة والنقصان، وشرح(٣) الألفاظ دون تغير الإعراب، تسعة أبواب:

الباب الأول: في ذكر التذكير والتأنيث .

---

(١) الحرف يطلق لغة ويراد به الكلمة، من باب إطلاق الجزء على الكل، وبناء على ذلك يشمل الاسم والفعل والحرف، وإذن فهو ليس مرادا به الحرف الاصطلاحي .

(٢) يقصد الأسماء المضمرة التي تدخل على الأفعال فلا تغيرها عن إعرابها نحو: أنت تخرج، وهو يخرج .

(٣) والعنوان الذي وضعه المؤلف لهذا القسم في اللوحة رقم (١٢٥) هو:

القسم السابع من أقسام النحو في حكم أسماء يتصرف فيها بالزيادة والنقصان وغيرهما دون تغير الإعراب وهو تسعة أبواب .

الباب الثاني: في كيفية جمع التكسير .

الباب الثالث: في ذكر التصغير .

الباب الرابع: في ذكر كيفية النسبة .

الباب الخامس: في ذكر الأسماء الموصولة .

الباب السادس: في ذكر حروف الاستفهام .

الباب السابع: في ذكر الخطاب .

الباب الثامن: في ذكر الممدود والمقصور .

الباب التاسع: في ذكر طرف من الهجاء وبه ختام الكتاب.

فهذه أقسامُ الكتاب وأبوابُها، وذِكْرُ جُمَلِ المُودَعَاتِ ولُبَابِهَا، حاضَرْتُ(١) بها بَدْءاً لِيُحَاطَ بها، وأسألُ الله تعالى أن يوفقني لإتمامه وإكمالِهِ، إنه خير موفق ومعين .

---

(١) في المعجم الوسيط: "حاضر القوم: جالسهم وحادثهم بما يحضره، ومنه: فلان حسن المحاضرة" ينظر: المعجم ١/١٨٧ .

القسم الأول

في أقسام الكلام وماهية الإعراب ووجوهه

(الباب الأول)

في ذكر أقسام الكلام

(فصل):

اعلم أن النحو لفظ يوقعه كثير من علماء العربية على جميع مقومات ألفاظ اللغة العربية، من الإعراب وغيره، ولذلك يصِفُون في كتبهم المؤلفةِ في النحو أبنيةَ الأفعال الصحيحةِ والمعتلةِ، وأبواباً من علم الجمع والوحدان، والتذكير والتأنيث / وغيرها مما أوردناه في القسم السابع من هذا الكتاب .

٣ب

وما ذهبوا إليه صواب؛ لأن النحو في العربية: هو القصد، يقال: نحوته، أي: قصدته؛(١) فالمراد بالنحو: إنما هو المذهب الذي تنحوه العرب في تقويم لغتها بجميع ما يحتاج إليه فيها، غير إن اسم النحو وإن كان واقعا على جميع أحكام اللغة، فإن أعظم ما يراد به أحكام الإعراب، وهو الغرض في صناعة النحو؛ لأنه آخر ما يروض به نفسَه القاصدُ لتقويم اللغة: خِطاباً وكِتاباً، وليس وراءه شيء تُزَيَّنُ به اللغة في تكميل الدلالة، وإتمام العبارة؛ لأن فضيلة اللغات في حسن بيانها، وكثرة دلالتها، وليس وراءَ دلالة الإعراب دلالةٌ في الحسن والكمال .

وإذا كان الذي يُخَصُّ باسم النحو - من جميع المعاني التي تُقَوَّمُ بها اللغة ــ معنى الإعراب، فعلينا أن نَقْصِدَ لشرح أحكام الإعراب التي هي المعنى الخاص باسم النحو .

فنقول :

اعلم أن الكلامَ كُلَّهُ ثلاثةُ أضرب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ولكل واحد منها علامات يعرف بها .

فأما علامات الاسم فكثيرة: منها: أنه يدخله حرف الجر، نحو: "من زيد" و"إلى عمروٍ" و"بدار"، وما يجري مجراه .

---

(١) ينظر اللسان : مادة (نحا) ١٥/٣٠٩، ٣١٠ .

ومنها: أن يدخله الألف واللام التي تدخل الكلمة للتعريف كقولك: "فرس" و"الفرس" و"رجل" و"الرجل" .

ومنها: أن يدخله التنوين نحو : بكرٌ وطاهرٌ، ومنها أن يجوز إضافته إلى شيءٍ ويجوز إضافة الشيء إليه نحو: عبد الله ودار عمرو .

ومنها: أن يكون عبارة عن شخص نحو: هذا رجل وهذه امرأة .

ومنها: أن يجوز تصغيره نحو: رجل و رجيل .

ومنها: أن نتصور الإخبار به(١) والإخبار عنه، فالإخبار به نحو: هذا كتاب، والإخبار عنه نحو: في الكتاب فوائد / .

٤م

[فـ](٢) كلها من خصائص الاسم فلا يكون في غيره، فإذا رأيت الكلمة يصلح فيها شيء من ذلك، فاحكم بأنه(٣) اسم كما تقول: الجوهر ثمين، فإخبارك عن "الجوهر" بأنه ثمين يدلك على أنه اسم وكذلك ما سواها من العلامات(٤) .

ومن الأسماء ما لا يصح الإخبار عنه غير أنه في معنى الذي يصح الإخبار عنه نحو: "إذا" و"متى" و"أين" و"كيف و"حيث"، هذه كلها أسماء مع أنه لا يصح الخبر عنها بشيء، فلا يقال: "طاب إذا"، و"طال أين" و"ضاق حيث" وما أشبهه، إلا أنها عند البحث توجد في معنى ما يصح الإخبار عنها، ألا ترى أنه إذا قيل: "أعطيك إذا طلعت

---

(١) المشهور في كتب النحو أن علامة الاسم تكمن في: الإخبار عنه لا في الإخبار به، حيث إن الإخبار به ليس خاصا بالأسماء، إذ تشترك الأفعال في ذلك، إلا أن يقصد مرتبة الاسم في الإخبار به والإخبار عنه، حيث إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه. ينظر الإنصاف ٧/١ .

(٢) ما بين المعقوفين بياض في الأصل، ولعله ما ذكرت .

(٣) هكذا في الأصل، والأفضل أن يقول: (بأنها) لأنه عائد على الكلمة، ولعله إنما ذكّره لقصد اللفظ .

(٤) اكتفى المؤلف بذكر بعض علامات الاسم مما هو شائع في كتب النحو، وقد أوصلها غيره إلى ثلاثين علامة. ينظر كشف المشكل في النحو ١٧٣/١، ١٧٥، والتهذيب لابن يعيش الصنعاني ص ٢٢ .

الشمس" كان المعنى: أعطيك وقت طلوع الشمس، والوقت يصح الإخبار عنه كقولك: ضاق الوقت وطاب الوقت، وكذلك قولك: أين بكر؟ معناه: في أي مكان هو، ويصح الإخبار عن المكان، فهو إذا اسم كالمكان، والسبب فيه أن المعنى الواحد قد يوضع له اسمان، أحدهما مقيد بشرط يمنع من الحديث عنه، فلفظة "إذا" قد وضعت للمعنى الذي وضع له لفظة "الوقت"، غير أن "إذا" وضع له بشرط أن يكون ظرفا قد وقع فيه فعل، نحو قولك: أزورك إذا دلكت الشمس، ألا ترى أن معناه: أزورك وقتَ دلوكها، بالنصب، فقد ألزموه أن يكون ظرفا، فإلزامهم إياه ذلك يمنع من الحديث عنه،؛ لأنه غير جائز، إذ المحدَّثُ عنه إما أن يكون مبتدأ، أو فاعلا، ولا يتصور كون الشيء مبتدأ أو فاعلاً مع كونه ظرفاً .

أما علامات الفعل:

فمنها: أن يحسن فيه "قد" نحو: [قد](١) قام ، قد يقوم .

ومنها: أن يحسن فيه "سوف" و"سين"، نحو: "سوف يفعل"، و"سيقعد"، وما أشبهه.

ومنها: أن يدخله حروف الجزم، نحو: "لم يقم" وأخواتها .

ومنها: أن يكونَ خبراً عن شيءٍ، ولا يصلح أن يخبر عنه بشيء، نحو: "جاء"، و"أتى"، تقول: جاء عمرو، فيكون "جاء" خبرا عن "عمرو". ولو أردت أن تخبر عن الفعل الذي هو "خرج" بشيء كان محالا .

ومنها: أن يتصل به تاء المتكلم أو المخاطب أو تاء التأنيث الساكنة / نحو: دخلتُ، دخلتَ ِ ودخلتْ . ٤ ب

ومنها: أن يكون أمرا(٢) نحو: "اخرج، وامنع، وقم، وأكرم" وما أشبهه .

ومنها: أن يتعلق بوقت ماض، أو مستقبل، أو حال، نحو: "منع، يمنع" .

---

(١) في الأصل: (قام قد يقوم) ولعلّ الصواب ما أثبته .

(٢) هذا ما ذهب إليه ابن جني . ينظر اللمع : ٤٦ .

وأما الحرف:

فهو: الذي لا يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، نحو: "هل، وبل، وقد"، لا يقال: من هل؟ ولا قد هل، ولا يؤمر به، وقد قيل: ترك العلامة علامة، وإنما جاء(١) الحرف لمعنى في غيره، ولا يقوم بنفسه خِلْواً من الإضافة، وكذلك ترجمته، ولا يعمل في نفسه، وإنما عمله في غيره، ومن عمله: ضم اسم إلى اسم، أو ضم فعل إلى اسم، كما سنفصله إن شاء الله .

(قاعدة):

والخبر لا يتصور إلا فيما بين شيئين: مُخبَرٌ به، ومُخْبَرٌ عنه؛ لأن الخبرَ إنما هو إثبات ونفي، فالإثبات يقتضي مثبتا، ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه، نحو: "ضَرَبَ زَيدٌ" في الإثبات، و"مَا ضَرَبَ زَيدٌ" في النفي .

وغير الخبر في هذا المعنى مثل الخبر، فإن الأمر لا يُتصوّر إلا بين مأمور ومأمور به، والنهي لا يتأتى إلا بين منهي ومنهي عنه .

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل .

الباب الثاني

(في ماهية الإعراب ووجوهه وذكر الفرق بين الإعراب والبناء)

اعلم أن كل حركة من الحركات الواقعة على حرف من حروف الكلمة وجه من وجوه الإعراب، سواء كان ضمة أو فتحة أو كسرة؛ لأن الكلام يُفصِحُ بها عنه .

والإعراب: هو الإبانة عما في الضمير، يقال: أعرب عن الشيء كما يقال: أفصح به، ورجل معرب لكلامه؛ إذا وضع حركات الحروف مواضعها، قال الشاعر:

وَإِنِّي لأَكْنُو عَنْ قَذُورَ بِغَيرِهَا
وأُعْرِبُ أحيَاناً بهَا فَأُصَارِحُ(١)

ولذلك يقال للعلامات التي يقيد بها الحروف(٢)؛ لئلا يقع فيها إشكال عند القراءة، فيقال: أعرب كتابه، أي: قيد حروفه بعلامات الضم والفتح والكسر والتسكين والتشديد والتخفيف، وليس كُلُّ حركة تسمى إعرابا / [و](٣) إنما يسمى بذلك ما يقع على الحرف الآخر من الكلام: اسما وفعلا، فأما ما يقع في أول الكلمة وحشوها من الحركات فإنما هو إعرابُ بِنيةٍ لا إعرابُ نَحْوٍ، هو نحو قولك: "رَجُلٌ"، ففتحة الراء وضمة الجيم إعراب بنية؛ لأنهما لا يتغيران عن جهتهما، فأما إعراب اللام فيتغير رفعا

٥ م

---

(١) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله .

والشاهد في: إصلاح المنطق: ١٤٠، والمخصص: ٢٣/١٤ ، واللسان: مادة (قذر) ٨٢/٥، ومادة (كنى) ٢٣٣/١٥،٢٣٤، والخزانة: ٤٦٦/٦ .

(٢) أي: يقال لها: إعراباً .

(٣) مطموسة في الأصل، ولعلها ما ذكرت .

ونصبا وجراً، على حسب العوامل الموجبة لذلك، فهو إذاً إعـرابُ نَحْوٍ، وهـذا الحكـم مُطَّرِدٌ في معرفة إعراب النحو أنَّه لا يقع إلا على آخر حرف من الكلمة، ثم يتغير بتغـير العامل .

والإعرابُ: ضد البناء في المعنى، ومثلـه في اللفـظ، والفـرق بينهمـا أن الإعـراب: مـا اختلـف آخـره بـاختلاف العوامـل عليـه، نحـو: جـاءني زيـدٌ، ورأيـت زيـداً، ومـررت بزيدٍ .

والبناءُ: ما لزم وجهـا واحـدا، ولا يختلـف بـاختلاف العوامـل عليـه، نحـو: "هـؤلاءِ" و"حيثُ"، وما أشبهه .

وللإعراب والبناء حد آخر وهو أن يقال: كُلُّ حركة وسكون كان لهما عاملٌ فهمـا للإعراب، وكل حركة وسكون لم يكن لهما عامل فهما للبناء، ولهذا الحد فائدة ليسـت للأول؛ إذ في المبني ما يدخلُهُ العواملُ ولا يختلفُ باختلافها، وهو مثالُ الأمر .

ثم الإعرابُ على أربعة أضربٍ: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ .

فالرفعُ: ما ضممت به فاك، كقولك: "زيدٌ" ونحوه، وعلامة الرفع فيه ضمة الدال .

والنصب: ما فتحت به فاك كقولك: "زيدا" ونحوه، وعلامة النصب فيه فتحة الدال.

والجر: ما كسرت به فاك كقولك: "زيدٍ"، وعلامة الجر فيه كسرة الدال .

والجزم: ما سكنته ووقفت عليه نحو: لم يفعلْ، وعلامة الجزم فيه سكون اللام .

ويشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب، ويختص الجر بالأسماء فلا يدخل الأفعـال / ٥ ب ويختص الجزم بالأفعال فلا يدخل الأسماء، والجزم في الأفعال في مقابلة الجـر في الأسمـاء، فكما ليس في الأسماء جزم، فكذلك ليس في الأفعال جـرٌ ولا تنويـن، وكُـلُّ واحـدٍ مـن الرفع والنصب والجر في الأسماء يكون منونا وغير منون، ومعنى المنون: أن يُلْحَقَ بـآخره نون يقع في اللسان، ولا يقع في الكتابة، كما يقال: "زيـدٌ" و"عمـروٌ"، ومعنـى المنـون: المجعول فيه النون .

فالإعراب إذاً بهذا الاعتبار سبعة: رفع، ونصب، وجر، منون(١) وغير منون، وجزم، والمنون يقع في الأسماء المنصرفة، وغير المنون يقع فيما لا ينصرف، وفي الإضافة، وفي إعراب الأفعال، وغيرها كما سيأتي إن شاء الله.

والبناء على أربعة أضربٍ: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ وسكونٌ .

فالضم في الاسم و[الحرف](٢)، أما الاسم فنحو: "حيثُ" و"قبلُ" و"بعدُ". وأما الحرفُ فنحو: "منذ" فيمن جر بها ولا ضم في الفعل .

والفتح يكون في الاسم والفعل والحرف، فالاسم نحو: "أين" و"كيف"، والفعل نحو: "قام" و"قعد"، و"يفعلَنَّ"(٣)، والحرفُ نحو: "إنَّ" و"ثُمَّ" .

والكسر يكون في الاسم والحرف، فالاسم نحو: "أمسِ" و"هؤلاءِ"، والحرف نحو: "جير"(٤)، ولام الإضافة، وباء الإضافة(٥)، كقولك: "لزيد" و"بزيد"، ولا كسر في الفعل .

والوقف(٦) يكون في الاسم والفعل والحرف، فالاسم نحو: "مَنْ" و"كَمْ"، والفعل مثال الأمر نحو: "اضرب" و"خذ" و"كُل"، والحرف نحو: "هل" و"بل" .

وهذه الأربعة جنس للإعراب؛ لأن كلَّ مرفوعٍ مضمومٌ، وليس كلُّ مضمومٍ مرفوعا، وكذلك المنصوب والمجرور والمجزوم .

---

(١) أي: كل من الرفع والنصب والجر منون وغير منون، فالمجموع ستة، والسابع: الجزم .

(٢) في الأصل: "والفعل" والصواب ما أثبتناه .

(٤) "يفعلن" بالتاء والياء كما هو في الأصل .

(٤) جير: حرف جواب بمعنى نعم .

(٥) يقصد حروف الجر وهو مصطلح عند بعض القدماء، ومنهم ابن جني. انظر اللمع: ٥١ .

(٦) أي: السكون .

(فصل):

والكلام في الإعراب والبناء على ضربين: معرب ومبني.

والمعرب من الكلام اثنان: أحدهما: الاسم المتمكن، والآخر: الفعل المضارع؛ أي: المشابه للاسم في قبول بعض وجوه الإعراب، وما عداهما من الكلام فمبني غير معرب؛ لأن الأدوات / [لا تقبل](١) الإعراب؛ لأنها عاملة في الأسماء والأفعال، فليس يعمل فيها شيء، وهي في الأصل مبنية على الوقف والتسكين مثل: "نعمْ" و"إذْ" و"قدْ" إلا أن يجتمع في شيء منها ساكنان، فيحرك بالضرورة إلى الفتحة مثل: "كيفَ" و"ليسَ" فتبنى على الفتحة لذلك .

٦ م

وأما الماضي من الأفعال فإنه مبني على الفتحة مثل: "خَرَجَ" و"دحرَجَ" و"أكرَمَ"، إلا أن يكون من الناقص فتكون آخره "ألفا" مرسلة ، كما مضى في التصريف(٢)، ومثال الأمر منها مبني على السكون كما مضى(٣) .

وأما غير المتمكن من الأسماء فنعني به المبني، ولكن المبني على ضربين: بناء لازم، وغير لازم .

فغير المتمكن من ذلك: ما كان بناؤه لازما، وذلك مثل: "كَمْ" و"مَنْ" و"هؤلاءِ"، فأما ما يَعْرِض فيه البناء في بعض الأحوال كالاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو: "غلامي" و"داري" فلا يدخل في غير المتمكن(٤) .

---

(١) طمس في الأصل .

(٢) أحد كتبه التي أشار إليها في المقدمة وقد تكلمت عن ذلك في مبحث آثاره العلمية ينظر ص ٢٣-٢٤ .

(٣) انظر ص: ١٢١ .

(٤) هكذا يرى المؤلف أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم من المبنيات، وهذا رأي لعبد القاهر الجرجاني، وابن الخشاب، حيث يريان أن آخر هذا المضاف مكسور دائما، وجمهور النحاة يرى أنه من المعربات بإعراب تقديري .

ينظر: كتاب الجمل لعبد القاهر: ٣٦، والمرتجل لابن الخشاب: ١٠٧ .

فأما الاسم المتمكن: فما تغير آخره بالعامل ولم يشابه الحرف، وهو الأسماء الظاهرة كلها، معرفة كان أو نكرة، مثل: رجلٍ والرجلِ، فرس والفرس، وما أشبهه .

فأما الأسماء المضمرة مثل: "هو" و"هما" و"هم" و"هي" و"هما" و"هن" و"أنت" و"أنتما" و"أنتم" و"أنتن"، فكلها غير مُتمكّنٍ من الإعراب حتى تظهر فيه، وإذا لم تتمكن منه قيل: هذا الاسم في موضع الرفع والخفض وإن لم تتمكّنْ منه حركاتُها . كذلك الأسماء المبهمة التي هي: "هذا" و"هذه" وأخواتهما،و"ذاك" و"تلك" وأخواتهما، و"الذي" و"التي" وأخواتهما" فكلها غير متمكّنٍ - إلا اسم الاثنين من ذلك كله، نحو: "هذان" و"هاتان" و"ذانك" و"تانك" و"اللذان" و"اللتان"، فإنها معربة ـ كذلك "مَنْ" و"ما" من الأسماء المنقوصة(١) ليس بمتمكن(٢) .

فأما "ذو" و"ذات" وأخواتُها و"أي" فإنها أسماء متمكنة معربة .

والفعل المضارع: كل فعل مضارع يتعاقب / على أوله الزوائد الأربع التي هي: الهمزة والنون والتاء والياء، فالهمزة لإخبار المتكلم عن نفسه نحو: أقوم. [والنون](٣) لإخبار المتكلم عن نفسه وعن غيره نحو: نقوم نحن. والتاء للإخبار عن المذكر الحاضر نحو: تقوم أنت، وللإخبار عن المؤنث الغائبة نحو: تقوم هي. والياء للإخبار عن مذكر غائب نحو: يقوم هو . ٦ ب

وحرف الإعراب من كل مُعَربٍ آخره، نحو: الدال من "زيد"، والميم من "يقوم".

---

(١) أي الموصولة . ينظر ص: ١٦١ .

(٢) لعل الأولى "ليسا بمتمكنين" حيث إنها خبر عن "من" و"ما" .

(٣) إضافة لا بد منها .

(الباب الثالث)

(في إعراب الاسـم الواحد)

اعلم أن المعرب من الأسماء على ضربين: صحيح ومعتل .

فالصحيح: ما لم يكن حرف إعرابه ألفا ولا ياء قبلها كسرة(١) نحو: "بَكْرٌ" و"سَعْدٌ"، وهو على ضربين: منصرف وغير منصرف .

فالمنصرف: ما لم يشابه الفعل من وجهين، وتدخله الحركات الثلاث التي هي: الضمة والفتحة والكسرة، ويدخله التنوين، ويكون آخره في الرفع مضموما، وفي النصب مفتوحا، وفي الجر مكسورا .

تقول في الرفع: هذا عَمروٌ يا فتى، وفي النصب: رأيت عمرا يا فتى، وفي الجر: مررت بعَمْروٍ يا فتى، فضمة الراء علامة الرفع، وفتحتها علامة النصب، وكسرتها علامة الجر، ودخل التنوين في الكلام علامة للأخف عليهم، والأمكن عندهم، وذلك هو الواحد النكرة .

(مسألة) في التقاء الساكنين :

وإذا استقبل التنوين ساكن من كلمة أخرى حذفه بعض العرب لالتقاء الساكنين، وكذلك النون الساكنة نحو: "ولكن"(٢) وأشباهها، وكسره بعضهم ولم يحذفه(٣) نحو: عمروُ الظريفُ، ولكِ العالِم، وعمرون الظريف، ولكنِ العالِمُ. وعلى هذه القاعدة

---

(١) لم يذكر الواو التي قبلها ضمة ؛ لأنه لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها ، أما الواو والياء الساكن ما قبلهما إذا وقعا في آخر الاسم فإن الاسم يكون شبيهاً بالصحيح كـ "دلو، وظبي" ويعامل معاملة الصحيح في الإعراب .

(٢) يشير إلى ما ورد من حذف نون "لكن" كما سيأتي ص: ١٢٥، ١٢٦.

(٣) ينظر الكتاب: ١٥٢/٤، ١٥٣، والأصول: ٣٦٩/٢ .

اختلف في قوله تعالى:(١) ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾فقرىء(٢): "أَحَدُنِ اللهُ"(٣): "أحدُ اللهُ"،(٤) وكان ابن مجاهد إذا قرأ لأبي عمرو في الصلاة وقف على "أحد"(٥) وقفة خفيفة، ويقطع /(٦) الوصل، فيقول: ﴿ اللهُ الصَّمَدُ ﴾(٧)، وحكى ذلك عن أبي عمرو؛ وذلك أن العرب لا تكاد(٨) تصل مثل هذا. وقد رُوي عن أبي عمرو وغيره: ﴿ أَحَدُ اللهُ ﴾(٩) بترك التنوين؛ لأن التنوين والنون الخفيفة الساكنة يضارعان اللام؛ لتقارب مخرجيهما، فيحذفان عند اللام الساكنة، والأكثر أن يكسرا لالتقاء الساكنين، فتقول: رأيت زيدنِ(١٠) الظريف، ﴿ وَلَٰكِنِ الشَّيَاطِينَ ﴾(١١)، وقال الشاعر(١٢)

٢٧ ب

---

(١) سورة الإخلاص: الآية: ١ .

(٢) تبين القراءات: كسر التنوين وحذفه .

(٣) قراءة الجمهور عدا أبي عمرو. انظر السبعة ٧٠١، والبحر المحيط ٥٢٨/٨ .

(٤) قراءة أبي عمرو في رواية هارون. انظر السبعة ٧٠١، والكشف ٣٩٢/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣٠٠/٣، وجامع البيان: ٣٤٤/٣٠، والكشاف: ٢٩٨/٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢٤٤/٢٠، والبحر المحيط: ٥٢٨/٨ .

(٥) السبعة: ٧٠١، ومفاتيح الغيب: ١٧٩/٣٢ .

(٦) في الأصل كلمة مطموسة يستقيم المعنى بدونها .

(٧) سورة: الإخلاص: الآية: ٢ .

(٨) في الأصل: (لايكاد يصل) .

(٩) سبق ذكرها قريبا .

(١٠) في الأصل: (زيدان) .

(١١) سورة: البقرة: الآية: ١٠٢، وهي قراءة حمزة والكسائي وابن عامر، انظر: السبعة: ١٦٨، الكشف: ٢٠٦/١، والإقناع: ٦٠١/٢ .

(١٢) البيت من بحر الطويل، وهو للنجاشي الحارثي، من أبيات يصف فيها ذئباً. والبيت في ديوانه: ١١١، والكتاب: ٢٧/١،

=

في الحذف:

فَلَسْـــتُ بآتِيهِ وَلاَ أَسْـــتَطِيعُهُ   وَلَكِ اسْقِنِى إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد: "ولكن" فحذف النون. وقال آخر في حذف التنوين:

وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المِئِى(١)

والباقون قرأوا(٢): ﴿ أَحَدٌ اللهُ ﴾(٣) بالتنوين، وكسروه لالتقاء الساكنين، ومن حكم التقاء الساكنين أن يحرك الساكن الأول - وهو إما جزم، أو وقف - بالكسر إذا كان حرفا صحيحا، فتقول: "اضرب الغلام"، و "قُلِ الحقَّ" و ﴿إِنِ امْرُؤٌ ﴾(٤) وما أشبه

= والخصائص: ٣١٠/١، والمنصف: ٢٢٩/٢، والأمالي الشجرية: ٣٨٥/١، والإنصاف: ٦٨٤، وشرح المفصل: ١٤٢/٩، ومغني اللبيب: ٢٩١، وهمع الهوامع: ١٥٦/٢، والدرر اللوامع: ٢١٠/٢، وخزانة الأدب: ٢٦٥/٥ .

(١) وقبله:

حَيْدَرَةُ خَالى وَلَقِيطٌ وَعَلى

البيت من بحر الرجز، وهو لامرأة من بني عقيل .

ينظر: نوادر أبي زيد الأنصاري: ٩١، الخصائص: ٣١١/١، الإنصاف: ٦٦٣، الأمالي الشجرية: ٣٨٣/١، المنصف: ٦٨/٢، شرح شواهد الشافية: ١٦٣، المقاصد النحوية ٥٦٥/٤، خزانة الأدب: ٣٧٦/٧، ٣٧٧ .

(٢) في الأصل: (قروا) .

(٣) سبق ذكرها قريباوهي: ٢،١ من سورة الإخلاص .

(٤) سورة: النساء: الآية: ١٧٦ ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفتيكُم في الكَلاَلَةِ إنِ امْـرُؤٌ هَلَـكَ ليسَ لهُ ولدٌ ولَهُ أُختٌ فلَهَا نِصْفُ ما تَرَكَ ﴾ الآية .

ذلك، وكذلك تقول: "امْنَع امْنَع"، و "اقْطَع اقْطَع" ، فإن كان أول ما يستقبلك من الحركات ضمة جاز أن يحرك الساكن بالضمة، وذلك كقراءة من قرأ(١): (في جَنَّاتٍ وعُيونٍ ادخُلُوهَا *(٢)، أراد تحريك التنوين من "عيون" لإلتقائها مع "الدال" الساكنة، فحركه بالضم إتباعا للضمة في "الخاء"، وليس هذا الاتباع بواجب، بل يجوز أن يلزم الكسر، وقد قرئ بالوجهين(٣) في: ﴿ أنِ اقتُلُوا ﴾(٤) و ﴿ قُلِ ادعُوا الله أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾(٥) ، ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجْ ﴾(٦) وأشباهها، والعلة ما ذكرنا .

وجملة الأمر أن الأصل في تحريك الساكن ـ من أجل ملاقاته ساكنا ـ اجراء الكسر. فمهما حرك بغير ذلك كان ذلك لسببٍ .

---

(١) قراءة يعقوب في رواية رويس، انظر: النشر: ٣٠١/٢، اتحاف فضلاء البشر: ٢٧٥، غيث النفع: ١٩٨، إملاء ما من به الرحمن: ٧٥/٢، البحر: ٤٥٦/٥ .

(٢) سورة: الحجر: الآية: ٤٥ .

(٣) الوجهان هما: لزوم الكسر على الأصل، واتباع الحركة الواقعة بعد الساكن .

(٤)سورة: النساء: الآية: ٦٦، واختلف القراء في قوله: ﴿أن اقتلوا ﴾ في كسر النون وضمها، فقرأ ابن عامر وابن كثير ونافع والكسائي بضم النون، وقرأ أبو عمرو وحمزة وعاصم بكسر النون، انظر: السبعة: ٢٣٤، التيسير: ٧٨، إتحاف فضلاء البشر: ١٩٢، الحجة لابن خالويه: ٩٢، ١٢٤، مفاتيح الغيب: ١٦٦/١٠ .

(٥) سورة: الإسراء: الآية: ١١٠، قرأ عاصم وحمزة بكسر اللام والواو، وقرأ الباقون بضمها، وروى عن أبي عمرو كسر اللام في: ﴿قل ادعوا ﴾، ينظر: السبعة: ٣٨٦، النشر: ٢٢٥/٢، اتحاف فضلاء البشر: ٢٨٧، الحجة في القراءات السبع: ٢٢١، غيث النفع للسفاقسي: ٢٠٠ .

(٦) الآية من: سورة يوسف: ٣١، وقد قرأها أبو عمرو وعاصم وحمزة بكسر التاء: ﴿ وقالتِ اخرج ﴾ وصلاً، وقرأها ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي بضم التاء: ﴿ وقالتُ اخرج ﴾، انظر: السبعة: ٣٤٨، غيث النفع للسفاقسي: ١٧٦ .

فمِمَّا حُـرِّكَ بغـير الكسـر قولهـم: "مِـنَ الغـلام" حركـوا نـون "مِـنَ" بـالفتح كراهيـة لاجتمـاع الكسـرتين، مـع أن ذلـك يكـثر وقوعـه في الكـلام. ولسـنا نعـني أن اجتمـاع الكسرتين / مطلقـا مكـروه، ولكـن المراد بـه اجتمـاع الكسـرتين مـع كـثرة الـدور في الكلام؛ فإنهم قد قالوا: "من اثنَي عَشَرَ"، فكسروا النون؛ لأنه لا يكثر في الكلام كثرة "من الغلام"؛ إذِ الأسماء التي يدخلها الألف واللام كثيرة، والتي في أوائلها همـزة الوصـل لا يكثر تلك الكثرة .

٧ ب

وإن كان السـاكن الأول: "ألفا" فلا سبيل إلى التحريك ألبتة، لأن "الألف" لا تحتمـل الحركة فتُحذف، نحو: "رَعَى الغَنَمَ"، و"تَرْضَى الأمْرَ" .

وإن كان الأول "واوا" مضموما ما قبلها و"يـاء" مكسـورا مـا قبلهـا فإنهمـا يحذفـان كالألف، إذ لا سبيل إلى تحريكهما، نحو: "يَدْرِى العِلْمَ" و "يَعْلُو السَّـطْحَ" و "مُصْلِحِي النَّاسِ" و "مُفْسِدُو الأمْرِ" .

وإن كان "واوا" و "ياء" مفتوحا ما قبلهما فإنهما تحركان لاجتماع السـاكنين، نحـو قولك في: "اخشَىْ" و "ارضَوْا": "اخشَيِ اللهَ" ، و"ارضَوُا الحكْمَ"، و "مُقْتَدُو العلمـاء"، و"مُحْتَبِى السادَة"، تحرك الياء في "محتبى السادة"(٣) ، وهي ياء الجمع لانفتاح ما قبلهـا، وكذلك: "وغلامَيِ المرأة"، و"محتَبِي السادة" ـ وعلى ذلك قوله: ﴿ مِنْ ثُلُثَيِ الليـلِ﴾(٤) تحرك ياء التثنية وواو الجمع لما ذكرنا .

---

(١) بعده كلام مضروب .

(٢) سورة المزمل: الآية: ٢٠ .

(فصل):

وإعراب المضاف كإعراب المفرد، يعرب الأول منهما بما يستحقه من الإعراب، إلا أن التنوين يحذف منه للإضافة، ويجر الثاني بإضافة الأول إليه على كل حال، نحو: هذه جارية عمرو، ورأيت جاريةَ عمرٍو، ومررت بجارية عمرٍو .

وأما غير المنصرف: فهو الذي شابه الفعل من وجهين، ويحتمل الفتحة والضمة، ولا يحتمل الجر، ولا التنوين، ويكون آخره في الجر منصوبا(١)، نحو: هذا عُمرُ، ورأيت عُمرَ، ومررت بعمرَ، فإن أضيف أو دخلته الألف واللام وأُمن فيه التنوين كان في موضع الجر مجرورا، نحو: عجبت من عُمَرِكُم، ونظرت إلى الفرس الأشقرِ، وسيأتي له باب مفرد إن شاء الله .

(فصل): في الوقف .

فإن وقفت على الصحيح من الأسماء ولم يكن آخر الاسم تاء تأنيث، وكان الاسم منصرفا، حذفت منه التنوين في حال الرفع والجر؛ لأنه / [ز]ائد لا يوقف عليه، وسكنت آخره؛ لأن من عادة العرب الابتداء بالمتحرك، والوقف على الساكن، نحو: هذا سعدْ، وبصرت بسعدْ، وأما في حال النصب فيبدل من التنوين ألف نحو: رأيت سعدا، بدل قولك: رأيت سعداً يا هذا، وليس يجوز حذف التنوين هاهنا، فيقال: رأيت سعدْ في حال السعة والاختيار، وإنما يَردُ مثله في ضرورة الشعر كقوله: ٢٨

وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ(٢)

---

(١) لعل الأدق: مفتوحا؛ لأن الفتحة نابت عن الكسرة فهو مجرور بها .

(٢) صدره:

إلى المرءِ قَيسٌ أُطيلَ السُّرَى

وهو من بحر المتقارب، وقائله أعشى قيس، ينظر شرح ديوانه: ١٩٩، وسيرة ابن هشام: ٢/٣٢٦،

=

ولو كان في غير الشعر لكان "عصماً" ، وعلى ذلك بنى المتنبي(١) إذ قال:

وَمَا اعْتَضْتُ مِنْ رَبِّ نُعْمَايَ رَبْ(٢)

ولو كان في غير الشعر لقال: نُعْمَايَ رَبّاً .

وإن كان الموقوف عليه غير منون، أو كان غير منصرف كانت الأحوال الثلاثة فيها مستوية، نحو: هذا الرجلْ، ومررت بالرجلْ، ورأيت الرجلْ، وهذا أحمدْ، ومررت بأحمدْ، ورأيت أحمدْ، تسكن اللام والدال في النصب كما أسكنت في الرفع والجر؛ وذلك لأنه ليس فيهما تنوين يبدل ألفا أمارة للوقف .

وإن كان الحرف الذي في آخر الاسم تاء تأنيث، فإنك تحذف منه في الوقف الحركة والتنوين، وتقلبها هاء في الأحوال الثلاث، نحو: هذه تمرَهْ، ورأيت تمرَهْ، ومررت بتمرَهْ، وقد يُقِرُّها بعض العرب تاء في الوقف، بعد حذف الحركة والتنوين، كقول الشاعر:

بَلْ جوز تَيْهَاء كظهرِ الجَحْفَتْ(٣)

= والخصائص " ٩٧/٢، وشرح المفصل: ٧٠/٩، وخزانة الأدب: ٤٤٥/٤، وشرح شواهد الشافية: ١٩١ .

والشاهد فيه حذف التنوين من "عصم" وهي لغة ربيعة. انظر شرح الأشموني ٢٠٤/٤ .

(١) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، من أشهر الشعراء في العصر العباسي. ينظر في ترجمته : لسان الميزان ١٥٩/١، وتاريخ بغداد ١٠٢/٤ ، والمنتظم ٢٤/٧ .

(٢) البيت من بحر المتقارب وصدره:

وَمَا لاقَنِي بَلَدٌ بعدَكُم

ينظرالتبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري ٩٨/١ .

(٣) قبله:

قَدْ تَبَلَتْ فؤَادَهُ وَشَغَفَتْ

والبيت من بحر الرجز، وهو لسؤر الذئب في اللسان (جحف): ٣٩/٩، وقد ورد بدون نسبة في الخصائص: ٣٠٤/١، والمحتسب: ٩٢/٢، والإنصاف: ٣٧٩، وشرح المفصل: ١١٨/٢، ٦٧/٤، ١٠٥/٨، ٨٠/٩-٨١، وشرح شواهد الشافية: ١٩٨، وتيهاء: الصحراء المفازة يضل سالكها، والجوز: الوسط، الجحفت: الترس من الجلد . الشاهد: (الجحفت) بعض العرب يجعل تاء التأنيث المربوطة في الوقف تاء مفتوحة ساكنة .

وأكثر ما يأتي مثله في الشعر، هذا كله في الوقف على الصحيح من الأسماء المعربة .

أما الوقف على المبني فإنهم يلحقون بعض المبنيات في الوقف "هاء"، يجعلون ذلك أمارة للوقف، نحو: ﴿حِسَابِيَه﴾، و﴿كِتَابِيَه﴾، ﴿مَالِيَه﴾، و﴿سُلطَانِيَه﴾، و﴿مَاهِيَه﴾(١)، وهذا حكم يختص - في الأمر الأكثر - بالضمائر [والأفعال](٢) الكائنة على حرف واحد نحو: "شِ" في الأمر من "وشيت" و "لِ" في الأمر من "وليت" ، تقول في الوقف على ذلك: "شه" و"له"، و/ قالوا: أخذه بِحُكْمِكَهْ .

٨ ب

وتلحق كل ضمير كان آخره مفتوحا، مثل: هوَ، وهيَ، وهنَّ ، تقول: هُوَهْ، وهِيَهْ، وهُنَّهْ، ومِنْهُنَّهْ، وقد قُرِىء في القرآن بالوجهين في: (مِنْهُنَّهْ)(٣)، و(فامتَحِنُوهُنَّهْ)(٣)، و(هُوَهْ)(٣)، و(هِيَهْ)(٣)، و(لِمَهْ)(٤)، و(بِمَهْ)(٤)، و(عَمَّهْ)(٤)، بإثبات الهاء وحذفها(٥)، وذلك مثل قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾(٦) .

ومثل قولهم: من هوه؟ عند الوقف على "هو" من قولهم: من هو يا فتى؟، وكذلك

---

(١) الآيات ﴿حسابيه﴾ ﴿كتابيه﴾ ﴿ماليه﴾﴿سلطانيه﴾ كلها من سورة الحاقة ، الآيات: ٢٦، ٢٥، ٢٨، ٢٩، وقوله تعالى ﴿ماهيه﴾ من سورة القارعة الآية ١٠ .

(٢) كلمة يتم بها المعنى .

(٣) الآيات ﴿منهن﴾ من سورة الأحزاب: الآية: ٥١، و﴿فامتحنوهن﴾ من سورة الممتحنة: الآية: ١٠، و﴿هو﴾ في آي من القرآن، و﴿هي﴾ من سورة البقرة: الآية: ٦٨، وقف عليها يعقوب بالهاء. ينظر النشر: ١٣٥/٢، واتحاف فضلاء البشر: ١٣٩،٤١٥ .

(٤) الآيات: ﴿لم﴾ في آي من القرآن منها سورة الصف: الآية: ٢ ، و﴿بم﴾ من سورة النمل: الآية: ٣٥،٣٩، و﴿عم﴾ من سورة النبأ: الآية: ١، وقف عليها ابن كثير والبزي ويعقوب بالهاء. انظر الكشف: ١٢٩/١، والتيسير: ٦١،٦٢، وغيث النفع: ٥٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٣٥٩، والنشر: ١٣٤/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٤١٥، ٤٣١، والكشاف: ٢٠٦/٤ .

(٥) كتب المؤلف تحت كل قراءة - بين السطور - الألفاظ الآتية: هن، وهو، وهي، ولم، وبم، وعم، وفي ذلك إشارة إلى حذف الهاء، وهي قراءة السبعة .

(٦) سورة القارعة: الآية: ١٠ .

إذا وقفت على "هُنَّ" قلت: من هنَّهْ؟، وكذلك نظرت إليهنّه، وأخذت منهنه، وقلت إنَّهْ، واضربُهنَّهْ، قال الشاعر:

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبو ح يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ(١)

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَد عَلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهْ

ومما تلحق الهاء من المبنيات قولهم: لم، وفيم، وعم، تقول في الوقف: لِمَهْ، وفيمَهْ، وعَمَّهْ. ومن ذلك: ثم، تقول في الوقف: ثُمَّهْ(٢)، وتلحق الهاء بعد ألف الندبة نحو: يا عمراه ، والوقف على "أنا"(٣) في الأكثر يكون بالألف نحو: أنا، وقد يبدل من الألف هاء، فيقال: أَنَهْ.

وقد يجري الوصل مجرى الوقف فتثبت الألف التي من شأنها أن تكون في الوقف كقول الأعشى:

فَكَيفَ أَنَا وانتِحَالُ القَوافِي بعدَ المشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا(٤)

---

(١) البيتان من مجزوء الكامل، وقائلهما هو عبيد الله بن قيس الرقيات، ينظر في ديوانه: ٦٦، والكتاب: ١٥١/٣، وشرح المفصل: ١٣٠/٣، والأمالي الشجرية: ٣٢٢/١، لسان العرب (بيد): ٩٨/٣، وخزانة الأدب: ٢١٣/١١ .

(٢) ينظر الكتاب: ١٦٤/٤ .

(٣) هذا على أساس أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، أما الألف فقد جيء به لبيان حركة النون والحفاظ عليها، وإمكان الوقوف، ولذلك تبدل هاء في الوقف كما قال .

(٤) البيت من المتقارب، وهو في ديوانه: ٨٦، والأصول: ٤٥٤/٣، ٤٥٥، وشرح المفصل: ٤٥/٤، ٨٤/٩، والمقرب: ٣٥/٢، ورواية الديوان:

فَمَا أنا أمْ مَا انتحالي القَوَا فِي بعدَ المشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا

والشاهد في إثبات ألف الوصل في "أنا" ضرورة .

ونظير هـذا أن مـن شـأنهم أن يشـددوا الحـرف الأخـير مـن الكلمـة عنـد الوقـف، فيقولون: هذا خالدّ، وهذا فرجّ، ويجعلون ذلك زيادة مختصة بالوقف، ثم إنهم يُجْرون الوصل مجرى الوقف، كقولهم:

مِثْلُ الحريقِ وَافَقَ القَصَبَّا(١)

وقول الآخر:

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ(٢)

إنما هو القصب وعيهل، فشددوا الحرف تقريرا لما يكون في حال الوقف .

---

(١) قبله:

لقَد خَشِيتُ أن أرَى جَدَبَّا

والبيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة، في ملحقات ديوانه: ١٦٩، وقد نسب لـه أو لربيعـة بـن صبيـح. ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٦/٢، والمقاصد النحوية ٥٤٩/٤، وقد ورد بدون نسبة في شرح المفصل: ٩٤/٣، ٦٨/٩، ٦٢، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢٥٤/٤.

(٢) قبله:

نسل وحد الهائم المغتل

والبيت لمنظور بن مرثد الأسدي .

ينظـر: نـوادر أبي زيـد ٥٣، وشـرح شـواهد الشـافية: ٢٤٦، وخزانـة الأدب: ١٣٥/٦، ١٣٦، وهوبدون نسبة في مجالس ثعلب: ٥٣٥، والخصـائص: ٣٥٩/٢، والمحتسـب: ١٠٢/١، ١٣٧، ٢٧٦، والإنصاف: ٧٨٠/٢، وشرح المفصل: ٦٨/٩ .

بيازل: الناقة إذا اكملت ثماني سنين ودخلت في التاسعة. والوجناء: الناقة الشديدة .

(فصل):

والاسم المعتل على ضربين: منقوص، ومقصور .

فالمنقوص: كل اسم وقعت في آخره ياءٌ قبلَها كسرةٌ،نحو: الغازي، والراعي، وهذه / "الياء" لا تدخلها ضمةٌ ولا كسرةٌ، وإن لقيها ساكن بعدها حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، تقول في الرفع: هذا غازٍ يا فتى، وفي الجر: مررت بغازٍ، وكان الأصل فيه: هذا غازيٌ، ومررت بغازيٍ، فأسكنت الياء لاستثقال الضمة والكسرة عليها، وكان التنوين بعدها ساكنا، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها .

٢٩ م

فإن نصبت المنقوص أجريته مجرى الصحيح؛ لخفة الفتحة نحو: رأيت غازياً يا هذا، ففتحة الياء علامة النصب .

فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الباب جاز لك فيه وجهان:

أحدهما: حذف الياء والتنوين وإسكان ما قبل الياء، نحو: هذا غازْ، ومررت بغازْ(١).

والثاني: حذف التنوين، وإعادة الياء التي كانت محذوفة لالتقاء الساكنين؛ لزوال العلة نحو: هذا غازي، والأول أكثر(١) .

وأما المنصوب منه، فإنك تقف عليه كما تقف على الصحيح نحو: لقيت غازيا، كما تقول: لقيت سعدا، فإن لم يكن المنقوص منوناً ـ لدخول الألف واللام أو للإضافة ـ كانت الياء ساكنة في الرفع والجر، مفتوحة في النصب، تقول: هذا الغازي، وبصُرتُ بالغازي، وهذا غازيْكَ، ومررت بغازيْكَ، وكان الأصل: هذا الغازي، وبَصُرت بالغازي، وهذا غازيُك، ومررت بغازيِك، فأسكنت الياء لاستثقال الضمة والكسرة عليها، وبقيت ساكنة، وتقول في النصب: لقيت الغازيَ، ولقيت غازيَك، ففتحة الياء علامةُ النصب .

---

(١) الوجهان مثبتان في كتاب سيبويه، والترجيح له، ، والثاني منسوب فيه للأخفش الأكبر ويونس، ينظر الكتاب ١٨٣/٤ .

فإن وقفت على مالا تنوين فيه كان الوقف والوصل في المرفوع والمجرور سواء؛ لأن الياء في الحالتين ساكنة، ووقفت على المنصوب بـ"ياء" ساكنة، نحو: هذا الغازي، ومررت بالغازي، ورأيت الغازي .

ويجوز أن تقف في المرفوع والمجرور بلا ياء، نحو: هذا الغازْ، وبصرت بالغازْ / . ٩ب

ولا يجوز حذف الياء من المنصوب في الوقف، بل يقف بـ"الياء" الساكنة لا غير، نحو: لقيت الغازي، قال الشاعر(٣) في حذف الياء في الوصل:

وأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهْ وَيَكُـنَّ أَعْـدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

أراد: الغواني، فاكتفى بالكسرة من "الياء" .

وعلى هذين الوجهين اختلف القراء في (التَّلَاقِي)(٤)، و(التَّنَادِي)(٥)،

---

(١) يرجح سيبويه ـ رحمه الله ـ الوقف على مالا تنوين فيه بثبوت الياء، ومن العرب من يحذفها في الوقف، ينظر الكتاب ١٨٣/٤ .

(٢) هذا هو مذهب سيبويه، ينظر الكتاب ١٨٣/٤، ١٨٤ .

(٣) البيت من بحر الكامل، وقائله هو الأعشى، ديوانه: ٥٢، والكتاب ٢٨/١، والمنصف: ٧٣/٢، والإنصاف: ٣٨٧، ٥٤٥، وهمع الهوامع: ٣٤٤/٥، والدرر اللوامع: ٢١٧/٢ .

(٤) سورة غافر: الآية: ١٥، وهي قوله: ﴿لينذر يوم التلاق﴾ قرأ ابن كثير: ﴿التلاقي﴾ بثبوت الياء في الوصل والوقف، وقرأ نافع بثبوت الياء في الوصل، وقرأ الباقون بغير ياء في الوصل والوقف. ينظر السبعة: ٥٦٨، والكشف: ٢٤٦/٢، والتيسير: ١٩٢، والنشر: ٣٦٦/٢، وغيث النفع: ٢٩٠، والحجة لابن خالويه: ٣١٢، وحجة القراءات: ٦٢٧ .

(٥) الآية من سورة غافر ٣٢ من قوله : ﴿ إني أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾ . قرأ ابن كثير ويعقوب بالياء في الوقف والوصل، وقرأ ورش وابن وردان وعبد الوارث وقالون بالياء وصلا . ينظر الكشف: ٢٤٦/٢، والتيسير: ١٩٢، والنشر: ٣٦٦/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣١٢/١٥، والبحر المحيط: ٤٥٥/٧ .

و(الجوَارِي)(١)، و(المنادِي)(٢)، و(المهتَدِي)(٣)، و(البَادِي)(٤)،(الجَوَابِي)(٥)،

---

(١) سورة الرحمن : الآية: ٢٣، من قوله تعالى: ﴿ولَـهُ الجَـوارِ المنشَئاتِ في البحرِ كالأعـلَم﴾، وقد قرأها يعقوب بالياء في الوَقف. ينظر النشـر: ١٣٨/٢، وإتحاف فضـلاء البشـر: ٤٠٦، والجـامع لأحكـام القرآن: ١٦٤/١٧ .

(٢) سورة ق: الآية: ٤١، من قوله تعالى: ﴿واستمِعْ يومَ يُنَادِ المنَادِ من مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾ قرأ ابن كثير ويعقـوب بالياء في الوصـل والوقـف، ينظـر السـبعة: ٦٠٧، والكشـف: ٢٨٦/٢، والتيسـير: ٢٠٢، والنشـر: ٣٧٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٩٩، والبحر المحيط: ١٣٠/٨ .

(٣) سورة الإسراء: الآية: ٩٧، من قوله تعالى: ﴿ومن يهدِ الله فهو المهتـدِ﴾ قرأهـا بثبـوت اليـاء في الوصـل المدنيان وأبو عمرو، وقرأها بالثبوت في الوصل والوقف يعقوب، ورويت عن قنبـل. ينظـر السـبعة: ٣٨٦، والنشر: ٣٠٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٨٦ .

(٤) سورة الحج: الآية: ٢٥، من قوله تعالى: ﴿سَواءً العَكِفُ فيه وَالبَادِ﴾، قرأ ابـن كثـير ويعقـوب باليـاء في الوصل والوقف. ينظـر السـبعة: ٤٣٥، والكشـف: ١٢٤/٢، والتيسـير: ١٥٨، والنشـر: ٣٢٧/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣٤/١٢، والبحر المحيط: ٣٦٣/٦، والحجـة لابـن خالويـه: ٤٧٥، وحجـة القراءات: ٤٧٥.

(٥) من سورة سبأ: الآية: ١٣، من قوله تعـالى: ﴿وَجِفَـانٍ كَـالجَوَابِ﴾، قـرأ ابـن كثـير ويعقـوب باليـاء في الوصل والوقـف، والبـاقون بحذفهـا، ينظـر: السـبعة: ٥٢٧، والكشـف: ٢٠٩/٢، والتيسـير: ١٨٢، والنشر: ٣١٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٥٨، وغيث النفع: ٢٧١، والحجة لابـن خالويـه: ٢٩٣، وحجة القراءات: ٥٨٤ .

و(يـدَعْ ُالدَّاعـي)(١)،و(الصَّخْـرَ بـالوادِي)(٢)،و(المتَعَـالِي)(٣)،و(هَـادِي)(٤)، و(دَاعِي)(٥)، و(وَالِي)(٦)، و(بَاقِي)(٧)، اختلف في هذه الأربعة وما شاكلها في

(١) سورة القمر: الآية: ٦ من قوله تعالى: ﴿يَومَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، قرأها البزي ويعقوب وابن محيصن بالياء في الوصل والوقف، والباقون بحذفها. ينظر الكشف: ٣٩٨/٢، والتيسير: ٢٠٦، والنشر: ٣٨٠/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٠٤، وغيث النفع: ٣٢٩، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٥/١٧، والحجة لابن خالويه: ٣٣٧ .

(٢) سورة الفجر: الآية: ٩، من قوله تعالى: ﴿وثمودَ الذينَ جَابُوا الصَّخرَ بالوادِ﴾ قرأ ابن كثير ويعقوب والبزي وقنبل بالياء في الوقف والوصل، والباقون بحذفها. ينظر: السبعة: ٦٨٣، والكشف: ٣٧٤/٢، والتيسير: ٢٢٢، والنشر: ٤٠٠/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٣٨، وحجة القراءات: ٧٦٣ .

(٣) سورة الرعد: الآية: ٩، من قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الغَيبِ والشَّهَدةِ الكَبيرُ المُتَعَالِ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالياء وصلا ووقفا. ينظر السبعة: ٣٦٠، والكشف: ٢٤/٢، والتيسير: ١٣٤، والنشر: ٢٩٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٧٠، والبحر المحيط: ٣٧٠/٥، ومفاتيح الغيب: ١٧/١٩، وحجة القراءات: ٣٧٢ .

(٤) سورة الرعد: الآية: ٧، وهي قوله: ﴿ولكُلِّ قَومٍ هَادٍ﴾، قرأها ابن كثير وقنبل ويعقوب بالياء في الوقف. ينظر السبعة: ٣٦٠، والكشف: ٢١/٢، والتيسير:١٣٣، والنشر: ١٣١/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣٢٤/٩، والبحر المحيط: ٣٦٨/٥، ومفاتيح الغيب: ١٣/١٩، وحجة القراءات: ٣٧٥ .

(٥) سورة القمر الآية ٦،وهي قوله تعالى : ﴿ يومَ يدعُ الداعِ ﴾ قرأ أبو عمرو بالياء والباقون بغير ياء ، ينظر السبعة ٦١٧ .

(٦) سورة الرعد: الآية: ١١، وهي قوله : ﴿ وما لَهُمْ مِنْ دُونِهِ من وَالٍ ﴾ وقف عليها بالياء ابن كثير وقنبل ويعقوب. ينظر السبعة: ٣٦٠، والكشف: ٢١/٢، والتيسير: ١٣٣، والنشر: ١٣٧/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣٢٤/٩، والبحر المحيط: ٣٦٨ .

(٧) سورة النحل: الآية: ٩٦، وهي قوله : ﴿ مَا عندكُم يَنفدُ ومَا عندَ اللهِ بَاقٍ ﴾ وقف عليها بالياء ابن كثير ويعقوب. ينظر: التيسير: ١٣٣، والنشر: ١٣٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٨٠، وغيث النفع: ١٩٤ .

الوقف فقط إثباتا وحذفا، وأما ما كان مع الألف واللام فاختلفوا فيه وفي أشباهه على ثلاثة أوجه:

أحدها: إثبات الياء وصلا ووقفا بناء على الأصل، فإن الياء من ذلك كله لام الفعل.

والوجه الثاني: إثبات الياء في ذلك كله، وأشباهها في الوصل، وحذف الياء في الوقف، ليكون في الوصل تابعا للأصل، وفي الوقف تابعا للمصحف؛ لأن ذلك كلّه في المصحف بغير الياء .

والوجه الثالث: حذف الياء وصلا ووقفا، ولهم حجتان: إحداهما: خط المصحف. والثانية: أن العرب تجتزئ بالكسرة عن الياء كما قال الشاعر:

وأخو الغوانِ ... ...(١)

قال سيبويه: "من العرب من يحذف هذه الياء في الوقف فيما فيه الألف واللام، تشبيها بما ليس فيه الألف واللام، إذ كانت الياء تذهب فيه مع التنوين في الوصل لو لم يكن فيه الألف واللام"(٢) .

وأما في الوصل فكان القياس ألا يحذف؛ لأنه لا موجب لحذفه، غير أن الفواصل تشبه بالقوافي، وقد كثر حذف ذلك من القوافي(٣) .

وأما المقصور: فكل اسم وقعت في آخره "ألف" مفردة نحو: رحى، وعصا، والمقصور كلّه لا يدخله / شيء من الإعراب؛ لأن في آخره ألفا، والألف لا تكون إلا ساكنة تقول: هذه عصا يا فتى، ورأيت عصا، وضربت بعصا يا فتى، كله بلفظ واحد، وسقطت الألف من اللفظ لسكونها وسكون التنوين بعدها، وبقيت الفتحة قبلها تدل

١٠ م

---

(١) سبق ذكره قريبا ص ١٣٥.

(٢) الكتاب: ١٨٣/٤ .

(٣) الكلام لسيبويه بتصرف يسير. ينظر الكتاب: ١٨٣/٤، ١٨٤، ١٨٥ .

على الألف المحذوفة، فإن وقفت على المرفوع من هذا والمجرور حذفت التنوين، كما فعلت في الصحيح، ووقفت على الألف التي هي حرف الإعراب، نحو: هذه عصا، وضربت بعصا، فإن وقفت على المنصوب المنون أبدلت من تنوينه ألفا، وحذفت الألف الأولى التي هي حرف الإعراب، لسكونها وسكون الألف التي هي عوض من التنوين بعدها(١)، نحو: رأيت عصا. فإن لم يكن المقصور منونا كانت ألفه ثابتة في الوصل والوقف جميعا، وعلى كل حال ما لم يلقها ساكن من كلمة بعدها، نحو: هذه بشرى، وأتيت ببشرى، وسمعت بشرى .

وأما الممدود: فكل [ما](٢) وقعت في آخره همزة قبلها ألف، نحو: كساء، ورداء، والممدود كلُّه كالصحيح في الإعراب، نحو: هذا كساء، ورأيت كساء، واشتملت بكساء. وحكم المهموز أيضا في الإعراب كحكم الصحيح، نحو: هذا قارئٌ، وسمعت قارئاً، وأخذت من قارئٍ. وإن كان حرف الإعراب ياء قد سَكن ما قبلها أُجريت مجرى الصحيح، نحو: هذا(٣) سبيٌ، وحُزتُ سبيا، وجئت بسبيٍ، وكذلك إذا كان حرف الإعراب واوا، ولا يتصور ذلك إلا وما قبله ساكن(٤)، فيجري بوجوه الإعراب،نحو: هذا بَهوٌ(٥)، وبنيت بهواً، ومررت ببهوٍ. ولا يوجد في الأسماء اسم يكون في آخره واو متحرك ما قبله البتة، إنما يوجد ذلك في قولهم: هو، وذلك مبني لا يدخله الإعراب، وكلامنا في الأسماء المعربة / .

١٠ ب

وكذلك إن كان حرف الإعراب "ياء" مشددة كان كالصحيح، نحو: هذا عليٌّ، ورأيت عليا، ومررت بعليٍ .

---

(١) ينظر الأصول: ٢/٣٧٨ .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) كلمة مضروبة في الأصل .

(٤) بعده كلام مضروب في الأصل .

(٥) البَهْوُ: البيت المقدم أمام البيوت. اللسان (بها) ١٤/٩٧ .

(فصل):

واعلم أنهم قد جعلوا حروفا تنوب عن الحركات فيكون اختلافها دليلاً على ما دل عليه اختلاف الحركات من المعاني. فالواو يدل على ما يدل عليه الرفع، في قولك: جاءني سعدٌ، والألف يدل على ما يدل عليه النصب، في قولك: رأيت سعداً، والياء يدل على ما يدل عليه الجر، في قولك: مررت بسعدٍ .

وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أن الإعراب على هذا الوجه مقصور على ستة أسماء مضافة نحو: هو أخوك، وأبوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، هذا في الرفع .

وتقول في النصب: رأيت أباك، وأخاك، وحماك، وهناك، وفاك، وذامال .

وفي الجر: مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وهنيك، وفيك، وذي مال.

فالواو في كلّها حرفُ الإعراب، وهي علامة الرفع، والألف حرف الإعراب، وهي علامة النصب،والياء حرف الإعراب، وهي علامة الجر .

ثم إن هاهنا شرطا وهو: أن هذا الإعراب لا يكون إلا مع الإضافة، فإن تركت الإضافة فيها عادت إلى الإعراب بالحركة، كقولك: هذا أبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ، وكذلك: أخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ(١)، وفَمٌ، فيعرب بالحركة .

وأما "ذو" فلا تستعمل إلا مضافة .

فإن قيل: أيةُ مناسبةٍ بين الواو والضمة، وبين الألف والفتحة، وبين الياء والكسرة؟

قيل: الضمة جزءٌ من الواو، فإذا أُشْبِعتْ لمكان الإضافة صارت واوا، والفتحة جزء من الألف، وعند الإشباع للإضافة تصير ألفا، والكسرة جزء من الياء، وعند الإشباع للإضافة تصير ياء، ولأنه ما من واو إلا وقبلها ضمة، ولا ألف إلا وقبلها فتحة، ولا ياء إلا وقبلها كسرة، فلذلك صارت(٢) الواو أخت الضمة / والألف أخت الفتحة، والياء أخت الكسرة، فافهم. فهذا حكم الإعراب في الأسماء المتمكنة الظاهرة .

١١ م

---

(١) ذكر المؤلف أنه يعرب بالحروف، وهذا جائز لكنه قليل، وقد أنكره الفراء، والفصيح فيه عند بعضهم أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون. ينظر شرح ابن عقيل: ٤٩/١ .

(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

فأما الأسماء المضمرة الأربعة(١) عشر(٢) - أعني: "هو" و"هي" وتثنيتهما وجمعهما، و"أنتِ" وتثنيتهما وجمعهما، وأنا ونحن - فإنها أسماء لا يتبين فيها الإعراب؛ لأنها أسماء غير متمكنة، إلا أنها لا تقع إلا في موضع الرفع أبدا .

وأما الأسماء المبهمة ـ التي هي: ذو، وذَوا، وَذَوو(٣)، وأُولُو(٣)، وذات، وذوات، وأولات - فإنها تتمكن من جميع وجوه الإعراب، تقول في رفع الواحد: "ذو"، بالواو، وفي نصب الواحد: "ذا"، بالألف، وفي جر الواحد: "ذي"، بالياء، وفي التثنية: "ذَوا"، في الرفع، و"ذَوي" في النصب والجر، وفي الجميع: "ذَوو، وأُولُو" في الرفع، و"ذوي وأولي" في النصب والجر، وتقول في المؤنث: "ذاتُ" و"ذواتَا"، و"ذواتُ"، و"أولاتُ"، وفي النصب والجر: "ذاتِ" و"ذواتي" و"ذواتِ" و"أولاتِ" بكسر التاء في الحالتين .

وأما النوع الآخر من الأسماء المبهمة التي هي: "من" و"ما" فإنهما يقعان في موضع الرفع والنصب والخفض، غير أن الإعراب لا يتبين فيهما. فأما "أيٌّ" فإنها معربة نحو: "أيٌّ" و"أياً" و"أيٍ" .

---

(١) في الأصل كلمة (نني) مضروبة .

(٢) المشهور في النحو: أن هذه الضمائر اثنا عشر فقط، لأن ضمير المثنى للمذكر والمؤنث واحد في المخاطب والغائب، ويبدو أن المؤلف اعتبرهما في العدد .

(٣) في الأصل: ذووا، وأولوا، والصواب ما أثبته .

(الباب الرابع)

في إعراب الاسم المثنى

اعلم أنهم قد جعلوا إعراب الاسم المثنى وجمع السلامة بالحروف، وقد جعلوا للرفع منها حرفا مخصوصا، ويشترك النصب والجر في حرف .

ثم التثنية والجمع للأسماء دون الأفعال والحروف؛ لأن معنى التثنية: ضم مفرد إلى مفرد، ومعنى الجمع: التأليف بين مفردات، وذلك مختص بالأسماء؛ لأن الاسم قائم بنفسه .

والفعل إما ماض، واما مستقبل. فما مضى قد فات، وما لم يأت لا يمكن الضَّمُّ إليه.

فإذ قد فهمت ذلك فاعلم أن تثنية الاسم المرفوع بأن يزاد في آخره ألف ونون مكسورة، نحو: قام / السعدانِ، والمحمدان، فالألف: حرف الإعراب، وهي علامة التثنية وعلامة الرفع، ودخلت النون عوضا من الحركة والتنوين في الواحد، وكُسرت لسكونها وسكون الألف قبلها، وكسرتُها حركة بناءٍ ما ثبتت، وقد تسقط كما سنصف إن شاء الله .

١١ ب

فإن جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياء مفتوحا ما قبلها، نحو: مررت بالسعدين، وضربت السعدين، فالياء حرف الإعراب، وهي علامة التثنية، وعلامة النصب والجر، والنون مكسورةٌ بحالها(٢) في الرفع .

والمؤنث كالمذكر في التثنية نحو: قامت الهندان، ورأيت الهندين، وبنيت على الهندين.

والأسماء الستة في التثنية كغيرها من الأسماء(١)، نحو: هما أبوان، ورأيت أبوين، ومررت بأبوين، وكذلك أخواتها إلا "ذامال" فإنها لا تستعمل إلا مضافة، فلا يقال في تثنيتها في هذا المعنى: "ذان" ولكن يقال: "ذوا مال" في الرفع، و"ذوي مال" في النصب والخفض.

فإن أضفت المثنى أسقطت نونه للإضافة، نحو: قام فتيا زيد، وضربت فتيي زيد، وبصرت بفتيي زيد. وكان الأصل فيه: "فتيان"، و "فتيين" فسقطت النون للإضافة، كما ذهب التنوين لها في الاسم الواحد، وقد مضى(٣) .

---

(١) هكذا في الأصل، والأولى أن يقول: كحالها في الرفع .

(٢) هذا إن لم يكن مفردة .

(٣) انظر ص ١٢٩

(فصل): في نوع آخر من التثنية المضافة وغير المضافة .

اعلم أن العرب إذا ذكرت عضوين أو شيئين مضافين إلى اثنين ذكرتهما بلفظ الجمع، فتقول: ملأتما حجوركما، وطالت أكمامكما، وجاعت بطونكما، وأشباه ذلك.

وعلى هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيدِيَهُمَا﴾(١)، وإنما تقطع من كل واحد منهما يد واحدة، وفي قراءة عبد الله(٢): ﴿فاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾(٣) ./ ١٢ ?

وأظهر من ذاك قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(٤)، وإنما هما قلبان، ولكن ذلك في لغتهم كثير حسن؛ وإنما حسن ذلك؛ لأن أكثر ما في جسد الآدمي من جوارحه اثنان اثنان، يأتي على اثنين اثنين، مثل: اليدين، والرجلين، والعينين، والشفتين، فلما جاء منه ما هو واحد ـ ثم ذُكر ذلك الواحد من اثنين ـ كان كأنه منهما أربعة، فيقال: قد جبنت قلوبكما، وقويت أيديكما، فأُجرى القلبان وأشباههما على الأيدي والأرجل، ولو قيل في الكلام: "قلباكما" و"كمَّاكما" و"حِجْرَاكُمَا" كان صوابا، قال الشاعر:(٥)

فَتَخَالَسَا نَفْسَيهِمَا بِنَوَافِذٍ ... كَنَوَافِذِ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ

---

(١) سورة المائدة: الآية: ٣٨ .

(٢) هو عبد الله بن مسعود رَضي الله عنه .

(٣) سورة المائدة: الآية: ٣٨ .

(٤) سورة التحريم: الآية: ٤ .

(٥) البيت من بحر الكامل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي. ينظر أشعار الهذليين: ٤٠/١، والأمالي الشجرية: ١٢/١، واللسان (حلس): ٦٥/٦، والدرر: ٢٧/١، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٦١ .

فتخالسا: جعل كل واحد منهما يختلس نفس صاحبه بالطعن، النوافذ: جمع نافذة وهي: الطعنة، عبط: جمع عبيط، وهو: الشَق للجلد . الشاهد _نفسيهما) ولم يقل أنفسهما، وهو صواب .

وهذا فيما كان من الجسد أجـود، وأكـثر منـه فيمـا ليـس مـن الجسـد، مثـل قولـك للرجلين: "أدبا عبديكما" وهو أجود من أن تقول: "عبيدكما"؛ للعلة الـتي ذكرتهـا مـن جوارح الجسد .

وإن أجريت هذا على ذاك كان صوابا سائغا في اللغة، فقلت: "قد غُسلت ثيابهما" وأنت تريد: "ثوبيهما" لأنك لا تقصد اثنين بأعيانهما، فحسن ذلك، وقال الآخر:

عَمْرُكَ مَا زَيدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ ولا يُخَـالِـطُ اللَّيَّانَ جَانِبُهْ

يَرعَى النُّجُومَ مُشْرِفاً مَنَاكِبُهْ(١)

فجعل الواحد كأن له مناكب، وإنما هما منكبان، وذلـك لأن العـرب قـد توقـع لفـظ الجمع على التثنية، ومنه قوله تعالى:(٢) ﴿الحجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ فذكـره بلفـظ الجمـع، وإنما هما "شهران" وبعض الثالث، هذا مذهب البصريين(٣)، ومن ذلـك في التـنزيل قولـه تعالى(٤): ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ . وقـد أجمعـوا(٥) ـ غـير ابـن العبـاس ـ علـى أن معنـى الإخـوة: "الأخوين"، إذ العرب تسمي الأخوين: "إخوة". وأقل الجمع اثنان. وقال تعالى

---

(١) الأبيات من الرجز، وقائلها هو القناني كما هو في المقاصد النحوية ٣/٢٧، وبدون نسبة في الخصـائص: ٢/٣٦٦، والأمالي الشجرية: ٢/١٤٨، والإنصاف: ١١٢، وشرح المفصل: ٣/٦٢، والدرر: ١/٣، ٢/١٥٣، وخزانة الأدب: ٩/٣٨٨،٣٨٩، ويروى: والله ما ليلي . الشاهد (مناكبه) جعـل الواحـد كأن له مناكب، وهما منكبان .

(٢) سورة: البقرة: الآية: ١٩٧ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/٤٨، ٣/٦٢١،٦٢٢ .

(٤) سورة: النساء: الآية: ١١ .

(٥) جمهور الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان من علماء الإسلام. ينظـر جـامع البيـان ٤/ ٢٧٨،٢٧٩ .

في شأن داود وسليمان عليهم[السلام](١): ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾(٢)،فجمع كناية(٣) الاثنين، وقيل: الحجب في كتاب الله يقع بثلاثة إخوة(٤)، وأما الحجب بالأخوين فقياس، كما سوي بالقياس بين الأختين / والأخوات في استحقاق الثلثين، فعلى هذه القاعدة فقس في تسمية الاثنين بلفظ الجمع .

١٢ ب

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) سورة الأنبياء: الآية: ٧٨ .

(٣) يقصد بالكناية: الضمير . وقد تكلمت عليه في مبحث مصطلحات الكتاب ص ٥٩ .

(٤) هذا قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ينظر روح المعاني: ٢/٢٢٥،٢٢٦ .

(الباب الخامس)

في إعـراب الاسم المجمـوع

اعلم أن الجمع على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير .

فجمع التصحيح: ما سلم فيه بناء الواحد(١) ونظمه، ألا تراك تقول: "مسلم ومسلمون" و"مسلمة ومسلمات"، فترى الصيغة في الجمع بحالها في الإفراد، وهذا الجمع إنما هو جمع الصفات المأخوذة من الأفعال، وهو على ضربين: جمع تذكير، وجمع تأنيث.

أما جمع التذكير فهو: الذي يكون في الرفع بالواو والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، تقول في الرفع: قام الخالدون والزيدون، فالواو حرف الإعراب، وهي علامة الجمع وعلامة الرفع، وفتحت النون لسكونها وسكون الواو قبلها، وهي مبنية على الفتح أبدا ما كانت ثابتة، وربما سقطت، وإنما فتحت فرقا بينها وبين نون التثنية؛ ولأن العرب تكره الجمع بين الضمة والضمة في قولك: "المُسلمونُ"، وبين الكسرة والكسرة في قولك: "المِسلمينِ"، فلم يبق إلا الفتح .

فإن كان الاسم مجرورا أو منصوبا فاجعل مكان الواو "ياء" مكسوراً ما قبلها، نحو: ضربت السالمين والزيدين، وأخبرت بالسالمين والزيدين، فالياء فيها ثلاثة أشياء هي: حرف الإعراب، وعلامة الجمع، وعلامة الجر أو النصب، والنون مفتوحة بحالها(٢) في الرفع.

وأما جمع "أبوك" وأخواتها فليس بجمع سلامة، إلا "ذو مال" فإن جمعه يكون مضافا أبدا، وهو بالواو والياء على مثال جمع السلامة، نحو: رجال ذوو(٣) مال، في الرفع،

---

(١) قوله: (بناء الواحد) مكرر في الأصل .

(٢) أي كحالها كما سبق الإشارة إليه ص: ١٤٢ .

(٣) في الأصل: "ذَووا" .

و"ذوي مال" في النصب والخفض. وله جمع آخر من غير لفظه، وهو: "أولو(١) مال" في الرفع، و"أولي مال" في النصب والجر .

فإن حاولت إضافة هذا الجمع فأسقط نونه للإضافة نحو: هؤلاء غانموا(١) زيد، وضربت غانمي زيد، وبصرت بغانمي زيد، وكان الأصل فيه: "غانمون" و"غانمين"، فحذفت / النون للإضافة .

١٣ م

وهذا الجمع يجيء على أربعة أنحاء :

أحدها: الأسماء الأعلام للمذكرين العقلاء، كالزيدين والعمرين .

والثاني: صفات العقلاء كالطالبين، والصعبين، والحسنين . والأصل في هذا الجمع: الصفات، نحو: المسلمين والصالحين، والصديقين، والقريبين، ولا يجوز هذا الجمع في الاسم؛ لأنه لا تجمع الأسماء التي ليست بصفات بالواو والنون، إلا إذا كان علما نحو: الزيدين والعمرين. فأما في غير العلم فلا يجوز، فلا يقال: غلامون، ورجلون، وإنما يجوز ذلك في الصفات وما أشبهها من الأسماء التي تتضمن الضمير .

ولا يجمعُ الاسمُ غير الصفة بهما إلا إذا كان علما، مع أنه لا يُتصوَّر التثنية والجمع في العلم إلا على تقدير الموافقة فيه، وهو أنك لا تقول: "الزيدان" و"الزيدون" إلا على تقدير: المسميان، والمسمون بزيد؛ وذلك لأنه لا ينبغي أن يكون في الاسم معنى يُتصوَّر أن يشترك فيه شيئان أو أشياء، حتى يثنى ويجمع، والعلم من حيث هو علم لا يكون موضوعا على الشيء بمعنى، حتى يُتصوَّر أن يشاركه غيره في ذلك المعنى، وإنما يوضع العلم للذات بعينها، والاشتراك في الذات محال، فإنما الجمع على تقدير التسمية كما مضى .

والثالث: اسم يجيء على لفظ الجمع وليس بجمع(٢) كـ"عليين"وما أشبهه، وقيل: "عليين" جمع "علية"، والله أعلم .

---

(١) (أولو) اسم جمع، وليس جمع كما ذكر المؤلف .وفي الأصل كتبت: أولوا، وغانموا .

(٢) يقصد ما سمي به المفرد من أسماء الجموع نحو ما ذكر .

والرابع: الأسماء المنقوصة كـ"العشرين"(١)، و"السنين" وهذه الأسماء المنقوصة تجمع على ثلاثة أنحاء:

أحدها: الجمع على هجائين: "الواو والنون"، و"الياء والنون"، نحو: السنين والسنون، فعلى هذا الوجه تسقط النون للإضافة، نحو: سِنوه وبَنوه، وسنيه وبنيه، قال الشاعر:

أَرَى مَرَّ السِّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السِّرَارُ مِن الهلاَلِ(٢)

والثاني: أن تجمع على هجاء واحد بالياء، وتجعل النون حرف إعراب، فترفع وتنصب وتجر، ولا تسقط في الإضافة، غير أنك لا تنونها، تقول: هذه سنينُ، وعشت سنينَ، ومررت بسنينِ، قال الشاعر:

ذَرَانِي مِن نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا / شِيباً وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا(٣) ١٣ ب

والثالث: أن تجمع بالتاء كـ"سنة" و"سنوات" فردت الواو في الجمع، ولو قيل:

---

(١) ذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ أن العشرين من الأسماء المنقوصة، مع أنه لم يقل بهذا أحد من قبله فيما أعلم، ولم يضرب أمثلة لذلك .

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير. ينظر ديوانه: ٥٤١، ومجاز القرآن: ٩٨/١، والمقتضب: ٢٠٠/٤، والأصول: ٤٧٨/٣، والدرر: ٢٠٠/١، والصاحبي: ٢١٣، واللسان (خضع): ٧٣/٨ .

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله الصمة بن عبد الله القشيري .

والبيت في ديوانه: ٦٠، والأمالي الشجرية: ٥٣/٢، وشرح المفصل: ١١/٥، وشرح الأشموني: ٨٦/١، وشرح ابن عقيل: ٦٥/١، وشرح التصريح: ٧٧/١، المقاصد النحوية ١٦٩/١، والمخصص: ٦٦/٩ .

"سنات" لجاز مثل: فئات، وعزات، ومئات، ولغات، والأحسن أن تعرب كما تعرب التاء في المؤنث(١)، وقد حكي: "سمعت لغاتَهم"(٢)، وقال الشاعر في الاختيار:(٣)

... ... تَفَرَّقَتْ ثُبَاتٍ عَلَيهَا ذُلُّهَا وَاكْتِئَابُهَا(٤)

وقد تجمع على "سني" كما قالوا: "ثبة" و"ثبي"، و"لغة" و"لغي" .

وأما جمع التأنيث فإنه بزيادة ألف وتاء في آخره، وتكون التاء في الرفع مضمومة، وفي النصب والجر مكسورة، تقول في الرفع: هؤلاء الدَّعْدَاتُ، وفي الجر: بصرت بالدعداتِ، وفي النصب: ضربتُ الدعداتِ .

فالألف والتاء علامة الجمع والتأنيث، والتاء حرف الإعراب، وضمتها علامة الرفع، وكسرتها علامة النصب والجر .

ومن المؤنثات جمع "ذات" من الأسماء المبهمة نحو: نسوة ذواتُ مال ـ في الرفع، وذواتِ مالٍ ـ في النصب والجر.

---

(١) الكلام غير واضح في الأصل، ولعل ما أثبته الصواب .

(٢) رواه الفراء عن أبي الجراح، ينظر: معاني القرآن ٩٣/٢، والخصائص: ٣٠٤/٣ والصحاح: ٢٤٨٤/٦.

(٣) يقصد المختار لديه .

(٤) تمام صدره:

فَلَمَّا جَلاَهَا بالإِيَامِ تَفَرَّقَتْ

والبيت من بحر الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٥٣/١، والمخصص: ٦٣/٣، والمحتسب: ١١٨/١، وشرح المفصل: ٨/٥، واللسان (أيم): ٤١/١٢ .

والشاهد فيه: (ثبات) حيث أعربت إعراب المؤنث السالم، وللبيت رواية أخرى، وهي (ثباتا) على النصب، وقد أجاز ذلك البغداديون. ينظر: شرح المفصل: ٨/٥ .

والإيام: الدخان، وثبات: جماعات متفرقة، الاكتئاب: الذل، والمعنى: أن المشتار الذي يأخذ العسل حين طرد النحل بالدخان خرجت من الخلايا جماعات متفرقة .

ولها جمع آخر من غير لفظها وهو: "أولات" وإنما كَسرتَ تاء الجمع في حالة النصب تشبيها بجمع الذكور، فإنه في النصب والجر بالياء .

فإن كان في الاسم المؤنث هاء التأنيث حذفتها في الجمع، تقول في جمع "صادقة": صادقات، وفي جمع "مصلحة": مصلحات، وكان الأصل فيه: "صادقتات، ومصلحتات، فحذفت التاء الأولى لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث .

فإن كانت فيه ألف التأنيث المقصورة فإنها تُقلب في الجمع ياء، يقال في جمع "حبلى": حبليات، وفي "بشرى": بشريات، وفي "جمادى": جماديات .

وإن كانت فيه ألف التأنيث الممدودة قلبت الهمزة واوا، فيقال في جمع صحراء: صحراوات، وفي جمع "خنفساء": خنفساوات .

وإذا وقفوا على هذه التاء في الجمع وقفوا بالهاء فقالوا: كَثُرَتْ البنون والبناه، وأقبل المسلمون والمسلماه، قاله الفراء(١) .

وقال الله تعالى في كسر تاء الجمع في محل النصب: ﴿خَلَقَ الله السَّمَوَاتِ﴾(٢) وهذا / كله في التاء إذا كانت زائدة، نحو: "صالحة" و"قانتة" وما أشبهها . ١٤م

فأما إذا كانت التاء في الجمع أصلية، فإنها تقبل جميع وجوه الإعراب من الرفع والنصب والجر. وإنما تعرف التاء الزائدة من الأصلية إذا وقعتا في الجمع، بأن تنظر إلى الاسم الواحد، فإن كان فيه تاء فهي أصلية مثل: "بيت" و"أبيات"، و"صوت" و"أصوات" .

---

(١) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه، وقد ذكر ابن عقيل في شرح التسهيل أنها لغة طيئ وكذلك ذكر الأشموني، وهي لغة شاذة، ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٢٣/٤، وشرح الأشموني: ٢١٤/٤ ، وقد حكاها قطرب .

(٢) سورة العنكبوت: الآية: ٤٤ .

وأما في الجمع الذي ليس في واحده تاء(١) فمثل قولك: "عمه، وخاله، ومسلمه، وحسنه، وسيئه"، فإذا كان الواحد بالهاء، والجمع بالتاء، علم أن التاء زائدة ليست بأصلية، فلا يقع عليها إعراب النصب.

ولا ينبغي أن يعتبر في هذا الباب لفظتا [البنت](٢) و"الأخت" فإن التاء التي فيهما ليست بأصلية؛ لأنك تقول في التصغير: "بنية وأخية" فيظهر لك أنهما بنيتا على الهاء لا على التاء . والامتحان بتصغير الاسم في هذا الباب أصح من الامتحان برد الجميع إلى الواحد .

وأما جمع التكسير:

فهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد، وهو كل مثال وجدته مستأنفا(٣) للجمع حتى لا ترى صيغة الواحد فيه، كقولك: رجل ورجال، فهو تكسير؛ لأنك قد كسرت مثال الواحد فيه، أفلا ترى أن "رجالا" قد غير فيه مثال الواحد فحرّكت: "الراء" بالكسرة بعد أنْ كان مفتوحا، وفتح "الجيم" بعد أن كان مضموما، وزيد فيه "ألف" لم يكن في الواحد. وعلى هذا القياس .

وهذا الجمع إنما يكون جمع الأشخاص، وإعرابه يجري على آخره كما يجري على الواحد، كقولك: "هذه دور وقصور"، و"رأيت دورا وقصورا"، و"مررت بدور وقصور"، فـ"بحار" كـ"حمار"(٤)، و"بحور" كـ"غروب"، ونحو ذلك وسيأتي لهذا الجمع باب مفرد إن شاء الله(٥) .

---

(١) أي: أصلية .

(٢) في الأصل: (إلا بنت) والمعنى أنه لا ينبغي جعل التاء هنا أصلية كما مرَّ في " بيت " .

(٣) صورة الكلمة في الأصل: (مسعانفاً) وكأن العين مضروب عليها، ويمكن فهم العبارة على أساس أن جمع التكسير صيغة مستأنفة دالة على الجمع. ينظر شرح المفصل ٦/٥، وشرح الكافية للرضي: ١٩٠/٢.

(٤) كان المنتظر أن يمثل لدور وقصور بـ"نور" و"غروب" مثلا حيث لم يسبق ذكر "بحار" و"بحور" .

(٥) ينظر القسم السابع من المخطوط ل ١٣٢ وما بعده .

(الباب السادس)

في إعراب الفعل المستقبل

قد ذكرنا أن المعرب من الكلام: اسم متمكن / ، وفعل مستقبل، وشرحنا إعراب الاسم(١) . ١٤ ب

فأما الفعل فهو على ثلاثة أضرب، تنقسم انقسام الزمان: ماض، وحاضر، ومستقبل.

فالماضي: ما قرن به المنقضي من الأزمنة نحو قولك: قام أمس، وقعد أول من أمس، واستخرج البارحة، ودحرج البارحة الأولى، وهو: كل فعل كان آخره مبنيا على الفتح أبدا .

والحاضر(٢): ما قرن به الحال من الأزمنة نحو قولك: هو يقرأ الآن، ويكتب الساعة.

والحاضر والحال بمعنى واحد، والمراد بهما: الوقت الذي أنت فيه، ولفظ الحال له صلاحية المستقبل أيضا، غير أن الحال أحق به من الاستقبال، تقول: زيد يقرأ، تريد أنه في القراءة، وزيد يقرأ غدا، فإن أردت تخليصه للاستقبال فأدخل فيه "السين" أو"سوف" وقل: سيخرج غدا، وسوف يأتي بعد غد. ثم بعد دخول "سوف" لا يصلح للحال البتة .

والمستقبل: ما يقترن به المنتظر من الأزمنة نحو: سينطلق غدا، وسوف يرجع غدا، وهذا اللفظ من الفعل يسمى مضارعا، أي: مشابها للاسم .

وللفعل مثال ثالث وهو مثال الأمر، كقولك: اذهب، واضرب، ويكون أمرا للمخاطب، ولا يؤمر به الغائب، وإنما يؤمر الغائب بـ"اللام" كقولك: ليذهب زيد، وهذا المثال الذي ذكرت أنه مثال الأمر يكون أبدا على طريق المضارع من الفعل الذي

---

(١) ينظر ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢) يقصد به الفعل المضارع الذي لم يقترن بـ"قد" وأخواتها .

تضعه منه، تفسيره: أنك تجد فاء الفعل فيه وعينه على ما هما عليه في المضارع، تقول: اضرب، فتجد الضاد ساكنة، والراء مكسورة كما تجدهما كذلك في "يضرب" وعلى هذا القياس أبدا .

ومن حكمه(١) أن يكون آخره مبنيا على السكون، كقولك: "اضرب"، السكون لازم له، إلا أن يلقاه ساكن آخر من كلمة تجيء بعده، فيحرك حينئذ بالكسر، كقولك: اضرب الرجل / .

١٥ م

وقد ذكرنا(٢) أن من حكم التقاء الساكنين أن الساكن إذا حرك كسر، وذكرنا(٣) التحريك بالفتح في "من القوم" .

ومما حرك بالفتح: ﴿الم * الله ُ﴾(٤) لالتقاء الساكنين اللذين هما: "الميم واللام" عند أكثر النحويين(٥) .

وقال بعض البصريين(٦): الساكنان: الياء التي قبل الميم، ثم الميم، وإنما حرك بالفتح؛ لأنهم يشبهونها بـ"أين" و"كيف"، واختيارهم(٧) أن الحركة بعد الياء فتحة، وألا يختم [بكسرة](٨)؛ لأن قبلها ياء ساكنة، وقبل الياء كسرة، ومتى كان كذلك لم تحرك العرب مثل هذا الساكن بالكسر، لا يقولون: مررت بالزيدِينِ؛ لأنهم يستثقلون اجتماع أربع كسرات: كسرة الدال، والنون، والياء تنوب عن كسرتين،

---

(١) يقصد فعل الأمر .

(٢) ينظر ص ١٢٤ .

(٣) ينظر ص ١٢٨ .

(٤) سورة آل عمران: الآية: ١ .

(٥) منهم ابن الحاجب. ينظر شرح الشافية للرضي : ٣/٢٣٦ .

(٦) هذا مذهب سيبويه. ينظر الكتاب: ٤/١٥٣،١٥٤ .

(٧) الكلمة غير واضحة في الأصل، ولعلها كما ذكرت .

(٨) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل، ولعله ما أثبت، وهو ما أجازه الأخفش، ينظر المعاني ١/١٧١-١٧٢ .

وقال الأخفش: "يجوز: ﴿الم * الله﴾ بكسر الميم على قاعدة التحريك عند التقاء الساكنين"(١)، وأخطأ(٢) لما ذكرنا من الخطأ في قولنا: مررت بالزيدِينِ، وقال بعضهم(٣): "إنما فتح الميم من ﴿المَ﴾؛ لأن أصل الميم أن يكون مبنيا على السكون والوقف، فلما كان مبنيا على الوقف ابتدئ بـ"ألف" اسم الله عز وجل بالفتح، ثم نقلوا فتحة الهمزة إلى الميم، وسقطت الألف"، قال أبو النجم:(٤)

أَقْبَلْتُ مِن عِنْدِ زِيَادٍ كَالخَرِفْ

تَخُطُّ رِجْلاَيَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

كَأَنَّمَا يُكْتَبَانِ لاَمَ أَلِفْ

أراد: "لام" "أَلِفْ" فألقى فتحة الألف على الميم، وأسقط الألف، قال الكسائي: "قرأ عليَّ رجل من العرب: بسمِ الله الرحمن الرحيمَ ﴿الحَمْدُ للهِ﴾ ففتح الميم؛ لأنه أراد

---

(١) نص الأخفش على أن الجواز في اللغة وليس في القراءة، حيث قال في معاني القرآن: "وقال: ﴿الم * الله لا إله إلا هو﴾ فالميم مفتوحة لأنها لقيها حرف ساكن، فلم يكن من حركتها بد . فإن قيل: فهلا حركته بالجر؟ فإن هذا لا يلزم فيها، وإنما أرادوا الحركة، فإذا حركوها بأي حركة كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها، ولو كانت كسرة لجاز، ولا أعلمها إلا لغة" معاني القرآن للأخفش: ١/١٧١،١٧٢.

(٢) التخطئة للزجاج، وقد ذكرها النحاس، ولم يشر المؤلف إليها. ينظر: إعراب القرآن ومعانيه للزجاج: ١/٣٧٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٣٥٤ .

(٣) القول للفراء، وهو قول شيخه الكسائي، ينظر: معاني القرآن ١/٩ .

(٤) الأبيات من بحر الرجز، وهي لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٣٩، ومجاز القرآن: ١/٢٨، والمقتضب: ١/٢٣٧، ومغني اللبيب: ٣٧٠، والدرر: ٢/١٨٥، والعقد الفريد: ٨/٦٠، والموشح للمرزباني: ٢٣٢، والخصائص: ٣/٢٩٧، والمخصص: ١٣/٤، ١٤/٩٥، ١٧/٥٣، وشرح شواهد الشافية: ١٥٦، وخزانة الأدب: ١/٩٩ .

أن يسكنها؛ لأنها رأس آية، وألقى حركة ألف "الحمد" على الميم من "الرحيم"، وأسقط الألف"(١) .

وسُمع أعرابي يقرأ سورة ق ، فقرأ: (مُعْتَدٍ مُرِيبٍ الَّذِي جَعَلَ مَعَ ا للهِ إِلَهً آخَـرَ)(٢)، ففتح النون من تنوين "مريب"(٣)؛ لأنه أراد الوقف على "مريب"، والابتداء بـ"الـذي"، ثم ألقى فتحة "الألف" على نون التنوين الساكنة، فافهم .

ووقف بعض القراء(٤) على ﴿الـمْ﴾، وابتدأ ﴿ا للهُ﴾ بفتح الألف .

---

(١) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ١/١٠٧، والبحر المحيط: ١/١٨ .

(٢) سورة ق: الآية: ٢٥،٢٦ وهي شاهد على القاعدة التي ذكرها الكسائي .

(٣) انظر إملاء ما من به الرحمن: ٢/٢٤٢ .

(٤) قراءة عاصم في رواية، والرؤاسي والحسن وأبي بكر وعمرو بن عبيد والأعمش، والبرجمي، وابن القعقاع. ينظر السبعة: ٢٠٠، والحجة لابن خالويه: ١٠٥، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٣٥٣، والكشاف: ١/٤٠١، والجامع لأحكام القرآن: ٤/١، والبحر المحيط: ٢/٣٧٤ .

القسم الثاني

في بيان الأسماء المرفوعة

وهي سبعة أبواب

(الباب الأول)

في المبتدأ والخبر

ولنذكر أولا فصلين مفيدين، ثم نعود إلى بيان المبتدأ .

(فصل):

في ترتيب نظم الكلام من الأشياء التي تتركب منها أبواب النحو، وأحكام التقديم والتأخير فيها .

اعلم أن أول ما يذكر مقدما في الكلام "الأدوات"(١)؛ لأنها العاملة في الأسماء والنعوت(٢) والأفعال، وحق العامل / في الشيء أن يكون موضوعا قبله، كقولك: "إن محمدا قادم"، ولا يجوز تأخير الأداة، إلا أن تلحق في الأداة حرفا(٣) يقوم مقام اسم ثان، مثل قولك: " محمد متى تراه خارجا"؟ فإن "الهاء" التي زيدت في الفعل قد قامت مقام اسم، ولا يجوز التأخير على غير هذا الشرط، فلا يجوز: "محمد متى ترى خارجاً" . ١٥ب

فأما الفعل والاسم فيجوز تقديم كل منهما على صاحبه، فيقال: "قام محمد"، و"محمد قام"، وكذلك "الغابر"(٤) .

فأما في الفعل(٥) الذي هو النعت، فإن وجه الكلام تقديم الاسم، نحو: محمد قائمٌ، ولا يقدم النعت(٦)، فيقال: "قائم محمد" إلا أن ينقل الكلام عن جنس الخبر إلى جنس الاستفهام فيقال: "أقائم محمد؟". وقد يجوز أيضا في الاستفهام تقديم الاسم فيقال: "أمحمد جالس"؟ والله أعلم .

---

(١) يقصد بالأداة: العامل سواء كان حرفا أم فعلا .

(٢) يقصد بها الصفات الثابتة والمتغيرة، وسيأتي لها مزيد تفصيل. ينظر ص ١٥٨ .

(٣) يقصد الهاء الواقعة ضمير غيبة .

(٤) يقصد به الفعل المضارع . وقد تكلمت عنه في مبحث المصطلحات ص ٥٩ .

(٥) إطلاق الفعل على النعت مصطلح كوفي، وجد عند الفراء. ينظر: المصطلح النحوي: ١٦٧ . وقد تحدثت عن ذلك ص ٦١ .

(٦) يقصد أنه لا يجوز تقديم الخبر الوصف على الاسم، وهو مذهب الكوفيين. ينظر الإنصاف: ١/٦٥ .

(فصل): فيما يجعل خبرا في أبواب النحو :

قد ذكرنا أن الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف، وذكرنا في التصريف(١) في باب النعوت، أن الفعل(٢) على نوعين:

أحدهما: شيء يكون إما قنية للإنسان في نفسه كالعقل والفهم والذكاء وأضدادها، وإما قنية له في بدنه كالألوان والخلق والهيئات .

والنوع الثاني: شيء يكون فعلا لا ثبات له(٣)، كالحركة، والسكون، والقيام، والقعود، وأشباهها .

وذكرنا أن النوع الأول يسمى: "نعتا"، والنوع الآخر يسمى: "فعلا"، وهذا النوع الآخر إذا وقع في باب النحو يسمى: خبراً؛ لأنه كما ينعت الاسم بالنوع الأول، كذلك يخبر عن حاله بالنوع الثاني؛ لأنه ليسَ يحسُن في الكلام أن يقال: "هذا عمرو طويلا أو قصيرا"(٤)، أو أمثالها، بل الأحسن أن يقال: "هذا محمد قائما أو قاعدا"؛ لأن الإنسان يوسم بالنعوت(٥) فتدل عليه / ، كما يوسم بالأسماء فتدل عليه، وإنما تعد النعوت في الأفعال، لوقوع التصريف عليها إذا قلت: "ابيضَّ يبيضُّ"، و"اسودَّ"، و"صَغُرَ" و"كَبُرَ" ، فالنعوت إذا كالمشترك بين الأسماء والأفعال، ولذلك وجب أن يكون الكلام الذي منه يتركب أبواب النحو مؤلفا من: الأسماء، والنعوت، والأفعال، والأدوات، فيقال:

١٦ م

---

(١) إحالة على أحد كتبه التي أشار إليها في المقدمة .

(٢) يقصد به الخبر المشتق .

(٣) يقصد بالفعل هنا: النعت، وقد سبقت الإشارة لذلك .

(٤) يرى المؤلف ـ رحمه الله ـ أنه لا يحسن وقوع الحال غير منتقله، وهذا لا يستقيم مع نص النحاة إلا إذا أراد أنها أقل، وقد قال بذلك ابن مالك ـ رحمه الله ـ ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/٢ .

(٥) يقصد بها الصفات الثابتة .

أدوات ترفع الأسماء والأخبار(١)، وأدوات تنصب الأسماء وترفع الأخبار، وتلحق النعوت بالأسماء فتجري مجراها في الإعراب .

وربما استعمل الاسم مع أداة فيكون منه باب من أبواب النحو مثل: باب النداء، كقولك: "يا زيد"، وكذلك: باب القسم، نحو: "والله"، وربما زيد النعت في اسم الفاعل، والمفعول(٢) نحو: "ضرب زيد القوي عمرا الضعيف" .

وقد يأتلف الاسم مع الاسم فيكون منهما كلام مفيد، نحو: سعد ذاهب، ويأتلف الفعل مع الاسم نحو: "جاء زيد، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، ولا الحرف مع الاسم إلا في النداء والقسم، ومرادنا بالائتلاف: حصول الفائدة من الكلمتين، فافهم .

وعلى هذا المثال يطول الكلام في النحو لتركيب هذه الأشياء الأربعة، أعني: الأسماء، والنعوت، والأفعال، والأدوات. ويكون الخبر: هو الذي يُسَاقُ إليه معنى الكلام ويكون غرضه، فإنك إذا قلت: "ليت محمداً الظريف قادم" إنما غرض كلامك تمني قدوم محمد، وكذلك إذا قلت: "هذا محمد جالسا" فإنما غرضك أن تخبر عن جلوسه، لا أن تشير إلى وجوده. فهكذا يكون الخبر آخر ما يتبع الاسم، ويكون هو غرض الكلام.

---

(١) لم يقل بذلك أحد على قدر اطلاعنا، والمقصود بها "إنما" وأخواتها .

(٢) يقصد الفاعل والمفعول .

(فصل): في ذكر المبتدأ .

اعلم أن كل ما ابتدأ به المتكلم من أداة أو فعل أو اسم كان اسم المبتدأ واقعا عليه، غير أن الذي يذهب إليه أهل النحو في معنى المبتدأ ـ الذي جعلوه بابا من أبواب النحو إنما هو الابتداء بالاسم الذي لا يوقع عليه فعل بعده(١) .

وحده عند أهل الصنعة(٢): كل اسم افتتحت به الكلام، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها / وجعلته أولا لثان، يكون الثاني خبرا عنه، ومسندا إليه، وإنما أتيت به كذلك لتسند إليه خبرا . ١٦ ب

وهو مرفوع بالابتداء(٣) نحو: "زيدٌ منطلقٌ"، فقد عريت "زيدا" من العوامل، فلم تدخل عليه فعلا تجعله فاعلا له، أو مفعولاً، ولا حرفا من الحروف التي تعمل في الأسماء، ولكنّك جئت به معرى من ذلك كله، لأن تسند إليه خبرا من بعده، فتقول: "منطلق"، فكل اسم ابتدأته على هذا الوجه فإعرابه الرفع، وإعراب خبره كذلك، كما رفعت "منطلقا" في قولك: "زيد منطلق"، هذا اصطلاح أهل النحو .

وإذا كان اسم الابتداء واقعا على كل ما وصفنا، فينبغي أن نذكرها شرحا، فنقول: إن المبتدئ بكلامه، إن ابتدأ بشيء من الأدوات العاملة فسيأتي لذلك أبواب، وإن ابتدأ بشيء من الأسماء الظاهرة ولم يُوقَعْ عليه فعلاً بعده فإنه مرفوع بالابتداء، وخبره بعده مرفوع نحو: "محمد قائم" .

وكذلك إن ابتدأت باسم من الأسماء المبهمة مثل: "هذا" وأخواته، وأردفته باسم ظاهر، فإن الظاهر مرفوع؛ لأنه خبر المبهم، ومفسر له، مثل قولك: "هذا محمد"، و"هذان رفيقاك"، و"هؤلاء أُجَرَاؤُك" .

---

(١) يقصد به الاسم الذي لا يكون معمولا لفعل بعده، كالفاعل على مذهب الكوفيين حيث أجازوا تقديمه على الفعل، ينظر شرح ابن عقيل: ٤٦٥/١ .

(٢) يقصد نحاة البصرة .

(٣) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ والخبر يترافعان. ينظر: الإنصاف ٤٤/١ .

وكذلك إن ابتدأت بمبهم من الأسماء الناقصة الموصولة ـ نحو: الذي والتي، وأشباهها كان ذلك في موضع الرفع، وكان خبره مرفوعا نحو: الذي أعطيته صهرك، والذي زارني محمد.

وإن ابتدأ المتكلم بصفة(١) لا بأداة ولا باسم ـ مثل: "عليك" و"عنك" و"عندك"، ثم ردفه باسمٍ بعدَهُ خَبراً ـ فإن كانت الصفة عند اقترانها بالاسم تفي بكلام نصبت الاسم، وإن لم تف به كان الخبر رفعاً، / نحو قولك: عندنا أخوك ضيفا، وقبلنا عمرو واطنا(٢)، ومعنا عبدا لله ذاهبا، فتنصب الأخبار(٣)؛ لأن قولك: عندنا أخوك، كلام تام، ومثال صفة لا تتم قولك: "عنا جارُك صفوحٌ"، و"عندنا صاحبك موخوطٌ"(٤) فترفع هاهنا؛ لأن الكلام الأول لا يستغني عما بعده .

١٧ ؟

(فصل):

وخبر المبتدأ على عادة النحاة: كل ما أسندته إلى المبتدأ، أو خبَّرت به عنه، كما ذكرنا حقيقته في الفصل المتقدم(٥). وهو على قسمين: مفرد، وجملة .

فإذا كان الخبر مفردا فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ، نحو: "بكر جارك"، و"سعد شريكك"، فـ"بكر" هو الجار، و"سعد" هو الشريك .

ثم اعلم أن الأصل في المبتدأ والخبر أن يكون الأول معرفة، والثاني نكرة، نحو: "زيد زائر"، فـ"زيد" هو المبتدأ؛ لأنه معرفة، و"زائر" خبره؛ لأنه نكرة .

وقد يكونان معرفتين، وإذا كان كذلك كنت فيهما مخيرا، أيهما شئت جعلته المبتدأ، وجعلت الآخر الخبر، نحو: "زيد أبوك"، وإن شئت قلت: "أبوك زيد" .

---

(١) أطلق الصفة على الظرف .

(٢) من وطن بالمكان أي: أقام. ينظر اللسان (وطن) ٤٥١/١٣ .

(٣) يقصد الحال لأنه خبر كما أسلفت .

(٤) الوخط: هو استواء البياض والسواد، وقيل: هو فشو الشيب في الرأس، ووخط فلان: إذا شاب رأسه، فهو موخوط. ينظر: اللسان (وخط): ٤٢٤/٧ .

(٥) ينظر ص: ١٥٨ وما بعده .

وقد يكونان نكرتين، إلا أن ذلك لا يستقيم في كل شيء، فمما جاء(١) جميعا فيه نكرتين قوله تعالى:(٢) ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾، فـ"عبد مؤمن": مبتدأ، و"خير": خبره، وكلاهما نكرة كما ترى .

وقد يكون المبتدأ نكرة في موضع آخر، وذلك إذا كان الخبر ظرفا، كقولك: "عندي رجل"، و"لي مال"، و"عليه دين"، المبتدأ في ذلك كله نكرة، إلا أنه ينبغي أن يعلم أنه لا يصح الابتداء بها إلا بعد تقديم الخبر عليها، فلو قلت: "رجل في الدار" لم يستقم، وكذلك أخواتها .

ثم هذا الحكم يختلف بالاستفهام، فيجوز فيه تقديم النكرة على الظرف نحو: "أرجل في الدار أم امرأة"؟ غير أن ذلك / في نوع من الاستفهام، وهو: أن تستفهم عن أحد الجنسين، بعد معرفتك أن الكائن في الدار إنسان، ولم تدر من أي الجنسين هو، فإن لم يكن الاستفهام بمعنى "أي" - وكنت لم تعلم أن فيها "رجلا" أم لا - فإنه لا يجوز حينئذ تقديم النكرة على الظرف، نحو قولك: "أفي الدار رجل أم لا"؟ .

١٧ ب

ومن أصولهم في هذا أن من شرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة(٣)، كقولك: "رجل من بني تميم فارس"، فلولا أنك خصصت النكرة التي هي "رجل" بقولك: "من بني تميم" - لم يكن لهذا الكلام معنى - .

وأما قولهم: "شر أهر ذا ناب"(٤)، فابتدأوا بالنكرة من غير صفة؛ لأن تقديره: ما أهر ذا ناب إلا شر، وليس كل شيء يحتمل تأويلا يصلح معه الابتداء بالنكرة، فلو قلت: "امرأةٌ قاعدةٌ"(٥)، و"صبيٌّ ذاهِبٌ"، لم يكن كلاماً؛ لأنك لا تفيد به السامع شيئا لا

---

(١) في الأصل: "جاء" .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٢١ .

(٣) ينظر: المفصل: ٣٦ .

(٤) أهره: حمله على الهرير، ذا ناب: السبع، ينظر مجمع الأمثال: ١/٣٧٠، اللسان (هرر): ٥/٢٦١ .

(٥) أي على أساس أن "امرأة" مبتدأ، و"قاعدة": خبر . ومثل هذا لا يقاس عليه .

يعلمه، وليس يخفى على أحد أنه يجوز أن يكون في الدنيا "امرأة قاعدة"، و"صبي ذاهب"، والكلام موضوع للفائدة، وما لم تحصل منه على فائدة فهو مطرح، ولا ينبغي أن نجعل العلة في حصول الفائدة - من الخبر عن النكرة - بأن تخصص بالصفة؛ لأنّا نرى حصول الفائدة مع عدم التخصيص، وذلك في قولنا: "عندي رجل"، و"عليه مال"، ونرى الفائدة لا تحصل مع التخصيص وذلك في قولك: "رجل من بني تميم ذاهب"، فإذا كان الأمر كذلك وجب أن تَجعل العلة - في حصول الفائدة من الخبر عن النكرة - غير ذلك، وإذا بحثنا وجدنا العلة في ذلك أن يكون الخبر عنها بأمر لا يعلمه كل أحد، وهذا موجود في قولك: "عندي رجل"، و"عليه دين"؛ لأنه ليس بواجب أن يكون عندك "رجل" أبدا، كما كان واجبا أن لا يزال في الدنيا "امرأةٌ ذاهبة" .

١٨ ؟ ثم المعرفة في هذا كالنكرة، فإنه إذا كان الخبر عن المعرفة / بأمر يعلمه كل أحد، ليس فيه فائدة، ومثاله قولهم: "السماء فوقنا"(١)، و"الأرض تحتنا"، و"النار حارة"، و"الثلج بارد"، ومثله أن تقول: "زيد رجل"، وأنت لا تريد الجلادة والكمال في الرجولية .

ومما يدل على أن التخصيص بالصفة ليس هو العلة على البتِّ - أن تخصيص النكرة لا يغني حتى يكون الخبر بشيء يصح أن يخلو المخصَّصُ بتلك الصفة عنها، كقولك: "رجل من بني تميم شاعر مفلق"(٢)، وذلك أنه يجوز أن تخلو القبيلة من أن يكون فيها شاعر مفلق، ولو قلت: "رجل من بني تميم ذاهب" كان لغوا؛ لأنه لا تخلو(٣) القبيلة من أن يذهب رجل في أمر .

ويجوز الابتداء بالنكرة من غير تخصيص(٤) في النفي كقولك: "ما شيء أحب إلي من

---

(١) قولهم: "السماء فوقنا"، و"الثلج بارد" الجملة صحيحة في التركيب، وفائدتها كما يقول البلاغيون تهكم على شخص يتجاهل هذه الحقائق، ويسمى ذلك عندهم بلازم الفائدة، ينظر: بغية الإيضاح: ٤٢/١، ٤٣ .

(٢) شاعر مفلق: مجيد منه، يجيء بالعجائب في شعره، ينظر اللسان (فلق): ٣١١/١٠ .

(٣) في الأصل: "تخلوا" .

(٤) أي: من غير تخصيص بالصفة كما سبق.

أن أراكَ"، و"ما شيءٌ أنفَعُ للمرء من أن يحفظ لسانه" وما شاكلها من أخواتها، فافهم .

وأما الجملة في الخبر: فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من فعل وفاعل، وجملة مركبة من مبتدأ وخبر، ولا بد لكل واحد من هاتين ـ إذا وقعت خبرا عن المبتدأ ـ من ضمير يعود إليه منها، نحو: عمرو جاء أخوه، فـ"عمرو" رفع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه، وهي مركبة من فعل وفاعل، فالفعل: "جاء"، والفاعل: "أخوه"، والهاء عائدة على "عمرو"، ولولاها لما صحت المسألة، وموضع الجملة رفع بالمبتدأ.

وتقول: بكر أبوه منطلق، فـ"بكر" رفع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه، وهي مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ: "أبوه"، والخبر: "منطلق"، والهاء عائدة على "بكر" أيضا، فلو قلت: "زيد قام بكر" لم يجز؛ لأنه ليس في الجملة ضمير يعود على المبتدأ، فلو قلت: "إليه" أو "معه" أو نحو ذلك ـ صحت المسألة، لأجل الهاء العائدة .

١٨ ب

فأما / قولهم: "السمن منوان بدرهم"(١)، فإنما تقديره: السمن منوان منه بدرهم، ولكنهم حذفوا "منه" للعلم به، وكذلك قولهم: "البرُّ الكر بستين"، أي: الكر(٢) منه بستين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ﴾(٣)، قال الأخفش: "تقديره: يتربصن بعلهم أربعة أشهر وعشرا"(٤)، وقال المبرد: "تقديره: أزواجاً أزواجهم يتربصن"(٥)،

---

(١) المنا: الكيل أو الميزان، وتثنيته: منوان. ينظر اللسان (مني): ١٥/٢٩٧ .

(٢) الكر: مكيال لأهل العراق، يساوي ستين قفيزا، ينظر اللسان (كرر): ٥/١٣٧ .

(٣) سورة البقرة: الآية: ٢٣٤ .

(٤) في معاني القرآن ما نصه: "ويتربصن" بعد موتهم، ولم يذكر "بعد موتهم" كما يحذف بعض الكلام، يقول: ينبغي لهن أن يتربصن، فلما حذف "ينبغي" وقع "يتربصن" موقعه". ١/٣٧٢ .

(٥) ينظر إعرب القرآن للنحاس: ١/٣١٨، والبحر المحيط: ٢/٢٢٢ .

فحذف "أزواجهم"؛ لأن في الكلام دليلا عليه، وهذا قول البصريين(١) .

واعلم أن خبر الابتداء قد يكون فعلا نحو قولك: "زيد قام"، و"زيد يقوم"، فـ"زيد" مبتدأ به، و"قام": خبره، وهو هاهنا جملة، وذلك لما سيأتي في الفاعل من أن الفعل لا يرفع الاسم والاسم مقدم عليه(٢)، وأن الاسم إذا قدم ارتفع بالابتداء، وكان الفعل مسندا إلى ضميره، وتقديره: زيد قام هو، وإذا كان كذلك فلا فرق بين قولك: "زيد قام"، وبين قولك: زيد قام غلامه، في أن الخبر في الموضعين جملة، والمقصود أن الضمير المستكن في الفعل يعد خبرا ثانيا معه(٣)، فإذا قلت: "قام"، وقد جرى ذكر "زيد"، كان كلاما تاما(٤) لا يحتاج إلى تقدير مبتدأ محذوف، نحو: "هل قام"؟ .

وإذا كان الضمير في الاسم لم يُعتَدَّ(٥) خبرا ثانيا. فإذا قال السائل: "أين زيد"؟ قيل" خرج إلى السوق ـ كان كلاما تاما، وإن قال: "كيف زيد"؟ فقلت: صالحٌ ـ لم يتم حتى تقدر مبتدأ محذوفا، نحو: "هو صالح"، لا بد من ذلك .

واعلم أن الخبر إذا كان فعلا، وقد تقدمه اسمان ـ أحدهما مذكر، والآخر مؤنث، مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ـ فقد اختلف في تذكير الفعل وتأنيثه(٦)، وتذكير الضمير وتأنيثه، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى طَائِفَةً﴾(٧)، قرىء بـ"التاء"(٨)

---

(١) ذكر المبرد هذه المسألة، ولم يستشهد بالآية السابقة على قوله وقول البصريين، ينظر المقتضب: ١٢٩/٤

(٢) ينظر ص ١٨٦، وهو مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك. ينظر: أوضح المسالك ٨٥/٢، ٨٦ .

(٣) يقصد أن تقدير الضمير بعد الفعل وهو عائد على المبتدأ يؤكد نسبة الفعل إليه، ذلك أن هذا الضمير فاعل لا غير .

(٤) الكلام التام هنا جملة فعلية، والضمير المستتر في الفاعل عائد إلى "زيد" الذي سبق ذكره .

(٥) لم يقل به أحد من قبل على قدر اطلاعنا .

(٦) يقصد يكون بالتاء .

(٧) سورة آل عمران: الآية: ١٥٤ .

(٨) قرأ بالتاء حمزة والكسائي، والباقون بالياء، ينظر السبعة: ٢١٧، والكشف: ٣٦٠/١، والتيسير: ٩١، =

و"الياء"، فمن أنَّث رد الفعل إلى "الأمنة"، ومن ذكَّر رده إلى "النعاس" .

قال أبو عبيد: "الاختيار يغشى بالياء؛ لأنه إذا تقدم شيئان كان الاختيار أن يرد إلى الأقرب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الأَثِيمِ * كَالْمُهْلِ يَغْلِي﴾(١)، وقد قرىء "تغلي"(٢) بالتاء أيضا، ردا إلى الشجرة(٣) .

قال أبو عبد الله بن خالويه: "وقد تدبرت الكناية في القرآن، فوجدتها مختلفة. فربما(٤)/ رد على الأقرب كقوله:﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا﴾(٥)، ﴿وَاسْتَعِينُوا بالصَّبْرِ والصَّلَوةِ وَإِنَّهَا﴾(٦)، وربما رد على الأهم عندهم، كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوا تِجَـرَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيهَا﴾(٧)؛ لأن التجارة كانت أهم عندهم من اللهو.

١٩ م

= والنشر: ٢٤٢/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ١٨٠، وحجة القراءات: ١٧٦، وجامع البيان: ١٣٩/٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢٤٢/٤، والبحر المحيط: ٨٦/٣ .

(١) سورة الدخان: الآية: ٤٣،٤٤،٤٥ .

(٢) بالتاء قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية، وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص بالياء. ينظر السبعة: ٥٩٢، والكشف: ٢١٤/٢، والنشر: ٣٧٢/٢، والحجة لابن خالويه: ٣٢٤، وحجة القراءات: ٦٥٧، وجامع البيان: ١٣٢/٢٥،١٣٥، والكشاف: ٥٠٦/٣، والبحر المحيط: ٣٩/٨ .

(٣) لم أجد النص فيما اطلعت عليه من كتبه ، ولعله في كتابه المفقود "القراءات" .

(٤) في الأصل: "فربم" .

(٥) سورة التوبة، الآية: ٣٤ .

(٦) سورة البقرة، الآية: ٤٥ .

(٧) سورة الجمعة، الآية: ١١ .

وربمـــا رد على الأجلِّ، كقوله: ﴿وا للهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يَرْضَــوهُ﴾(١)، و﴿وإنَّمَـا كَـانَ قَولُ المُؤمِنِينَ إِذَا دُعُوا إلى ا للهِ وَرَسُولُهُ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾(٢)"(٣) .

وعلى هذه القـاعدة اختلـف في كثـير مـن آي القـرآن، منهـا ﴿كَـالمُهْلِ يَغلِـي﴾(٤)، ومنها: ﴿صَنْعَةَ لَبُوسٍ لكُم لِتَحْصِنَكُم﴾(٥) ردا إلى الصنعة واللبوس ـ، ومنها: ﴿يَلْتَقِطْـهُ بَعْـضُ السَّـيَّارَةِ﴾(٦) ردا إلى البعـض والسـيارة، وغيرهـا مـن الآيـات ذكرنـا بعضهـا في مواضعها من المصادر .

وأما قوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَوةِ وَإِنَّهَا﴾(٧) .

قال كثير من أهل اللغة(٨): المعنى: "وإنهما لكبيران"، يعني: الصبر والصلاة، قالوا:

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٢ .

(٢) سورة النور، الآية: ٥١..

(٣) النقل بتصرف يسير، ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ١١٥ .

(٤) سورة الدخان، الآية: ٤٥ ، وسبق ذكر القراءة فيها قريبا. ينظر: ص ١٦٦ .

(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٨٠، قرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسـائي وأبـو عمـرو وخلـف ويعقـوب باليـاء، والباقون بالتاء، ينظر: السبعة: ٤٣٠، والكشف: ١١٢/٢، والنشر: ٣٢٤/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣١١، ومعـاني القـرآن للفـراء: ٢٠٩/٢، وجـامع البيـان: ٥٥/١٧، والجـامع لأحكـام القـرآن: ٣٢١/١١، والبحر المحيط: ٣٣٢/٦، والحجة لابن خالويه: ٢٥٠، وحجة القراءات: ٤٦٩ .

(٦) سورة يوسف: الآية: ١٠، وقرأ مجاهد ـ وأبو رجاء ــ والحسـن، وقتـادة بالتـاء، والسـبعة باليـاء، ينظـر: إتحاف فضلاء البشر: ٢٦٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣١٦/٢، وإملاء ما من به الرحمن: ٤٩/٢، وجامع البيان: ١٥٧/١٢، والكشاف: ٣٠٥/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٣/٩، ومعـاني القـرآن للفراء: ٣٦/٢ .

(٧) سورة البقرة، الآية: ٤٥ .

(٨) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ٣٧٣/١،٣٧٤، والبحر المحيط:١٨٥/١ .

وإذا كان الشيئان مجازهما مجازا واحدا ردت الكناية إلى أحدهما، ودخل الآخر فيه اختصارا؛ كقوله: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾(١) الآية، وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ﴾(٢) الآية .

والصبر والصلاة مجازهما مجاز واحد؛ لأنهما مشتركان في باب الطاعة. قال المؤرج: "ردت الكناية إلى ما هو الأغلب والأهم والأفضل وهو: "الصلاة" وكذلك في نظائره"(٤) .

وقال الأخفش: "رد الكناية إلى كل واحد منهما"(٥)، وتقديره: وأن كل(٦) خصلة منها لكبيرة؛ كقوله: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾(٧) معنى(٨): كلٌّ واحدة، قال الشاعر:

لَكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُمُومِ سَعَهْ وَالْمُسْيُ وَالصُّبْحُ لاَ فَلاَحَ مَعَهْ(٩)

---

(١) سبق ذكرها قريبا . هي الآية: ٣٤ من سورة التوبة .

(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٢ .

(٣) ينظر: تفسير البحر المحيط: ١/١٨٥ .

(٤) معاني القرآن: ١/٢٥٢ .

(٥) كلمة "كل" مكررة في الأصل .

(٦) الكهف آية ٣٣ .

(٧) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: يعني .

(٨) البيت من بحر المنسرح، وقائله الأضبط بن قريع السعدي، في البيان والتبيين: ٣/٣٤١، وأمالي القالي: ١/١٠٧، والأغاني: ١٦/١٥٤، والخزانة: ١١/٤٥٢، والصحاح: ٦/٢٤٩٢، واللسان (مسا): ١٥/٢٨٠ .

أي: ما مع كل واحدة(١) منهما، وقال ابن بحر(٢): "أي: هذه الخطة التي دعيتم إليها ـ كبيرة"(٣)، والكناية عنده راجعة على جميع ما أمروا به في هذه الآية من قوله: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ...﴾(٤) إلى: ﴿الصَّلَوةِ﴾(٥)، فحذف لعلم السامع اختصارا، ومثله قوله: ﴿مَا تَرَكَ عَلَيْهَا(٦) مِنْ دَابَّةٍ﴾(٧) وا لله أعلم .

واعلم أن الظرف قد يقع خبرا عن المبتدأ، وهو على ضربين: زماني، ومكاني، والمبتدأ على ضربين: جثة، وحدث .

فالجثة: هو الشخص، والحدث: هو المصدر نحو: القيام والقعود .

فإن كان المبتدأ جثة ـ ووقع الظرف خبرا عنه ـ لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان، تقول: "زيد خلفك"، فـ"زيد" مرفوع بالابتداء، والظرف بعده خبر عنه؛ وإنما صلح ذلك من حيث إن في الكلام فعلا محذوفا، وذلك الفعل مستند إلى ضمير المبتدأ، فالمعنى: "زيد استقر خلفك" والخبر في الحقيقة هو هذا الفعل المضمر، والظرف في

---

(١) هكذا بالأصل، ولعل التذكير هو الأولى .

(٢) لم أهتد إلى معرفته ولعلّه الجاحظ أو أحد المشهورين في عصر المؤلف . .

(٣) لم أعثر على هذا النص فيما أتيح لي من المصادر والمراجع .

(٤) سورة البقرة، الآية: ٤٠ .

(٥) سورة البقرة، الآية: ٤٥ .

(٦) الشاهد أنه حذف ما يعود على ضمير المؤنثة وهي " الأرض " لعلم السامع به .

(٧) سورة النحل، الآية: ٦١ .

حكم / المفعول لهذا الفعل، إلا أنه فعل قد استغني عنه، واستمر إضماره؛ إذ كان في الظرف دليل(١) عليه، فكان لا يخفى إذا قيل: "زيد في الدار" أن المعنى: استقر في الدار، وإن قصدت إلى فعل آخر ـ نحو: "جلس" و"صلى" وما أشبه ذلك من الأفعال ـ لم يجز إضماره؛ لأن الظرف لا يدل عليه، فلو قلت: "زيد في الدار" وأنت تريد أن تقول: "زيد جلس في الدار" ـ لم يجز. وقد يجوز أن يقدر ـ في مثل ما قلنا ـ اسم الفاعل بدل الفعل، أعني أنه يجوز أن يقول: "زيد في الدار" على تقدير: زيد مستقر في الدار، فحذف الفاعل(٢) تخفيفا، وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظرف رفع بالمبتدأ .

١٩ ب

ولو قلت: بكرٌ يوم الجمعة، ونحو ذلك ـ لم يجز؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث؛ لأنه لا فائدة فيه .

وأما قولهم: "الليلةَ الهلال" فإنما تقديره: الليلةَ حدوث الهلال، أو طلوع الهلال، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ القَرْيَةَ﴾(٣) أي: أهل القرية، ومثله قول الشاعر:

لِكُلِّ عَامٍ نَعَمٌ يَحْوُونَهُ
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَيُنْتِجُونَهُ(٤)

أي: كل عام حدوثُ نَعَمٍ .

---

(١) في الأصل: "دليلا" وهو خطأ؛ لأنه اسم كان .

(٢) يقصد فاعل اسم الفاعل .

(٣) سورة يوسف: الآية: ٨٢ .

(٤) البيتان من بحر الرجز، وهما لقيس بن حصن الحارثي كما هو في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ص ٩٨، والخزانة: ٤١٢/١، وهما لقيس بن عاصم المنقري في الكامل لابن الأثير: ٣٨٠/١، ووردا غير منسوبين في الكتاب: ٦٥/١، و الإنصاف: ٦٢، والمقاصد النحوية: ٥٣٠/١، والمخصص: ١٩/١٧

فأما إذا كان المبتدأ حدثا جاز وقوع كل واحد من الظرفين خبرا عنه، نحو: "قيامك خلف زيد" و"خروجك يوم الجمعة"، والتقدير: قيامك يكون خلف زيد، أو كائن خلف زيد، وخروجك كائن أو يكون يوم الجمعة، فحذف الفعل أو اسم الفاعل، وأقيم الظرفان مقامهما، فانتقل الضمير إليهما .

وقد تقام حروف الجر مقام الظرف، نحو: "زيد من الفقهاء"، و"قفيز الطعام بدرهم" والتقدير: زيد كائن من الفقهاء، وقفيز الطعام كائن بدرهمٍ، ثم عمل فيها كما عمل في الظرف .

٢٠ أ / والظرف وما أقيم مقامه جاريان مجرى المفرد الذي تقدم ذكره، فإذا كان خبر الابتداء اسما فهو مرفوع، وإذا كان فعلا(١) أو ظرفا أو جملة ـ فهو على ما يستحقه من الإعراب .

ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، نحو: "قائم زيد"، و"خلفك بكر"، والتقدير: زيد قائم، وبكرٌ خلفك، فقدم الخبران اتساعا، وفيهما ضمير؛ لأن النية فيهما التأخير .

[حذف المبتدأ والخبر جوازاً]:

واعلم أن المبتدأ يطرح تارة، ويطرح الخبر أخرى، وذلك(٢) إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف. فإذا قال لك قائل: من عندك؟ قلت: زيد، أي: زيد عندي، فحذفت "عندي"، وهو الخبر، وإذا قيل لك: كيف أنت؟ قلت: صالح، أي: أنا صالح، فحذفت "أنا" وهو المبتدأ، قال الشاعر في حذف المبتدأ:

فَبَعَثْتُ جَارِيَتِي فَقُلْتُ لَهَا اذْهَبِي
قُولِي مُحِبُّكِ هَائِماً مَخْبُولاَ(٣)

---

(١) أي: فعلا في الظاهر كما سبق الإشارة إليه ص ١٦٥ .

(٢) في الأصل: "وذلكن" .

(٣) البيت من بحر الكامل، ولم أقف على نسبته فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع .

أي: هذا محبُّك. ومنه قوله: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَاتٍ﴾(١) أي: هي ثلاث، ومن نصب(٢) عطف على ﴿ثَلَٰثَ مَرَّاتٍ﴾(٣) أي: استأذنوا ثلاث عورات .

ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾(٤)، وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾(٥)، أي: طاعة أمثل من غيرها، وإن شئت كان التقدير: أمرنا طاعةٌ، قال الشاعر:

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ
وَإِنْ كُنْتَ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ(٦)

---

(١) سورة النور، الآية: ٥٨، وهو قوله : ﴿يأيها الذين ءامنوا ليستئذنكم الذين ملكت أيمنكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلث مراتٍ من قبل صلوة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلوة العشاء ثلثُ عوراتٍ لكم ...﴾

(٢) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي ﴿ثلثَ عورات﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: الكشف: ١٤٣/٢، والإقناع: ٧١٣/٢، والنشر: ٣٣٣/٢، والحجة في القراءات السبع: ٢٦٤ .

(٣) سورة النور، الآية: ٥٨، وقد سبق ذكرها .

(٤) سورة النور، الآية: ٥٣ .

(٥) سورة النساء، الآية: ٨١ .

(٦) البيت من بحر الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة. ينظر ديوانه: ٨٢، والأغاني: ٧٥/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ١١٠، ٣١٤، وشواهد المغني للبغدادي: ٣١٧/٢، ٣٢٠، وبدون نسبة في الخصائص: ٣٦٢/٢، والأمالي الشجرية: ٣٢٠/١، ومغني اللبيب: ٦٣١ .

(الباب الثاني)

(فيما يدخل على المبتدأ والخبر والنعت فلا يغيره)(١)

وهو كل ما دخل على الاسم والفعل جميعا، نحو: إنما، وكأنما، ولكنما، وليتما، ولعلما، وبينما، وبينا، وإذ، وإذا، وهل، وبل، وهمزة الاستفهام، وجميع الظروف المستفهم بها إذا كانت ملغيات غير مستقرات(٢)، نحو: متى، وكيف، وأين، وأنّى، وحيث، ولكن(٣) الخفيفة، ولوما، ولولا .

تقول: إنما قام زيد، وإنما زيد الظريف أخوك، وكأنما أخوك الأسد، ولعلما أنت حالمٌ.

وأما "ليتما" خاصة فإن جعلْتَ "ما" فيها كافة، بطل عملها، وإن جعلتها زائدة للتوكيد لم يتغير نصبها، تقول: ليتما أخوك قائم، وإن شئت: ليتما أخاك قائم، وينشد بيت النابغة على وجهين: بالرفع والنصب:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا / ٢٠ ب

إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ(٥)

وتقول: جلست إذ زيد جالس، وأقوم إذا قعد محمد، وتقول: أين زيد قائم؟

---

(١) يقصد الأدوات غير العاملة .

(٢) أي: غير معلقة بمحذوف .

(٣) "لكن" وما بعده ليس داخلا في قوله: جميع الظروف المستفهم بها .

(٤) البيت من بحر البسيط وهو في ديوانه: ١٤، والكتاب: ٢٨٢/١، والإنصاف: ٤٧٩، وشرح المفصل: ٥٨،٥٤/٨، وشذور الذهب: ٢٨٠، والمغني: ٣٠٨،٢٨٦،٦٣، وشرح الأشموني: ٢٨٤/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٥/١، والدرر: ١٢١،٤٤/١، والمقرب: ١١٠/١، والأمالي الشجرية: ٢٤١،١٤٢/٢، والخزانة: ٣٥٣،٢٥١/١٠.

والشاهد: "ليتما هذا الحمام" حيث يجوز رفع الحمام ونصبه على قاعدة الإعمال والإهمال .

وقائما؟، وكيف زيد جالس؟ وجالسا؟ فإن جعلت: "أين"، و"كيف" لغوا رفعت الخبر، وإن علقتهما بمحذوف وجعلتهما. مستقرا نصبت "قائما" و"جالسا" على الحال، وكذلك إن كان بدل الظاهر اسم مضمر، تقول: كيف أنت صانع؟، ومتى هو خارج؟، وأين أنتم صائرون؟

وإذا قلت: متى زيد الظريف قائم؟ رفعت "قائما" البتة؛ لأن "متى" ظرف زمان، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث، ولكن لو قلت: متى انطلاقك سريع؟ سريعا؟، فرفعت أو نصبت كان مستقيما؛ لأن الانطلاق حدث، وظروف الزمان تكون أخبارا عن [الحدث](١)، وتقول: هل الدار ملكك؟، وأزيد قائم أم قاعد؟، ولكن بكر العالم شاخص، وحيث عبدالله الذكي جالس زيد الرضي مقيم، وهي لفظة بنيت على الضم(٢)، ولا تكون كلاما حتى يكون بعدها اسم مبتدأ وخبر كما رأيت .

ومن الأشياء الرافعة: "أنتَ،ِ"(٣) وتثنيتهما وجمعهما، و"هو" و"هي"، وهذا" و"هذه"، و"ذاك" و"تلك" وتثنيتهن وجمعهن(٤)، نحو: أنت رجل حسن، وكذلك أخواتها، وكل اسم يتم به صلة الأسماء المبهمة ـ نحو: "الذي" و"التي" و"ما" و"من" فإنه يكون رفعا نحو: الذي لقيت أخوك، ومَنْ عندي صهرك، وما أصبته مال حلال.

وأما "لوما" و"لولا"(٥) على(٦) ضربين: أحدهما: أن يكون المعنى فيهما(٧) امتناع الشيء لوجود غيره. والثاني: أن يكون للتحضيض بمنزلة "هلا" .

---

(١) في الأصل "عن الجثث" والصواب ما أثبته .

(٢) يقصد كلمة "حيث" .

(٣) بالفتح للمفرد المذكر، والكسر للمفردة المؤنثة .

(٤) المشهور أن كل مبتدأ يرفع الخبر، فلا حاجة لتخصيص الضمائر والموصولات لذلك .

(٥) "لولا" مكررة في الأصل .

(٦) حذف الفاء من جواب "أما" وهذا مطرد عنده .

(٧) سيأتي أن "لوما" لا تأتي للامتناع. ينظر: ص ١٧٥ .

فالأول كقولك: لولا زيد لخرج عمرو ، والمعنى: أن الخروج امتنع لوجود زيد .

وأما التحضيض فكقوله تعالى(١): ﴿لَولاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، المعنى: هلا أخرتني، وكقوله تعالى: ﴿فَلَو لاَ كَانَ مِنَ القُرُونِ﴾(٢)، المعنى: فهلا كان، ولا يكون لها في هذا الوجه جواب، ويكون الكلام معها جملة واحدة. وأما في الأول فلا بد من جواب، ومن أن يؤتى بجملتين كقولك: لولا زيد لخرج عمرو، فقولك: "لخرج عمرو" جملة، وقولك: "زيد" مبتدأ، وله خبر مقدر، المعنى: لولا زيد موجود، فهو مع الخبر جملة، إلا أن هذا الخبر المضمر من جنس الشيء الذي يلتزم إضماره، فلا يستعمل مظهراً(٣) . / و"لولا" إذا كان معناها امتناع الشيء لوجود غيره، كانت مختصة بالاسم دون الفعل، لو قلت: لولا خرجت لخرجت - لم يستقم، فـ"لولا" إذا حرف موضوع على أن يقع بعدها الاسم مبتدأ .

٢١ ب

و"لوما" مثل "لولا" بالمعنى الثاني(٤) دون الأول، وإذا ذكرنا عمل "لولا" فلنذكر "لو" لتعلقها بها .

اعلم أن "لو" معناه: امتناع الشيء لامتناع غيره، تقول: لو جئتني لأعطيتك، فيكون المعنى: أن الإعطاء امتنع لامتناع المجيء، فلم يكن هذا لأن لم يكن ذاك .

---

(١) سورة المنافقون، الآية: ١٠ .

(٢) سورة هود، الآية: ١١٦ .

(٣) إذا كان كوناً عاماً،أما إذا كان كوناً خاصاً فيُذكَرُ،وأحياناً يجب ذكره.ينظر الجنى الداني ٦٠٠-٦٠١

(٤) يقصد التحضيض .

وإذ قد عرفت ذلك، فاعلم أن الفعل إذا وقع بعد "لو" وهو منفي، كان مثبتا في المعنى، وإذا قلت: لو لم تسألني لم أعطك كان كل واحد من السؤال والإعطاء قد وجد، وكنت قد جعلت هذا إنما كان بسبب ذاك. فالإثبات إذا مع "لو" نفي، والنفي إثبات، كقولك: لو جئتني أعطيتك، تفيد انتفاء هذين الفعلين كما ترى، وقولك: لو لم تجئني لم أعطك، يقتضي وجودهما، فاعرفه .

واعلم أن "لو" تختص بالفعل، حتى لو قلت: لو زيد خارج خرجت، لم يجز، ولكن يقال: لو خرج زيد لخرجت، فـ"لو" إذا حرف موضوع على أن تقع بعده الجملة من الفعل والفاعل، وهذا حكمها أبدا إلا في شيء واحد، وهو قولك: لو أنك(١) جئتني لأعطيتك، هي هاهنا قد خلت من الفعل، ووقع بعدها ما هو اسم على الحقيقة، وهو "أنّ" المفتوحة؛ لأنها تكون مع اسمها وخبرها أبدا في تأويل اسم مفرد، فلا يصح أن تجيء بعد "لو" بالاسم إذا جاوزت هذا الموضع .

فأما قولهم: "لو ذات سوار لطمتني"(٢) فالتقدير: لو لطمتني ذات سوار، ثم حذف الفعل الأول لدليل الثاني عليه، كما تقول: لو زيدا ضربته ضربَك، تنصب "زيدا" بفعل مضمرٍ، تفسيره هذا الظاهر، ولا ترفعه فتقول: لو زيدٌ ضربته ضربك، فهذا يدلك على أن الاسم / المرفوع - في نحو: لو ذات سوار لطمتني - كذلك محمول على فعل مضمر، ٢١ ب

---

(١) موضع "أن" عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد "لو".

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، ورجحوا بقاء "لو" على اختصاصها بالفعل" ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٩/١، ٢٧٠ .

(٢) ينظر: مجمع الأمثال ١٧٤/٢، ٢٠٢، والمقتضب ٧٧/٣، وحاشية الأمير على المغني ٢١٢/١، واللسان (لطم) ٥٤٣/١٢ .

ولو كان مرفوعا بالابتداء لكنت ترفع "زيدا" هاهنا أيضا، وأما قول الشاعر:

لَــو بِغَـيرِ المَــاءِ حَلْقِي شَرِقٌ

كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي(١)

فشاذ لا يؤخذ به في حال السعة .

(فصل):

وأما "بينا" كان(٢) في الأصل "بينَ" ، فأُشبعت الفتحة فتولدت ألف، فصار على وزن "فعلى"، و"بينما" كذلك، أصله: "بين"، فزيد "ما" فصار "بينما"، وكلاهما ظرف زمان، يدخلان على جملة من المبتدأ والخبر، نحو: بينا زيد قائم، وعلى جملة من فعل وفاعل نحو: بينا قام زيد، وهما في الموضعين يطلبان جوابا نحو: "لما" و"إذا"، تقول: بينما زيد قائم دخل عبد الله، وبينما قام عمرو خرج زيد .

قال الشاعر:

بَيْنَا نَحْـــنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقُ شَكْوَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ(٣)

---

(١) البيت من بحر الرمل، وقائله عدي بن زيد العبادي، والبيت في: ديوانه٩٣، والكتاب: ١٢١/٣، والمغني: ٢٦٨، والمقاصد النحوية: ٤٥٤/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٥٩/٢، وشرح الأشموني: ٤٠/٤ ، والهمع: ٣٤٨/٤، والدرر: ٨١/٢، والاشتقاق: ٢٦٩ .

والاعتصار: الملجأ، والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت بالماء فبما أسيغه.

(٢) حذف الفاء من جواب "أما" وهذا كثير عنده .

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لنصيب بن رباح، شاعر أموي ترجمته في الشعر والشعراء: ٢٤٢ .

=

وقال آخر:

بَيْـنَمَا نَحْنُ بِالبَـلاَكِثِ وَالـقَـا ... عِ سِرَاعاً وَالعِيْسُ تَهْوِي هُوِيًّا(١)

= والبيت في ديوانه: ١٠، ونسبه صاحب الكتاب لرجل من قيس عيلان: ١/١٧٠،١٧١، وهو من شواهد المفصل: ٨٠، وشرحه ٤/٩٧، ٦/١١، والهمع: ٣/٢٠٠ .

شكوة: جلد الرضيع وهو للبن .

(١) البيت من بحر الخفيف، وهو لكثير في ديوانه ضمن أبيات منسوبة إليه: ٥٣٨، ونسبه ابن قتيبة إلى عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة، ينظر: المعارف: ٤٢٩، والشعر والشعراء: ٥٦٤، وهو من شواهد الأمالي الشجرية: ٢/٢٠٧، وشرح المفصل: ٨/١٣١، ومعجم البلدان: ١/٤٧٨، ٢/٢١٣ .

(الباب الثالث)

(في الصفة المقدمة)(١)

والصفة المقدمة: أن تلفظ باسمين بينهما فعل(٢) خرج مخرج النعت، فإنك تجري ذلك النعت في الإعراب مجرى الاسم الأول، على المجاورة والتضمين نحو النعت في اللفظ لا في المعنى، وتجعله فعلا للثاني متقدما عليه، لا يثنى ولا يجمع، ولكن يؤنث بتأنيث الاسم الثاني، ويذكر بتذكيره؛ لأنه فعل لا محالة .

والنحويون يسمون هذا الباب "باب الصفة المقدَّمة"، ومثاله قولك: هذا رجل فاره(٣) غلامه، ورأيت رجلاً فارِهاً غُلامُهُ، ومررت برجلٍ فارهٍ غُلامُهُ، فيجري "الفاره" مجرى النعت للرجل في الإعراب، وإنما هو نعت "الغلام"، وكذلك إذا جعلت بدل "الغلام" جارية فقلت: هذا رجلٌ فارهةٌ جاريتُهُ، فإن ثنيت الاسم أو جمعت تركت الفعل موحدا على حاله؛ لأنه فعل [متقدم(٤)]، / قلت: رأيت رجلَين فارهةً جارِيَتاهُمَا، ورأيت رجالاً فارهةً جَوارِيهم . ٢٢ ظ

وقد يقع في هذا الباب مالا يجوز أن يشارك فيه الأول الثاني(٥) في فعله(٦)، فيكون هذا حكمه، مثل قولك: مررت برجل طالق امرأته .

ومما هو أبعد من ذلك أن تقول: مررت برجل محصَّصٍ بابُه .

---

(١) هو ما يسمى بالنعت السببي .

(٢) يقصد بالفعل الصفات المتغيرة كاسم الفاعل ونحوه كما مر قريبا ص ١٥٨ .

(٣) أي: حسن الوجه، أو حاذق بالشيء. ينظر اللسان (فره) ١٣/٥٢١، ٥٢٢ .

(٤) غير واضحة في الأصل، ولعلها "متقدم" كما أثبت ١٥٨ .

(٥) يقصد الاسم الأول والثاني .

(٦) الفعل: الصفة المتغيرة .

فإن جعلت مكان النعت اسما لم يكن(١) فيه إلا الرفع، نحو قولك: رأيتُ رجلاً أبـوُهُ زيدٌ، ورأيت رجلاً كلامُهُ حَسَنٌ، فإن كان "الحسَنُ" مقدما قلت: رأيـت رجـلاً حسـناً كلامُهُ .

(فصل) [إعمال الصفة المقدمة عمل الفعل]:

ومن ذلك قولك: هذا رجلٌ مضروبٌ غلمانُهُ، فينزل منزلة الفعل في قولـك: يُضْـرَبُ غلمانُهُ، فـ"غلمانه" مرفوع بـ"مضروب" على أنه فاعل(٢)، كما يكون إذا رفعه بالفعل، وعلى ذلك قوله: ﴿يومٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾(٣) .

ومما يقرب من هذا الصفاتُ(٤) كلُّها، فإنها تعمل عمل الفعل نحو: "حسـن" و"شـديد" و"كريم" تقول: هذا رجلٌ كريمٌ أَبُـوهُ، فيكـون "أبوه" مرفوعـا بـ"كريـم" كمـا يرفـع بالفعل، فيقال: كَرُم أبوه، ومثله: هذا رجـلٌ شـريفٌ أصلُـهُ، وشـديدٌ سَـاعِدُهُ، وعَظِيـمٌ قدرُهُ، وما أشبه ذلك .

وينبغي أن ننظر إلى الصفة فإذا تصرفت حتى يجـوز فيهـا التذكـير والتـأنيث والجمـع والتثنية كقولـك: حسـنٌ وحسَـنَان وحَسَـنُونَ وحَسَـنَةٌ وحَسَـنَتَان وحَسَـنَاتٌ، جـاز أن تعملها عمل الفعل، فإن لم تتصرف، ولم يجز ذلـك فيهـا لم تعمـل، فلـو قلـت: مـررت برجل خير منه أبوه، لم يجز؛ لأنك لا تقول: خيران وخيرون، وكذلك لا تقول: مررت برجلٍ أفضلُ منه أَبُوهُ؛ لأنك لا تقول: أفضلان وأفضلون؛ لأن سبيل أفعـل التفضيـل إذا كان معه "مِنْ" أن يستوي فيه الواحـد والجمـع والمذكـر والمؤنـث، فـإن قلـت: مـررتَ برجلٍ خيرٌ منه أَبُوهُ، ورفعت "الخير" صحت المسألة؛ / لأن "أبوه" حينئذ يكـون مبتـدأ، ويكون "خيراً" خبراً مقدَّما عليه، فيصير كأنك قلت: مررت برجل أَبُوهُ خيرٌ منه، في أن "أبوه" يكون مرفوعا بالابتداء، ولا يكون لـ"خير" عمل.

٢٢ ب

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلّها ما ذكرت .

(٢) يقصد نائب فاعل .

(٣) سورة هود: الآية: ١٠٣ .

(٤) يقصد الصفة المشبهة بالفعل .

واعلم أن من شأن الصفة في هذا الباب ـ نحو: حسن وشديد ـ أن تضاف إلى فاعلها بعد أن يجعل في ظاهر اللفظ كأنها لغيره(١) ، تفسيره: أنك تقول: زيد حسن الوجه، فتضيف "حسنا" إلى "الوجه"، الذي هو فاعل الحسن، إذ المعنى بلا شبهة: زيد حسنٌ وجهه، إلا أنك قد جعلت الحُسن في اللفظ قد شمل جملة "زيد" فقلت: زيد حسن، وقدرت فيه ضميرا له، ثم أردت أن تبين أنك لم تثبت له هذا الحسن، ولم تسنده إليه على الإطلاق، ولكن من جهة الوجه، فقلت: حسنُ الوجه ولا يجوز هذه الإضافة إلا على هذا السبيل، فلو قلت: زيد حسنُ وجهِهِ، وزعمت أنك قلت: زيد حسنٌ وجهُهُ، ـ ثم أضفت "حسنا" إلى فاعله ـ كنت قد أفسدت؛ لأنه لا يجوز إضافة الصفة إلى فاعلها، إنما يجوز ذلك على ما فسرت لك من أن تنقل فعل الوجه إلى الجملة، فتقول: زيدٌ حسَنٌ، فتجعله موصوفا بالحُسن في ذاته ونفسه، ثم تضيفه إلى الوجه، ليعلم أنك قد جعلت له هذا الحسن من أجل وجهه. وإذ قد عرفت ذلك فينبغي أن تعلم أن لك في هذه المسألة وجوها :

أحدها: أن تقول: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ، فترفع "الوجه" بـ"حسن" .

والثاني: أن تقول: زيد حسنُ الوجهِ، فتجعل في "حسن" ضميرا لزيد، وتجر "الوجه" بإضافة "حسن" إليه .

والثالث: أن تقول: "زيدٌ حَسَنٌ وَجهاً" فتنصبُهُ وتُنكِّرُهُ .

والرابع: أن تقول: زيد حسنٌ الوجهَ، بالتنوين، فتنصبه(٢)، وتدخل الألف واللام عليه .

والخامس: أن تقول: زيد حسنُ وجهٍ، فتضيف وتنكر .

فإن أدخلت الألف واللام على "حسن" / جاز في "الوجه" أن ترفعه بـ"حسن"، فتقول: مررت بزيد الحسنِ وجهُهُ، وأن تضيف إليه كقولك: بزيد الحسنِ الوجهِ، وأن تنصبه وتنكره كقولك: بزيد الحسن وجهاً، وأن تنصبه معرفا بالألف واللام، كقولك: مررت بزيد الحسنِ الوجهَ، ولا يجوز أن تقول: مررت بزيدٍ الحسَنِ وَجْهٍ، فتضيف "الحسن" إلى "الوجه" منكراً، كما جاز ذلك حين لم تدخل الألف واللام، ثم إذا قلت:

٢٢٣

---

(١) هذا مما يحسن في الصفة المشبهة خلافاً لاسم الفاعل فلا يجوز إضافته إلى فاعله كما سيأتي .

(٢) تنصبه على التشبيه بالمفعول به؛ لأنه فعل لازم .

مررت برجل حسنِ الوجهِ، كان الحسن في الظاهر للرجل، وإن كان التحقيق على أنه للوجه، وإذا كان كذلك، كان في "حسن" ضميرٌ للرجل، كما يكون إذا لم يَذْكُرِ "الوجهَ" أصلاً، تقول: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ" وسَكَتَّ .

وإذ قد عرفت ذلك فإنك تقول في المؤنث: مررت بامرأة حسنةِ الوجهِ، فتؤنث الصفة، كما تفعل ذلك إذا قلت: مررت بامرأة حسنة، وتقول: مررت برجلين حسنَي الوجوه(١)، وبرجال حسنِي الوجوه، كما تقول مررت برجلين حسنَين، وبرجال حسِنين .

وتقول: مررت برجلٍ كريمِ الأصحاب، فتفرد وإن كان الكريم للأصحاب في المعنى؛ لأن العمل على اللفظ، ولو قلت: مررت برجل كريمي الأصحاب، لم يجز؛ لأن "كريما" ـ إذا جررت الأصحاب ـ ففيه ضمير للرجل، ومحال أن يكون الضمير فيه لواحد ثم تجمعه .

وكذلك تقول: مررت برجل معمورِ الدار، ولا يجوز: معمورة الدار؛ لأنك قد أجريت(٢) "معمورا" الآن على "رجل"، وجعلت فيه ضميرا له، وذلك يمنع من تأنيثه، فإن قلت: مررت برجل معمورةٍ داره، كان حسنا كما ذكرنا في قاعدة الباب(٣) بَدْأً؛ لأن الفعل(٤) الآن "للدار" لفظا ومعنى، وليس في "معمورٍ" ضميرٌ لـ"رجل" فجرى مجرى أن تقول: مررت برجل عُمرت داره، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾(٥).

٢٣ب

ووزان هذا أنك تقول: / زيدٌ كَرُمَ أَصْلاً، وطابَ نَفْساً، فلا يُتصوَّر أن يحمَلَ الفعل ـ في التأنيث والتذكير ـ على هذا المنصوب، بعلة أن الفعل له في المعنى، فتقول مثلا: زيد

---

(١) سيأتي بيانه ص ١٨٣ .

(٢) في الأصل : "أجررت" والصواب ما أثبته .

(٣) باب الصفة المقدمة. انظر: ١٧٩ .

(٤) يقصد بالفعل هنا النعت كما سبق بيانه .

(٥) سورة: النساء، الآية: ٧٥ .

طابت نفسا، زاعما أنك حملته على قولك: زيد طابت نفسه، هذا محال؛ لأن الفعل إنما يحمل على الشيء في التذكير والتأنيث إذا أسند إلى نفس ذلك الشيء على الحقيقة، ورفع به، وأسند إلى ضميره، فأما أن يؤنث الفعل؛ لأنه في المعنى لشيءٍ هو مؤنث مع أنه في اللفظ مسند إلى غيره - فمحال .

واعلم أنك تقول: مررت برجلين حسنَي الوجوه، وإن كان لا يكون للاثنين وجوه؛ لأنهم وضعوا الجميع - في هذا ونحوه - موضع اثنين، وكل شيئين ذكرتَهما من اثنين فهما في حكم أشياء إذا كانا من جنس ما يتصل بالإنسان فيكون جزءا منه: كالوجه، واليد، والقلب، وأشباهها نحو: أَيْدِيْهُمَا، وأَوْجُهُهُمَا، وقُلُوبُهُمَا، تريد اليد من هذا واليد من ذلك، وعلى ذلك قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(١)، المعنى على التثنية نحو: قلباكما، وقد يجوز الإجراء على الأصل فيقال: نظرت في وجهيهما، وعلى ذلك قول الشاعر:

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ(٢)

---

(١) سورة : التحريم، الآية: ٤ .

(٢) قبله:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ

وقائله هو خطام المجاشعي ، خزانة الأدب ٥٤٨/٧، والبيت لهميان بن قحافة في الكتاب: ٦٢٢/٣، والمقاصد النحوية: ٤٨٩/٤، وحاشية يس: ١٢٢/٢، وبلا نسبة في البيان والتبيين: ١٥٦/١، والجمل: ٣١٣، وشرح الأشموني: ٧٤/٣، وإعراب القرآن للزجاج: ٧٨٧، والمخصص: ٧/٩ .

والأكثر المأخوذ به الجمع، والسبب فيه أن التثنية جمع في المعنى، فإذا لم يلتبس، جاز أن يعبر عنها بلفظ الجمع، وعلى ذلك يقولون: نحن فعلنا، وإنما هو المتكلم وواحد آخر، وشرح فصل التثنية قد تقدم(١) .

وكل ما عرفته في صفة النكرة ـ من حديث: التأنيث، والتذكير، والتثنية، والجمع ـ فالمعرفة في ذلك مثلها، تقول: مررت بزيد الحسنِ الوجه، وبالزيدَين الحسنَي الوجوه(٢)، وبالزيدِين الحسنِي الوجوه، والله أعلم .

---

(١) ينظر ص ١٤٣ .

(٢) بعض الكلمة فيه طمس .

(الباب الرابع)

في ذكر إعراب الفاعل

٢٤م

اعلم أن الفاعل عند النحويين: كل اسم [وقع](١) / بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، نحو: خرج زيد، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفعل مثبتا أو منفيا، إذ الاعتبار في كون الفاعل فاعلا بأن يسند الفعل إليه مقدما عليه، ومعنى إسناد الفعل إليه: أن يقصد إلى الاسم بحقيقة معناه؛ تفسير ذلك: أن تجعله(٢) إذا كان موضوعا لأن يخبر به عن الشيء خبرا عنه، كقولك في "قام" ـ الذي هو موضوع للإخبار عن الشيء بفعل القيام فيما مضى من الزمان ـ: قام زيد، وقولك في "يقوم" الذي هو موضوع للخبر به في الحال والاستقبال ـ: يقوم زيد، وقولك: ليخرجْ زيدٌ، ولا يخرج عمرو، بهذه المنزلة؛ لأنك أسندت الفعل الذي معناه والمراد منه: "الأمر" إلى الاسم هاهنا، كما أسندت الخبر حيث قلت: قام زيد، ألا ترى أنك جعلت قولك: "ليضربْ" أمرا لـ"زيد"، كما جعلت "قام" في قولك: قام زيد ـ خبرا عن "زيد" .

وعلى لفظ آخر شرحا لهذه القاعدة نقول: إذا نُسِبَ فعلٌ إلى اسم بالوجوه الثلاثة ـ أعني: الماضي والمنتظر(٣) والمقيم(٤) فقيل: فعل أو يفعل أو هو فاعل، أو نسب إليه نفي ذلك عنه، فقيل: ما فعل، ولم يفعل، ولا يفعل، وليس يفعل، بعد أن يجعل الفعل معلقا به ـ فإن الاسم الذي يعلق به الفعل يسمى فاعلا، ويكون رفعا، نحو: خرج عمرٌو، ويخرج عمرو، وعمرو خارج(٥)، ولم يخرج عمرو، وليس يخرج عمرو .

---

(١) كلمة مطموسة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

(٢) الضمير هنا يعود إلى الفعل .

(٣) المنتظر: هو المستقبل ويقصد به المضارع والأمر. ينظر: ص ١٥٢ .

(٤) المقيم: هو اسم الفاعل واسم المفعول، ينظر: مبحث مصطلحات المؤلف ص ٦٣ .

(٥) "عمرو" فاعل معنى ومبتدأ لفظا .

وكذلك إذا نسبت الفعل إلى أشياء ليست أشخاصا للحيوان، بل تكون معاني أخر - نحو: حَسُن القول، و لم يحسن القول، وجاء الحر، وذهب البرد، وهلك لـه مـال، وفاتته صلاة - فإن كل شيء من هذه الأشياء أعراض، إذا علق به الفعل يكون رفعا .

واعلم أن الفعل لا بد له من فاعل، ولا يسند الفعـل إلى الاسـم حتـى يكـون مقدمـا على الاسم، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن قدمت الفاعل في اللفظ، كان بعد الفعل مضمرا لا محالة، تقول: عمرٌو جاء، فليـس الفعـل فيـه مسـندا إلى عمـرو، ولكـن "عمرا" مرفوع بالابتداء(١) / و"جاء" مسند إلى ضمـيره، إذ في "جـاء" ضمـير "عمـرو" وهو مرفوع بفعله، ألا تراك تجد الضمير يظهر في قولك: زيد قام هو . ٢٤ ب

وإذا كان الفعل مسندا إلى الاسم، مقدَّما عليه، خاليا عن الضمير لم تأت فيه بعلامـة تثنية ولا جمع؛ لأنه لا ضمير فيه، نحو: قام عمرو ، وقام العُمَران، وقـام العُمَرُون، كلّـه على لفظ واحد في "قام" . فـإن كـان فيـه ضمـير جئـت بعلامـة التثنيـة والجمـع، نحـو: الزيدان قاما، والزيدون قـاموا، فـالألف في "قـام" علامـة(٢) التثنيـة، والـواو في "قـاموا" علامة الجمع والضمير .

فإن كان الفاعل مؤنثا أنث فعله، والمؤنث على ضربين: حقيقي، وغير حقيقي.

فالحقيقي: كالمرأة والناقة، وكذلك ما كان اسما لحيوان مؤنث .

وغير الحقيقي: كالغرفة والظلمة والنـار والشـمس، وأشباهها ممـا أُنِّـثَ مـن غـير أن يكون مسماه حيوانا مؤنثا .

فإن كان المؤنث حقيقيا، لزم تأنيث الفعل، سواء كان الفعـل مسندا إلى اسم ذلـك المؤنـث الظاهر مقدَّما عليه، أو كان مؤخرا مسـندا إلى ضمـير الاسـم، تقـول: خرجـت المرأة، والمرأة خرجت، فالتاء علامة التأنيث .

---

(١) هذا هو مذهب البصريين، ويذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع على الفاعلية. ينظر: شرح ابن عقيل ١/٤٦٤ .

(٢) كان ينبغي الإشارة إلى أن الألف مع أنها علامة تثنية ، هي الفاعل .

فإن كان التأنيث غير حقيقي كنت في إلحاق العلامة وتركها مخيرا(١)، تقول: حسنت دارك، وإن شئت: حَسُنَ دارُك، وطلعت الشمس، وإن شئت: طلع، غير أن إلحاق العلامة أحسن من حذفها .

وعلى هذه القاعدة اختلف في آي من القرآن، منها: ﴿ثُمَّ لم تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾(٢)، ومنها: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً﴾(٣)، ومنها: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾(٤)، ومنها: ﴿قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾(٥)، ومنها: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾(٦)، ومنها: ﴿أَوَ لَمْ تَأْتِهِمْ

---

(١) هذا إذا تقدم الفعل على الفاعل كما سيأتي .

(٢) سورة الأنعام: الآية: ٢٣، قرأ حمزة والكسائي ويعقوب (لم يكن) بالياء والباقون بالتاء. ينظر السبعة: ٢٥٥، والكشف: ٤٢٦/١، والتيسير: ١٠١،١٠٢، والنشر: ٢٥٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٠٦، وجامع البيان: ١٦٦/٧، والجامع لأحكام القرآن: ٤٠٣/٦، والبحر المحيط: ٩٥/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٥٠/٢، وحجة القراءات: ١٣٦،١٣٧ .

(٣) سورة الأنعام: الآية: ١٣٩، قرأ عاصم في رواية أبي بكر بالتاء في (تكن)، وقرأ الباقون بالياء. ينظر: السبعة: ٢٧٠، والكشف: ٤٥٤/١، وإتحاف فضلاء البشر: ٢١٨، ومعاني الفراء: ٣٥٨/١، والحجة في القراءات السبع: ١٥١، وحجة القراءات: ٢٧٤، والجامع لأحكام القرآن: ٩٦/٧، والكشاف: ٥٥/٢، والبحر المحيط: ٢٣٣/٤ .

(٤) سورة الرعد: الآية: ١٦، قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر، وشعبة وخلف، والأعمش، وابن محيصن بالياء في (تستوي). ينظر: السبعة: ٣٥٨، الكشف: ١٩/٢، والتيسير: ١٣٣، والنشر: ٢٩٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٧٠، ومعاني الفراء: ٦١/٢، وحجة القراءات: ٣٧٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣٠٣/٩، والبحر المحيط: ٣٧٩/٥ .

(٥) سورة الكهف: الآية: ١٠٩، قرأ حمزة والكسائي بالياء في (ينفد). ينظر: السبعة: ٤٠٢، والكشف: ٨١/٢،٨٢، والتيسير: ١٤٦، والنشر: ٣١٦/٢، والحجة في القراءات السبع: ٢٣٣، وحجة القراءات: ٤٣٦، والكشاف: ٥٠١/٢، والبحر المحيط: ١٦٩/٦ .

(٦) سورة مريم: الآية: ٩٠، قرأ نافع والكسائي وأبو حيوة والأعمش ويحيى بالياء في (تكاد) والباقون بالتاء ينظر: السبعة: ٤١٣، والكشف: ٥٣/٢، والتيسير: ١٥٠، والنشر: ٣١٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٠١، وغيث النفع: ٢١١، وحجة القراءات: ٤٤٨، والكشاف: ٥٢٥/٢، والبحر المحيط: ٢١٨/٦

بَيِّنَةُ﴾(١)، وأشباهها .

فإن كان الفعل مؤخرا مسندا إلى ضميره، كان التأنيث الوجهَ، وهو الذي يؤخذ به في حال السَعة والاختيار، تقول: الغرفة حسنت، والشمس طلعت .

فإن فصلت بين الفعل والفاعل، ازداد ترك العلامة حسنا، تقول: حسن الآن دارك، وطلع الغداةَ الشمسُ .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ لَكُمَا الكِبْرِيَاءُ﴾(٢)، ﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى﴾(٣)، وقد يجوز مع الفصل تذكير الفعل مع(٤) التأنيث الحقيقي، ومنه قول الشاعر:

إِنَّ امْرَءًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ
بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ(٥)

ولم يقل: غرته .

---

(١) سورة طه: الآية: ١٣٣، قرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بالياء في (تأتهم) والباقون بالتاء، ينظر السبعة: ٤٢٥، والكشف: ١٠٨/٢، والتيسير: ١٥٣، والنشر: ٣٢٢/٢،٣٢٣، وحجة القراءات: ٤٦٥، والبحر المحيط: ٢٩٢/٦ .

(٢) سورة يونس: الآية: ٧٨، قرأ السبعة بالتاء، وقرأ أبو بكر من طريق العليمي بالياء. ينظر: النشر: ٢٨٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٥٣، والبحر المحيط: ١٨٢/٥ .

(٣) سورة الحج: الآية: ٣٧، قرأ السبعة بالياء، وقرأ يعقوب والزهري والأعرج ويحيى بن يعمر والجحدري بالتاء في (يناله) ينظر: النشر: ٣٢٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣١٥، والكشاف: ١٥/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٦٥/١٢، والبحر المحيط: ٣٧٠/٦ .

(٤) كلمة مطموس بعضها .

(٥) البيت من بحر البسيط، وهو لموسى الهادي (الخليفى العباسي) في الهفوات النادرة لعرس النعمة الصابئ ١٨٩ . وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢، والخصائص: ٤١٤/٢، والإنصاف: ١٧٤، وشذور الذهب: ١٧٤، وشرح شواهد شروح الألفية: ٤٧٦/٢، وشرح الأشموني: ٥٢/٢، والدرر: ٢٢٥/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٨ .

وعلى قاعدة الفصل(١) بين الفعل والفاعل اختلف في القرآن في آي كثيرة، منها قوله / : ﴿ولا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾(٢)، و﴿لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾(٣)، ﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾(٤)، ﴿كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾(٥)، و﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾(٦)، ٢٥ م

---

(١) هذه أمثلة سبق غيرها استشهادا على القضية نفسها .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٤٨، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حسين الجعفي عن أبي بكر بالتاء (ولا تقبل) وقرأ الباقون بالياء. ينظر السبعة: ١٥٥، والتيسير: ٧٣، والنشر: ٢/٢١٢، والإتحاف: ١٣٥، وغيث النفع: ٤٩، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٢٢٢، والبحر المحيط: ١/١٩٠ .

(٣) سورة غافر: الآية: ٥٢، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب بالتاء، وقرأ الباقون بالياء، ينظر: السبعة: ٥٧٢، والتيسير: ١٩٢، والنشر: ٢/٣٦٥، والإتحاف: ٣٧٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/٣٨، وجامع البيان: ٢٤/٧٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٥/٣٢٣، والبحر المحيط: ٧/٤٧٠، وحجة القراءات: ٦٣٤ .

(٤) سورة القصص: الآية: ٣٧، قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء (يكون) وقرأ الباقون بالتاء. ينظر: السبعة: ٤٩٤، والكشف: ١/٤٥٣، والتيسير: ١٠٧، والنشر: ٢/٢٦٣، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٤٣، والحجة في القراءات السبع: ٢٧٨، وحجة القراءات: ٥٤٦، والكشاف: ٣/١٧٨، والجامع لأحكام القرآن: ١٣/٢٨٨ .

(٥) سورة النساء: الآية: ٧٣، قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر بالياء (يكن). ينظر: السبعة: ٢٣٥، والكشف: ١/٣٩٢، والتيسير: ٩٦، والنشر: ٢/٢٥٠، والحجة في القراءات السبع: ١٢٥، وحجة القراءات: ٢٠٨، والبحر المحيط: ٣/٢٩٢ .

(٦) سورة الأنفال: الآية: ٦٦، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب بالتاء (تكن) والباقون بالياء، ينظر: السبعة ٣٠٨، والكشف: ١/٤٩٤،٤٩٥، والتيسير: ١١٧، والنشر: ٢/٢٧٧، وحجة القراءات: ٣١٣، والكشاف: ٢/١٦٧، والبحر: ٤/٥١٧ .

و﴿إِذْ يَتوفَّى الَّذينَ كَفَرُوا الملائِكَـةُ﴾(١)، ﴿وَمَـا مَنَعَهُـمْ أَنْ تُقْبَـلَ مِنْهُـمْ نَفَقَـاتُهُمْ﴾(٢)، و﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ﴾(٣)، ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ﴾(٤)، و﴿تَشْهَدُ عَلَيهِـمْ أَلْسِـنَتُهُمْ﴾(٥)، و﴿يَكُونَ لَهُمُ الخِـيَرَةُ﴾(٦)، وأشباهها، فمن قرأ بالتاء فلتأنيث اللفظ في "الشفاعة" وأخواتها، ومن قرأ بالياء فلهم ثلاث حجج:

---

(١) سورة الأنفال: الآية: ٥٠، قرأ ابن عامر والأعرج بالتاء (تتوفى) والباقون بالياء. ينظر: السبعة: ٣٠٧، والكشف: ٤١٣/١، والتيسير:١١٦، والنشر: ٢٧٧/٢، والحجة في القراءات السبع: ١٧٢، وحجة القراءات: ٣١١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٩/٢، والبحر: ٥٠٦/٤ .

(٢) سورة التوبة: الآية: ٥٤، قرأ حمزة والكسائي وخلف وزيد بن علي والشنبوذي بالياء (يقبل)، والباقون بالتاء. ينظر: السبعة: ٣١٥، والكشف: ٥٠٣/١، والتيسير: ١١٨، والنشر: ٢٧٩/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٦٣/٨، والبحر: ٥٣/٥، وحجة القراءات: ٣١٩ .

(٣) سورة الإسراء: الآية: ٤٤، قرأ نافع وابن كثير وابن عامر بالياء في (يسبح) والباقون بالتاء، ينظر: السبعة: ٣٨١، والنشر: ٣٠٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٨٤، وغيث النفع: ١٩٧، ومعاني الفراء: ١٢٤/٢، والبحر: ٤١/٦ .

(٤) سورة الكهف: الآية: ٤٣، قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء (يكن) وقرأ الباقون بالتاء. ينظر: السبعة: ٣٩٢، والبحر: ١٣٠/٦، والحجة في القراءات السبع: ٢٢٤، وحجة القراءات: ٤١٨ .

(٥) سورة النور: الآية: ٢٤، قرأ حمزة والكسائي بالياء (يشهد) والباقون بالتاء. ينظر السبعة: ٤٥٤، والكشف: ١٣٥/٢، والتيسير: ١٦١، والنشر: ٣٣١/٢، ومعاني الفراء: ٢٤٨/٢، والكشاف: ٥٦/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٢١٠/١٢، والبحر: ٤٤٠/٦، والحجة في القراءات السبع: ٢٦٠ .

(٦) سورة الأحزاب: الآية: ٣٦، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو بالتاء (تكون) والباقون بالياء، ينظر: السبعة: ٥٢٢، والكشف: ١٩٨/٢، والتيسير: ١٧٩، والكشاف: ٢٦٢/٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٨٧/١٤، والبحر: ٢٣٣/٧، وحجة القراءات: ٥٧٨ .

إحداهن: للفصل بين الفعل والفاعل؛ لأن الفاصل قد صار كالعوض(١) .

والثانية: لأن تأنيث "الشفاعة" وأخواتها ليست حقيقيةً، كما قال ا لله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوعِظَةٌ﴾(٢) .

والثالثة: ما رُوي أن ابن مسعود قال: "إذا اختلفتم في التاء والياء فاجعلوها ياء"(٣)، وقال: "ذكروا القرآن فإنه ذكر"(٤) .

فقوله: ﴿زُيِّنَ للَّذِينَ كَفَرُوا الحَيَوةُ﴾(٥)، قال الفراء: "لم يقل زينت ["الحيوة"لأن](٦) "الحياة" مصدر، فذهب إلى تذكير المصدر"(٧)، وقال الزجاج(٨): "لأن تأنيث الحياة ليس بحقيقي؛ لأن معنى الحياة والعيش والبقاء واحد(٩)، وقال ابن الأنباري:(١٠) "إنما ذكر؛ لوقوع الفاصل بينهما، وذلك مع الفصل حسن(١١) .

---

(١) هذا ما ذهب إليه السجستاني. ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦١٧ .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٧٥ .

(٣) ينظر الحجة في القراءات السبع: ٧٦ .

(٤) ينظر الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٥٣/٢، وما بعدها .

(٥) سورة البقرة: الآية: ٢١٢ .

(٦) كلام مطموس ولعل الصواب ما أثبت .

(٧) قال الفراء في معاني القرآن ١٢٥/١: "ولم يقل: "زينت" وذلك جائز، وإنما ذُكِّر الفعل والاسم مؤنث؛ لأنه مشتق من فعل في مذهب مصدر، فمن أنَّث أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذَكَّر ذهب إلى تذكير المصدر".

(٨) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨١/١ .

(٩) المذكر والمؤنث: ٦١٦ - ٦٢٠ .

(فصل):

وإذا تقدم في الكلام اسمان مذكر ومؤنث، فلك تأنيث الفعل ردا إلى المؤنث، ولك تذكيره ردا إلى المذكر، وعلى هذه القاعدة قوله: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾(١). وقد شرحنا هذه القاعدة قبل هذا(٢) .

(فصل):

ولك في كل جماعة تذكير فعلها وتأنيثه نحو: قام الرجال، وقامت الرجال، فمن ذكّر أراد الجمع، ومن أنث أراد الجماعة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾(٣)، و لم يقل: تشابهت، لتذكير لفظ البقر، كقوله: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾(٤)قال سيبويه: "كُلُّ جمع حروفه أقل من حروف واحده، فإن العرب تذكره"(٥)، واحتج بقول الأعشى:

وَدِّعْ أُمَيَّةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ(٦)

و لم يقل: مرتحلون.

---

(١) سورة آل عمران: الآية: ١٥٤ . ﴿أمنة نعاساً يغشى﴾ .

قرأ حمزة والكسائي وخلف والأعمش بالتاء (تغشى) والباقون بالياء. ينظر: السبعة: ٢١٧، والكشف: ٣٦٠/١، والتيسير: ٩١، والنشر: ٢٤٢/٢، وجامع البيان: ١٣٩/٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢٤٢/٤، والبحر: ٨٦/٣، وحجة القراءات: ١٧٦ .

(٢) ينظر ص ١٦٥-١٦٦ . والاسمان هما ﴿أمنة نعاساً﴾ .

(٣) سورة البقرة: الآية: ٧٠ .

(٤) سورة القمر: الآية: ٢٠ .

(٥) لم أجده بنصه في الكتاب، وقد ورد فيه ما يشير إلى ذلك. ينظر الكتاب: ٥٨٢/٣، ٦١١، ٦١٢، ٦٢٥، وقد ذكر الفراء في كتابه المذكر والمؤنث: ١٠١، أنها لغة أهل نجد حيث يقول: "وكل جمع كان واحدته بالهاء، وجمعه بطرح الهاء، فإن أهل الحجاز يؤنثون وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكّرون ذلك وربّما أنّثوا والأغلب عليهم التذكير" .

(٦) عجزه:

=

وقال الزجاج(١): "يعني: وإن جنس البقر تشابه علينا" .

وعلى هـذه القـاعدة اختلـف في القـرآن في قولـه: ﴿فَنَادَتْـهُ الْمَلَـئِكَةُ﴾(٢)، و﴿تَوَفَّتْـهُ رُسُلُنَا﴾(٣)، و﴿اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾(٤)، و﴿تَـأْتِيهِمُ الْمَلاَئِكَـةُ﴾(٥)، و﴿أَنْ يَكُـونَ لَـهُ

= وهل تطيق وداعا أيها الرجل

والبيت مطلع معلقته، وهو من بحـر البسيط، ينظـر: ديوانـه: ١٤٨، والخصـائص: ١/٤٣، ٢/٤٧٤، والمحتسب: ١/١٠٥، والبيت ليس من شواهد الكتـاب المطبـوع، ولعلـه مـن شـواهد سيبويه في غير الكتاب ، أو في نسخة أخرى للكتاب كما سبق . الشاهد (الركب مرتحل) ولم يقـل مرتحلـون، وهـو شاهد على أن اسم الجمع يخبر عنه بالمفرد، وليس على هذه القضية .

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١/١٥٤، ١٥٥ .

(٢) سورة آل عمران: الآية: ٣٩ .

قرأ حمزة والكسائي بالياء، وأمـالا الـدال، وقـرأ البـاقون بالتـاء: ينظـر: السـبعة: ٢٠٥، والكشـف: ١/٣٤٢، والتيسير: ٨٧، والنشر: ٢/٢٣٩، وجامع البيان: ٣/٢٤٩، والكشاف: ١/٤٢٨، والبحـر: ٢/٤٤٦، ومعاني القرآن للفراء: ١/٢١٠، وحجة القراءات: ١٠٨ .

(٣) سورة الأنعام: الآية: ٦١.

قرأ حمزة والأعمش (توفاه) بالإمالـة. ينظـر السـبعة: ٢٥٩، والكشـف: ١/٤٣٥، والتيسـير: ١٠٣، والنشر: ٢/٢٥٨، وغيث النفع: ١١٨، والإتحاف: ٢٠٩، والجامع لأحكـام القـرآن: ٧/٧، والبحـر: ٤/١٨٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/٧١، وحجة القراءات: ٢٥٤ .

(٤) سورة الأنعام: الآية: ٧١.

قرأ حمزة بألف ممالة وقرأ الباقون بالتاء، ينظر: السبعة: ٢٦٠، والكشف: ١/٤٣٥، والتيسير: ١٠٣، والنشر: ٢/٢٥٨، والجامع لأحكام القرآن: ٧/١٨، والبحـر المحيـط: ٤/١٥٨، والحجـة في القـراءات السبع: ١٤٢، وحجة القراءات: ٢٥٦ .

(٥) سورة الأنعام: الآية: ١٥٨ .

قـرأ حمـزة والكسـائي وخلـف (يـأتيهم) باليـاء، والبـاقون بالتـاء، ينظـر: السـبعة: ٢٧٤، والكشـف: ١/٤٥٨، والتيسـير: ١٠٨، والنشـر: ٢/٢٦٦، والكشـاف: ٢/٦٤، والبحـر: ٤/٢٥٩، وحجـة القراءات: ٢٧٧ .

أَسْرَىٰ﴾(١)، و﴿مَا كَادَ يَزِيْغُ قُلُوبُ﴾(٢)، و﴿تَتَوَفَّهُمُ الْمَلَٰئِكَةُ﴾(٣)، و﴿يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ﴾(٤)،و﴿لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا﴾(٥)،و﴿وَيُجْبَىٰ إِلَيهِ ثَمَرَاتُ﴾(٦)،و﴿ لاَ يَحِلُّ لَكَ

---

(١) سورة الأنفال: الآية: ٦٧ .

قرأ أبو عمرو وأبو جعفر واليزيدي والحسن (تكون) بالتاء، وقرأ الباقون بالياء، ينظر: السبعة: ٣٠٩، والتيسير: ١١٧، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٣٩، وغيث النفع: ١٤٨، ومعاني الفراء: ٤١٨/١، والبحر المحيط: ٥١٨/٤، والحجة في القراءات السبع: ١٧٣، وحجة القراءات: ٣١٣ .

(٢) سورة التوبة: الآية: ١١٧ .

قرأ الكسائي وابن عامر وأبو عمرو وابن كثير ونافع (تزيغ) بالتاء، وقرأ الباقون بالياء، ينظر: السبعة: ٣١٩، والكشف: ٥١٠/١، والتيسير: ١٢٠، والنشر: ٢٨١/٢، ووإعراب القرآن للنحاس: ٢٣٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٦٢/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٤٥٤/١، والبحر: ١٠٩/٥، وحجة القراءات: ٣٢٥ .

(٣) سورة النحل: الآية: ٣٢،٢٨ .

قرأ حمزة وعاصم في رواية أبي عمارة وهبيرة وحفص (يتوفاهم) بالياء والإمالة، والباقون بالتاء، ينظر: السبعة: ٣٧٢، والكشف: ٣٦/٢، والتيسير: ١٣٧، والنشر: ٣٠٣/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٠١/١٠، وحجة القراءات: ٣٨٨ .

(٤) سورة النحل: الآية: ٤٨ .

قرأ أبو عمرو ويعقوب (تتفيأ) بالتاء، وقرأ الباقون بالياء، ينظر: السبعة: ٣٧٤، والكشف: ٣٧/٢، والتيسير: ١٣٨، والنشر: ٣٠٤/٢، والكشاف: ٤١١/٢، والبحر: ٤٩٦/٥، والحجة القراءات السبع: ٢١١، وحجة القراءات: ٣٩١ .

(٥) سورة الحج: الآية: ٣٧ .

قرأ يعقوب والزهري والأعرج ومالك بن دينار وابن يعمر وإسحاق الكوفي والزعفراني وأبو جعفر (تنال) بالتاء ينظر: النشر: ٣٢٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣١٥، وإملاء ما من به الرحمن: ١٤٤/٢، والكشاف: ١٥/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٦٥/١٢، والبحر: ٣٧٠/٦ .

(٦) سورة القصص: الآية: ٥٧ .

=

النساء﴾(١)، وأشباهها، فمن(٢) ذكَّر علل في الملائكة بأن الفعل مقدم، والتأنيث غير حقيقي، وأن المرادَ: فناداه جمع الملائكة، ومع(٢) ذلك فإن الملائكة في / (فَنَادَاهُ الْمَلائِكَةُ): جبريل وحده، ومن أنث علل بأن المضمر لفظ الجماعة، والدليل عليه قوله: ﴿قَالَتِ الْمَلائِكَةُ﴾(٣)، و﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾(٤)، و﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾(٥) . ٢٥ ب

وقال أبو عبيد: "الاختيار: "فناداه" لقول ابن مسعود: ذكّروا (الملائكة)"(٦). وقوله: ﴿قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ﴾(٧) حجة عليه، إذ أُنّث الفعل فيه، وهذا كله في جمع التكسير، أما جمع السلامة فَيُتَبَّعُ(٨) العلامة كما ذكرنا .

= قرأ نافع وحده (تجبى) بالتاء، وقرأ الباقون بالياء. ينظر: السبعة: ٤٩٥، والكشف: ١٧٥/٢، والتيسير: ١٧٢، والنشر: ٣٤٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٤٠/٣، والكشاف: ١٨٥/٣، والبحر: ١٢٦/٧، والحجة في القراءات السبع: ٢٧٨، وحجة القراءات: ٥٤٨، معاني الفراء: ٣٠٨/٢ .

(١) سورة الأحزاب: الآية: ٥٢ .

قرأ أبو عمرو ويعقوب (لا تحل) بالتاء، وقرأ الباقون بالياء، ينظر: السبعة: ٥٢٧، والكشف: ١٩٩/٢، والتيسير: ١٧٩، والنشر: ٣٤٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٥٦، والجامع لأحكام القرآن: ٢٢١/١٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٢٢/٣، وحجة القراءات: ٥٧٩ .

(٢) جزء من الكلمة مطموس، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) سورة آل عمران: الآية: ٤٢،٤٥ .

(٤) سورة ق: الآية: ١٢ .

(٥) سورة الحجرات: الآية: ١٤ وقرأ ابن مسعود بالياء، وهي قراءة حمزة والكسائي، ينظر ص: ١٩٣ هـ ٢

(٦) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه، ولعله في كتابه المفقود "القراءات" .

(٧) سبق ذكرها قريبا، وهي من سورة آل عمران: الآية: ٤٢،٤٥ .

(٨) هكذا في الأصل، والمعنى: فتتبعه العلامة .

وتفسير ذلك: أنه قد قُرِئ في القرآن: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾(١)، و﴿أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ﴾(٢)، و﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾(٣) بالياء والتاء، أما الياء فلأن التأنيث غير حقيقي - كما قرئ شاذا: ﴿إِذَا يُتلَى عَلَيهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ﴾(٤) - ولأن هذا الجمع مشبه بجمع(٥) مؤنث من يعقل كقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾(٦)، وقراءة التاء هي الاختيار؛ لأن الجمع بالتاء والألف نظير الجمع بالواو والنون في المذكر وهو: جمع السلامة، فكما لا يقال في "قام الزيدون": قامت، فكذلك لا يقال: قام الهندات، فيذكَّرُ إذ كانت العلامة حاضرة؛ لأن الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها، كما تقول: "حمزة" اسم رجل فلا تصرفه للتعريف والتأنيث، فإذا زالت الهاء انصرف؛ لأن اللفظ قد زال .

فإن قيل: ألست تقول: قامت الرجال، وقام؟ وقالت الأعراب فتذكر وتؤنث ؟

قلنا: إن جمع التكسير يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان يقصد به الجماعة، فأما جمع السلامة فلفظ المذكر فيه مباين للفظ المؤنث، فافهم .

(فصل):

ثم الفعل الذي يسند إلى الفاعل أو إلى ضميره أقسام:

أحدها: أن يكون فعلا لازما لا يتعداه إلى غيره، كما تقدم ذكر اللازم والمتعدي في التصريف .

---

(١) سبق ذكرها قريبا ص ١٨٧ .

(٢) سبق ذكرها قريبا ص ١٨٧ .

(٣) سبق ذكرها قريبا ص ١٨٧ .

(٤) الآية من سورة مريم وهي قراءة حمزة وقتيبة وورش وعبدالله بن مسعود وشيبة وأبو جعفر وشبل بن عباد وأبو حيوة وابن ذكوان وعبد الله بن أحمد العجلي. ينظر الكشاف:٥١٤/٢، والبحر: ٢٠٠/٦.

(٥) أي: بجمع التكسير المؤنث .

(٦) سورة يوسف: الآية: ٣٠ .

والفعل اللازم نحو: قامَ ونام، وما أشبهه، تقول: قام زيد، ونام سعد، ولا يكون له مفعول؛ لأنه لا يتعدى .

ويجوز أن يكون هذا الاسم مبهما غير ظاهر، نحو: قمت، فإن في التاء اسما مبهما هو الفاعل، وهو في موضع الرفع .

ولو اعترض بين الفعل اللازم وبين الفاعل كلامٌ كان الفاعل على إعرابه رفعا كما كان قبل الفصل، نحو: وصل إلى محمد مالٌ، ودخل على أبيك رجلٌ، وكذلك إذا كان الفعل متعديا والفاعل مؤخرا عن المفعول كان مرفوعاً، نحو قوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾(١)، و﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ المَوْتُ﴾(٢)، و﴿قُلِ اللهُ أَعْبُدُ﴾(٣)، أي: ابتلى الربُّ إبراهيمَ / وحضر الموتُ يعقوبَ، وقل أعبدُ الله .

٢٢٦م

وفي "أعبد" ضمير الفاعل. فقس عليها أشباهها إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة البقرة: الآية: ١٢٤ .

(٢) سورة البقرة: الآية: ١٣٣ .

(٣) سورة الزمر: الآية: ١٤ .

(الباب الخامس)

في إعراب ما لم يسم فاعله

اعلم أن الفعل المتعدي من شأنه إذا أريد ألاَّ يذكر فاعله أن ينقل عن مثال "فَعَلَ" إلى مثال "فُعِلَ"، فإذا سمي الفاعل كان بناء الفعل "فَعَلَ"، وعلامته: فتح أوله، نحو: نطق وخَرج، وإذا لم يُسَمَّ الفاعل كان بناء الفعل "فُعِلَ"، وعلامته: ضم أوله، نحو: أُكل، وشُرب، وهذا النوع من الفعل بإزاء الفعل اللازم الذي لا يتعدى؛ لأنك إذا قلت: قام زيد، فإنما تُخبر عن فاعل فقط، كذلك إذا قلت: ضُرب زيدٌ، إنما تخبر عن مفعول فقط.

وحكم المفعول في هذا الباب أن يكون مرفوعا، ويسمى ذلك المفعول اسم ما لم يسمّ فاعله، وذلك الفعل فعل ما لم يسمَّ فاعله، أو الفعل المبني للمفعول به .

ويرتفع المفعول في هذا الباب من حيث يرتفع الفاعل؛ لأن الفعل ـ قبل كل واحد منهما ـ حديث عنه، ومسند إليه .

ثم الفعل المتعدي إن كان متعديا إلى مفعول واحد ـ كقولك: ضرب زيد عمرا ـ أقيم المفعول مقام الفاعل، فقلت: ضُرب عمرو، وبقي الكلام بلا مفعول، وسببُ رفعِه أنه لم يكن في الكلام فاعل ينسب إليه الفعل، فنسب إلىالمفعول، فارتفع كما كان يرتفع الفاعل .

وقد يعترض بين الفعل الذي لا يسمى فاعله وبين الاسم(١) كلام آخر، فيتأخر الاسم ويكون مرفوعا؛ لأن الحاجز الذي يقع بينهما لا يُزيل الحكم المشترط نحو قولك: أُخِذَ من محمدٍ مالٌ .

وقد يعدى الفعل في هذا الباب بصفة(٢) نحو: وُهِبَ له مالٌ، وأُخِذَ منه شَيءٌ، وإذا

---

(١) يقصد المفعول به في المعنى .

(٢) المراد بالصفة الجر .

ذكرت المفعول(١) من هذا النوع فلا بد من تكرار الصفة فيه، نحو قولك: هو الموهوب له مال، والمأخوذ منه شيء .

وما ذكرناه في الماضي فهو كذلك في المستقبل نحو: يُضرب عمرو، وفي الفعل المقيم(٢) نحو: عمرو مضروب، فأما إذا قلت: رجلٌ يقال له عبد الله، فترفع؛ لأنه ليس هاهنا فعل يتعدى(٣)، وإنما هو حكاية لما يقال .

وإن كان متعديا إلى مفعولين أقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته، وتركت الثاني منصوبا بحاله، تقول: أعطى زيدٌ عمراً درهما، فإن تركت ذكر الفاعل قلت: أُعطي / عمرو درهما، وكذلك الحكم في الفعل الغابر(٤)، والفعل المقيم، كقولك: "يعطى عمرو دينارا"، "ومحمد مُعطى درهما، وتقول: "يسمى الغلام محمدا"، ويقول المتكلم في الإخبار عن نفسه: "أُسَمَّى زَيداً"، "وأُعْطَى دِرْهَماً"، "ورجل يُدعى زيدا". وتقول في الفعل المقيم: "الرجل المدعوّ زيدا" .

٦٢ب

وقد يجيء في هذا الباب ما يشتبه الأمر فيه، نحو قولك: "أُعطى درهمان ودرهمين"، فإنه يجوز في "الدرهمين" الرفع والنصب، أما النصب فعلى أن تضمر في "أُعطى" إنسانا، فيقوم الاسم المضمر مقام اسم(٥) ما لم يسم فاعله، وتنصب لفظ "الدرهمين" لأنه خبر(٦) ما لم يسم فاعله، وأما الرفع فعلى أن توقع فعل الإعطاء على "الدرهمين"، فيقومان مقام الاسم الذي لا يسمّى فاعله، فأما إذا قلت: "أُخذ المال"، "وأُكل الطعام"، فلا يقع فيه اشتباه؛ لأنه لا يجوز فيه إضمار .

---

(١) المراد اسم المفعول .

(٢) يقصد اسم المفعول .

(٣) أي: يتعدى إلى مفرد، فمفعوله دائما جملة مقول القول، أو كلمة تدل على جملة .

(٤) تعبير للفعل المضارع ، وقد سبق الحديث عنه ص ٥٩ .

(٥) يقصد مقام نائب الفاعل .

(٦) أي: مفعول ثان.

وحكم الأسماء المضمرة في هذا الباب مثل حكم الأسماء الظاهرة، نحو: "أُعطيت درهما"، فإن الاسم المضمر في "التاء" اسم ما لم يسم فاعله، فهو في موضع رفع، وتنصب "الدرهم" لأنه المفعول الثاني، وكذلك تقول: "سُقيت شربة أو شربتين"، ويجوز إضمار الاسمين معا، نحو: "سُقيتُه"، فإن التاء اسم ما لم يسم فاعله، وهو في موضع رفع، والهاء هو المفعول الثاني، وهو خبر ما لم يسم فاعله، وهو في موضع نصب(١) . /

٢٢٧ب

وإن كان متعديا إلى ثلاثة مفعولين أَقمت الأول منها مقام الفاعل، فرفعته ونصبت المفعولين بعده، تقول: "أعلم اللهُ زيدا عمرا خيَر الناس"، فإن تركت ذكر الفاعل قلت: "أُعلم زيدٌ عمرا خير الناس"، فإن لم يكن الفعل متعديا لم يجز إلا أن تذكر الفاعل، لئلا يكون الفعل حديثا عن غير محدَّثٍ عنه، نحو: "قام زيدٌ"، "ونام سعدٌ" ولا يجوز "قيم"، ولا "نيم" .

(فصل):

وقد ذكرنا في التصريف أن الفعل اللازم يعدى بثلاثة أشياء: ألف التعدية نحو قولك في "كَرُمَ": "أَكرمَ"، أو تكرير العين نحو: "قام وقوَّم"، أو حرف الجر نحو: "مرَّ زيد"، "ومررت بزيد" .

فهذه الثلاثة تسمى أسباب التعدية للفعل اللازم .

وإذ قد عرفت ذلك فإن ما يعدى بالهمزة أو تضعيف العين فسبيله سبيل المتعدى في أصله، في أنك تقيم فيه المفعول مقام الفاعل، فترفعه بالفعل، تقول في "أذهبت زيدا":

---

(١) في المخطوطة بعد هذه الفقرة أربعة أسطر سيأتي مضمونها بعد الفقرة التالية، وقد كتب المؤلف فوق أول كلمة منها"مكرر" وبعد خامس كلمة منها عبارة: "لا تكتب"، وكأنها سبق نظر من المؤلف أراد أن يتلاشاه بهاتين الإشارتين .

"أُذهب زيدٌ"، وفي "فَرَّحْتُ زيـدا": "فُـرِّح زيـدٌ(١)"، كمـا قلـت في: "ضربـت زيـدا": "ضرب زيد" .

فأما ما يعدى بحرف الجر فلا يمكنك أن ترفع المفعول بوضعه موضع الفـاعل، ولكـن تقول: ذُهـب بزيـد"، "ونظر إلى عمـرو"، فيكـون الاسـم مجـرورا كمـا كـان، والجـار والمجرور في موضع الرفع؛ لقيامه مقام الفاعل، وهو قولك: "بزيد"، و"إلى عمرو" .

واعلم أنك كما تعدِي الفعل اللازم(٢) [بهذه](٣) الأشياء الثلاثة، فكذلك تعدي بهـا المتعدي إلى مفعول واحد فتزيد [بهذه](٤) الأشياء مفعولا ثانيا، تقول في "حفرت بئرا": "أحفرتُ زيدا بئرا"، "وعطيت درهما": "أعطيت زيدا درهما"، وعلى هذا القياس، فإذا عديت فعلا [متعديا للمفعول](٥) بحرف من حروف الجر إلى اسم ثان فلا يجوز لـك أن تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ما دام معك المفعول الأصلـي(٦)، فـلا يجـوز أن تقـول: "دُفع / إلى زيد المالَ"، ولكن ينبغي أن تقـول: "دُفـع المـالُ إلى زيـد"، فتضـعُ "المـال" ــ الذي هو المفعول الأصلي الذي يتعدى إليه بنفسه ـ موضـع الفـاعل، فـإن لم يكـن هـذا المفعول مذكورا في الكلام جاز حينئذ أن تُقيمَ الجار مع المجـرور مقـام الفـاعل، فتقـول: "دفع إلى زيد"، "وأخذ من عمرو" كما تقول: "مُرَّ بزَيدٍ" .

وجملة الأمر أنه إذا كان معك فعـل يتعـدى إلى مفعولـين وكـان يتعـدى إليهمـا بنفسـه فينصبهما ـ كقولك: "أعطيت زيدا درهما"،و"كسوت عمرا جبة" ـــ فـإن الاختيـار أن

٢٧ ب

---

(١) في الأصل: "زيدا" .

(٢) كلمة مطموس بعضها .

(٣) كلمة مطموس بعضها وغير واضحة، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) كلمة مطموسة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

(٥) كلام مطموس ولعله ما أثبت .

(٦) هذا هو مذهب البصريين غير الأخفش، ويذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غيره مع وجوده، ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٠٩/١ .

تضع المفعول الأول مقام الفاعل،كقولك:"أُعطي زيد درهماً"،و"كُسي عمرو جبةً".

وقد يجوز - وليس بالاختيار - أن تضع المفعول الثاني موضع الفاعل فتقول: "أُعطي الدرهم زيدا"، فإن كان قد تعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر لم يجز إلا أن تضع المفعول الأول - الذي تعدى إليه بالنصب - موضع الفاعل، كما مضى من قولك: "دفع المال إلى زيد"، فاحفظ هذا الفرق بين أن يكون الفعل متعديا إلى مفعولين كلاهما منصوب وبين أن يكون يعدى إلى الثاني منهما بحرف جر، فإنه أصل يحتاج إليه .

ولو قلت: "عُلِم منطلقٌ زيدا" لم يجز، ويجوز(١): "أُعطى درهمٌ زيدا"؛ لأنه لا يُتصوَّرُ كون "المنطلق" معلوما غير مرتبٍ على "زيد"؛ لأن المعنى في هذا الباب: على أنك تعلم الشيء على صفةٍ، فكما لا يتصور أن تقول: "علم" بصفة من غير أن تذكر الشيء كذلك لا يجوز أن تقول: "عُلِمَ منطلق" من غير أن يكون مرتباً على "زيد"، وليس "الدرهم" صفةً في: "زيد"، وإنما هو شيء على حدة، فيجوز إسناد الفعل إليه، ألا ترى أنه يصح أن تقول: "دُفع درهم"، ولا يصح أن تقول: "عُلم منطلق" وأنت تجعل فيه ضميرا لـ"زيد" .

فأما إذا كان الفعل متعديا بحرف الجر واجتمع مع ذلك في الكلام ظرف ومصدر فلك أن / تقيم كلَّ واحد منها مقام الفاعل، تقول: "سرت بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا"،فإن تركت ذِكر الفاعل وأقمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل قلت: "سِير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا"، فالباء الآن وما عملت فيه في موضع رفع، ويجوز أن تقيم "الفرسخين" مقام الفاعل، فتقول: "سير بزيد فرسخان يومين سيرا شديدا"، وإن أقمت "اليومين" مقام الفاعل قلت: "سِير بزيد فرسخين يومان سيرا شديدا"، وإن أقمت المصدر مقام الفاعل قلت: "سير بزيد فرسخين يومين سيرٌ شديد"، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل لا غير، فإن كان(٢) مفعول به صحيح لم تقم مقام الفاعل غيره، تقول: "ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ ضَرْباً شديداً"، ترفع: "زيداً" لا غير كما ذكرنا قبل .

٢٢٨ ؟

أما المشبه بالفاعل باللفظ فهو على ضربين: اسم "كان"، وخبر "إن" .

---

(١) يجوز عند الكوفيين لأنهم يجيزون إقامة غير المفعول مع وجوده كما ذكرت سابقا. ينظر ص: ٢٠١هـ٦.

(٢) كان هنا تامة .

(الباب السادس)

في إعراب أسامي "كان" وأخواتها

وهي: "كان" و"أصبح" و"أمسى"و"ظل" و"بات" و"أضحى" و"دام" و"مافتىء" و"ما زال" و"ما دام" و"ما برح" و"ما انفك" و"صار" و"ليس"، وما تصرف منهنَّ، وما كان في معناهن مما يدل على الزمان المجرد من الحدث(١)، فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والنعت والخبر، فترفع المبتدأ والنعت ويصير اسمها، و[تنصب](٢) الخبر ويصير خبرها .

وقد [قيل](٣): اسمها مشبه بالفاعل، وخبرها مشبه بالمفعول(٤) . إلا أن المفعول غير الفاعل، وفي هذه الأشياء الصفة الموصوف بعينه(٥)، فلذلك سموها خبرا .

٢٨ ب

تقول: "كان سعد [الكريمُ بحراً"](٦)، / و"صار حَمَدٌ الأديبُ كاتباً"، و"أصبح الأمير العادلُ مسروراً"، و"ظل جعفرٌ المقيمُ جالساً"، و"بات أخوك الهازلُ لاهياً"، و"دام سعدٌ

---

(١) هذا ما ذهب إليه ابن جني وكثير من المتكلمين. ينظر: اللمع: ٨٥ .

(٢) في الأصل: "ترفع" وهو خطأ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق .

(٤) هذا هو مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا. ينظر: شرح التصريح: ١/١٨٤ .

(٥) أي: هي الموصوف بعينه .

(٦) كلام مطموس في الأصل ولعله ما أثبت .

العزيز كريما"، و"ما زال أبوك الفاضل عاقلا"، و"ما انفك قاسمُ الشريف مقيما"، و"ما فَتِئَ عمروٌ الأحمرُ ساهيا"، و"ليس الرجل الأولُ حاضرا"، وكذلك ما تصرَّف منها نحو: "يكون زيد العاقل ساكنا"، و"ليُصْبِحنَّ الأمرُ الخفى فاشياً"، وكذلك في الفعل المقيم(١) نحو: "عبدا لله مصبح صائما"، و"كلُّ حيٍّ صائرٌ ميتاً"، وكذلك إن كان بدل الاسم الظاهر اسم مضمر نحو: "أصبحت سالما"، و"بتُّ ساهرا"، و"ظلت مقيما" .

ويجوز أن يصير"كان" والاسم الذي يرتفع به وخبره الذي ينتصب به ـ مضمرا، كلُّهُ في لفظة واحدة، مثل قولك: "لو كان أحد ناجيا من هذا الأمر لكُنْتُه"، فإن في "التاء" اسم كان المرفوع، وفي "الهاء" خبر "كان" المنصوب، إلا أن الإعراب لا يظهر فيه .

ومن الضمائر قوله: ﴿ وَكُنْتُمْ قَوماً بُوراً ﴾(٢)، ﴿ وَمَا كَانُوا مُؤمِنِينَ ﴾(٣)، و﴿ كُنَّا قَوماً ضَالِّينَ﴾(٤)، ﴿ وَمَا كَانُوا سَبِقِينَ ﴾(٥)، و﴿ يَكُونُونَ عَلَيهِ لِبَدًا ﴾(٦) .

(فصل):

وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة فاجعل المعرفة اسم "كان"، والنكرة خبر "كان"، نحو: كان عمروٌ سخيّاً، ولا يجوز: كان سخيٌّ عمراً، إلا في ضرورة الشعر، كما قال القطامي:(٧)

---

(١) يقصد اسم الفاعل .

(٢) سورة الفتح : الآية : ١٢ .

(٣) سورة الأعراف : الآية : ٧٢ .

(٤) سورة المؤمنون : الآية : ١٠٦ .

(٥) سورة العنكبوت : الآية :٣٩ .

(٦) سورة الجن : الآية : ١٩ .

(٧) البيت من بحر الوافر، وهو للقطامي، في ديوانه: ٣١، والكتاب: ٢/٢٤٢، والمقتضب: ٤/٩٤، والأصول: ١/٨٣، وشرح المفصل: ٧/٦١، والمغني: ٤٥٣، والهمع: ٢/٩٦، والدرر: ١/٨٨،١٦٠

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ... وَلاَ يَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

فجعل "موقف" - وهو نكرة - اسم كان، و"الوداع" - وهو معرفة - خبرها .

وعلى هذه القاعدة قد اختلف في آي كثير من القرآن، منها: ﴿ وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ إلاَّ مُكَاءً ﴾(١)، وقد قرأها أبو بكر(٢) بنصب "الصلاة" ورفع "مكاءٌ وتصديةٌ"(٣)، وهذا خَلْفٌ عند النحويين؛ لما ذكرنا من تقديم المعرفة على النكرة، إلا في ضرورة الشعر كقوله:

يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وماءٌ(٤)

وكقول الآخر(٥):

فَإِنَّكَ لاَ تُبَالِي بَعْدَ حَولٍ ... أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ(٦)

---

(١) سورة الأنفال: الآية: ٣٥ .

(٢) هو أبو بكر بن عيّاش بن سالم الحنّاط الكوفي .

(٣) قرأ بذلك عاصم في رواية أبي بكر، وأبان بن تغلب، والأعمش، والحسين الجعفي، وأبو بكر. ينظر: السبعة: ٣٠٥، ٣٠٦، والمحتسب: ٢٧٨/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٨٦/٢، إملاء ما من به الرحمن: ٦/٢، والكشاف: ١٥٦/٢، والبحر: ٤٩٢/٤، والحجة في القراءات السبع: ١٧١ .

(٤) صدره:

كأنَّ سلافةً من بيت رأس

والبيت من بحر الوافر، وقائله: حسان بن ثابت الأنصاري. ينظر: شرح ديوانه: ٥٩، والكتاب: ٤٩/١، والمقتضب: ٩٢/٤، والجمل: ٤٦، وشرح المفصل: ٩١/٧،٩٣، والمغني: ٤٥٣،٦٩٥، والدرر: ٨٨/١، والمحتسب: ٢٧٩/١، والروض الأنف: ٢٨٠/٢، وسيأتي البيت كاملاً في الصفحة التالية، والشاهد (يكون مزاجها عسلٌ) النكرة اسم كان، والمعرفة خبرها، وهذا لضرورة الشعر .

(٥) كلمة مطموسة في الأصل، والأظهر ما أثبته .

(٦) البيت من بحر الوافر، وهو لخداش بن زهير في: الكتاب: ٤٨/١، والمقتضب: ٩٤/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٣١٠، وهو لثروان بن فزارة في: شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ١٦٤، وخزانة الأدب: ١٩٢/٧، وبلا نسبة في: الضرورة للقزاز: ٦٨ . الشاهد (أظبي أم حمار) اسم كان نكرة للضرورة .

٢٢٩ ؟

وإنما جاز ذلك للشاعر كما ذكرنا، فالاختيار رفع الصلاة(١) لما ذكرنا / .

ومنها: ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَٰؤُا ﴾(٢) قرأ ابن عامر: (تكن) بالتاء، (آيةٌ): رفع(٣)، جعلها اسم "تكن" ، و"أن يعلمه": خبر "تكن"؛ لأن "أن" مع الفعل مصدر، فالتقدير: أو لم تكن لهم آية علم علماء بني إسرائيل بمحمد في الكتب ـ إلى الأنبياء قبله ـ أنه نبي .

وقرأ الباقون: ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ ﴾ بالياء، ﴿ لَهُمْ آيَةً ﴾ نصبٌ على خبر "كان"، واسم "كان": ﴿ أن يعلمه ﴾ وهو الاختيار؛ لأن "آية" نكرة، و"أن يعلمه" معرفة، وإذا اجتمعت معرفة ونكرة اختير أن يجعل المعرفة اسمَ "كان"، والنكرة خبرها، بل كان سيبويه لا يجيز جعل النكرة اسم "كان"(٤)، إلا في ضرورة لشاعر نحو قول حسان(٥) :

كَأَنَّ سُلاَفَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ   يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

"من بيت رأس" أي: رئيس، قال عمرو:

بِرَأْسٍ مِنْ بَنِي جُشَمِ بْنِ بَكْرٍ(٦)

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٢) سورة الشعراء: الآية: ١٩٧ .

(٣) ينظر: السبعة: ٤٧٣، والكشف: ٢/١٥٢، والتيسير: ١٦٦، والبحر: ٧/٤١ .

(٤) الكتاب: ١/٤٨،٤٩ .

(٥) سبق ذكره قريبا ص: ٢٠٥ هـ٤.

(٦) عجزه:

ندقُّ به السُّهُولَةَ وَالحزُونَا

البيت من بحر الوافر، وقائله: عمرو بن كلثوم في معلقته، ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزني: ١١٨، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي: ١/٤٠٢ .

ومنها: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ﴾(١) فرَفْعُ "الفتنةِ" ــ والتاء ــ في "تكن" ــ لأن "الفتنة" اسم "كان"، و﴿ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾(٢) خبر "كان"، وتقديره: ثم لم تكن فتنتُهُم إلا قولَهم. ونصب "الفتنة" ـ والياء في ﴿ يَكُنْ ﴾(٣) ـ لأن "الفتنة" خبر "كان"، و﴿ أَنْ قَالُوا ﴾ اسم "كان"، وهو الاختيار لعلتين:

إحداهما: أن "الفتنة" قد تكون معرفة ونكرة، والضمير في "أن قالوا" لا يكون إلا معرفة، وإذا اجتمع في كلام معرفة ونكرة جعلت المعرفة الاسم، ولذلك أجمع القراء على نصب: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَومِهِ ﴾(٤)، ﴿ وَمَا كَانَ قَولَهُمْ ﴾(٥)، و﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾(٦) وأمثالها إلا الحسن(٧) .

والعلة الثانية: أن (القول) مذكر و"الفتنة" مؤنثة، فجعل "يكن" للقول المذكر وما أشبهها من الآيات .

فإن اجتمع معرفتان جعلت أيهما شئت اسم "كان"، والآخر: "خبرها، نحو: "كان(٨) زيد أخاك"، وإن شئت: "كان أخوك زيدا" . وعلى ذلك اختلف في قوله:(٩)

---

(١) سورة الأنعام: الآية: ٢٣ .

(٢) سورة الأنعام: الآية: ٢٣ .

(٣) هذه قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة: ٢٥٥، والكشف: ٤٢٦/١، والاقناع: ٦٣٨/٢ . وقد سبق ذكرها ص: ١٨٧ .

(٤) سورة النمل: الآية: ٥٦ .

(٥) سورة آل عمران: الآية: ١٤٧ .

(٦) سورة الجاثية: الآية: ٢٥ .

(٧) ذكر أبو حيان أن طائفة من القراء منهم حماد بن سلمة عن ابن كثير وأبو بكر عن عاصم فيما ذكره المهدوي قرأوا برفع (قولهم) جعلوه اسم كان. ينظر البحر ٧٥/٣ .

(٨) الكلمة مطموسة في الأصل .

(٩) كلمتان مطموستان .

﴿ ثُمَّ كَانَ عَقِبَةَ الَّذِينَ أَسَئُوا السُّوأَى ﴾(١)، فمن نصب "عاقبة" جعلها خبر "كان"، وجعل اسم "كان": "السُّوأى"؛ لأنها ـ أيضا ـ معرفة، وإنها اسم من أسماء جهنم، والتقدير: / ثم كان عاقبة الذين أساءوا جهنمُ، ومن رفع "عاقبةُ" جعلها اسم "كان"، [وجعل](٢) خبرها: "السُّوأى"، و"أن كذبوا" في محل النصب أيضا، والتقدير: ثم كان عاقبة الذين أساءوا جهنم بكذبهم أو لأن كذبوا. وما أشبهها من الآي .

٢٩ب

(فصل):

واعلم أنه يجوز تقديم خبر "كان" على اسم "كان"، كقولك: "كان منطلقا زيدٌ"، وعلى ذلك قوله: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(٣)، ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَومِهِ ﴾(٤)، وأمثالها . ويجوز تقديمه على "كان" أيضا، كقولك: "منطلقا كان زيد"، و"أصبح"، و"أمسى"، و"أضحى"، و"ظل"، و"بات"، و"صار" ـ بمنزلة "كان" في ذلك، يجوز لك فيها كلها تقديم الخبر على الاسم وتقديمه على الفعل نفسه، تقول: "أصبح خارجا زيد"، و"خارجا أصبح زيد"، وكذلك أخواتها .

وأما "ليس" فبهذه المنزلة في الشائع المستعمل، يقدم خبرها على اسمها، كقولك: "ليس منطلقا زيد"، وعلى ذلك قوله: ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا ﴾(٥) في قراءة من نصب،

---

(١) سورة الروم: الآية: ١٠ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم في رواية: ﴿ عاقبةُ ﴾ بالرفع، والباقون بالنصب، ينظر: السبعة: ٥٠٦، والكشف: ٢/١٨٢، والتيسير: ١٧٤، والبحر: ٧/١٦٤، وحجة القراءات: ٥٥٦ .

(٢) في المخطوط: "وجعلها" والذي يتفق مع السياق: "وجعل" .

(٣) سورة الروم: الآية: ٤٧ .

(٤) سورة الأعراف: الآية: ٨٢ .

(٥) سورة البقرة: الآية: ١٧٧ .

جعله خبر "ليس"، والاسم: "أَنْ تُوَلُّوا"، والتقدير: ليس البرَّ تَوَلِّيكُمْ. ومثله: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ ﴾(١) و ﴿ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ ﴾(١)، ومن رفع جعله اسم "ليس"، والخبر: "أن تولوا"، والاختيار النصب لما ذكرنا في ﴿ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ ﴾، غير أن الأثر منع من ذلك؛ لأن في حرف ابن مسعود: (لَيْسَ البِرُّ بِأَنْ تُوَلُّوا)(٢)، والباء تدخل على الأخبار دون الأسماء. وأما تقديم خبر "ليس" عليها فقد اختلف فيه(٣) .

و"ما زال" وكل ما فيه "ما" على الجملة من هذه الأفعال يجوز تقديم الخبر فيها على الاسم، ولا يجوز تقديمه على الفعل، تقول: "ما زال كريما زيد"، ولا يجوز: "كريما ما زال زيد" .

(فصل):

وأخبار "كان" وأخواتها كأخبار المبتدأ: اسم [مفرد]، أو فعل، أو جملة وفيها ذكر الأول، أو ظرف، أو ما يقوم مقام الظرف من حروف الصفات(٤) .

تقول في الاسم المفرد: "كان زيد قائما" .

وفي الفعل: "كان زيد يقوم"، / ومنه قوله: ﴿ وَكَانُوا يَقُولُونَ ﴾(٥) .

٣٠ م

---

(١) سبق ذكرها قريبا ص: ٢٠٧ .

(٢) سبق ذكرها ص ٢٠٨ ، ينظر: الكشف: ٢٨١/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٧٩/١، والمحتسب: ١١٧/١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٣٨/٢، والبحر: ٢/٢، ومفاتيح الغيب: ٩٦/٢ .

(٣) ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك إلى المنع، وذهب أبو علي وابن برهان إلى الجواز، واختلف النقل عن سيبويه من المنع إلى الجواز . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/١-٣٥١، وشرح ابن عقيل: ٢٧٧/١،٢٧٨ .

(٤) الكلمة مطموسة في الأصل، والمقصود كما سبق حرف الجر .

(٥) سورة الواقعة: الآية: ٤٧ .

وفي الجملة: "كان زيدٌ قَامَ أبوه"، و"كان زيد أبوه منطلق"، ولا بد في الجملة من ذكر يعود إلى الأول كما شرحناه في خبر المبتدأ(١) .

وفي الظرف(٢): "كان زيد في الدار" .

وفيما أقيم مقام الظرف: "كان زيد من القوم". وكذلك حروف الصفات(٣) نحو: "كان عندك مال كثير"، وما زال فيك خير كثير، و"صار عليك فضل ظاهر من الله"، و"أصبح إليك جمع كثير من الناس"، وقد شرحنا في خبر المبتدأ وجه هذه الأشياء، فإذا كان خبر "كان" وأخواتها اسما فهو نصب كما ترى، وإذا كان فعلا أو جملة أو ظرفا أو حرفا من حروف الجر أو من حروف الصفات فهو على ما يستحقه من الإعراب، غير أن موضع جميعها نصب بخبر "كان" وأخواتها .

(مسألة):

تقول: "كان زيدٌ منطلقا"، الأصل: "زيد منطلق"، فلما دخلت "كان" رفعت الأول ونصبت الثاني، ويقال للمبتدأ عند دخول "كان" عليه ــ اسم "كان"، وللخبر ــ خبر "كان"، ويقولون: " ما كان نولك أن تفعل كذا"(٤) أي: ما كان منفعةً ـ لك هذا الفعل ـ وحظا، وقيل معناه: ما كان صلاحا لك، قال لبيد:

وَقَفْتُ بِهِنَّ حَتّى قَالَ صَحْبِي ... جَزِعْتَ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالنَّوَالِ(٥)

---

(١) ينظر ص: ١٦٤ .

(٢) كان من المنتظر أن يمثل للظرف بظرف المكان أو الزمان وبما يقوم مقامه بالجار والمجرور ولكنه عكس هنا.

(٣) التمثيل بـ"عندك" ونحوها على حروف الصفات مسألة لم يقل بها أحد من قبل فيما أعلم. ولعل ذلك من باب تضارب المصطلحات .

(٤) ينظر اللسان (نول) ٦٨٤/١١ .

(٥) البيت من بحر الوافر، ينظر ديوانه: ٧٣، واللسان (نول): ٦٨٤/١١ .

أي: بالصلاح، فقوله: "نولك" أي: حظك ومنفعتك على قول، وعلى القول الآخر أي: صلاحك، وفي إعراب المسألة وجهان: [رفع "نولك"](١) على اسم "كان"، ونصبه على خبر "كان"، كقوله: ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾(٢) وأخواتها .

(فصل):

وينبغي [أن تعلم](٣) أن "كان" هذه تسمى ناقصة، ويقال: إنها فعل غير حقيقي، ومعنى [غير الحقيقي](٣) عبارة عن الزمان فقط، فإذا قلت: "كان زيد منطلقا"، لم نعقل [معنى أكثر](٤) من أنها تدل على أن زمان هذا الانطلاق زمان ماض، والفعل الحقيقي التام: ما دل على معنى وزمان كـ"ضرب" ـ الذي يدل على زمان ماضٍ ـ وَضَرْبٍ فيه، / وإنما تسمى "كان" وأخواتها ناقصة إذا كان لها أخبار .

٣٠ ب

ولـ"كان" وجه آخر تكون فيه فعلا حقيقيا، وحينئذ تسمى هي وأخواتها تامة، وذلك إذا كانت "كان" بمعنى: حدث، ووجد، ووقع، وما أشبهها، كقولهم: "كانت الكائنة"، و"المقدور كائن"، يريدون: حدثت الحادثة، والمقدور واقع وحاصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾(٥)، وهي في هذا الوجه تكتفي بالاسم الواحد، فيجيء منها ومن الاسم الواحد كلام مفيد، وتستغني عن الخبر المنصوب، نحو: "قد كان زيد"، أي: خُلق ووجد، كما تقول: "أنا مذ كنت حبيبُك"، أي: أنا حبيبك مذ خلقت، قال الشاعر:

---

(١) كلمتان مطموستان في الأصل لعلهما ما ذكرت .

(٢) سورة الجاثية: الآية: ٢٥ .

(٣) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل ولعل الصواب ما ذكرته .

(٤) كلمتان مطموستان في الأصل ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) سورة البقرة: الآية: ٢٨٠ .

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ(١)

أي: إذا وقع الشتاء .

وعلى هذه القاعدة اختُلِفَ في آي من القرآن منها في سورة البقرة: ﴿ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا ﴾(٢)، فمَنْ(٣) نصبها جعل اسم "كان" قوله: ﴿ بِدَيْنٍ ﴾(٤)، أي: إلا أن يكون الدين تجارة. وكذلك في سورة النساء(٥): إلا أن تكون الأموال تجارة عن تراض منكم، ومن رفعها ففيه جوابان:

أحدهما: أن تجعل "التجارة" اسم "كان" و"تديرون" خبر "كان"، وفي النساء: "عن تراض" خبر "كان"، وتلخيصه: إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ مدارةً .

والجواب الثاني - وهو الاختيار -: أن تجعل "كان" بمعنى: "حدث، ووقع" ولا خبر لها.

---

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله: الربيع بن ضبع الفزاري. ينظر: الجمل للزجاجي: ٤٩، وشذور الذهب: ٣٥٤، والهمع: ٨٢/٢، والدرر: ٨٤/١ . الشاهد (كان الشتاء) كان تامة بمعنى وقع .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٨٢ .

قرأ حفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة: ١٩٣، والكشف: ٣٢٢،٣٢١/١، والتيسير: ٨٥، واتحاف فضلاء البشر: ١٦٦، وجامع البيان: ١٣٢/٣، والبحر: ٣٥٣/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٩٠/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٨٥/١، وحجة القراءات: ١٥١ .

(٣) في الأصل "وفمن" بالواو، والصواب بدونها .

(٤) من قوله تعالى: ﴿يأيها الذيم ءامنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه... ﴾ سورة البقرة: الآية: ٢٨٢ .

(٥) يقصد التقدير: إلا أن يكون الأموال تجارة عن تراض منكم. والآية: ٢٩ من سورة النساء، ونصها: ﴿إلا أن تكون تجرة عن تراض منكم ﴾، وقد قرأ حفص بنصب ﴿ تجرة ﴾، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة: ٢٣١، والكشف: ٣٨٦/١، والتيسير: ٩٥، والنشر: ٢٤٩/٢، والبحر: ٢٣١/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٤١/١ .

وكذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿ وَإِنْ تَكُنْ مَيْتَةٌ ﴾(١)، أي: وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتةً، أو أن تقع ميتةٌ، وكذلك فيها: ﴿ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةٌ ﴾(٢)، تقديرها في النصب: إلا أن يكون المطعوم ميتةً، وفي الرفع: إلا أن تقع ميتةٌ . وكذلك قوله: ﴿لِكَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً ﴾(٣) تقديرها في النصب: كيلا يكون ما أفاء الله دُولةً، وفي الرفع: كيلا تقع، وكذلك قوله: ﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ ﴾(٤). استنبط وجهها .

فأما في الوجه / الأول - الذي تسمى "كان" وأخواتها فيه ناقصة - فلا يتم بها وبالاسم الواحد كلام مفيد، بل لا بد لها من اسمين أو ما يجري مجرى الاسمين.

٣١ ب

---

(١) سورة الأنعام: الآية: ١٣٩ .

قرأ ابن عامر وابن كثير برفع: ﴿ ميتة ﴾ ونصب الباقون. ينظر: السبعة: ٢٧٠،٢٧١، والكشف: ٤٥٤/١، والنشر: ٢٦٦/٢، والبحر: ٢٣٣/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣٥٨/١ .

(٢) سورة الأنعام: الآية: ١٤٥ .

قرأ ابن عامر وأبو جعفر بالرفع والباقون بالنصب. ينظر: الكشف: ٤٥٦/١، التيسير: ١٠٨، والنشر: ٢٦٦/٢، واتحاف فضلاء البشر: ٢١٩، والجامع لأحكام القرآن: ١٢٣/٧، والبحر: ٢٤١/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣٦٠/١، وحجة القراءات: ٢٧٦ .

(٣) سورة الحشر: الآية: ٧ .

قرأ ابن عامر (دولةٌ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: الكشف: ٣١٦/٢، والتيسير: ٢٠٩، والنشر: ٣٨٦/٢، واتحاف فضلاء البشر: ٤١٣، وغيث النفع: ٣٣٩، والمحتسب: ٣١٦/٢، والبحر: ٢٤٥/٨، ومعاني القرآن للفراء: ١٤٥/٣ .

(٤) سورة لقمان: الآية: ١٦ .

قرأ نافع وأبو جعفر والأعرج (مثقالُ) بالرفع، والباقون بالنصب. ينظر: السبعة: ٥١٣/٢، والكشف: ١٨٨/٢، والتيسير: ١٥٥، والنشر: ٣٢٤/٢، والكشاف: ٢٣٣/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٦٧/١٤، والبحر: ١٨٧، وحجة القراءات: ٥٦٥ .

وكذلك: "أصبح" و"امسى" إذا كانتا بمعنى: "صار" كانتا ناقصتين، ولا بد لهما من خبر، نحو: "أصبح زيد مريضا"، و"أمسى عمرو مسرورا"، أي: صار، وإذا كانتا بمعنى الدخول في الصباح والمساء كانتا تامتين للمخبر لهما، نحو: "أصبح زيد" ، و"أمسى سعد"، و"امسينا وأصبحنا والحمد لله" .

و"أضحى" بمنزلة "أمسى" في اللغتين. وكذلك "ظل"، و"بات" كلتاهما قد تكونان ناقصتين ولهما خبر، تقول: "ظل زيد يفعل كذا"، و"ظل عمرو ساعيا"، و"بات سعد يفعل كذا"، و"بات جعفر وانيا"، وقد تكون "ظل" في هذا الوجه بمعنى: "صار"، قال الله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً ﴾(٢) أي: صار . وقد تكونان تامتين لا خبر لهما، نحو: "ظل بمكان كذا"، أي: أفنى نهاره هناك،، و"بات مبيتا طيبا" .

وأما "صار" فلا يكون إلا ناقصا، ولا بد له من خبر، ويدل على حال لم تكن قبل، نحو: "صار زيد فقيها"، يعني: أنه لم يكن قبل بهذه الصفة. وقد يكون تاما فيقال: "صر إليَّ" بمعنى: سر، وقد يوضع "عاد" موضع "صار"(٣)، قال الشاعر:

وَقَدْ عَادَ مَاءُ الأَرْضِ بَحْراً فَزَدَّ بِي ... إِلَى مَرَضِي أَنْ أَبْحَرَ المَشْرَبُ العَذْبُ(٤)

وقد وُضع في القرآن "أتى" موضع "عاد"، ومنه قوله تعالى: ﴿ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيراً ﴾(٥) أي: يَعد .

وأما "ما زال"، و"ما برح"، و"ما فتىء"، و"ما انفك"، فأربعتُها بمعنى، وهو: استغراق الزمان كُلّه، فإذا قلت: "ما زال زيد(٦) [كريما](٧)"، كان المعنى: أنه كان

---

(١) أي: لغة التمام ولغة النقص .

(٢) سورة النحل: الآية: ٥٨، وكذلك في: سورة الزخرف: الآية: ١٧ .

(٣) يعمل عمل "صار" ما وافقها في المعنى مثل: عاد وآحى ورجع. ينظر: شرح الأشموني: ٢٢٩/١ .

(٤) البيت من بحر الطويل، وقائله: نصيب، ينظر: شعر نصيب: ٦٦ . الشاهد (عاد) عملت عمل صار .

(٥) سورة يوسف: الآية: ٩٣ .

(٦) في الأصل: "زيدا" .

(٧) الكلمة مطموسة في الأصل .

كريما في جميع الأزمنة التي وجد فيها. وإذا قلت: "لن(١) يزال زيدٌ خارجاً"، كان المعنى: أن الخروج يستمر به في جميع الأزمنة(٢) المستقبلة، وإذ قد عرفت معنى الواحد فالثلاثة الباقية بمنزلته سواء .

٣١ ب

ولا يستعمل "ما زال"، و"ما فتىء"، إلا مع حرف النفي، تقول: / "لا يزال"، و"ما يزال"، و"لم يزل"، ويجوز "مازيل" في لغة قوم(٣)، و"ما فتىء"، و"لا تفتؤ" وأمثالها. ويجوز للشاعر حذف حرف النفي كما قالت امرأة:

تَــزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أَعَدَّهَا لَهَا مَامَشَى يَوماً عَلَى خُفِّهِ جَمَلُ(٤) .

ومنه قوله تعالى: ﴿ تَاللهِ تَفْتَؤُا ﴾(٥) أي: ما تفتؤا، - وهذان اللفظان أعني: "ما زال" و"ما فتىء" - لا يكونان إلا ناقصين، ولهما خبر كما ترى .

فأما "ما برح"، و"ما انفك" فقد تستعمل معهما كلمة النفي، نحو: "ما انفك"، و"لم ينفك"، و"لا ينفك"، و"ما برح"، و"لن يبرحَ"، و"ما بَرحتْ"، ويكونان ناقصين كما مضى، وقد يكونان تامين ولا خبر لهما، ويستعملان في غير هذا المعنى من غير كلمة النفي نحو: "برح الخفاء"، أي: انكشف، و"انفك الشيء عن الشيء"، أي: انفصل .

وتدخل كلمة "لا" في "زال" و"برح" و"انفك"، ويستعمل(٦) كلها بمعنى الدعاء،

(١) الكلمة مطموسة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

(٢) الكلمة مطموسة في الأصل ولعل صوابها ما أثبته .

(٣) لغة أناس من العرب كما حكى ذلك أبو الخطاب ينظر: اللسان (زول) ٣١٣/١١ .

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو لامرأة سالم بن قحطان. ينظر: سمط اللآلي: ٦٣١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٧٢٧، ونسب لسالم بن قحطان في: الخزانة: ٢٤٥/٩، ٢٤٦، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ١٠٩/٧ .

(٥) سورة يوسف: الآية: ٨٥ .

(٦) "يستعمل" على تقدير اللفظ .

نحو: "لا زال زيد سالما"، و"لا برح عمرو(١) سيدا"، و"لا انفك محمدٌ محمودا"، ولا يقولون: لا "فتىء" بهذا المعنى .

وأما "ما دام" فلها معنى مفرد وذلك أنها في معنى ظرف الزمان وقد وقع فيه فعل، فإذا قلت: "ما دام زيد منطلقا"، كان في تقدير قولك: مدة دوام زيد منطلقا، و"ما" في هذا الموضع بمعنى المصدر، وتنصب "المدة" للظرف؛ ولذلك لا يصح لها معنى ما لم يكن معها كلام آخر، كقولك: "اجلس ما دام زيد جالسا"، ولو قلت: "ما دام زيد" وسكت لم يكن شيئا؛ لأنها لما كانت في تقدير قولك: "مدة دوام زيد جالسا" لم يكن بدٌّ من فعل تذكر أنه واقع في هذه المدة، فصار اقتصارك عليها - لو اقتصرت - بمنزلة قولك: "يومَ الجمعة" بالنصب، على أنه ظرف قد وقع فيه أمر، من غير أن تذكر ذلك الأمر، فتقول: "خرجت يوم الجمعة"، وما أشبهه .

وأما "ليس" فلا يأتي إلا ناقصا، ويستعمل في الاستثناء بمعنى "إلا"، تقول: "جاء القوم ليس زيدا"، على معنى: ليس الجائي زيدا، ويكون "ليس" بمعنى "لا" كقول لبيد:

إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى / لَيْسَ الجَمَلْ(٢)

٣٢ ب

---

(١) في المخطوط: "عمروا" والصواب: "عمرو" .

(٢) صدره:

وإِذَا أُقْرِضْتَ قَرضاً فَاجْزِهِ

البيت من بحر الرمل، وهو في ديوانه: ١٧٩، وفي الكتاب: ٣٣٣/٢، والمقتضب: ٤١٠/٤، والمقاصد النحوية: ١٧٦/٤، وشرح التصريح: ١٣٥/٢، وخزانة الأدب: ٢٩٦/٩، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب: ٥١٥، والأصول: ٢٢١/١،٢٣٥، والصاحبي: ١٤١ .

ورواية الكتاب:

إنما يجزي الفتى غير الجمل

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت في هذا الموضع .

يعني: لا الجمل، وتقول العرب: "جاء القوم ليسك وليسه وليسني"(١)، كما تقول: غيرَك وغيره وغيري، والفصل في هذا الباب أقوى، فيقال: "ليس إياك"، ولا يأتي الوصل إلا في القليل، قال الشاعر:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لاَ نَـرَى فِيهِ عَرِيبَا
لَيْسَ إِيَّـايَ وَإِيَّـا كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيبَا(٢)

ولم يقل: ليسني وليسك، ولو قال لكان جائزا .

وأخبار "كان" وأخواتها بمنزلة المفعول الثاني في أنه يجوز فيه الفصل والوصل في الضمير، غير أن الفصل أقوى، نحو: كُنْتُهُ وكُنْتُ إياه، وصرته وصرت إياه، وكذلك أخواتها فافهم .

وقد تكون "كان" زائدة موكّدة للكلام فلا تحتاج إلى خبر منصوب، نحو: "بصرت برجل كان قائم(٣)" أي: بصرت برجلٍ قائمٍ، و"كان" زائدة ليس لها اسم ولا خبر، قال الشاعر:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ(٤)

---

(١) ينظر: الصحاح: ٩٧٦/٣، واللسان (ليس) ٢١٢/٦ .

(٢) البيتان من بحر الرمل، وهما لعمر بن أبي ربيعة، وهما في ديوانه: ٣٤١، وفي الكتاب: ٣٥٨/٢، ونسبهما صاحب الخزانة للعرجي. ينظر: الخزانة: ٣٢٢/٥،٣٢٤، وبلا نسبة في: المقتضب: ٩٨/٣، والأصول: ٩٨/٢،٢٤٣، والمفصل: ٦٢، وشرح المفصل: ٧٥/٣،١٠٧، والمنصف: ٦٢/٣ .

(٣) جزء من الكلمة مطموس .

(٤) البيت من بحر الوافر، ولم أهتد لمعرفة قائله، وهو في: شرح المفصل: ٩٨/٧،١٠٠، وشرح الأشموني: ٢٤١/١، والمقاصد النحوية: ٤١/٢، وشرح التصريح: ١٩٢/١، والهمع: ١٠٠/٢، والدرر: ٨٩/١، وحاشية يس: ١٩١/١، وسر الصناعة: ٢٩٨/١، والأزهية: ١٩٧، والضرائر: ٧٨، ورصف المباني: ٢١٨،٢١٩ .

ومعنى سراة بني بكر: جمع سرى وهو الشريف، تسامى: تعلو وتسمو، العراب: الخيول العربية .

أي: على المسومة، وجعل "كان" لغوا .

وقد تضمر "كان" واسمها، وجُعِلَ الخبر المنصوب دليلا على إضمارها، ومن ذلك قولهم: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيراً وإن شراً(١) فشراً ، أي : إن كان عملهم خيراً كان جزاءهم خيراً وإن كان عملهم شراً كان جزاءهم شراً"، ومنه:

قَدْ قِيلَ [مَا قِيلَ](٢) إِنْ صِدقاً وَإِنْ كَذِباً
فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيءٍ إِذَا قِيلاَ(٣)

أي: إن كان القول صدقا وإن كان القول كذبا، وعلى ذلك فقس ما أتاك من هذا النوع.

(فصل): في ضمير القصة والشأن.

اعلم أن هاهنا ضميرا يؤتى به في صدر الكلام لا يعود إلى مذكور، يقولون: "هو زيد منطلق"، فيجعلون هذا الضمير دلالةً على ما في نفس المتكلم، كأنهم قالوا: "الأمر أو الشأن أو الحديث زيد منطلق"، فهو إذن ضمـ[ـير الشأن](٤) للذكر على شريطة التفسير(٥)، معنى هذا: أنك إذا قلت: "هو" لم [يعقل](٦) المراد، ولم يعلم أنك أردت أن تضمر الأمر، فإذا قلت: "زيد منطلق" أثبت(٧) مرادك من هذا الضمير، وعلم أنك أردت أن تقول: الأمر [أو الشأن زيد](٨) .

---

(١) ينظر الكتاب ٢٥٨/١ .

(٢) ما بين المعقوفين اضافة يتم بها الوزن والمعنى وهي من ثبت المصادر .

(٣) البيت من بحر البسيط، وقائله: النعمان بن المنذر. ينظر: الكتاب: ٢٦٠/١، وشرح المفصل: ٩٦/٢،٩٧، ١٠١/٨، والمقاصد النحوية: ٦٦/٢، والدرر: ٩٠/١، والأمالي الشجرية: ٣٤١/١، ٣٤٧/٢،، وبدون نسبة في: المغني: ١٦١، وشرح الأشموني: ٢٤٢/١، والهمع: ١٠٢/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل ولعله ما ذكرت . والشاهد (إن صدقاً وإن كذباً) حذفت كان واسمها، وجعل الخبر المنصوب، والتقدير: إن كان القول صدقاً .

(٥) ينظر مجالس العلماء للزجاجي ١١٥ .

(٦) كلمة مطموس بعضها في الأصل ولعل صوابها ما ذكرت.والمعنى: لو قلت:كلمة "هو" لم يعقل مرادك منها

(٧) كلمة مطموسة في الأصل، ولعل صوابها ما ذكرت .

(٨) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل .

وإذ قد عرفت ذلك فإن هذا الضمير لا يؤتى به إلا مبتدأ أو في حكم المبتدأ، ولا بد من جملة تجيء بعده كما رأيت في قولك: "هو زيد منطلق"،/ فلو قلت: "هو منطلق" زاعما أن "هو" ضمير الأمر ـ كان محالا، فهذا مثال كونه مبتدأ. وأما مثال كونه في حكم المبتدأ: فهو أن تجعله اسم "كان" أو اسم"إن" وأخواتهما، فإذا جعلته اسم "كان" قلت: "كان زيد منطلق" فرفعت "منطلقا" لأنك قدرت في "كان" ضمير الأمر، وجعلته اسما لها، فإذا وجدت "كان" اسمها؛ كان "زيد" مرفوعا بالابتداء، وكان "منطلق" خبرا عنه، ثم تكون الجملة في موضع نصب لأنها خبر "كان"، وعلى ذلك قالوا: "ليس الطيبُ إلا المسكُ"(١) برفع: "المسك"، جعلوا في "ليس" ضمير الأمر، وجعلوا الاسمين مبتدأ وخبرا، ولم يرفعوا "الطيب" بأنه اسم "ليس" فيجب نصب "المسك" على أن يكون خبرا، وعلى ذلك قول الشاعر:

٣٢ ب

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذِي كُنْتُ أَصْنَعُ(٢)

أي: كان الشان الناس صنفان، ومنه قول المتنبي:

إِنَّ السِّلاَحَ جَمِيعُ النَّاسِ يَحْمِلُهُ ... وَلَيسَ كُلُّ ذَوَاتِ المِخْلَبِ السَّبُعُ(٣)

أضمر في "ليس" الأمر، وجعل: كل ذوات المخلب السبع "مبتدأ وخبر" ولم يرفع "السبع" بـ"ليس" فيلزمه نصب "كل"؛ والذي دعاه إلى ذلك ـ مع إمكان النصب في "كل" ـ أن جعل "كل" خبرا يفسد المعنى؛ إذ المراد أن ينفي كون كل ذي مخلب سُبعا، لا أن ينفي كون كل سبُعٍ ذا مخلب، فهو يقول: "قد يكون في ذوات المخالب ما ليس بسبع كما يكون في حملة السلاح من لا يغني ذلك السلاح عنه، ولا يريد أن يقول:إن في السباع ما ليس له مخلب؛لأنه لا يكون بمقصوده.

---

(١) ينظر مجالس العلماء للزجاجي ٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائله: العجير السلولي، والبيت في شعر العجير: ٢٢٥، والكتاب: ٧١/١، والجمل: ٥٠، وشرح المفصل: ٧٧/١، ١١٦/٣، ١٠٠/٧، والمقاصد النحوية: ٨٥/٢، والهمع: ٦٧/١، ١١١، والدرر: ٤٦/١. والشاهد (الناس صنفان) قدر في كان اسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة خبره، التقدير: كان الأمر الناس صنفان .

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو في التبيان بشرح الديوان: ٢٣٤/٢ . الشاهد: اسم ليس ضمير الأمر والشأن، أي: ليس الأمر .

وقال بعضهم(١): إن "ليس" حرف يرفع تارة وينصب أخرى؛ بمنزلة كلمة "ما" في اللغة الحجازية، غير أن المشهور هو الأول .

فأما جعل ضمير القصة اسما لـ"إنَّ" ـ نحو: "إنَّه زيد منطلق"، يعني: إن الأمر زيد منطلق، / ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّـهُ مَنْ يَـأْتِ رَبَّـهُ مُجْرِمـاً ﴾(٢)، و﴿ إِنَّـهُ لاَ يُفْلِـحُ الكَفِـرُون ﴾(٣)، وأمثالها من آيات القرآن ليس هاهنا شيء يتصور أن يكون هذا الضمير عائدا إليـه، فلا وجه إلا حمله على أنه ضمير الأمر، وهو في التنزيل كثير .

٢٣٣ ظ

ومنه قول أبي قَطيفةَ حين نفاه ابن الزبير مع بني أمية إلى الشام:

وَمَا أَخْرَجَتْنَا رَغْبَةٌ عَنْ بِلاَدِنَا ... وَلـٰكِنَّـهُ مَا قَـدَّرَ اللهُ كَـائِـنُ

أَحِنُّ إِلى تِلْكَ الوُجُوهِ صَبَابَةً ... كَأَنِّي أَسِيرٌ في السَّلاَسِلِ رَاهِنُ(٥)

فالهاء في "لكنه" ضمير الأمر والشأن .

(فصل):

اعلم أن أهل الحجاز يشبهون "ما" بـ"ليس" في رفع الاسم ونصب الخبر، فيقولون: "ما زيد منطلقا" كما يقال: "ليس زيد حاضرا"، ومن ذلك قوله(٦): ﴿ ما هـذا بشـرا(٧) ﴾،

---

(١) القول لابن السراج وتبعه الفارسي وابن شقير وجماعة. ينظر: الأصول ١/٨٢، وكتاب الشعر ٧-٩، والمغني: ١/٢٩٣ .

(٢) سورة طه: الآية: ٧٤ .

(٣) سورة المؤمنون: الآية: ١١٧ .

(٤) البيتان من بحر الطويل، وقد نسبهما الأصفهاني لأبي قطيفة. ينظر: الأغاني: ١/٣١ .

(٥) سورة يوسف: الآية: ٣١ .

(٦) في الأصل: (بشر) والصواب ما أثبته .

فإن قدّمت الخبر أو نقضت النفي بـ"إلا" بطل عملها، تقول في التقديم: "ما منطلق زيد"، ولا يجوز نصب "المنطلق" هاهنا كما جاز في قولك: "ما زيد منطلقا"، وتقول في النقض: "ما بكر إلا شاخصٌ"، ولا يجوز "شاخصا"، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ ﴾(١) .

وتدخل الباء في خبر "ما" فتفيد تأكيد النفي، نحو: "ما زيد بمنطلق"، كما دخلت في خبر "ليس" مؤكدة للنفي، نحو: "ليس زيد بمنطلق"، أي: ليس زيد منطلقا، ولا يجوز إدخال الباء مع نقض النفي، فلا يقال: "ليس زيد إلا بذاهب"، و"ما عمرو إلا بخارج".

فإن عطفت [على خبر "ما"](٢) وخبر "ليس" بعد دخول الباء فيهما جاز في المعطوف الجر على [اللفظ](٣) والنصب على الموضع، تقول: "ليس زيد بخارج ولا قائمٌ"، فإن قلت: "ولا قائما"(٤) على الموضع جاز، وكذلك: "ما عمرو بمحسن ولا مجملٌ مجملا"، قال الشاعر:

[مُعَاوِيَ إِنَّنا](٥) بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا(٦)

---

(١) سورة القمر: الآية: ٥٠ .

(٢) كلام مطموس في الأصل ولعله ما ذكرت .

(٣) كلمة مطموسة في الأصل .

(٤) طمس في بعض الحروف في الأصل .

(٥) كلمتان مطموستان في الأصل، وقد أثبتها من المصادر .

(٦) البيت من بحر الوافر، وقد نسبه سيبويه لعبد الله بن الزبير. ينظر: الكتاب: ٦٧/١، وقد نُسب لعقيبة الأسدي في: الانصاف: ٣٣٢/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٨٧٠، وسمط اللآلي: ١٤٨، والاقتضاب: ٦٣، وخزانة الأدب: ٢٦٠/٢، وبدون نسبة في: الكتاب: ٢٩٢/٢،٣٤٤، ٩٣/٣، والمقتضب: : ٣٣٨/٢، ١١٢/٤،٣٧١، والجمل للزجاجي: ٥٥، والشعر والشعراء: ٩٩، والحجة في القراءات السبع: ١٠٧ .

عطف "الحديد" على الموضع، فكأنه قال: فلسنا الجبال ولا الحديدا. وهذه التصرفات المذكورة في "ما" كلُّها على لغة أهل الحجاز .

فأما بنو تميم فلا يجعلون لـ"ما" عملا، ويقيمونها / مقام الحروف التي لا تعمل شيئا، نحو: "هل" و"بل"، وأمثالها من الحروف التي لا تعمل شيئا .

٣٣ب

فإن نفيت شيئا وحققت غيره في آخر الكلام بـ"لكن" الخفيفة على اللغة الحجازية ــ نصبت الخبر الأول ورفعت الآخر، نحو قولك: "ما محمد جاهلا لكن عاقل" .

وعلى هذه القاعدة اختلف في قوله تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾(١) فمن رفع التاء فعلى لغة بني تميم، ومن كسر فإن موضعها نصب بخبر "ما" على اللغة الحجازية، و"هنّ" اسم "ما"، وموضعها رفع ، وهو المختار لقوله: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾(٢)، وليس في القرآن خبر "ما" إلا في هذين الموضعين(٣).

---

(١) سورة المجادلة: الآية: ٢ .

قرأ عاصم في رواية المفضل: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم)، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: السبعة: ٦٢٨، وإملاء ما من به الرحمن: ٢/٢٥٧، والكشاف: ٤/٧٠، والجامع لأحكام القرآن: ١٧/٢٧٩، والبحر: ٨/٢٣٢ .

(٢) سورة يوسف: الآية: ٣١ .

(٣) يقصد: خبر "ما" منصوباً .

(الباب السابع)

في أخبار إن وأخواتها

اعلم أن: "إن"، و"أن"، و"كأن"، و"لكن"، و"ليت"، و"لعل"، ستتها تد خل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ والنعت ويصير اسمها، و[ترفع](١) خبر المبتدأ ويصير خبرها، واسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل، تقول: "إن سعداً اللَّبيبَ ذَاهِبٌ"، "وبلغني أن محمدا أخاك شاخص"، "وكأن محمدا حبيبك أسدٌ"، "وما جاء عمرو لكن زيدا شريكك قادم"، "وليت أخاك العالم حاضر"، "ولعل الرجلَ الأحمرَ واقفٌ"، وكذلك إن كان الاسم مضمرا نحو: "إنك ذاهب" فالكاف في موضع الاسم المنصوب، وكذلك: "إني شاخص"، "وكأنك عارف"، " ولعلك قريب"، "ولكنك عالم" .

وهذا الباب كله بمنزلة الفعل في وصل الضمير مع هذه الحروف، نحوقولك: "إنه"، "وإنك"، "وإنها"، " وإني"، "وإنا"، ولا يجوز فصل الضمير فيه فلا يقال: "إن إياك" .

وتقول في ضمير نفسك: "إنني"، فتُلحِق قبل الياء نونا(٢) كما تلحق قبل الفعل، حيث تقول: "ضربني"، ومنهم من يترك النون ويقول: "إني"، "وكأني"، وذلك لكراهية اجتماع(٣) ثلاث نونات / وهذا كما يقال: "هما يضرباني"، يراد: "يضربانني"، فيتركون النون كراهية اجتماع النونين .

٣٤ م

وقالوا: "لعلي"، شبهوه بـ"أني" لأن اللام قريبة من النون، وقد يجوز أن يقال: "لعلني"، غير أن القرآن على القول الأول(٤) .

فأما "ليت" فالوجه فيه: "ليتني" بإثبات النون، ولا يقال: "ليتي"(٥) .

---

(١) في الأصل: (تنصب) وهو خطأ .

(٢) تسمى نون الوقاية .

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٤٥/١، ٢٥٠ .

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿لعلي أبلغ الأسابابَ﴾ .

(٥) يرى ابن مالك أن حذف نون الوقاية من "ليت" نادر وليس ممتنعا، وأجاز ذلك الفراء. ينظر: شرح الأشموني: ١٢٣/١، وشرح ابن عقيل: ١١٠/١، ١١١.

(فصل):

وإن عطفت على شيء من هذه الأسماء قبل الخبر كان نصبا في قول الفراء(١)، نحو قولك: "إن محمدا وعمرا خارجان"، "وكأنَّ عمرا وسعدا أسدان"، "ولعل زيدا وجعفرا قادمان"، وكذلك أخواتها .

فأما قوله(٢) تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾، قال الفراء: "الحجة في رفع: ﴿ الصَّابِئُونَ ﴾ أنه عطف على: ﴿ الَّذِينَ ﴾، و﴿ الَّذِينَ ﴾ حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدا، وكان نصب "إن" ضعيفاً ـ وضعَّفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ـ جاز رفع "الصَّابِئِينَ"، قال: "ولا أستحب أن أقول: "إن عبدا لله وزيد قائمان"؛ لبينة الإعراب في "عبدا لله"، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إنَّ"، ويحتج بأبيات من شعر"(٣)، فعلى قوله يجوز الرفع في المعطوف على اسم "إن"، نحو: "إن محمدا وعمرو خارجان" .

وإن ذكرت اسما من أسماء التوكيد قبل الخبر فلك في ذلك الاسم النصب تبعا للاسم، ولك الرفع على الابتداء، وعلى هذه القاعدة اختلف في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾(٤) فمن نصب "الكل" جعله تأكيدا للأمر الذي هو اسم "إن"، ومن رفع جعله ابتداء وجعل: ﴿ لله ﴾ خبره، وجعل الجملة خبر "إن" .

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١/٣١٠،٣١١، والإنصاف: ١/١٨٦ .

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة، وسيأتي مزيد بيان لها ص: ٢٢٨ . .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣١٠،٣١١ .

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٤.

قرأ أبو عمرو ويعقوب برفع (كلُّه) والباقون بالنصب. ينظر: السبعة: ٢١٧، الكشف: ١/٣٦، التيسير: ٩١، النشر: ٢/٢٤٢، الاتحاف: ١٨٠، جامع البيان: ٤/١٤٣، الجامع لأحكام القرآن: ٤/٢٤٢، البحر: ٣/٨٨، مفاتيح الغيب: ٩/٤٧، الحجة في القراءات السبع: ١١٥، حجة القراءات: ١٧٧ .

وإن عطفت على اسم "إن"، و"لكن" بعد خبرهما جاز لك النصب على اللفظ والرفع على موضع الابتداء، تقول: "إن سعدا لقاعد وعمرا"، وإن شئت و"عمرو"، وكذلك لكن حمداً ذاهبٌ وبشراً ، وإن شئت : "وبشرٌ" ، أما النصب فعلى أن تتبع الثاني الأول فيجري على إعرابه، وأما الرفع فعلى أن تُتْبِعَهُ الاسم المضمر الذي في الخبر من قولك: "ذاهب"، فإن ذلك رفع على الابتداء لولا دخول "إنَّ" .

ولا يجوز العطف على موضع الابتداء مع بقية أخوات: "إن"، و"لكنَّ"؛ لزوال معنى الابتداء(١) فيها، وعلى هذه القاعدة اختلف في آي من القرآن منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ا للهَ بَرِيءٌ(٢) مِنَ المشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾(٣) .
ومنها قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ا للهِ(٤) حَقٌّ وَالسَّاعَةَ ﴾(٥) فالنصب نَسق على: ﴿إِنَّ وَعْدَ ا للهِ﴾، والاختيار هو الرفع؛ لأن الكلام قد تم دونه وهو قوله:

---

(١) كلمتان مطموس بعضهما في الأصل ولعلهما ما ذكرت .

(٢) الكلمة مطموسة في الأصل .

(٣) سورة: التوبة، الآية: ٣.

قرأ يعقوب وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن علي والحسن وروح بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ٢٤٠، إعراب القرآن للنحاس: ٢٠٢/٢، إملاء ما من به الرحمن: ١١/٢، الكشاف: ١٧٣/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٧٠/٨، البحر: ٦/٥، مفاتيح الغيب: ٢٢٣/١٥، الألوسي: ٤٧/١٠ .

(٤) كلمات مطموسة في الأصل .

(٥) سورة: الجاثية، الآية: ٣٢ .

قرأ حمزة وأبو عمرو بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة: ٥٩٥، الكشف: ٢٦٩/٢، التيسير: ١٩٩، غيث النفع: ٣١١، جامع البيان: ١٥٧/٢٥، الجامع لأحكام القرآن: ١٧٦/١٦، البحر: ٥١/٨، حجة القراءات: ٦٦٢ .

﴿ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ ﴾؛ ولأن الاختيار في العطف بعد / خبر "إن" أن يرفع، ولأن المعطوف على الشيء يجب أن يكون في معناه، فإذا اختلف المعنى اختير القطع من الأول والاستئناف .

٣٤ب

ومنها قوله: ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالبَحْرُ ﴾(١)، وقرأ أبو عمرو هنا بالنصب، وفي قوله: ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ ﴾(٢) بالرفع، لأن الكلام في: ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللهِ ﴾ تام، وهنا الكلام غير تام فأشبه المعطوف قبل الخبر؛ لأن "لو" تستدعي جوابا، وإن كان عطفا بعد الخبر. وأما رفع "والبحر" فبالعطف على ما قبل دخول "إن"، ووجه آخر وهو: أن يكون على الاستئناف، وحجة ثالثة وهي: قراءة ابن مسعود: (من شجرة أقلام وبحر)(٣).

(فصل):

وإذا جمعت بين حروف الخفض وحروف النصب أعملتها جميعا، إلا أنه لايجوز أن تفرق بين الخافض والمخفوض، مثل قولك: "إن في القوم عمرا"، خفضت "القوم" بـ"في"، ونصبت "عمرا" بـ"إنَّ"، وكان الخافض والمخفوض جملة(٤) وهي خبر "إن"،

---

(١) سورة: لقمان، الآية: ٢٧ ﴿ولَو أنَّمَا في الأرضِ مِن شَجَرَةٍ أقلامٌ والبحرُ﴾ .

قرأ أبو عمرو ويعقوب بالنصب (والبحرَ) والباقون بالرفع. ينظر: السبعة: ٥١٣، الكشف: ١٨٩/٢، التيسير: ١٧٧، النشر: ٣٤٧/٢، اعراب القرآن: ٢٨٨/٣، جامع البيان: ١٨٢/٢١، البحر: ١٩١/٧، معاني القرآن للفراء: ٣٢٩/٢، المحتسب: ١٦٩/٢، حجة القراءات: ٥٦٦ .

(٢) سبق ذكرها ص ٢٢٤ .

(٣) قراءة ابن مسعود وأبي وطلحة بن مصرف. ينظر: الكشف: ١٨٩/٢، معاني القرآن للفراء: ٣٢٩/٢، المحتسب: ١٦٩/٢، الكشاف: ٢٣٦/٣،، البحر: ١٩١/٧ .

(٤) في التعبير تسامح وهو شبه جملة .

وكذلك: "ليت عند زيد بكرا"، خفضت "زيدا" بـ"عند"، ونصبت "بكرا" بـ"ليت"، وكذلك أخواتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ ﴾(١) وأمثالها، وكذلك إن كان بدل الظاهر في المخفوض اسم مضمر - نحو: "ليت عندك عمرا" - فإن الاسم المضمر في الكاف في موضع الخفض، وربما طال الكلام الذي يحجز بين الحرف الناصب وبين اسمه بكثرة ما يقع بينهما، فليُتفقد ذلك، نحو قولك: "إن في الرهط - الذين أعطوك الدنانير الجياد - عبدَ الله"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾(٢) إلى قوله: ﴿ ... ... وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ لَآيَاتٍ ﴾(٢)، فـ"الآيات" نصب بـ"إنَّ" كما ترى .

فإن عطفت على هذا النوع فيجوز لك فيه النصب عطفا على اسم "إنَّ" والرفع على الابتداء، والصفة خبره، نحو: "إن في الدار زيدا وفي الحجرة عمراً"، وإن شئت: "عمرو". وعلى هذه القاعدة قوله تعالى في: الجاثية: ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ(٣) * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَتٍ ﴾(٤) ، ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَتٍ ﴾(٥)، فالنصب في "آيات" في الموضعين عطف على اسم "إن" في قوله:

---

(١) وردت الآية في سور كثيرة منها: يونس: ٦٧، الكهف: ١٢٨، المؤمنون: ٣٠، النمل: ٨٦، العنكبوت: ٢٤، الروم: ٢١،٢٢،٢٣،٢٤، لقمان: ٣١ .

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٦٤ .

(٣) في المخطوط: "للموقنين" والصواب ما أثبته .

(٤) سورة: الجاثية، الآية: ٣،٤ .

(٥) سورة: الجاثية، الآية: ٥ .

قرأ حمزة والكسائي ﴿ ءايتٍ ﴾ بالنصب في الموضعين، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة: ٥٩٤، والكشف: ٣٢٧، والتيسير: ١٩٨، والتبصرة في القراءات: ٣٢٧، والنشر: ٣٧١/٢، وجامع البيان: ١٤٠/٢٥، والكشاف: ٥٠٨/٣، والبحر: ٤٢/٨، والحجة في القراءات السبع: ٣٢٥ .

﴿ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ ﴾، والرفع على خبر الصفة(١). وقال المبرد: "النصب لحن عندي، لأنه عطف على عاملين: "إن" و"في"(٢) . /

٣٥ ب

قال أبو عبدالله بن خالويه: "ليس لحنا عندي؛ لأن من رفع أيضا فقد عطف على عاملين" . وكان الأخفش يجوز العطف على عاملين(٣) نحو: "مررت بزيد في الدار والحجرة عمرو"، وقال الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَأَجَّجُ بِاللَّيْلِ نَارًا(٤)

قال(٥): ومن خفض فله حجة أخرى أجود مما مضى، وهو أن تجعل (الآيات) الثانية بدلا من الأولى، فيكون غير عاطف على عاملين،قال: وكأنَّ أبا العباس ذهب عليه هذا، حتى حرَّم كسر التاء، وقد قرأ بذلك إمامان"(٦) .

(فصل):

وإذا جمعت بين حروف النصب وحروف الرفع جاز لك في الثاني الرفع، والاختيار

---

(١) أي: جعل "الآيات" مبتدأة، وما تقدم من الصفة وما تعلق به خبرا عنها .

(٢) الكامل: ٢٨٦/١ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٤٠/٤، والكشاف: ٥٠٨/٣ .

(٤) البيت من بحر المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي ، والبيت في: ديوانه: ١٣٠، والكتاب: ٦٦/١، وشرح التصريح: ٥٦/٢، وشرح المفصل: ٢٦/٣، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، والمقاصد النحوية: ٤٤٥/٣، وخزانة الأدب: ٥٩٠/٩،٥٩٢، والدرر: ٦٥/٢، وهو لعدي بن زيد العبادي في ملحق ديوانه ص: ١٩٩، وبلا نسبة في: الأصول: ٥٧/٢، والمحتسب: ٢٨١/١، والأشموني: ٢٧٣/٢، وحاشية الصبان: ١٤٠/٢، والأمالي الشجرية: ٢٩٦/١ .

(٥) القول لأبي عبدالله بن خالويه أيضاً .

(٦) هما حمزة والكسائي، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٣١١/٢،٣١٢ .

فيه النصب، نحو قولك: "إن خير القوم كان محمدا"، ويجوز: "كان محمد"، وعلى النصب القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾(١)، وقوله: ﴿ إِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً ﴾(٢)، وقوله: ﴿ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً ﴾(٣) .

(فصل): آخر في العطف على اسم "إن":

وقد قال الله تعالى في سورة المائدة: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِئُونَ﴾(٤)، اختلفوا في وجه ارتفاعه، فقال الكسائي: "هو نسق على الضمير المستكن في (هادوا)"(٥). يعني: هادوا هم والصابئون، وقال الفراء: "جعل له إعراب المبتدأ لضعف عمل "إن"، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره"(٦) وهذا ليس بمرضي عند البصريين، فقال سيبويه والخليل: "فيه تقديم وتأخير والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك."(٧). وهذا كقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ ﴾(٨) .

---

(١) سورة: الفرقان، الآية: ٦ .

(٢) سورة: الإسراء، الآية: ٢٥ .

(٣) سورة: النصر، الآية: ٣ .

(٤) سورة: المائدة، الآية: ٦٩ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣١٢/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٢/٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء: ٣١٠/١، ٣١١.

(٧) الكتاب: ١٥٥/٢ .

(٨) سورة: الحج، الآية: ٢٥ .

(فصل):

وقد يكون اسم "إن" وأخواتها أحد الأسماء الموصولة كالمبتدأ و الخبر سواء، نحو: "إن ما قلت حق"، [وإن الذي فيه](١) تماريتما(٢) بيِّنٌ، وإن من أعطيته لغني، ومنه قوله تعالى(٣): ﴿ إِنَّ مَا عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيرٌ لَكُمْ ﴾(٤)، و ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ ﴾(٥) و﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيكَ القُرآنَ لَرَادُّكَ ﴾(٦) ، وعلى هذه القاعدة اختلف في قوله: ﴿ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ أَوْثَاناً مَوَدَّةَ بَينَكِمْ﴾(٧)، / وقد ذكرنا ذلك في المصادر فاطلبه في فصل: "المودة" . ٣٥ب

(فصل):

واعلم أنه يدخل على هذه الحروف "ما" الكافة فتبطل عملها، ويعود المبتدأ و الخبر

---

(١) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل، ولعله ما ذكرت .

(٢) كلام غير واضح في الأصل .

(٣) سورة: النحل، الآية: ٩٥ .

(٤) كلمات مطموسة في الأصل .

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ١٣٤ .

(٦) سورة: القصص، الآية: ٨٥ .

(٧) سورة: العنكبوت، الآية: ٢٥ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿ مودةٌ ﴾ بالرفع على أنه خبر (إن) و (ما) في محل نصب اسمها مع الاضافة، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم من رواية أبي بكر: ﴿ مودةً ﴾ منوناً بالنصب، وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: ﴿ مودةَ ﴾ بالنصب مع الإضافة . ينظر: السبعة: ٤٩٩، الكشف: ١٧٨/٢، التيسير: ١٧٣، النشر: ٣٤٣/٢، الكشاف: ٢٠٣/٣،، البحر: ١٤٨/٧، معاني القرآن للفراء: ٣١٥/٢، والحجة في القراءات السبع: ٢٧٩، وحجة القراءات: ٥٥٠.

إلى أصلهما من الرفع بالابتداء، وقد ذكرنا ذلك فيما يدخل على المبتدأ والخبر فلا يغيره(١).

و"ما" هذه تسمى كافة، يعني: أنها تكف هذه الحروف عن عملها، أي: تمنعها عنه، ومن شأنها إذا اتصلت بهذه الحروف أن تهيئها للدخول على الفعل، كقولك: "إنما خرج زيد"، "وكأنما دخل عمرو"، وعلى هذا القياس، ولا يصلح الفعل بعدها إذا لم تكف بـ"ما" فلا يقال: إنَّ خرج، ولا كأنَّ خرج زيدٌ، فافهم .

(فصل في معاني هذه الحروف):

فـ"إن" و"أنَّ" للتأكيد، فإذا قلت: "إن زيدا منطلق" أفادت هذه الكلمة في خبرك هذا تأكيداً وقوةً وفضلَ تثبيتٍ منك له، والفرق بين المفتوحة والمكسورة "أن" المفتوحة تجعل الكلام شانا، وقصة، والجملة معها في تأويل اسم مفرد، فإذا قلت: "بلغني أن زيدا منطلق" صرت كأنك قلت: بلغني هذا الشأن أو بلغني انطلاق زيد، وليس كذلك المكسورة، فإن الجملة تبقى معها على ما كانت عليه من كونها كلاما تاما، وقولك: "إن زيدا منطلق" بمنزلة قولك: "زيد منطلق" في أنه كلام مفيد يصح السكوت عنه، وليس كذلك إذا قلت: "أنَّ زيدا منطلقٌ" ففتحت؛ لأنه لا تحصل لك هاهنا فائدة حتى تجيء باسم، فتقول: "حقٌ أن زيدا منطلق"، أو بفعل نحو: "بلغني أن زيدا شاخص" .

و"كأنَّ" للتشبيه، فإذا قلت: "كأنَّ زيداً الأسدُ" كنت قد شبهته بالأسد، والأصل أن تقول: "إنَّ زيداً كالأسد" ثم قدمت الكاف وفتحت الألف فصارتا كلمة واحدة(٢)، وإذا خففتها دخلت على الاسم والفعل جميعا، نحو: "كأنْ زيدٌ أسد"،و"كأنْ قد خرج زيد".

---

(١) ينظر ص: ١٧٣ وما بعدها .

(٢) يفهم من كلامه أن "كأن" مركبة في الأصل، وليس هذا مسلماً به، بل يرى بعضهم أنها بسيطة. ينظر الدسوقي على المغني ١/٢٧٧-٢٧٨ .

ويجوز أن تعمل المخففة كالمثقلة فيقال: "كأنْ زيدا أسد"، قال الشاعر / : ٣٦م

وَصَدْرٍ حَسَنِ النَّحْرِ كَأنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ(١)

ويروى: "كأنْ ثدياه" .

و"لكنَّ" للاستدراك، فإذا قلت: "ما جاءني زيد لكنَّ عمرا حاضر" ـ كنت قد استدركت وبينت للمخاطب أن "عمْراً" لم يَشرِك "زيداً" في ترك المجيء والغيبة عنك(٢).

و"ليت" للتمني، وتقول ـ عند الإضافة إلى نفسك فيها: "ليتني" بإثبات النون، ويجوز أن تقول: "ليت أني" و"ليتك"، و"ليت أنك"، قال الراجز :

يَالَيتَ أَنِّي وَسُبَيعاً فِي غَنَمْ وَالخُرجُ مِنْهَا فَوقَ كَرَّازٍ أَجَمْ(٣)

وبعض العرب ينصبون الاسمين معا تشبيها بأفعال(٤) الشك، فيقولون: "ليت عمراً ذاهبا" كما يقال: "ظننت زيدا قاعدا" .

و"لعلّ" للترجي، والفرق بين التمني والترجي أن التمني يقع على ما يجوز أن يكون

---

(١) البيت من بحر الهزج، وقائله مجهول، ينظر: الكتاب: ١٤٠/٢، والمحتسب: ٩/١، والمنصف: ١٢٨/٣، والأمالي الشجرية: ٢٤٣،٣/٢، والانصاف: ١٩٧، والدرر: ١٢٠/١. وللبيت رواية أخرى وهي: "كأن ثدياه حقان"، وعليه فلا شاهد فيها في الموضع، ينظر: الكتاب: ١٣٥/٢، الأمالي الشجرية: ٢٣٧/١، شرح المفصل: ٨٢/٨، وشرح شذور الذهب: ٢٨٥، وشرح الأشموني: ٢٩٣/١، وشرح التصريح: ٢٣٤/١، والمقاصد النحوية: ٣٠٥/٢ .

(٢) كلام في الهامش يستقيم المعنى بدونه، ولا توجد إشارة تدل على موضعه ونصه: "راجع في تفسير الكلمات للأدوات" .

(٣) البيتان من بحر الرجز، وهما للراعي النميري، في: ديوانه ٣٠٩، وإصلاح المنطق: ٤٠٧، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ١١١/٨، ولسان العرب(كرز) ٣٩٩/٥، ١٥٠/٨، وخزانة الأدب: ٢٤٤/١٠، ورواية الديوان: " ... في الغنم" .

(٤) أي: ينصبون الاسمين بها تشبيهاً لها بأفعال الشك .

وعلى ما لا يجوز أن يكون، تقول: "ليت زيدا خارج" فهذا مما يجوز أن يكون، وتقول: "ليت الشباب يعود" فهذا ما لا يجوز أن يكون، لأن "الشباب" لا يعود . وأما الترجي يختص بما يجوز أن يكون، كقولك: "لعل زيدا يأتينا"، ولو قلت: "لعل الشباب يعود" لم يكن كلاما، ويكون "لعل" بمعنى: "كي" قال الله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾(١). يريد: لكي تهتدوا. والأصل في "لعل": عل(٢)، واللام الأولى زائدة، قال الشاعر:

يَقُولُ أُنَاسٌ عَلَّ مَجْنُونَ عَامِرٍ   يَرُومُ سُلُوّاً قُلْتُ: إِنِّي لِمَا بِيَا(٣)

وبعض بني تميم يقولك "لغنَّ" بمعنى: "لعل" بالغين المعجمة والنون، تقول: "لغنى" و"لغنا"، قال الفرزدق:

قِفَا يَا صَاحِبَيَّ لَنَا لَغَنَّا   نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ(٤)

وأخبار [هذه](٥) الحروف كأخبار المبتدأ، من المفرد والجملة والظرف، ولا يجوز [تقديم](٥) أخبارها على أسمائها إلا أن يكون الخبر ظرفا، تقول: "إن في الدار زيدا، [ولعل](٥) عندك عمرا"، ... ...(٦) .

ويدخل في خبر "إن" المكسورة خاصة اللام المفتوحة زيادة(٧) مؤكدة، تقول: "إن زيدا لقائم"، ولو قلت: "ليت زيدا لقائم" - أو نحو ذلك - لم يجز .

---

(١) سورة: البقرة، الآية: ٥٣، ١٥٠ .

(٢) المسألة خلافية، والحق أن "علّ" لغة في لعل، ولعل هي الأصل. ينظر الدسوقي على المغني ١/٢٢٧ .

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله هو مجنون ليلى في ديوانه : ٢٩٥ ، والأغاني: ٢/٣٨ .

(٤) البيت من بحر الوافر، ينظر: ديوانه: ٢/٢٩٠، ولسان العرب (لغن) ١٣/٣٩٠، وبلا نسبة في الإنصاف: ٢٢٥، وشرح شواهد الشافية: ٤٦٤، وشرح التصريح: ١/١٩٢ .

(٥) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل، ولعل صوابها ما اثبت .

(٦) كلام غير واضح في الأصل ولم أتبينه .

(٧) كلمتان مطموس بعضهما في الأصل .

- ٢٣٣ -

(فصل): في اعراب ألف "إن" :

أما إعراب(١) ألف "إن" فإنها تكسر في كُلِّ / موضع لو حذفتها منه لكان ما بعدها مرفوعا بالابتداء، تقول: "إن زيدا قاعد"؛ لأنك لو حذفتها لقلت: "زيد قاعد"، وكذلك كل ما جاء بعد القول والأمر والنهي فهو مكسور، كقولك: قلت: "إن محمدا خارج"، "وأحسن إلى فلان فإنه مستحق لذلك"، "ولا تؤذِ الناس إنه قبيح بك"، قال الشاعر:

٣٦ب

وَدِّعْ هُرَيرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ(٢)

وكذلك ما جاء في خبره اللام فهو مكسور وإن كان في درج الكلام وبمعنى المصدر، نحو: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾(٣)، ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾(٤) .

وتفتح في كل موضع كانت في درج الكلام، وحلت محل فاعل أو مفعول، وكانت بحيث لو طرحت منه وطرح ما عملت فيه ـ لصلح في موضع الجميع "ذاك"(٥)، ومعنى الكلام المصدر نحو: "بلغني أنَّ سعدا شاخص"، فتحت "أنَّ" لأنك لو طرحتها منه وما عملت فيه لقلت: "بلغني ذاك"، ومعنى الكلام: "بلغني شخوصُ سعدٍ" .

وقد اختلفَ القراء في فتح "إنَّ" وكسرها في مواضع من القرآن، فمنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلَامُ ﴾(٦) فمن كسر فعلى الابتداء، ومن فتح جعل

---

(١) يسمي المؤلف كسرُ همزة "إن" وفتحها إعرابا ولم يقل بذلك أحد فيما نعلم .

(٢) البيت من بحر البسيط، وقائله هو: الأعشى، ينظر: ديوانه: ١٤/١، والخصائص: ٤٣/١، ٤٧٤/٢، والمحتسب: ١٠٥/١ .

(٣) سورة: الصافات، الآية: ١٥٨ .

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ٣٣ .

(٥) يقصد كلمة "ذاك" .

(٦) سورة: آل عمران، الآية: ١٩ .

﴿ أنَّ الدين ﴾(١) بدلا من: ﴿ أنّه ﴾(٢)، والتقدير: شهد الله أنه وأن الدين، وقد قُرِئ شاذا: (شهد الله إنه)(٣) على الابتداء أو على أن الشهادة بمعنى القول .

ومنها قوله: ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلاَئِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللهَ ﴾(٤)، فمن نصب أعمل ﴿ فنادته ﴾، أي: فنادته أن الله وبأن الله، ومن كسر جعل النداء بمعنى القول، والتقدير: فقالت له الملائكة: إن الله، أو يضمر القول، وتلخيصه: فنادته الملائكة قالت: إن الله .

ومنها قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ وَأَنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(٥)،

---

(١) قرأ بذلك الكسائي وابن عباس ومحمد بن عيسى الأصبهاني والشنبوذي وعبدالله بن مسعود. ينظر: السبعة: ٢٠٣، الكشف: ٣٣٨/١، التيسير: ٨٧، النشر: ٢٣٨/٢، إتحاف فضلاء البشر: ١٧٢، معاني القرآن للفراء: ١٩٩/١، الكشاف: ١٧٩/١، البحر: ٤٠٧/٢، الحجة في القراءات السبع: ١٠٧، وحجة القراءات: ١٥٧ .

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ١٨ .

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ١٨ .

قرأ بذلك الحسن وابن عباس. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٧٢، معاني القرآن للفراء: ٢٠٠/١، جامع البيان: ٢٠٩/٣، الجامع لأحكام القرآن: ٤٣/٤، البحر: ٤٠٣/٢ .

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ٣٩ .

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم: ﴿ إن الله ﴾ والباقون بفتحها . ينظر: السبعة: ٢٠٥، الكشف: ٣٤٣/١، التيسير: ٨٧، معاني القرآن للأخفش: ٤٠٥/٢، معاني القرآن للفراء: ٢١٠/١، جامع البيان: ٢٥٠/٣، الجامع لأحكام القرآن: ٧٥/٤، البحر: ٤٤٦/٢ .

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ١٧١ .

قرأ الكسائي ﴿ وإن ﴾، وقرأ الباقون بالفتح . ينظر: السبعة: ٢١٩، الكشف: ٣٦٤/١،٣٦٥، التيسير: ٩١، النشر: ٢٤٤/٢، جامع البيان: ١٧٥/٤، الكشاف: ٤٨٠/١، البحر: ١١٦/٣ .

فمن فتح فموضع "أن" خفض بالنسق على قوله: ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ ﴾(١) وبـ"أن الله"، أو لـ"أن الله"، ومن كسر فعلى الابتداء .

وكسر هذه ونصب(٢) ﴿ أَنَّ الدِّينَ ﴾ / مما لم يسبق به الكسائي . ٢٣٧

ومنها قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ ... ﴾(٣) إلى: ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ ﴾(٤) .

فمن نصبهما أعمل "كتب" ونصب الأولى، وأبدل الثانية من الأولى، وتقديره: الرحمة بأنه أو لأنه، ومن فتح الأولى وكسر الثانية فتح الأولى بـ"كتب"، وكسر الثانية بالاستئناف والابتداء؛ لأن الكلام بعد فاء الشرط مستأنف، كقوله: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ ﴾(٥) وقال: ﴿ مَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولِهِ فَإِنَّ لَهُ ﴾(٦) أجمع القراء على كسر "إن"؛

---

(١) سورة: آل عمران، الآية: ١، وقد وجه المؤلف قراءة الفتح بالنسق على قوله: ﴿ ويستبشرون بالذين ﴾، وقد وجه غيره قراءة الفتح بالعطف على قوله: ﴿يستبشرون بنعمة من الله وفضل ﴾. ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١١٦ .

(٢) يقصد فتح همزة "إن" في قوله تعالى ﴿ إن الدين ﴾، وهي قراءة الكسائي وقد سبق ذكرها قريبا. ينظر ص: ١٣٤ .

(٣) الآية: ٥٤ .

قرأ أبو عمرو والكسائي وابن كثير وحمزة وخلف ﴿ إنه من عمل ... فإنه غفور رحيم ﴾ بكسر الألف فيهما، وقرأ عاصم وابن عامر بفتح الألف فيهما، وقرأ نافع بنصب الألف الأولى وكسر الثانية. ينظر: السبعة: ٢٥٨، الكشف: ٤٣٣/١، التيسير: ١٠٢، النشر: ٢٥٨/٢، غيث النفع: ٢٤٤، معاني القرآن للأخفش: ٤٨٩/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٤٣٦/٦، البحر: ١٤١/٤، مفاتيح الغيب: ١٣/٤، حجة القراءات: ٢٥٣ .

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ٥٤ .

(٥) سورة: المائدة، الآية: ٩٥ .

(٦) سورة: الجن، الآية: ٢٣ .

لأنه بعد فاء الشرط، ومن كسرهما جميعا فعلى الابتداء والحكاية، كما تقول: "قال زيد: عبدا لله في الدار"، ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾(١) لمن كانت حاله كيت وكيت.

ومنها في سورة الأنفال: ﴿ وَلَو كَثرت وَأَنَّ الله ﴾(٢) على الابتداء أو على نزع الخافض، أي: ولأن الله .

ومنها قوله تعالى فيهما: ﴿ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾(٣) .

فالكسر على الابتداء والنصب بنزع الخافض بدلا من "سبقوا"، أي: بأنهم .

ومنها في يونس قوله:﴿ءامَنْتُ أَنَّهُ﴾(٤) أي: بأنه،أو الوقف على"آمنت"و"إنه" استئناف،

---

(١) سورة: الأنعام، الآية: ٥٤ .

(٢) سورة: الأنفال، الآية: ١٩ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وعبدالله بن مسعود ﴿ وإن ﴾ بكسر الألف، وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم بالفتح. ينظر: السبعة: ٣٠٥، الكشف: ٤٩١/١، التيسير: ١١٦، الكشاف: ١٥٠/٢، البحر: ٤٧٩/٤، مفاتيح الغيب: ١٤٣/١٥ .

(٣) سورة: الأنفال، الآية: ٥٩ .

قرأ ابن عامر ﴿ أنهم ﴾ بالفتح والباقون بكسرها. ينظر: السبعة: ٣٠٨، الكشف: ٤٩٤/١، غيث النفع: ١٤٧، جامع البيان: ٣٠/١٤، الكشاف: ١٦٥/٢، البحر: ٥١٠/٤، الحجة في القراءات السبع: ١٧٢، وحجة القراءات: ٣١٢ .

(٤) الآية: ٩٠ .

قرأ الكسائي وحمزة وخلف وعبد الله ﴿ إنه ﴾ بالكسر، والباقون بفتحها . ينظر: السبعة: ٣٣٠، الكشف: ٥٢٢/١، التيسير: ١٢٣، النشر: ٢٨٧/٢، الاتحاف: ٢٥٤، معاني القرآن للفراء: ٤٧٨/١، الكشاف: ٢٥١/٢، البحر: ١٨٨/٥، الحجة في القراءات السبع: ١٨٤، حجة القراءات: ٣٣٦ .

وكذلك قوله في هود: ﴿ نوحاً إِلَى قَومِهِ إِنِّي ﴾(١) على الابتداء أو على نزع الخافض .

ومنها في سورة مريم: ﴿ وَإِنَّ اللهَ رَبِّي ﴾(٢) فالكسر على الابتداء، والنصب على تقدير فعل، يعني: وقضى أن الله .

ومنها في طه: ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾(٣) على الابتداء، أو على : نودي أني، وفيها: ﴿وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَؤُا ﴾(٤) على الابتداء [ونصبت](٥) عطفا على ﴿ أَلاَّ تَجُوعَ ﴾(٦) .

---

(١) الآية: ٢٥ .

قرأ أبو عمرو والكسائي وابن كثير وخلف ويعقوب ﴿ أني ﴾، والباقون بالكسر. ينظر: السبعة: ٣٣٢، الكشف: ٥٢٥، التيسير: ١٢٤، النشر: ٢٨٨/٢، الاتحاف: ٢٥٥، جامع البيان: ٢٦/١٢، الكشاف: ٢٦٤/٢، البحر: ٢١٤/٥، حجة القراءات: ٣٣٧ .

(٢) الآية: ٣٦ .

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿ وأن ﴾ والباقون بكسرها . ينظر: السبعة: ٤١٠، الكشف: ٨٩/٢، التيسير: ١٤٩، جامع البيان: ٨٤/١٦، البحر: ١٨٩/٦، الحجة في القراءات السبع: ٢٣٨، حجة القراءات ٤٤٤ .

(٣) الآية: ١٢ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الهمزة والباقون بكسرها . ينظر: السبعة: ٤١٧، التيسير: ١٥٠، النشر: ٣١٩/٢، غيث النفع: ٢١٢، جامع البيان: ١٤٤/١٦، الكشاف: ٥٣١/٢، البحر: ٢٣٠/٦، مفاتيح الغيب: ١٦/٢٢ .

(٤) سورة: طه، الآية: ١١٩ .

قرأ نافع وعاصم في رواية ابن كثير ﴿ وإنك ﴾ وقرأ الباقون وعاصم في رواية حفص بالفتح. ينظر: السبعة: ٤٢٤، الكشف: ١٠٧/٢، التيسير: ١٥٣، غيث النفع: ٢١٩، الكشاف: ٥٥٦/٢، البحر: ٢٨٤/٦، الحجة في القراءات السبع: ٢٤٧، وحجة القراءات: ٤٦٤ .

(٥) كلمة مطموسة ولعل الصواب ما ذكرت .

(٦) سورة: طه، الآية: ١١٨ .

ومنها في سورة المؤمنين: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ﴾(١)، على الاستئناف، و﴿ أَنَّ ﴾ على(٢) ﴿ عَلِيم ﴾(٣) ، وبأن هذه .

ومنها في سورة النمل: ﴿ تُكَلِّمُهُمْ(٤) إِنَّ النَّاسَ ﴾(٥) على الاستئناف، و﴿ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ﴾(٥) أي: بأن .

ومنها في الزخرف: ﴿ صَفْحًا(٤) إِنْ كُنتُمْ ﴾(٦) على الاستئناف والشرط، (وأن كنتم) أي: لأن كنتم، جعلوه / ماضيا بمعنى: "إذ"، كقوله: ﴿ أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى ﴾(٧) أي: إذ جاءه . ٣٧ب

---

(١) الآية: ٥٢ من سورة: المؤمنون .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب ﴿ وأن ﴾ والباقون بالكسر . ينظر: السبعة: ٤٤٦، الكشف: ١٢٩/٢، التيسير: ١٥٩، غيث النفع: ٢٢٩، الكشاف: ٣٤/٣، البحر: ٤٠٨/٦، حجة القراءات: ٤٨٨ .

(٢) بعده كلام غير واضح والذي يظهر عليه أنه مضروب .

(٣) من قوله تعالى: ﴿ واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم ﴾ الآية: ٥١ من سورة: المؤمنون .

(٤) كلمة مطموس بعضها في الأصل .

(٥) الآية: ٨٢ من سورة النمل .

قرأ ابن عامر وابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ إن ﴾ بالكسر، والباقون بفتحها. ينظر: السبعة: ٤٨٧، الكشف: ١٦٧/٢، التيسير: ١٦٩، غيث النفع: ٢٥١، جامع البيان: ١٩/٢٠، الجامع لأحكام القرآن: ٢٣٥/١٣، البحر: ٩٧/٧، الحجة في القراءات السبع: ٢٧٥، وحجة القراءات: ٥٣٨ .

(٦) سورة: الزخرف، الآية: ٥ .

قرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿إن ﴾ بالكسر والباقون بفتحها. ينظر: السبعة: ٥٨٤، الكشف: ٢٥٥/٢، التيسير: ١٩٥، الاقناع: ٧٦٠/٢، إعراب القرآن للنحاس: ٩٨/٤، الكشاف: ٤٧٨/٣، البحر: ٦/٨، حجة القراءات: ٦٤٤ .

(٧) سورة: عبس، الآية: ٢ .

ومنها فيها(١): ﴿ إِذْ ظَلَمْتُمْ إِنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ﴾(٢) على الاستئناف، و﴿ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ﴾ على أنه اسم في موضع رفع، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب حيث ظلمتم في الدنيا .

وقد يكون "إن" بمعنى: نعم، فلا يوجب اسما ولا خبرا، كقول الشاعر:

بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبو ... حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ ... كَ وَقَدْ كَبِرتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ(٣)

أي: نعم هو كذلك، والهاء للاستراحة وبيان الحركة وليست اسما، وقد حمل المبرد قوله: ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾(٤) على هذا المعنى، وقال: "أحسن ما قيل فيه: أن يجعل "إن" بمعنى: نعم، والتقدير: نعم هذان لساحران"(٥) .

فإن قيل: قد اخترت ان تجعل "إن" بمعنى: نعم، فلم تدخل اللام بين المبتدأ والخبر والعرب لا تقول: زيد لقائم ؟

---

(١) أي في سورة: الزخرف نفسها .

(٢) سورة: الزخرف، الآية: ٣٩ .

قرأ ابن عامر ومجاهد ﴿ إنكم ﴾ والباقون بالفتح . ينظر: السبعة: ٥٨٦، املاء ما من به الرحمن: ٢٢٧/٢، الكشاف: ٤٨٩/٣، الجامع لأحكام القرآن: ٩١/١٦، البحر: ١٧/٨، مفاتيح الغيب: ٢١٢/٢٧، الحجة في القراءات السبع: ٣٢٢ .

(٣) سبق ذكره ص: ١٣٢ .

(٤) سورة: طه، الآية: ٦٣.

وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم (في رواية أبي بكر) والكسائي. ينظر: السبعة: ٤١٩، الكشف: ٩٩/٢، غيث النفع: ٢١٦، معاني القرآن للأخفش: ٦٢٩/٢، معاني القرآن للفراء: ١٨٣/٢، جامع البيان: ١٨٠/١٦، الكشاف: ٥٤٣/٢، البحر: ٢٥٥/٦، الحجة في القراءات السبع: ٢٤٢، إعراب القرآن للنحاس: ٤٣/٣ . والشاهد (إنه) بمعنى نعم، لا يوجب اسماً ولا خبراً .

(٥) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه ، وهو في غيرها. ينظر: البحر: ٢٥٥/٦، والمغني: ٣٨،٣٧/١ .

فالجواب: أن من العرب من يدخل لام التأكيد في خبر المبتدأ فيقول: "زيد لأخوك"، وهي لغة مستفيضة، قال الشاعر:

خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ العُلَى وَيُكْرِمُ الأَخْوَالُ(١)

وقرئ: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾(٢) اتباعا للمصحف .

واحتجاجا بما روي عن عثمان وعائشة ـ رضي الله عنهما ـ أنهما قالا: "إنا لنجد في مصاحفكم لحنا وستقيمه العرب بألسنتها"(٣) .

فإن قيل: فكيف جاز لعثمان ـ وهو إمام ـ أن يرى لحنا في المصحف فلا يغيره ؟ فالجواب: أن اللحن على وجهين:

أحدهما: أن ينصب الفاعل ويرفع المفعول ـ ونحو ذلك ـ فذلك لا يجوز في قرآن ولا غيره .

والوجه الثاني: أن يكون اللحن خروجا من لغة إلى لغة(٤)، فأراد عثمان ـ رضي الله عنه ـ هذا النوع من اللحن ؛ لأن القرآن نزل بلغة قريش، وتثنية المنصوب(٥) والمجرور لغة بلحارث، وهي لغة شاذة لا تدخل في القرآن، وقد قال شاعرهم:

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو بلا نسبة في ابن عقيل: ٢٣٧/١، والمقاصد النحوية: ٥٥٦/١، وشرح التصريح: ١٧٤/١، وشرح الأشموني: ٢١١/١، واللسان (شهرب) ٥١٠/١ .

(٢) سبق ذكرها قريبا في الصفحة ٢٣٩. ينظر: هامش رقم "٤" .

(٣) هذه من الروايات الموضوعة وقد ذكر هذه الروايات ورد عليها ابن قتيبة في كتابه: "تأويل مشكل القرآن" ص: ٢٥،٢٦،٥٦،٥٧ .

(٤) (ينظر اللسان (لحن) ٣٧٩/١٣ .

(٥) المقصود ملازمة المثنى الألف في الأحوال كلها .

طَـارُوا عَلاَهُنَّ فَطُرْ عَلاَهَا

إِنَّ أَبَــاهَا وَأَبَـا أَبَــاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا(١) /

فلما كان (إن هذان) في المصحف بالألف حمل على هذه اللغة، وإذ كانت هذه اللغة شاذة عدها عثمان ـ رضي الله عنه ـ لحنا؛ لأن القرآن بلغة قريش لا بلغة بلحارث، ألم تسمع أن عُمرَ بلغه أن ابن مسعود يقرىء الناس بلغة هُذيل (عَتّى عِين)(٢) بالعين، فكتب إليه أما بعد: فإذا ورد عليك كتابي فأقرىء الناس بلغة هذا الحي من قريش(٣) .

وقرىء ﴿ إنْ هَـذَان ﴾(٤) بتخفيف "إنْ"، أي: ما هذان إلا ساحران، وحجةُ هذه القراءة ـ قراءة أُبيّ(٥) ـ : ﴿إنْ ذَانِ إلاَّ سَاحِرَانِ ﴾(٦) .

---

(١) الأبيات من بحر الرجز، وهي لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٦٨، ولأبي النجم أو رؤبة في: شرح التصريح: ٦٥/١، والدرر ١٢/١، ولأبي النجم في: المقاصد النحوية: ١٣٣/١، ٦٣٦/٣. وبلا نسبة في: الإنصاف:١٨/١،وابن عقيل: ٤٦/١، وشرح الأشموني: ٧٠/١، وشرح المفصل: ٥٣/١، وشرح شذور الذهب: ٤٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ١٢٧،١٢٨،٥٨٥، وخزانة الأدب: ٤٥٥/٧، والحجة في القراءات السبع: ٢١٧، وأمالي السهيلي: ١١٤ .

(٢) سورة: يوسف، الآية: ٣٥ وهي قراءة عبدالله بن مسعود. ينظر: المحتسب: ٣٤٣/١، الكشاف: ٤٦٨٩/٢، والبحر: ٣٠٧/٥ .

(٣) ينظر: المحتسب: ٣٤٣/١ .

(٤) قراءة ابن كثير وعاصم في رواية حفص. ينظر: السبعة: ٤١٩، الكشف: ٩٩/٢، غيث النفع: ٢١٦، الكشاف: ٥٤٣/٢، البحر: ٢٥٥/٦، إعراب القرآن للنحاس: ٤٣/٣ .

(٥) هو أبي بن كعب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٦) ينظر: الكشاف: ٥٤٣/٢، والبحر: ٢٥٥/٦ .

وقد يكون "أن" بمعنى: "لعل"، تقول العرب: "إيت السوق أنك تشتري لنا شيئا"(١) أي: لعلك تشتري، وقرىء: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا ﴾(٢) أي: لعلها، وهي في حرف أُبيٍّ وابنِ مسعود: (وما يشعركم لعلها)(٣)، ومن قرأ ﴿ يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا ﴾(٤) بكسر الألف فعلى الاستئناف، وتمام الكلام على (يُشعِرُكُم)(٥) .

---

(١) ينظر: اللسان: (أنن) ٣٤/١٣ .

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ١٠٩ .وهي قراءة نافع وعاصم (في رواية حفص) وحمزة والكسائي وابن عامر. ينظر: السبعة: ٢٦٥ .

(٣) قراءة أبي. ينظر: الكشاف: ٤٤/٢ .

(٤) قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر: السبعة: ٢٦٥، الكشف: ٤٤٤/١، التيسير: ١٠٦، غيث النفع: ١٢٣، الكشاف: ٤٤/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٦٤/٧، البحر: ٢٠١/٤،٢٠٢، حجة القراءات: ٢٦٥ .

(٥) النص في إعراب القراءات السبع وعللها ـ بتصرف ـ لابن خالويه ٣٧/٢-٣٩ .

القسم الثالث

في إعراب الأسماء المنصوبة

ويتهدى[1] المقصود من هذا القسم بذكر خمسة عشر باباً

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ماذكرت.

(الباب الأول)
في المفعول المطلق وهو المصدر

اعلم أن المصدر : كل اسم دل على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، وفعله مشتق منه(١)، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب به نحو : قلت قولاً، ورأيت رؤيةً.

وإنما يذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء :-

وهو توكيد الفعل، أو بيان النوع، أو عدد المرات، تقول في التوكيد : قمت قياما، وفي بيان النوع: قعدت قعودا طويلا، وجلست جلوسا حسنا، وتقول في عدد المرات : ضربت ضربتين، وخرجت ثلاث خرجات.

(فصل):

ولايجوز تثنية المصدر ولا جمعه؛ لأنه اسم الجنس فيقع بلفظه على القليل والكثير فجرى لذلك مجرى الماء والزيت والتراب وعند اتفاق / الجنس لاتجوز التثنية ولا الجمع بل يُجعل معنى جمعه في القلة والكثرة كقوله تعالى : ﴿اذْكُرُوا اللهَ ذِكْراً كَثِيراً﴾(٢) فجعله "كثيرا" وهو على لفظ الواحد وهو "الذكر" وكذلك : ﴿لاَ تَدْعُوا اليَومَ ثُبُوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً﴾(٣) والثبور مصدر، ومثله : ﴿مَاخَلْقُكُمْ وَلاَبَعْثُكُمْ﴾(٤) فصار الخلق والبعث مضافين إلى جميع الخلق، وهما في لفظ واحد، لأنهما مصدر.

٣٨ب

وإن اختلفت أنواعه جازت تثنيته وجمعه، نحو : "قمت قيامين"، وبعث الخليفة بعثين

---

(١) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أنه مشتق من الفعل. ينظر الإنصاف ٢٣٥/١ .

(٢) سورة الأحزاب الآية ٤١.

(٣) سورة الفرقان الآية ١٤.

(٤) سورة لقمان الآية ٢٨.

وبعوثا"؛ لأنه نوى به الأجناد، فحسن جمعه؛ لأنه أخرج من حد المصدر، وتقول : "سمعت الأصوات والصوت"، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ أَنكَرَ الأَصوَاتِ لَصَوتُ الحَمِيرِ﴾(١)، أراد أصوات الناس والبهائم، فجمَعَهُ لاختلافه، ثم وحَّد الصوتَ في "الحمير" لأن الجمع متفق، وقد يجوز أن يُجمعَ؛ / لأن الصوت بلفظه يجمع الأصوات المختلفة، قال الشاعر : ٣٩أ

كَـأَنَّ صَوتَ بُكَايِيهِ إِذَا خَفَقَا صَوتَا جَنَاحَى عُقَابٍ تَنْفُضُ التَّأَدَا(٢)

فالصوت والأصوات إذن في معنىً واحد، وربما ثنت العرب المصدر، فإذا صاروا إلى الجمع رجعوا إلى التوحيد، فيقولون: "ثواب وثوابان"، "وعقاب وعقابان"، "وبَشَرٌ وبشران" وماءان فراتان(٣)، فإذا صاروا إلى الجمع وحدوه وهو في معنى الجمع، قال الله تعالى في التثنية : ﴿أَنُؤمِنُ لِبَشَرَينِ مِثْلِنَا﴾(٤)، ثم في الجمع رجع إلى الواحد فقال : ﴿مَاأَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ﴾(٥).

(فصل):

وكل مصدر ينتصب بفعله، لافرق بين مبهمه وموقته، ومعرفته ونكرته.

فالمبهم قولك : "قمت قياما"؛ لأنه يصلح للقليل والكثير.

والموقت المحدود قولك : ضربت / ضربة وضربتين؛ لأنك حددته بالمرة والمرتين. ٣٩ ب

---

(١) سورة لقمان الآية ٢٩.

(٢) البيت من البسيط ولم أقف على نسبته فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع. والثأد: الندى أو الثرى .

(٣) المصدر لايثنى ولايجمع إلا إذا اختلفت أنواعه تنظيراً باسم الجنس، وربما ثنت العرب المصدر فهي تثنى اسم الجنس كما مثل لذلك المؤلف بـ"ماءان" ينظر اللمع ١٠٢، واللسان (بشر) ٦٠/٤.

(٤) سورة المؤمنون الآية ٤٧.

(٥) سورة يس الآيه ١٥.

والمعرفة قولك : مشيت المشي الذي تعرف فافهم.

ومما اختُلف فيه في القرآن من المصادر قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُم مَتَعَ الحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾(١)، فمن نصب فعلى المصدر بإضمار فعله، والتقدير: إنما بغيكم على أنفسكم تمتعون متاع. ومن رفع فله وجهان :

أحدهما : أن يُجعل خبر "إنما"، وتقديره : إنما بغيكم متاعٌ.

والثاني : أن يتم الكلام على قوله : ﴿أَنْفُسِكُم﴾ ثم يبتدئ: ﴿مَتَاعُ الحَيَاةِ﴾أي: هو متاع الحياة،كما قال: ﴿بِشَرٌّ مِن ذَلِكُمْ﴾(٢) ثم ابتدأ فقال : ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ﴾(٢) أي: هي النار.

ومنها قوله تعالى في سورة يس : ﴿تَنْزِيلِ العَزِيزِ﴾(٣)، فمن نصب فعلى المصدر كقوله ﴿صُنْعَ اللهِ﴾(٤)، ويجوز أن يُنصبَ على الحال من قوله : ﴿والقُرْآنِ الحَكِيمِ﴾(٥)، ومن رفع فعلى خبر ابتداء محذوف على تقدير : هو تنزيل - أو هذا تنزيل.

---

(١) سورة يونس الآيه ٢٣، قرأ عاصم في روايه حفص، وهارون عن ابن كثير (متاعَ) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر السبعة ٣٢٥ والكشف ٥١٦/١، والإقناع ٦٦١/١، والتيسير ١٢١، والنشر ٢٨٣/٢ وغيث النفع ١٥٤،١٥٥، وجامع البيان ١٠١/١١، والكشاف ٢٣٢/٢، والبحره/١٤٠ ومفاتيح الغيب ٧١/١٧، وحجة القراءات ٣٣٠.

(٢) سورة الحج الآيه ٧٢.

(٣) سورة يس الآيه ٥. قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم (فيرواية يحيى بن آدم عن أبي بكر) (تنزيلُ) بالرفع، وقرأ البافون بالنصب، ينظر السبعة ٥٣٩، الكشف ٢١٤/٢، والتيسير ١٨٣ غيث النفع ٢٧٧، جامع البيان ١٤٩/٢٢، والكشاف ٣١٤/٣، الجامع لأحكام القرآن ٦/١٥، البحر ٣٢٣/٧ حجة القراءات ٥٩٥.

(٤) سورة النمل الآيه ٨٨.

(٥) سورة يس الآيه ٢.

ومنها قوله تعالى: ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾(١) فمن نصب، فعلى المصدر لبيان عدد المرات، والتقدير : فشهادةُ أحدهم أن يشهد أربعَ، ومن رفع فعلى خبر المبتدأ، والمبتدأ قوله ﴿فشهادةُ﴾.

قال أبو حاتم : "من رفع فقد لحن؛ لأن الشهادة واحدة، وقد أخبر عنها بالجمع، فلا يجوز، كما لا يجوز : "زيد إخوتك"(٢). وغلط؛ لأن الشهادة وإن كانت واحدة في اللفظ فمعناه الجمع، وهو بمنزلة قوله : "صلاتي خمس، وصومي شهر".

(فصل) :

وينتصب بالفعل - أيضا - ماهو نوع من الفعل المأخوذ منه، نحو : "قعد القرفصاء"(٣)، "واشتمل الصماء"(٤)، ورجع القهقرى(٥) وسار الجمزى(٦)، وعدا البشكى(٧).

---

(١) سورة النور الآيه ٦.

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (أربعَ) بالنصب، وقرأ الباقون وعاصم في رواية حفص بالرفع، ينظر السبعة ٤٥٢، الكشف ٢/١٣٤، التيسير ١٦١، النشر ٢/٣٣٠ غيث النفع ٢٣٢، معاني الفراء ٢/٢٤٦، جامع البيان ١٨/٨١ البحر ٦/٤٣٤، مفاتيح الغيب ٢٣/١٦٦، الحجه في القراءات السبع ٢٦٠.

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه وهو في غيرها ، ينظر إعراب القراءات ٢/١٠٠ .

(٣) القرفصاء : ضرب من القعود، وهو أن يجلس على أليتيه ويلزق فخديه ببطنه ويحتبي بيديه ينظر اللسان (قرفص) ٧/٧١.

(٤) الصماء : ان يتجلل الرجل بثوبه ولايرفع منه جانبا ينظر اللسان (صمم) ١٢/٣٤٦.

(٥) القهقري : الرجوع إلى الخلف ينظر اللسان (قهر) ٥/١٢١.

(٦) الجمزى : وهو عدو دون الحضر الشديد وفوق العنق ينظر اللسان (جمز) ٥/٣٢٣.

(٧) البشكى : السرعه، وناقه بشكى : سريعه ينظر اللسان (بشك) ١٠/٤٠١.

(فصل):

وما أضيف إلى المصدر مما / هو وصف له بمنزلة المصدر حتى ينتصب انتصاب المصدر، ٤٠ م
تقول : "ضربتُ أشدَّ الضرب"، وصليت أحسنَ الصلاة"، فتنصب "أشد" "وأحسن "نصب المصادر.

وقد ينصب المصدر إذا كان في معنى الفعل العامل فيه، وإن لم يكن الفعل مشتقا منه، تقول : "إنه ليُعجبني حُبّاً شديداً"، لأن "أعجبني" و"أحببته" في معنى واحد، قال الشاعر :

يُعْجِبُهُ السخُونُ وَالبُرُودُ والتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ(١)

فنصب "حبا" على المصدر بما دل عليه "يعجبه" بمعناه، وكذلك : إني لأبغضُهُ كراهيةً، وإني لأشنؤه بغضاً، وأمثال ذلك، فقس عليه تصب إن شاء الله.

(فصل):

وإذا أضفت المصدر إلى ضمير الفاعل وأردت أن تضمر المفعول أيضا ـ جاز لك فيه الفصل والوصل، تقول : "عجبت من ضربي إياك"، وإن شئت قلت :"من ضربيك"، وعجبْتُ من ضربك إياه، ومن ضربكَهُ"(٢).

(فصل):

وقد يعمل المصدر عمل الفعل، تقول : عجبت من طردك زيدا، فيكون "زيدٌ" منصوبا بالمصدر على أنه مفعول به كما يكون إذا قلت : "عجبت من أن طردت زيدا".

ويجوز في المصدر إذا أعملته عمل الفعل أن يجيء به منوناً وهو الأصل، كقولك: عجبت من دقٍ القصّار(٣) الثوبَ، تريد : من دقِ القصارِ الثوبَ، ومنه قوله تعالى:

---

(١) البيتان من بحر الرجز، وهما لرؤبة في ملحقات ديوانه:١٧٢، والأمالي الشجريه ١٤١/٢،وشرح المفصل ١١٢/١، والمقاصد النحوية ٤٥/٣.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٠٤/٣-١٠٥

(٣) في الكلمتين طمس في بعض حروفهما في الأصل.

﴿أو إِطْعَامٌ في يَومٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً﴾(١)، نصب "يتيماً" بـ"إطعام" كما ينصب بـ"أن تطعم" "يتيما"، وقد قرئ: (فكَّ رقبةً أو أطعَمَ)(٢) على الماضى.

واعلم أن للمصدر في الإضافة أحوال(٣):

أحدها : أن يضاف إلى الفاعل ويترك المفعول على نصبه، كقولك : "عجبت من ضرب زيد عمرا" أردت : من أن ضرب زيدٌ / .

٤٠ ب

والثاني : أن تضيفه إلى المفعول وتؤخر الفاعل، وتذكره مرفوعا كما كان، نحو قولك : عجبت من ضرب زيد عمرٌو، تريد : من أن ضرب زيداً عمرٌو، وعلى ذلك قول الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(٤)

الدراهيم: مفعول منصوب في التقدير، وتنقاد: فاعل، كأنه قال : كما ينفي الدراهيم تنقاد الصياريف، ومن ذلك قوله: تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشْرِكِينَ قَتْلَ أولادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(٥) فـ﴿أولادهم﴾مفعول ومنصوب في التقدير،و﴿شركاؤُهُم﴾:

---

(١) سورة البلد الآيه ١٤.

(٢) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائى : ينظر السبعة ٦٨٦ ، الكشف ٣٧٥/٢، التيسير ٢٢٣ غيث النفع ٣٦٦، جامع البيان ٢٠٣/٣٠، الكشاف ٢٥٦/٤، الجامع لأحكام القرآن ٧٠/٢٠، مفاتيح الغيب ١٨٦/٣١،، حجة القراءات ٧٦٤.

(٣) في الأصل "أحوال"، والصواب ما أثبته .

(٤) البيت من بحر البسيط ينظر ديوان الفرزدق ٥٧٠، الكتاب ٢٨/١؛ المقتضب ٢٥٨/٢ الانصاف ١٢١/٢٧، شرح التصريح ٣٧٠/٢، الأشموني ٢٨٩/٢، الكامل ٢٥٣/١ الخصائص ٣١٥/٢، الأمالى الشجريه ١٤٢/١،٩٣/٢/٢٢١، خزانه الأدب ٤٢٤/٤ ، ٤٢٦، والمقاصد النحوية ٥٨٦/٤/٥٢١/٣.

(٥) سورة الإنعام الآيه ١٣٧.

(فصل) :

واعلم أن المصدر كثيرا ماينصب بفعل مضمر ويجعل كونه منصوبا دليلا على إضمار الفعل، نحو قولك : قتلا وجرحاً، أي: اقتل قتلا واجرح جرحا، فحذف الفعل وجعل المصدر المنصوب دليلا عليه، ومن ذلك في الدعاء بالشر: تبًّا وتعسا، أي : أتبّه الله تبّاً وتعسه تعسا وإنما يضاف هذا النوع(١)....، وفي الدعاء بالخير: سقياً ورعيا، أي : سقاه الله سقيا، ورعاه رعيا، ومن ذلك : النَّجاء النَّجاء، الحذر الحذر، أي : انج النجا، واحذر الحذر، ولكنهم ربما استغنوا بالمصدر عن الفعل، ومن ذلك : جدعا وعقرا وحلقا أي: جدعه الله جدعا، وعقره عقراً، ومنه قولهم : أجدَّك، تقديره : أتجدُ جدَّك، قال الشاعر :

أَجِدَّكَ مَالِعَينِكَ لاتَنَامُ   كَأَنَّ جُفُونَهَا فِيهَا كَلامُ(٢)

ومن ذلك قولهم : البتة، أي : أبتُّ هذا الأمر البتَّةَ المعهودة التي هي الغاية، ومن ذلك قولهم : أفعل(٣) هذا حبَّاً وكرامةً ومسرةً ونعمة عين ونعامَ عينٍ، أي : أُحبُّ حبًّا، وأكرم كرامة، وأسُرك مَسرة، وأُنعمُ عليك إنعاما.

ويجوز أن يكون ذلك منصوبا على المفعول له : أي : أفعل هذا لحبِّك وكرامتِك. ومنه: رجع عَوْدَهُ على بَدئِه(٤)، وتقديره : رجع عائدا عَوْدُهُ على بدئه(٥)، وفعل ذلك عودا، وبدءاً: مصدرٌ وضع موضع الحال أي: عائداً ، ومنه قولهم : فَعلَ أيضا، أي: آض أيضا، مصدرٌ، وضع موضع الحال، يعنى : رجع رجوعا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(٦) / المعنى : فاضربوا الرقاب ضربا، ثم التقدير: فضرباً الرقابَ،

٤١ م

---

(١) الكلمة في الأصل غير واضحة، وبعض حروفها مطموس ولم أستطع قراءتها.

(٢) البيت من بحر الوافر، ولم أعثر على قائله، وهو بلا نسبه في فصيح ثعلب ٢٩٧، وخزانة الأدب ٧٩/٢. والشاهد (أجدك) المصدر منصوب بفعل مضمر بعد الاستفهام، والتقدير: أتجد جدك .

(٣) كلام غير واضح في الأصل ولعله ماذكرت.

(٤) ينظر اللسان (بدأ) ٢٨/١ .

(٥) في الأصل بدائه.

(٦) سورة محمد الآيه ٤.

ثـم أضيـف المصـدر إلى المفعــول، وقريــب قولـه : ﴿وَعْـدَ اللهِ﴾(١) و﴿كِتَـابَ اللهِ عَلَيـكُمْ﴾(٢) والأصل : وَعَدَ اللهُ ذلك وعداً، وكَتَبَهُ كِتَاباً، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل - وهو اسم الله - كما أضيف في الآيه الأولى إلى المفعول.

ومما ينتصب بالفعل المضمر من المصادر قولهم : سبحانَ الله(٣)، ومعـاذَ الله(٤)، والأصـل: عُذتُ بالله معاذاً وسبَّحتُ اللهَ تسبيحاً، ثم أضمر ذلك كما ترى، والله أعلم.

---

(١) سورة النساء الآيه ١٢٢، وكذلك سورة الروم الآيه ٦.

(٢) سورة النساء الآيه ٢٤.

(٣) ينظر اللسان (سبح) ٢/٤٧٠، ٤٧١.

(٤) ينظر اللسان (عوذ) ٣/٤٩٨.

(الباب الثاني)

في المفعول به

وهو منصوب أبداً بتعدي الفعل إليه مقدما كان أو مؤخرا، إذا كان الفعل متعديا بنفسه لابحرف الجر، نحو : ضرب زيد عَمْراً، وضرب عَمْراً زيدٌ، قال الله تعالى : ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾(١) وقال " ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الموتُ﴾(٢) أي: حضر الموتُ يعقوبَ، وإنما يسمى هذا مفعولا به لأن المعنى على أن الضرب ـ في قولك : ضربت بكرا ـ قد وقع بـ[بكر](٣) من فعلك، ولم يكن بمنزلة المصدر في قولك : ضربت ضربا - حين كان المعنى على أنّك فعلت نَفسَهُ، ألا ترى أنه لايتَصور أن يكونَ الشخصُ فِعلاً لك، فإنما الذى يُتَصَوَّرُ في الشخص أن تُوقع به فِعلا.

ومما اختلف فيه القراء من هذا الباب قوله تعالى: ﴿سَوَاءً للسَّائِلِينَ﴾(٤) في سورة "حم" السجدة، فالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر تقديره: في أربعةِ(٥) أيام قدَّرها أو جعلها سواءً للسائلين، والجرُّ على البدل أو النعت للأربعة من قوله: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾(٦).

---

(١) سورة البقرة الآيه ٢٥١.

(٢) سورة البقرة الآيه ١٣٣.

(٣) في الأصل "بزيد" والصواب ما أثبته؛ لأنه اللفظ الذى ورد في التمثيل.

(٤) سورة فصلت الآية ١٠، وتسمى هذه السورة في بعض كتب التفاسير بـ حم السجدة. قرأ يعقوب والحسن وزيد بن علي وابن أبي اسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى (سواءٍ) بالكسر وقرأ الباقون بالفتح، ينظر النشر ٣٦٦/٢، الاتحاف ٣٨٠، إعراب القرآن للنحاس ٥٠/٤، إملاء مامن به الرحمن ٢٢١/٢ معاني القرن للأخفش ٦٨١/٢، معاني الفراء ١٢/٣، جامع البيان ٩٨/٢٤، الكشاف ٤٤٤/٣، الجامع لأحكام القرآن ٣٤٣/١٥، البحر ٤٨٦/٧.

(٥) الكلمة مطموسة في الأصل .

(٦) الآيه السابقه من سورة فصلت. أو على الحال من "أربعة" .

ومنها قوله تعالى في الجاثيه : ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾(١)، فالنصب على أنه مفعول ثان لنجعلَ، والهاء والميم في ﴿نجعلهم﴾ هو المفعول الأول، وإن جعلت : ﴿كَالَّذِينَ ءامَنُوا﴾(١) المفعول الثاني نصبت ﴿سَوَاءً﴾ على الحال(٢)، وهو وقف حسن، وترفع ﴿محياهُم﴾ / هم(٣) والرفع على أنه مبتدأ، وما بعده خبر عنه، ويكون الوقف على قوله: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾(٤) تاماً.

٤١ب

(فصل) :

والفعل في التعدى إلى مفعول به على ضربين: فعل متعد بنفسه، وفعل متعد بحرف جر.

فالمتعدي بحرف جر نحو قولك : بصُرت بزيدٍ، ونظرت في الكتاب ، وعجبت من بكر، لو قلت بَصُرتُ زيدا ونظرت الكتاب، وحذفتَ حرفَ الجر لم يجز، إلا في ضرورة الشعر، غير أن الجار والمجرور معا في محل النصب بالفعل قبلهما، فإذا كان الفعل متعديا على هذه الصفة كان له (مفعول)(٥)، ولكن حرف الصفة ينبغي أن يكون واقعا في المفعول به حتى يتم الكلام، نحو ذُهِبَ بعمرٍو فتقول عمرو مذهوب به، ووُهب لزيدٍ، وزيد موهوبٌ له. وقد ذكرنا توابع هذا الفصل مشبعة في التصريف فاطلبها منه إن شاء الله.

---

(١) سورة الجاثية الآيه ٢١، وهي قوله تعالى ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين ءامنوا وعملوا الصلحت سواءً محياهم ومماتهم﴾ قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب (سواءٌ) بالرفع، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بالنصب، ينظر السبعة ٥٩٥، الكشف ٢٦٨/٢، التيسير ١٩٨، غيث النفع ٣١٠،٣١١ النشر ٣٧٢/٢، الإتحاف ٣٩٠، إعراب القرآن للنحاس ١٤٥/٤، الكشاف ٥١٢/٣ الجامع لأحكام القرآن ١٦٥/١٦، الحجة في القراءات السبع ٣٢٥، وحجة القراءات ٦٦١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣٧/١ .

(٣) كلمة "هم" في الأصل مكررة .

(٤) سورة الجاثية الآيه ٢١.

(٥) أي: يشتق منه اسم على زنة مفعول .

والضرب الثاني : هو المتعدي بنفسه، وهو على ثلاثة أضرب : متعدٍ إلى مفعول واحد، ومتعد إلى مفعولين، ومتعد إلى ثلاثة مفعولين.

فالمتعدي إلى مفعول واحد نحو : نَصرتُ زيدا، وقتلت عمرا، فاسم الفاعل(١) مضمر في التاء فيهما؛ لأنهما ليسا متمكنين، وأكرم أبوك أخاك، ولقى الداخلان أخويك ورأى إخوانُك إخوتَك(٢)، وتقول في غير أشخاص الحيوان منه: أحرقت النارُ الجلدَ، وشَغفَ الحبُّ القلبَ، وبلَعَ الماءُ الأرضَ. وربما كان أحدُ الاسمين ظاهرا والآخر مضمرا نحو: كلّمتُ القوم، فإن اسم الفاعل مضمر في التاء. وربما كان الاسمان(٣) مضمرين معا كقولك : نصرتُه، فإن في التاء اسم الفاعل، وهو في موضع رفع، وفي الهاء اسم المفعول وهو في موضع النصب، إلا أن الإعراب لايظهر فيهما.

والمتعدي إلى مفعولين / أيضا على ضربين : أحدهما : متعد إلى مفعولين ولك الاقتصار على أحدهما لأن المفعول الثاني غير الأول. ٤٢م

ومتعدٍ إلى مفعولين وليس لك الاقتصار على أحدهما؛ لأن الثاني هو الأول بعينه.

فالأول نحو قولك : أعطى زيدٌ عَمرا دينارا، وكسا سعدٌ بكرا لباسا، "فزيدٌ" يرتفع بفعله، و"عمرا" مفعول منتصب بوقوع الفعل عليه، و"الدينار": هو المفعول الثاني؛ وينتصب بوقوع الفعل عليه أيضا.

والفرق بين المتعدي إلى مفعول واحد والمتعدي إلى مفعولين بأن يُنظر، فإن لم يوجد شئ سوى الفاعل والمفعول فإن الفعلَ متعدٍ إلى مفعول واحد، نحو : كلم محمدٌ عمرا، إذ ليس سواهما شئٌ، فإذا قلت: أعطى سعد سعيدا مالا، فإن "المالَ" شئ سوى المُعطِي والمُعطَى. وهو الشئ الموهوب.

---

(١) يقصد به الفاعل.

(٢) يقول صاحب اللسان في الحديث عن الإخوة: "وقد يتسع فيه فيراد به الاثنان كقوله تعالى: ﴿فإن كان له إخوة﴾،و هذا كقولك: إنا فعلنا ونحن فعلنا وأنتما اثنان...، وأكثر ما يستعمل الإخوان في الأصدقاء والإخوة في الولادة" . اللسان (أخا) ١٩/١٤ .

(٣) في الأصل: " الاسمين " والصواب ما أثبته .

وفي هذا القسم أيضا ربما كان أحد الاسمين ظاهرا والآخر مضمرا، نحو أعطيتُ ديناراً، فيكون اسم الفاعل في التاء، وهو في موضع رفع.

وربما كان اسمان [مضمرين] والثالث [ظاهراً](١)، نحو : حَبوتُه مالا، فيكون اسم الفاعل في التاء، وهو في موضع رفع، واسم المفعول الأول في الهاء، وهو في موضع نصب، والمال هو المفعول الثاني.

وربما كانت الأسماء الثلاثة كلُّها مضمرةً كقولك : أعطيتكه، فاسم الفاعل في التاء في موضع رفع، واسم المفعولين في الكاف، والهاء في موضع نصب، وكذلك :أعطيتَنيه، أعطانيها، يجوز في هذا الضرب أن تقول : أعطى زيدٌ عمْراً، وكسا سعد بكراً(٢).

[ظن وأخواتها]:

أما الذى لايجوز الاقتصار على أحدهما فأفعال الشك واليقين مما يدخل على المبتدأ والخبر، فكما لابد للمبتدأ من خبره، فكذلك لابد للمفعول الأول من /الثاني .

٤٢ ب

وتلك الأفعال : ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ووجدت وعلمت، ورأيت بمعنى علمت(٣)، تقول : ظننت سعدا عالما، وحسبت حمدا قائما، وخلت بكرا سالما، وزعمت أباك عاقلا ووجدت الله رحيما، وعلمت أبا الحسن مقيما، ورأيت محمدا عفيفا، وكذلك ماتصرف من هذه الأفعال نحو : أظن، ويحسب، يخال، ويعلم(٤)

والمفعول الثانى من ظننت وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظرف، تقول في المفرد : ظننت سعدا قائما، وفي الجملة : ظننت حمدا يقوم أبوه، وفي الظرف ظننت أباك في الدار، وكما لاتقول : زيد قام عمرو، لاتقول: ظننت حمدا قام سعدٌ، حتى تقولَ: في باعه(٥) أو عنده أو نحو ذلك.

---

(١) في الأصل "اسمان ظاهرين والثالث مضمراً" والصواب ما أثبته ليتفق مع تمثيله .

(٢) بدون ذكر للمعطى، بل اقتصر على ذكر أحد المفعولين .

(٣) لم يذكر "درى" أو "دريت" .

(٣) بالتاء للمخاطب المذكر وبالياء للغائب المذكر.

(٤) الكلمة هكذا في الأصل ولعلها في بابه والمعنى أن مالايُخبر به لايقع مفعولا ثانيا.

وإنما لايجوز الاقتصار على أحد المفعولين في هذه السبعة؛ لأن الثاني منها هو الأول في المعنى، بيانه أنَّك تقول : علمت زيدا منطلقاً، فـ"منطلق" هو "زيد" في المعنى، وليس بشئ غيره، وإنما كان كذلك لأن هذه الأفعال داخله على المبتدأ والخبر، فالمفعول الأول فيها هو المبتدأ، والمفعول الثاني هو الخبر، وإذا قلت : حسبت عمرا عالما، لم يقع الحسبان على "عمرو" وحده ، وإنما يقع على مضمون الجملة، وهو كونه عالما فلذلك لم يصح الاقتصار على أحد المفعولين، وكذلك علمتُ - إذا كان الغرض العلم بكون الشئ على صفةٍ - لم يُتصور أن يقع الاقتصار على الموصوف، تقول : علمت عمرا خير الناس، تريد إفادته العلم بكونه خيرَ الناس، فافهم.

واعلم أن (حسبتُ وخلتُ) يتعديان إلى مفعولين أبدا على ماعلمت، وليس لهما حال يكون لهما فيها مفعول واحد، والخمسة الباقية يختلف بها الحال، فيَتَعَدَّى مرةً إلى مفعولين، وأخرى إلى مفعول واحد، تقول : علمت عمرا ذاهبا، فتعديه / إلى مفعولين، وتقول : علمت سعدا، أي: عرفته، فتعديه إلى مفعول واحد. وتقول : رأيت سعدا واعظاً، تجعله من رؤية القلب، فيتعدى إلى مفعولين كما تبصرُ(١)، وإن جعلته من رؤية البصر عديته إلى مفعول واحد، نحو رأيت حمدا، كقولك : أبصرت حمدا، وتقول : ظننت سعدا ذاهبا، إذا أردت معنى: حسبت، فإن أردت معنى: اتهمت قلت: ظننت سعدا، فلم يتجاوز مفعولا واحدا.

٤٣م

وكذلك "وجدت" إذا كان بمعنى: علمت تعدى إلى مفعولين، نحو : وجدت عمرا ذا حرمة، فإن أردت وجدان الضَّالة لم يتجاوز مفعولا.

و"زعمت" إذا كان بمعنى: "قلتُ" لم يكن له أكثر من مفعول واحد، نحو: زعمتُ ذلك، وإذا كان بمعنى: علمت كان له مفعولان، نحو : زعمت زيدا فاضلا، هو بمنزلة : علمت زيدا فاضلا، إلا أن فيه زيادةَ معنىً، وهو أنه علم قد اقترن به الدعوى منك.

---

(١) هكذا هي مضبوطة في الأصل، والمعنى: كما ترى في المثال أمامك .

ثم اعلم أن هذه الأفعال إذا تقدمت لم يكن بد من إعمالها، نحو ظننت زيدا كريما، فإن توسطت بين المبتدأ والخبر كنت في إعمالها وإلغائها مخيرا، تقول في الإعمال : عمرا أحسب جائيا، وفي الإلغاء عمرٌ أحسبُ قاعدٌ، قال الشاعر :

أَبِالأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي

وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتَ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ(١)

فإن تأخرت اختير الغاؤها وجاز إعمالها، تقول سعد شاخص ظننتُ، وإن قلت : سعدا شاخصا ظننت جاز، وقد يعرض في هذا النوع مثل ماعرض فيما قبله من وقوع هذه الأفعال في الأسماء المظهرة كما مضى، ووقوعها في الأسماء المضمرة مثل قولك(٢): ظننت عمرا قادما، فالفاعل مضمر، وظننتك خارجا فالفاعل والمفعول الأول مضمر(٣) في التاء والكاف، وظننتكه فيكون اسم الفاعل في التاء، والمفعول الأول في الكاف والمفعول الثاني في الهاء./

٤٣ب

[ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل]:

أما الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فأربعة أفعال : أعلمت، وأريت، ونبأت، وأنبأت(٤) إذا كُنَّ بمعنى: علمت(٥)، نحو أرى بكرٌ حمدا سعدا خيرَ الورى، ونبأ عمرو بكرا حمدا عالما، فإن كانَ "أريت" من رؤية البصر لم يتعد مفعولين، كقولك أريت محمدا عمرا، وكذلك

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للعين المنقري. والبيت من هجاء لرؤبة وهو في الكتاب ١/١٢٠، وشرح التصريح ١/٢٥٣، والمقاصد النحوية ٢/٤٠٤، والدر ١/١٣٥، وخزانة الأدب ١/٢٥٧. ونسب لجرير في ملحق ديوانه بشرح محمد بن حبيب ١٠٢٨، واللسان (خيل) ١١/٢٢٦ ، وبلانسبة في أمالي المرتضى ٢/١٨٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٩، والإيضاح ١٦٨، والأصول ١/١٨٣.

(٢) في الأصل قولُك.

(٣) الأرجح أن يقول: مضمران .

(٤) لم يذكر "حذث"، و"أخبر" و "خبر"

(٥) الصواب أن يقول: بمعنى أعلمت .

نَبَّأت وأنبـأت إذا كانـا بمعنـى: أخـبرت لم يتجـاوزا مفعولـين، نحـو : أنبأتـه الخـبر، ونبأتـه الحادثةَ، وعلى هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾(١)، فالكاف هو المفعول الأول، "وهذا" هو المفعول الثاني، ويقال : أنبأته بكذا، فيعدى إلى المفعول الثاني بالباء، كما يقال : أخبرته بكذا، وحدثته بكـذا وهـو الأصـل فيـه، وقـد يقـع في هـذا القسـم أيضـا الأسمـاء المضمرة، نحو أعلمتك سعدا خارجا، فالفاعل في التاء، والمفعول الأول في الكـاف، وتقـول : أعلمتكه خارجا، فالفاعل في التاء، والمفعول الأول في الكاف، والمفعول الثـاني في الهـاء، والثالث ظاهرٌ، ومحل المفعولين النصب كما علمت.

(فصل) :

اعلم أن الفعل إذا كان متعديا إلى مفعول واحد وأتيت فيه بضمير فلا يجوز لـك فيـه إلا الوصل، نحو رأيتك ونصرتك، ولايجوز : رأيت إياك إلا في ضرورة الشعر قال الراجز :

إِلَيكَ حَتَّى بَلَغَتَ إِيَّاكَا(٢)

أي: حتى بلغتك، وقال أمية بن أبي الصلت:

بِالبَاعِـثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ

إِيَّـاهُمُ الأَرْضُ في دَهْـرِ الدَّهَارِيرِ(٣)

---

(١) سورة التحريم الآية ٣.

(٢) البيت من بحر الرجز، وهو لحميد بن الأرقط في الكتاب ٣٦٢/٢، وشـرح المفصـل ١٠٢/٣ وخزانـة الأدب ٢٨١/٥ وبـلا نسبة في الخصـائص ١٩٤/٢/٣٠٧/١، والأمـالى الشـجريه ٤٠/١، والإنصـاف ٦٩٩.
الشاهد (إياك) تعدى الفعل إلى مفعـول واحـد، وفصـل الضمـير وهـو غـير جـائز إلا في ضـرورة الشـعر، والصواب: بلغتك .

(٣) البيت من البسـيط، وقـد نسبه المؤلـف لأميه بـن أبي الصلـت وليـس فـى ديوانـه وكذلـك في الخصـائص ١٩٥/٢/٣٠٧/١ ونُســـب للفـــرزدق وهـــو في ديوانـــه ٢١٤/١، والمقـــاصد النحويـــة

=

أي: ضمنتهم، فإن أتيت بفاصل بين الضمير وبين الفعل جاز الفصل حينئذ، نحو : مارأيت إلا إيَّاك، وكذلك الحكم في ضمير المفعول الأول من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، تقول : أعطيتك ديناراً، ولايجوز أعطيت إياك، كما لايجوز : رأيت إياك، فإن كان ضمير / المفعول الثاني من هذه الأفعال جاز فيه الوصل والفصل، تقول : أعطيتك الدرهم، وأعطيتكه، وأعطيتك إياه .

٤٤ ع

وأما ضمير الفاعل فلا يجوز فيه الفصل، نحو فعلت، وخرجت ولايجوز خرج أنا، إلا أن تفصل بين الضمير وبين الفعل بـ إلا، فيجب الفصل حينئذ، نحو ماضرب زيد إلا أنت، فهذا هوالاعتبار في الضمير المذكور بعد الفعل .

فإن كان الضمير مبتدأ به فليس يجوز فيه إلا الفصل، كقولك : أنت خرجت، وإياك أردتُ؛ لأن الوصل لايُتصور حتى يتقدم شيءٌ يتصل به الضمير .

وإذا عطفت مضمرا على مرفوع أو منصوب لم يكن الضمير إلا منفصلا، نحو جاءني زيدٌ ثم أنت، ورأيت عمرا وإيَّاك؛ لأن الضمير من بعد حرف العطف بمنزلته إذا ابتدأت به في أنه لايكون هناك مايتصل به، وعليه قوله ﴿يُخرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾(١) ، ﴿وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَبَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾(٢).

وقد يجيء – في ضرورة الشعر – الفصل في موضع الوصل كما أنشدنا، والاختيار

= ٢٧٤/١، وشرح التصريح ١٠٥/١، وخزانة الأدب ٢٨٨/٥/٢٨٩ وبلا نسبة في الأمالي الشجريه ٤٠/١، والإنصاف ٦٩٨، وشرح الأشموني ١١٦/١، والضرورة ١٣٨.

ورواية البيت في الأصل : "قد ضمَّنت" والصواب ماأثبته من ثبت المصادر وهو مايتفق مع وزن البيت.

(١) سورة الممتحنة الآية ١.

(٢) سورة النساء الآية ١٣١.

ماذكرنا، وعكس هذا أنهم يقولون : إلاَّكَ يعنى : إلاَّ إيَّاكَ، فهذا وصل في موضع الفصل.

واعلم أنه متى اجتمع ضميران أحدهما ضمير متكلم والآخر ضمير مخاطب فإنه يجب تقديم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، تقول : أعطانيكُنَّ زيدٌ، ولايجوز أعطاكنى، وكذلك ضمير الحاضر مقدم على ضمير الغائب، تقول أعطاكَهُ، ولايجوز : أعطاهوك

واعلم أنك إذا أردت أن توقع الفعل من الشئ على نفسك فلا يجوز لك جعل المفعول ضميرا، ولكن عليك أن تأتي بلفظ النفس فتضعه موضع الضمير، وذلك قولك: نصرت نفسي أو خذلتُ نفسي، وما أشبهها، ولاتقول : نَصرتُني ولا خذلتُني/، وهكذا تقول : نصرتَ نفسكَ، ولاتقول نَصرْتَكَ . ٤٤ ب

هذا هو الحكم في جميع الكلام إلا في باب علمتُ فإنه يجوز في هذا الباب أن تُعدى فعل الضمير المتصل إلى جنسه، وذلك قولك : عَلِمْتُنِي خارجاً، وحسبتُكَ قادِراً، وعلى هذا القياس.

والضمير المستكن(١) في هذا كالمتصل، نحو : تَحسِبُك كيِّسَاً، وأظنني نافعا، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الإِنسانَ لَيطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾(٢)

(فصل) :

وقد يقع فيما بين اسمى الفاعل والمفعول(٣) الظاهرين اسم مبهم(٤)، نحو قولك: عليك بما يغيظ فاسقا، فإن "ما" هاهنا اسم مبهم، فاعل يقع فعله على "فاسق". وكذلك: إياك

---

(١) يقصد ضمير الفاعل.

(٢) سورة العلق الآيه : ٦،٧.

(٣) يقصد باسم الفاعل والمفعول: الفاعل والمفعول وقد سبق الحديث عنهما في مصطلحات الكتاب ص٦٠.

(٤) ظاهرها أن المعنى: وقد يشترك فيما بين اسمي الفاعل والمفعول اسم مبهم صالح أن يكون فاعلاً ومفعولاً.

ومايسخط أخاك، وسر أخاك مارضى أبوك فـ"ما" في الموضعين اسمُ فاعلٍ، وأعجب عبدَ الله ماسمعه منك، فإن "ما" هاهنا اسمُ فاعلٍ.

وقد يقع في هذا الباب اشتباه في معرفة المرفوع والمنصوب من الاسمين، وامتحان ذلك نسبة الفعل إلى نفسك، فما كان فيك بالنون والياء فإذا جعلت مكان النون والياء اسما ظاهرا كان منصوبا، وماكان فيك بالتاء كان الاسم الظاهر في موضعه مرفوعا، ومثاله أنك تقول : سَرَّني فِعَالُ عَمْرٍو، فهو فيك بالنون والياء، فإذا كان بدل النون والياء اسما قلت : سر زيدا فعالُ عمرٍو، وتقول في المرفوع : رضيتُ مقالَ سعدٍ، فيكون فيك بالتاء، فإذا جعلت بدلها اسما كان مرفوعا، نحو رضى زيدٌ مقالَ سعدٍ، وكذلك تقول الذى أعطاك أعطاني، والذى سرَّك ساءني، والذى أحبَّ محمدٌ ساء زيدا؛ لأنك [تقول](١) : الذى أحببتُ ساءَ زيدا، فبهذه المحنة تعرف المنصوب والمرفوع من الأسماء إذا وقع بينهما اسم مبهم، مثل "ما" و "الذى" وأشباههما.

(فصل) :

/ وقد يكون الفاعل والمفعول من هذا الباب اسما مبهماً(٢)، مثل : هذا، وهذين، وهؤلاء، وذلك، وذينك وأولئك، ثم يفسر ذلك الاسم باسم ظاهر، مثل قولك : ٤٥ م

جاءني هذا الرجل، وذلك الرجل. والحكمُ في إعراب هذا النوع أن تنظر إلى الاسم المبهم، فإن كان في موضع الرفع رفعت الاسم الظاهر الذى يجئ بعده، ولايكون الا اسما فيه ألف ولام، وإن كان في موضع النصب نَصبتَ الاسم الذي بعده، ومثاله قولك: أعاننى هذا الرجل، وأعطاني هذان الرجلان، ورفدني هؤلاء الرجال، ولَقِيتُ ذَاكَ الرَّجُلَ وذينكَ الرجلين وأولئك الرجال، وأكلت هذا الطعام.

---

(١) مابين المعقوفين مضروب في الأصل مع أهميته في إيضاح المعنى.

(٢) في الأصل اسم مبهم وهو خطأ.

وقد يفسر الظاهر باسم مبهمٍ(١) فيقال : نصرتُ الرجلَ الذى أمرت، وخذلت المرأتين اللتين علمتهما، وأتاني الرجلان اللذان تعرفهما، وكذلك لقيت الرجل ذا العقل والرجلين ذَوَي العقل، والرجال ذَوِي العقول، ونصرني الرجلان ذوا المال.

وقد يقدم المفعول على الفاعل في هذا الباب كما مضى(٢)، وتقول : زيدا ضربتُ، وزيد ضربني(٣)

واعلم أن الفاعل إذا كان اسما مضمرا مثل : أنت، وأنتما وأنتم، ثم قدمت المفعول على الفاعل فإنك تقول بدل اسم المفعول المقدم : إياك(٤)، تقول : أنت لقيتني وإياك لقيت، وأنت نصرتَني وإياك نصرتُ، فتضع أبدا "إياك" في المفعول بإزاء "أنت" في الفاعل، فافهم.

(فصل) [في باب الاشتغال]:

اعلم أن الأصل في الفعل المتعدي أن يُعدى إلى الاسم الظاهر فينصب به ، كقولك : ضربت زيدا، ولقيت عمرا، ثم يقدم المفعول على الفعل فيقال : زيدا ضربت، ثم يشغل عنه الفعل بضميره فيصير مرفوعا بالابتداء، وتكون الجملة في موضع الخبر له، / وذلك قولك : زيد ضربته، وأهل النحو يسمون هذا : باب مايُشغَل عنه الفعل بما هو من سببه.

٤٥ ب

ومن العرب من ينصب الظاهر مع تعدية الفعل إلى الضمير وكونه مشغولا به، فيقول: زيدا ضربتُه، ويسميه رجوع الهاء على الاسم، وعند النحويين أنه ينتصب بفعل

---

(١) في الأصل مبهم بالرفع.

(٢) ينظر ص ١٩٧ من التحقيق .

(٣) في هذا المثال تقدم مايعود عليه الفاعل فكأن الفاعل قد تقدم معنى على المفعول على مذهب البصريين.

(٤) يقصد أنه كما يتقدم الفاعل المضمر يتقدم المفعول المضمرْ أيضا نحو "إياك".

مضمر، تفسيره هذا الظاهر(١)، تقديره عندهم : ضربت زيدا ضربته، إلا أنه لايجوز أن يستعمل كذلك، وهذا النصب على تقدير هذا الإضمار ليس بالاختيار، بل الوجه إذا شغلت الفعل بالضمير أن ترفع الظاهر بالابتداء، فتقول : زيد ضربته، فهذا كذلك مادام الكلام جملة واحدة وما لم يتقدمه شئ، وعلى هذه القاعدة اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿والقمرَ قدرناه﴾(٢)، ووجهه مافصلنا.

فإن عطفت هذا النحو على كلام آخر اختلف الحكم حينئذ، فجاز أن يَعرِضَ هناك مايقتضي في هذا النصب ـ الذى ذكرنا أنه ليس بالاختيار ـ أن يكون هو المختار دون الرفع، وذلك في نحو قولك : لقيت زيدا وعمرا كلمتُه؛ الاختيار النصب هاهنا، ولايحسن الرفع، أعني : أن تقول : وعمرو كلمتُه، لأن من حكم المعطوف أن يشاكل المعطوف عليه، والمعطوفُ عليه جملةٌ من فعل وفاعل كما ترى، وأنت إذا لم تنصب "عمرا" ـ فقلت: وعمرو كلمتُه ـ فقد عطفت جملةً من مبتدأ وخبر على جملةٍ من فعل وفاعل، وذلك خلاف مانذكر أنه الأولى من مراعاة المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه، وإذا نصبت ـ فقلت : وعمرا كلمتُه ـ كنت كأنك قلت : وكلمتُ عمرا، فعطفت الشئ على جنسه.
وكذلك الحكم إذا دخل حرف الاستفهام على هذا النحو من الكلام، تقول: أزيدا ضربتَه /، فيكون الاختيار النصب، وعلى ذلك قوله تعالى : ٤٦ م

---

(١) هذا هو مذهب الجمهور، ينظر شرح ابن عقيل ٥١٨/١.

(٢) سورة يس الآيه ٣٩.

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (والقمرُ) بالرفع على الابتداء، وقرأ الباقون بالنصب على المفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، ، ينظر السبعة ٥٤٠، التيسير ١٨٤، غيث النفع ٢٧٩، والنشر ٣٥٣/٢، إعراب القرآن للنحاس ٣٥٤/٣، جامع البيان ٦/٢٣، والكشاف ٣٢٢/٣، الجامع لأحكام القرآن ٢٩/١٥، البحر ٣٣٦/٧، حجة القراءات ٥٩٩.

﴿ أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ ﴾(١)، فإن دخل على قبيل هذا الكلام حرف الشـرط لم يجز إلا النصب كقولك : إنْ زيدا ضربتَه ضرَبك، وا لله أعلم.

وقد ينصِبُ (٢)مفعولا به بإضمار فعل، نحو قولهم: مرحبا وأهلا وسـهلا، أي: صـادفت مكانا رحبا، ووجدت أهلا فاستأنس ونزلت مكانا سهلا فأقم، وماشبه ذلك. ومـن ذلـك قولك ـ وقد رأيت الناس يطلبون الهلال ثم سمعت الصيحة ــ: الهـلال وا لله، تريـد أبصـروا الهلال، وكذلك تقول : ـ إذا رأيتهم يرمون ثم سمعت الصـوت ــ القرطـاسَ وا للهِ، تريـد : أصابَ القرطاس. ومن ذلك : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾(٣) أي : نتبعُ ملةَ إبراهيمَ. ولايجـوز إضمار شيءٍ حتى يكونَ في الكلام أو في الحال دليل عليه.

---

(١) سورة القمر الآية : ٢٤.

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل ، والذي يظهر أنها مضروبة .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٣٥.

(الباب الثالث)

في بيان إعراب المفعول فيه وهو الظرف

اعلم أن الظرف : كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى "في" وليست في لفظهِ، نحو : قمت اليوم، وجلست مكانك، لأن معناه : قمت في اليوم، وجلست في مكانك، فإن ظهرت "في" في اللفظ كان مابعدها اسما صريحا، وصار التضمين لـ "في"، تقول : سرت في يوم الأحد، وجلست في بغداد.

والظرف على ضربين : ظرف الزمان، وظرف المكان.

أما ظرف الزمان فاعلم أن الزمان مرور الليل والنهار، نحو : اليوم، والليلة، والساعة، والشهر، والسنة.

وجميع أسماء الزمان من المبهم والمختص يجوز أن يكون ظرفاً، إذا جعلته محلا للفعل وظرفا، تقول : سرت يوما، وعملت شهرا، وأقمت عندك حولا، هذا مثال المبهم. والمختص قولك : جئتك البارحةَ، وأصير إليك العشية، ولقيتُك عاماً أولَ، وصر إليَّ الساعةَ، وأتيتك اليومَ، وما أشبهها، كل ذلك منصوب، والقياس فيه مستمر ماخلا باباً واحداً وهو باب "أمس" فإنه حرف(١) مبني على الخفض ــ إذا كان معرفة ــ في جميع الأحوال، فتقول : ربحت أمس، وأتاني أمس، وأقمت أمس، فتخفضه في جميع الأحوال إذا كان معرفة، فإن كان نكرة جرى على مايستحقه من الإعراب، نحو : كم أمسٍ أتيتُك، وما رأيت أمساً مثلَ أمسِ، وما أتاني أمسٌ مثل أمسِ، وتبنيه معرفة، وتُعربه نكرة كما ترى، وسيأتي لهذا مزيد شرح / إن شاء ا لله.

٤٦ ب

فإن قلت : يوم الجمعة مبارك، فارفعه؛ لأنه ليس فيه معنى "في" فقس عليه تصب إن شاء ا لله.

---

(١) أي : كلمة على المعنى اللغوي وقد عبر بالجزء وأراد الكل.

ومما اختلف القراء فيه من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللهُ هَـٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾(١)، فمن رفع جعل هذا رفعا بالابتداء وجعل اليوم خبره، ومن نصب ففيه وجهان :

أحدهما: أن يكون نصبا على الظرف، والتقدير : هذا في يومٍ ينفعُ.

والوجه الثاني: أنه إضافة، والعرب إذا أضافت اسم الزمان إلى الفعل الماضي والمستقبل فتحت(٢)؛ لأن الإضافة إلى الأفعال إضافةٌ غير محضة، والتقدير على هذا الوجه : هذا يومُ نفع الصادقين.

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾(٣) ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَومِئِذٍ ﴾(٤)، وكذلك الخلاف في ﴿ مِنْ فَزَعٍ يَومَئِذٍ ﴾(٥)

---

(١) سورة المائدة: ١١٩، وقد قرأ نافع وابن محيصن (يوم) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، ينظر السبعة ٢٥٠، الكشف ٤٢٣/١، التيسير ١٠١، غيث النفع ١١٥، النشر ٢٥٦/٢، إعراب القرآن للنحاس ٥٣/٢، جامع البيان ١٤٠/٧، الكشاف ٦٥٩/١، البحر ٦٣/٤، الحجة في القراءات السبع ١٣٦، حجة القراءات ٢٤٣.

(٢) أي: فتحة بناء.

(٣) سورة هود الآية ٦٦. وقد قرأ بذلك طلحة وأبان بن تغلب ينظر إملاء ما من به الرحمن ٤١/٢ والبحر ٢٤٠/٥.

(٤) قرأ نافع والكسائي بالإضافة وفتح الميم، وقرأ الباقون بالإضافه وكسر الميم.

ينظر السبعة ٣٣٦، والكشف ٥٣٢/١، والتيسير ١٢٥، وغيث النفع ١٦٧، والنشر ١٨٩/٢، والاتحاف ٢٥٧، والكشاف ٢٧٩/٢، والبحر ٢٤٠/٥، ومفاتيح الغيب ٢١/١٨، وحجة القراءات ٣٤٤

(٥) سورة النحل الآية ٨٩.

قرأ عاصم وحمزة (من فزعٍ يومَئذ) بالتنوين وفتح الميم، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع (في رواية إسماعيل بن جعفر) وابن عامر، ويعقوب بالإضافة وكسر الميم، وقرأ نافع في (رواية ورش =

و﴿ مِنْ عَذَابِ يَومِئِذٍ ﴾(١)، فمن نـون "خزيٍ" و"فـزع" و"عـذابٍ" لم يقـرأ "يومئـذ" إلا بفتح الميم، ومن لم ينون أجاز الخفض والفتح، فمن خفـض فعلـى الإضافـة، وكسـرة الميـم دليل ذلك، ومن نصب فله حجتان :

أحدهما: أنه جعل "يوم" مع "إذ" بمنزلة اسمين جُعلا اسما واحدا ، كقولك خمسةَ عشرَ.

والحجة الثانية: أن الإضافة لاتصح إلى الحروف ولا إلى الأفعال، فلما كـانت إضافـة "يوم" إلى "إذ" إضافة إلى حرف ـ وكانت إضافة غير محضـة ـ فتـح، وذلـك في أسـمـاء الزمان مطرد سـائغ، كقوله تعالى: ﴿ يومَ ينفعُ ﴾(٢) و﴿ يومَ لاتملك ﴾(٣) وأمثالها،

= وقالون والمسيبى، وأبو بكر بن أبي أويس ويعقوب بـن جعفـر بالإضافـة وفتـح الميم. ينظـر السـبعة ٣٣٦، ٤٨٧، الكشـف ١٦٩/٢، التيسـير ١٧٠، غيـث النفـع ٢٥٢، الاتحـاف ٣٤٠، معـانى الفـراء ٣٠١/٢، جامع البيان ٢٤/٢٠، الجامع لأحكام القرآن ٢٤٥/١٣، البحر ١٠٢/٧، حجة القراءات ٥٤٠.

(١) سورة المعارج الآية ١١.

قرأ نافع في (رواية ابن جماز وأبو بكر بن أبي أويس والمسيبى وقالون وورش ويعقوب بن جعفر) بالإضافة وفتح الميم.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة ونافع (في رواية إسماعيل بن جعفر) بالإضافـة وكسـر الميم،ينظر السبعة ٣٣٦، التيسـير ٢١٤، غيـث النفـع ٣٥٠، والتحبـير ١٨٩، النشـر ٢٨٩/٢، الإتحـاف ٤٢٤، الكشاف ١٥٨/٤، ومفاتيح الغيب ١٢٦/٣٠، حجة القراءات ٧٢٣.

(٢) سورة المائدة الآيه ١١٩، وقد قُرأت بالفتح مع الإضافه كما سبق بيانه ص٢٦٧ .

(٣) سورة الإنفطار الآيه ١٩.

قال الشاعر(١):

عَلَى حِينَ عَايَنْتُ المشِيْبَ [عَلَى الصِّبَا](٢)

والفتح في جميعها ـ على الظرف في المختار من القول.

(فصل):

ومن جملة الظروف " إذْ وإذا"، وكلاهما ظرفا زمان : "إذ" لما مضى، و"إذا" لما يُستقبل، تقول : سمعتك إذ الشافعي حيٌّ، وسافرت إذ سافر سعد، وتقول : آتيك إذا اشتد الحبُّ.

ثم اعلم أن "إذا" خاصة يجازى بها / ، فيصير الفعل بعدها شرطا في فعل ثان، وذلك قولك : إذا سرتَ سرتُ، فدلّت "إذا" على جعلك سير المخاطب شرطا في سيرك، وأنّك علَّقت وجوده بوجوده، وينقلب معها معنى فعلتَ إلى معنى: تفعل، كما كان ذلك في إنْ، ألا تراك، تقول : إذا قُمت غدا قمت : إلا أنه لايجوز أن يُجزم بإذا فيقال : إذا تقم أقم. ومما يجب أن يعلم في هذا الباب الفرق بين "إذا ومتى" . ٤٧ م

---

(١) عجزه :

وقلت ألّما أصحُ والشيب وازع

البيت من بحر الطويل، وهو للنابغه الذبياني، ورواية الديوان علـى "حين عاتبت" وهي رواية مشهورة ينظر ديوانه ٥٣، الكتاب ٣٣٠/٢، شرح المفصل ١٦/٣، ٨١ ٩١/٤، ١٤٦/٨، الإنصاف ٢٩٢، شذور الذهب ٧٨، والمغنى ٥١٧، وشرح التصريح ٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٥٦/٢، ٢٢٦/٣ ، ٨/٤، والمنصف ٥٨/١، والمقرب ٢٩٠/١، الأمالى الشجريه ٤٦/١، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣، ٥٧/٤، وخزانه الأدب ٥٥٠/٦.

(٢) مابين المعقوفين تتمة صدر البيت وهو من ثبت الديوان.

وبيانه: أن "إذا" للأمور الواجبة الوجود، أو ماجرى ذلك المجرى، مما عُلِمَ أنه كائن، ومتى لما يترجح بين أن يكون وبين ألا يكون، تقول : إذا طلعت الشمس خرجتُ، وإذا أُذن للصلاة قمتُ، ولايصلح متى في هذا النحو، وإنما تصلح فيما لايجب وجوده، ولايعلم أنه كائن، كقولك : متى تخرج أخرج، تقول مع من لاتتيقن أنه خارج، ولايغلب ذلك منك على الظن، بل يكون مترجحا فيه ـ يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون.

واعلم أن سبيل "إذ" سبيلُ سائر أسماء الزمان في أنه يضاف إلى الجملة على تأويل المصدر، معنى هذا أنك تقول : خرجتُ يومَ خرجَ زيدٌ، ورأيتك زمن كنتَ إمام المسجد، تريد : يومَ خروجِ زيدٍ، وزمنَ إمامتِك في المسجد، فكذلك إذا قلت : جئتك إذْ خرجَ زيدٌ كان "إذ" مضافا إلى هذه الجملة، وكان معناها المفرد، إلا أنه لايستعمل المفرد مع "إذ"، كما لايُستعمل مع الحين والزمن، وما أشبههما من الأزمنة المتمكنة، ويقع كل واحد من الجملتين بعد "إذ"، تقول : لقيتك إذ خرج زيد وإذ زيد خارج. ولا يصلح بعد "إذا" إلا الفعل، ولايقال : إذا زيدٌ خارج خرجتُ، كما لايقال : إن زيدٌ خارجٌ خرجتُ؛ لأن الشرط لايكون إلا / فعلا، فإذا رأيت الاسم مرفوعا بعد "إذا" فهو محمول على إضمار فعل، معنى هذا : أنك إذا قلت : إذا زيد خرج خرجت ، كان "زيد" مرفوعا بفعل مضمر تفسيره هذا الظاهر. ٤٧ ب

ويظهر ذلك بأن تعتبره بالمفعول، كقولك : إذا زيدا ضربتَه ضربتُه، كما قال :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلاَلاً بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَينَ وِصْلَيْكَ جَازِرُ(١)

فنصب على تقدير : إذا بلغْتِ ابنَ موسى.

---

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله ذو الرّمه، ينظر ديوانه ٤١، الكتاب ٨٢/١، المقتضب ٧٧/٢، شرح المفصل ٩٦/٤/٣٠/٢، المغنى ٢٦٩، الخصائص ٣٨٠/٢/ الأمالي الشجريه ٣٤/١، خزانة الأدب ٣٢/٣.

واعلم أن من حكم أسماء الزمان المعربة - التي هي نحو اليوم والزمان والحين - إذا أضفته إلى الجملة أن تبنى في بعض ذلك، وهو إذا كانت الجملة المضاف إليها من فعل وفاعل، ثم كان الفعل ماضيا، كقولك : حين خرج زيدٌ، لك في كل شئ كان كذلك أن تبني فيه اسم الزمان، ولك أن تُعربَ، قال :

عَلَى حِينَ عَايَنْتُ المشيبَ مِنَ الصِّبَى(١) وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ(٢)

قد أجازوا في "حين" الفتحَ على البناء، والجرَ على الإعراب، وكذلك قياس الباقي، تقول : خرجت في حين خرج زيدٌ، فإن كانت الجملة المضاف إليها جملة من الاسم - كقولك : جئتك زمن الشتاء باردٌ - لم يبن معها اسم الزمان [و]تقول : على حين فترةٍ من الرسل(٣)، وفي حين عمرَ أمير. وكذلك الحكم إذا كان الفعل مضارعا، تقول: هذا يوم يخرج زيد، فتُعرب وترفع اليومَ البتة. وإنما خصّوا بالبناء ماكان مضافا إلى جملة من الفعل والفاعل ثم كان ماضياً؛ من أجل أن هذا البناء إنما كان لإضافته إلى مبني، والفعل الماضي مبنيٌّ، وكذلك الحكم إذا كان الفعل مضارعا، كقوله تعالى : ﴿يَومَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾(٥) و﴿يَومَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ(٦)﴾/(٧)، من فتح هذه لم تكن الفتحة ٤٨ م

(١) هكذا في الأصل ولعل الأولى على الصبا وهو ثبت الديوان.

(٢) البيت للنابغه الذبياني، وقد سبق الحديث عنه ص ٢٦٩.

(٣) هذا المثال ليس لاضافة حين إلى الجملة ولكن إلى المفرد:

(٤) سورة المائدة الآيه ١١٩، وقد سبق ذكرها ص ٢٦٧.

(٥) الكلمة غير واضحه في الأصل.

(٦) سورة الإنفطار الآيه ١٩. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (يومُ) وقرأ الباقون بالنصب ينظر السبعة ٦٧٤، الكشف ٣٦٤/٢، التيسير ٢٢٠، غيث النفع ٣٦٢،٣٦٣، النشر ٣٩٩/٢، وجامع البيان ٢٩٣/١٠، الجامع لأحكام القرآن ٢٤٩/١٩، البحر ٤٣٧/٨، الحجة في القراءات السبع ٢٤٩، حجة القراءات : ٧٥٣.

حركة بناءٍ ولكن حركة إعرابٍ، وقد يكون منصوبا على الظرف.

واعلم أنهم يحذفون الجملة المضاف إليها "إذ" كثيرا، ثم يدخلون عليها التنوين، ويجعلون ذلك دليلا على إرادة تلك الجملة، وعلى أن "إذ" في نية الإضافة إليها، وذلك قولك ـ وقد جرى ذكر حديث ـ: أنت إذٍ على صفة كذا، تريد : أنت إذ كان ذلك على صفة كذا، أنشدوا :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ(١)

تريد : وأنت إذ كان ذلك صحيح، والأكثر إذا قدر فيها هذا التقدير أن يُؤتى فيها باسم زمان آخر: كالحين واليوم، كقولهم : حينئذ، ويومئذ، يريدون إذ كان ماذكرت.

ثم اعلم أنه يجوز في اسم الزمان المضاف إلى "إذ" أن تبنى وأن تعرب، وعلى ذلك قرئ ﴿مِنْ عَذَابِ يَومِئِذٍ﴾(٢) وأخواتها بالجر والفتح كما مضى.

ومن ظروف الزمان : قبل، وبعد، وأول، وهي ألفاظ بنيت على الرفع(٣) ما لم تُضِفْهُنَّ، تقول: جئت قبلُ وبعدُ، فإذا أضفت نصبت وجررت، نحو : جئت قبلَه ومن قبلِه، وبعدَه ومن بعدِه، وتقول : إبدأ بهذا أولُ، أي : أولُ كلِّ شئ، وقال الشاعر :

عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ(٤)

---

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، ينظر شرح ديوان الهذليين ٦٨/١، الخصائص ٣٧٦/٢، شرح المفصل ٣١/٩/٢٩/٣، المغنى ٨٦، شرح الأشموني ٥٦/١، حاشية يس ٣٩/٢، خزانة الأدب ٥٣٩/٦/ ٤٤٩/٨.

(٢) سورة المعارج الآية ١١، وقد سبق ذكر القراءات فيها ص ٢٦٨.

(٣) يقصد: بُنيت على الضم .

(٤) صدر البيت:

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجلُ

البيت من بحر الطويل، وهو لمعن بن أوس المزني،

وهذه الثلاثة تسمى رفعاً على الغاية.

(فصل):

وقد قال ا لله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوماً لاَ تَجْزِى نَفْسٌ﴾(١) موضع "لاتجزى" نصب؛ لأنه صفة لـ يوم، والعائد على اليوم محذوف، فقال الفراء : تقديره : لاتجزى فيه نفس، ثم حُذفت الصفة،(٢) ومثله ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾(٣)، أي : فيه من حميم، وكذلك قوله: ﴿لاَيُغْنِي مَولىً عَنْ مَولىً﴾(٤)، أي : فيه، وهذا مذهب سيبويه(٥)، وقال الكسائي : "المحذوف الهاء"(٦) يعنى يوماً لاتجزيه، فجَعل اليوم مفعولا على السعة، ثم القيت الهاء، وهذا أيضا مذهب الأخفش(٧).

= والبيت في ديوانه ٩٣، وديوان الحماسة ٨٤/٢، المقتضب ٢٤٦/٣، شرح المفصل ٩٨/٦/٨٧/٤، شذور الذهب ١٠٣، شرح الأشموني ٢٦٨/٢، حاشية يس ٥٢/٢، والمنصف ٣٥/٣، والأمالي الشجريه ٢٦٣/٢/٣٢٨/١، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٣، وخزانة الأدب ٢٨٩/٨، ٢٩٠، ٢٩١.

(١) سورة البقرة الآية ٤٨، ١٢٣.

(٢) معانى القرآن ٣١/١، ٣٢.

(٣) سورة غافر الآيه ١٨.

(٤) سورة الدخان الآيه ٤١.

(٥) الكتاب ٣٨٦/١.

(٦) قال الكسائي : لايكون المحذوف إلا الهاء ، البحر ١٩٠/١ وينظر معانى الفراء ٣٢/١.

(٧) معانى القرآن للأخفش ٢٦٠/١.

وأما ظرف [المكان](١): فهو ما استُقر فيه أو تُصرِّف عليه. ثم اعلم أن ليست الأمكنة في حديث الظرف كالأزمنة؛ وذلك أنه مامن زمان إلا ويصح نصبه / على الظرف في حال من الأحوال، وليس كذلك الأمكنة، فإن النصب على الظرف فيها يختص بالأمكنة المبهمة، مما في الفعل دلالة عليه.

٤٨ ب

والمبهمة : هي التي لايكون لها نهايات معلومة، ولاحدود محصورة، ولاأقطار تحصره، كالجهات الست التي هي : خلفَك ووراءَك، وبعدَكَ وقدامَكَ، وأمَامَكَ وقبلَكَ، ويمينَكَ وشمالَكَ، وفوقَكَ وتحتَكَ، وعاليَكَ وسافلَكَ، ومميمنتَكَ ومشأمتَكَ، وعندَكَ ودونَكَ، وحيالَكَ وإزاءَكَ، وتجاهَكَ وتلقاءَكَ وقربَكَ وقريباً منكَ، وصدَدَكَ وصقَبَكَ، فهذه كلُّها مبهمةٌ(٢) ليس لها نهاية تنقطع عندها، ألا ترى أن كل مكان يلي ظهر الشئ إلى أن يتناهي العالم فهو خلف له.

وكذا الحكم في كل مكان يلي وجهه أو رأسه أو رجله أو يمينه أو يساره، نحو أقمت عندك، وقعدت أمامك ووراءك، وأنت قريبا منه، وسعد دونك، وحمد حيالك، فتنصب ذلك كُلَّه على أنه ظرف، والعامل فيه ماتقدمه من الأفعال المظهرة أو المقدره، وكذلك مايشبهه، وتقول : سرت فرسخاً وتبعتك ميلاً.

فأما الأمكنه المخصوصة فلا تُنصب على الظرف؛ لأنه ليس عليها في الفعل دليل.

والمخصوصة أمكنة لها نهايات معلومة، وحدود محصورة : كالبيت؛ والمسجد والبلدة، والسوق، والميدان، وما أشبهه، فلو قلت : جلست البيت وصليت المسجد، وركضت الميدان، لم يجز؛ لأنها أمكنة مخصوصة وليس في الفعل دليل عليها، فلو قلت : جلست في البيت وصليت في المسجد، وركضت في الميدان صحت المسائل؛ لدخول "في" فيها.

وقد يجئ الشئ من ذلك في بعض الكلام قد اُتسِع فيه، فحذف "في" منه ونصب، كقول الشاعر :

---

(١) في الأصل "ظرف زمان" والصحيح ما أثبته .

(٢) في الأصل مبهمةً بالنصب .

لَــدْنٌ بِـهَـزِّ الكَفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُهُ [فِيهِ](١) كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(٢)

الأصل : كما / عسل في الطريق، فحذف الجار وأوصل الفعل إليه ونصبه، وقيل : ٤٩ ؟ دَخلتُ البيتَ، والأصل : دخلت في البيت، ولكنهم حذفوا اتساعاً، ولايقاس هذا الحذف، فلا يقال : جلستُ البيتَ على قياس : دخلتُ البيتَ.

(فصل):

واعلم أن الأسماء التي تُنْصَبُ على الظرف على ضربين :

ضرب يجوز فيه أن تُستعملَ اسماً، ومعنى ذلك : أن يخرج عن كونه ظرفا، فيجرى مجرى "زيد" و"عمرو" في استعماله فاعلا أو مفعولا أو مجرورا.

وضرب يلزم الظرفية فلا يستعمل اسما.

فمثال الأول ـ الأكثر من الأزمنة ـ كاليوم والليلة والسنة والشهر، وماأشبه ذلك، تقول: مضى اليوم، وزجيت(٣) اليوم بخير، وسرت في اليوم، ولم أر كاليوم.

والثاني ـ وهو مالا يستعمل إلا ظرفا ـ قولهم: سرت سحَر، يريدون: سحرَ ليلتك،

---

(١) مابين المعقوفين زيادة ليست في الأصل وقد أثبتها من الديوان.

(٢) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية

والبيت في شرح ديوان الهذليين ١٩٠/١، الكتاب ٣٥/١، ٢١٤، المغني ٥٢٥/١١، ٥٧٦، شرح التصريح ٣١٢/١، الأشموني ٩١/٢، ٩٧، الهمع ١٥٤/٣ الدرر ١٦٩/١/١٠٥/٢، الخصائص ٣١٩/٣، والأمالي الشجريه ٤٢/١/٢٤٨/٢، والمقاصد النحوية ٥٤٤/٢، خزانة الأدب ٨٣/٣ .

(٣) ويقال : زجيت أيامي: أزجيتها، وأزجيت أيامي: دافعتها بقوت قليل. ينظر المعجم الوسيط ٤٠٤/١.

وهو اسم في هذا الموضع غير مصروف كـ"عُمر"، ولايجوز ان تستعمله اسما، ولا يقال: مضى سحرُ، ولا موعدك سحرُ، ولا زجيت سحرَ كما يجوز ذلك فيه إذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت : السحرُ، أو نكّرته فقلت : سحرٌ من الأسحار، فإنه يجوز لك حينئذ أن تقول : طاب السحرُ، وزجيت السحَر، فتستعمله اسما، ولذلك قرئ في الشواذ: (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرَ نِعْمَةً)(١).

ومما لايخرجونه عن الظرفية قولهم : سرنا ذا صباحٍ، فلا يقال : مضى لنا ذو صباح كما يقال : مضى لنا صباح طيب، وكذلك لايقال : سرنا في ذى صباح، ولا في ذات مرة، ولا في ذات ليلة، فهذا مثال مايستعمل اسما ومالايستعمل من الأزمنة.

فأما مثال ذلك من الأمكنة فإن الأمكنة المنصوبة من الظرف هي بالظرفية أحق، وهي فيها أمكن من الأزمنة، إلا أنها ـ على ذلك ـ قد يستعمل بعضها / اسماً، كقولك: هذا أمامَهُ، وذاك قدَّامُهُ، كأنك قلت : هذه جهتُه، وعلى ذلك قول حسان : ٤٩ ب

نُصِرْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ

يَدَ الدَّهْرِ إلاَّ جِبْرَئِيلُ أمَامُها(٢)

فقد استعمل "الأَمَام" اسما كما تراه، ألا ترى أنه قد رفعه.

وأما مالا يستعمل من الأمكنة إلا ظرفا فقولهم: وسط الدار، تقول : جلست وسط الدار، ولايجوز: "في وسطِ الدار" إلا في ضرورة الشعر.

---

(١) سورة القمر الآيه ٣٤،٣٥. وهي قراءة زهير الفرقبي ، ينظر إعراب القراءات ٢/٢٤٥ . وهي شاهد على المنع من الصرف .

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ٢٧١، واللسان (حبر) ٤/١١٤، وخزانة الأدب ١/٤١٤ وقد نسبه المؤلف لحسان بن ثابت وليس في ديوانه، وتبعه صاحب البحر ١/٣١٨ وقد ورد بدون نسبة في الجامع لأحكام القرآن ٢/٣٨.

ومن ذلك "عندَ"، تقول : جلست عندَ زيدٍ، ولايجوز أن تقول : في عنـدِه، ولا أن تقـول مثلا : وَسِّعْتُ عنده كما تقول : وسَّعْتُ المكان له، ولا أن تقول : يسـعني عنـده كما تقول : يسعنى مكانه، هذا كله محال، وقد قالوا : مِن عنـدِه، فأدخلوا عليه هـذا الحرف الواحد من حروف الجر، فأخرجوه هاهنا من الظرفيـة، ولا يصـح أن يدخـل عليه حـرف آخر من حروف الجر، فلا يقال : لعندِه أو في عندِه، وقول العامه ـ خرجت إلى عندِه[1] ـ غير صحيح.

(١) ينظر مغني اللبيب ١٥٦/١ .

(الباب الرابع)

في المـفعول معه

وهو : كل مافعلت معه فِعلاً، وذلك قولك : قمت وزيـداً، أي مع زيدٍ، وجاء البرد والطيالسة، ومازلت أسير والنيلَ، أي : مع النيلِ، ولو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها، ولـو خُليتَ والأسدَ لأكلَك، أي : مع الأسدِ، وكيف تكونُ وقصعةً من ثريد، أي : مع قصعةٍ، قال الشاعر :

فَـكُـونُـوا أَنْـتُـمُ وَبَنِي أَبِـيكُمْ
مَكَانَ الكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ(١)

أي : مع بنى أبيكم. فلما حذف "مع" أقام الواو مقامها، وأوصل الفعل الذى قبلها إلى الاسم الذي بعدها؛ لأنها قوَّتْه فأوصلته إليه، وكل اسم نُصِبَ بعد الواو - وهي بمعنى مع - فهو مفعول معه .

وقد يكون الواو بمعنى مع ثم لا يُنصبُ الاسم بعدها، وذلك إذا لم يكن في الكلام فعلٌ، كقولهم : كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ(٢)، والمعنى : مع صنعتِه، إلا أنه / ليس هاهنا فعل كما كان في نحو : لو تركت الناقة وفصيلَها، ومثلُه قولهم: أنت أعلمُ وربُّك، المعنى : مع ربك، ويقال : ماأنت وزيدٌ فيرفعُ وإن كان في المعنى : ماأنت مع زيدٍ، لأنه ليس في الكلام فعل(٣) .

٥٠ م

---

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله مجهول، ينظر الكتاب ٢٩٨/١ سر الصناعه ١٤٢/١، الأصول ٢١٠/١، شرح المفصل ٤٨/٢، ٥٠، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢، شرح التصريح ٣٤٥/١، شرح الأشموني ١٣٩/٢، الدرر ١٩٠/١ والمخصص ٤٧/١٤، ومجالس ثعلب ١٢٥، والمقاصد النحوية ١٠٢/٣. وقد وقع عجز هذا الشاهد في شعر لشعبة بن قمير ينظر نوادر أبي زيد ١٤١، وقد نُسِبَ ذلك العجز للأقرع بن معاذ في سمط اللآلى ٩١٤. الشاهد (وبني أبيكم) أي: مع بني أبيكم، إذ (بني) مفعول معه .

(٢) هكذا في الأصل، والمشهور "وضيعته".

(٣) وقد أجاز الصيمري نصبه على المفعول معه، وهو مذهب سيبويه، ينظر الكتاب ١٥٦/١، والتبصرة والتذكرة ٢٥٨/١-٢٥٩ .

وقد ينصب بعدها الاسم مع خلو الكلام من الفعل بأن يُتأولَ فيه معنى فعلٍ(١)، كقولك : ماشأنُك وزيدا، تأولوه على معنى : ماتصنع وزيدا، فيجرى مجرى قولهم : ماصنعتَ وأباك، واعلم أن النصب على معنى المفعول معه لايستقيم أبدا، فليس كلُّ موضع يحتمل أن تُجعلَ الواو فيه بمعنى "مع" يجوز أن يُنصبَ الاسمُ فيه(٢)، فلا يجوز أن تقول : خرج زيد وعمرا، ومررت بزيد وبكرا تزعم أنك أردت معنى "مع"، بل ينبغي أن تحمل الثاني على إعراب الأولكما يوجبه حكم العطف(٣)، فتقول : خرج زيد وعمرو، ومررت بزيد وعمرٍو.

---

(١) وهذا ما ذهب إليه سيبويه والصيمري، ينظر الكتاب ٣٠٩/١، والتبصرة والتذكرة ٢٥٨/٢-٢٥٩ .

(٢) يريد أن يفرق بين واو العطف وبين الواو التي بمعنى مع، فالأولى تقتضى المشاركة في الفعل، والثانية تقتضى المصاحبه.

(٣) يجب العطف هنا لعدم وجود الملابسة والمصاحبة.

(الباب الخامس)

في المفعول له

اعلم أن المفعول له لايكون إلا مصدرا، ويكون العامل فيه فعلا من غير لفظهِ، وإنما يذكر المفعول له عذراً وعلةً لوقوع الفعل، وهو الغرض المطلوب من الفعل، نحو ضربته تقويماً له، وجئتك طلباً لمعروفك، وتركت ذلك مخافةَ الشر، أي ضربتُه للتقويم، وجئتك لطلب معروفك، وتركتُه لمخافةِ الشرِ، قد بينت في ذلك كُلّه أن المذكور كان غرضَك من الفعل، والمعنى الذى لأجله فعلت الفعل، قال ا لله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ [مِنَ الصَّوَاعِقِ(١)] حَذَرَ المَوتِ﴾(٢)، أي لحذر الموت، وقال الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوراءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ

وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا(٣)

أي: لادخاره وللتكرمِ، فلما حَذفَ اللامَ نصبه بالفعل الذى قبله.

واعلم أن المفعول له قد يكون نكرةً كقوله : تكرما، وقد يكون معرفة / ، كقوله : عوراء الكريم ادخارَه(٤) . ٥٠ ب

---

(١) مابين المعقوفين زيادة ليست في الأصل.

(٢) سورة البقرة الآيه ١٩.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لحاتم الطائي.

وهو في ديوانه ١١١، الكتاب ٣٦٨/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥/١، وخزانة الأدب ١٢١/٣،١٢٧.

ونوادر أبي زيد ٣٥٥، واللسان ٦١٥/٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للقرآن ٥/٢ والمقتضب ٣٤٨/٢، والاقتضاب ١٠٩.

(٤) هذا رد على من أنكر مجيء المفعول له معرفة مثل الجرمي .

وليعلم انه ليس كل شئ يُتصور أن يكون علّة لفعلٍ يصح نصبُهُ على أنه مفعول لـه، ألا ترى أنك تقول : جئتك لفضلك وإحسانك عليَّ، وأتيت زيدا لشرفه وسلطانه، ثم لايجوز في شئ من ذلك أن تَحذفَ منه اللام، وتنصبه كما فعلت ذلك في : ضربتُه تقويماً له .

والأصل الذى يرجع إليه ـ فيما يجوز نَصبُهُ ومالايجوز ـ أن تنظر إلى الشئ تريد أن تجعله علّة في الفعل، فإن كان مصدراً ـ هو في المعنى داخل في ضمن الفعل المذكور قبله ـ نصبته، وإن لم يكن كذلك لم تنصب، وجئت باللام.

تفسير هذا أنك إذا قلت : ضربتُه تقويما لـه، فـإن(١) التقويـم داخـل في الضـرب وليـس بفعل ثانٍ، وإنما هو معنى يحصل من الضرب، وشيءٌ كالنتيجة(٢) ، ولذلك تقول : تقويمُهُ في ضربه فليستقم. وأما قولُك : جئتُك لفضلك أو لإحسانك، فإنه لايُتصور في الفضـل أن يكون في ضمن المجئ، كيف والفضل من صفة زيد مثلا والمجئ فعلُك، فاعتبر هـذا الأصـل، فكل ماكان على مافسرنا في قولك : "ضربته تقويما له" فانصبه.

ومما يبين المعنى في ذلك أنه يصح فيما يُنصب بالفعل أن يجعـل خـبرا عـن مصـدر ذلـك الفعل، تفسيره أنه يصح في قولك : ضربتُه تأديـبا لـه، أن تقـول : ضربـهُ تأديبُـه، وكذلـك يجوز في قولك : جئتُك زيارةً لك أن تقول : مجيئـي إليـك زيـارةٌ لـك، وهـذا قياسـه ولـو أردت مثله فيما لايصح إلا باللام كان محالا، تفسيره أنك لوقلت : جئتـك لإحسـانك إليَّ كان باطلا أن تقول : مجيئي إحسانُك إليَّ وهو بشع جدا.

ومـن المنصوبـات في هـذا البـاب قولـه تعـالى : ﴿قَـالُوا مَعْـذِرَةً إِلَـى رَبِّكُـمْ﴾(٣) وقـرئ (مَعذِرَةٌ)(٤)، فمن نصب فعلى / أنه مفعول له، وينصبه أن الكلام جواب، فتقديره: ﴿ لِمَ ٥١ م

(١) الكلمة غير واضحه في الأصل .

(٢) الجملة غير واضحه في الأصل ولعل الصواب ماأثبته.

(٣) سورة الأعراف الآيه ١٦٤.

(٤) قرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم (في رواية أبي بكر عن يحي بن آدم) وحمرة والكسائي =

تَعِظُونَ قَوماً ا للهُ مُهْلِكُهُمْ أَو مُعَذِّبُهُـمْ عَذَابـاً شَـدِيداً ﴾ ، فكـأنهم قـالوا في الجـواب: نعظهم اعتذارا إلى ا لله ومعذرةً، كما يقال لك : لم وبَّخت فلانا؟ فتقـول : طلبـا لتأديبـه. ومـن رفـع قـال سـيبويه : معنـاه : موعظتُنـا معـذرةٌ(١)، وقـال أبـو عبيـدة تقديـره : هـو معذرةٌ(٢)، جعلها خبر ابتداء محذوف.

ومنها قوله : ﴿عُذْراً أَو نُذْراً﴾(٣) انتصابهمـا علـى المفعـول لـه، وقيـل : نصـب علـى المفعول به(٤) وهو بدل(٥) من الذكر في قولـه : ﴿فَـالْمُلْقِيَـتِ ذِكْـراً﴾(٦)، وقـال أبـو علـي: انتصابهما على الحال من الإلقاء، كأنهم يلقون الذكر في حال الإعذار والإنذار(٧).

وقال المبرد: انتصابهما على الحال وهمـا جمعـان، الواحـد عذيـر ونذيـر(٨) أي أرسـلت معذرى ومنذرى، و "أو" بمعنى الواو فيه فافهم.

فهذه أنواع المفعولات، فأما المشبهة بالمفعول فهو أنواع، منها اسم إن وأخواتهـا، وأخبـار كان وأخواتها، وقد مضى ذكرهما(٩)، ومنها هذه الأبواب التي نذكرها بعد إن شاء ا لله.

= (معذرةٌ) بالرفع، وروى حسين الجعفي عن أبي بكر وحفص عن عاصم ﴿معذرةً﴾ بالنصب، ينظر السبعة ٢٩٦، الكشف ٤٨١/١، التيسير ١١٤، غيـث النفـع ١٤٢، اعـراب القـرآن للنحـاس ١٥٨/٢، جـامع البيان ٩٣/٩، الجامع لأحكام القرآن ٣٠٧/٧، البحر ٤١٢/٤ والحجة في القراءات السبع ١٦٦، وحجـة القراءات ٣٠٠.

(١) الكتاب ٣٢٠/١.

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه أو غيرها ، ولعله في كتبه المفقوده.

(٣) سورة المرسلات الآيه ٦.

(٤) ينظر البحر ٤٠٥/٨.

(٥) أي: وقيل هو بدل من الذكر . ينظر البحر ٤٠٥/٨.

(٦) سورة المرسلات الآيه ٥.

(٧) الحجة في علل القراءات السبع جـ٧ ل٣٣٤.

(٨) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه، وقد ورد في غيرها. ينظـر: الجـامع لأحكـام القـرآن ١٥٦/١٩، والبحـر ٤٠٥/٨ .

(٩) ينظر ص: ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٢ .

(الباب السادس)

في الحال

الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول به، ولفظ الحال نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، نحو قولك : جاء زيد راكبا، فقد بينت أن الركوب كان هيئة له في حال وقوع المجئ منه، وتقول في هيئه المفعول : ضربته مجردا من ثيابه، فقد بينت أن التجريد من ثيابه كان هيئة له حال وقوع الضرب به.

وقد يكون الحال معنًى هو وصف في تفسير الفعل الذي ينتصب عنه، مثاله : جاءني عمرو مستعجلا، أفلا ترى أن الاستعجال وصف في المجئ، وإذا كان كذلك كان محالاً أن يكون توقيتا للمجئ؛ لأن توقيت الفعل بنفسه محالٌ، وقد ذكرنا أن الحال نكرة، وذا الحال معرفة، كما ترى في قولك : جاء عمرو فارسا، فلو قلت. جاء عمرٌو الفارس بالنصب لم يجز، بل إذا كان الوصف معرفا فيجب أن تتبعه الاسم على النعت، نحو جاءني عمرو الفارسُ، ولا يكون الحال أبداً إلا نكرة(١)، فأما ذو الحال فقد يجوز أن يكون نكرة/ في بعض الكلام، وينقسم ذلك إلى قسمين : حسن وقبيح.

٥١ ب

فالقبيح : أن يجئ الاسم منصوباً على الحال عن النكرة مع قدرتك على أن تجريه صفة عليها، وذلك قولك : جاءني رجل راكباً، فهذا قبيح؛ لأنك تقدر أن تقول : جاءني رجل راكبٌ، فيُجرى صفة على رجل.

والحسن : أن تقول : أتاني ساعياً عبدٌ، فهذا حسن؛ لأنك لما قدمت "ساعيا" على "عبد" امتنع كونه صفة له، لأن الصفة لاتتقدم على الموصوف فحسن نصبه على الحال. ومنه قول الشاعر:

---

(١) هذا مذهب جمهور البصريين، وقد أجاز يونس والبغداديون تعريفه بلا تأويل فأجازوا: جاء زيد الراكب، وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمن معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو: عبدالله المحسن أفضل منه المسيء، فالمحسن والمسيء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط، إذ التقدير: عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم تتضمن معنى الشرط لا تصح". شرح الأشموني ١٧٢/٢ .

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمٌ(١) ... ...

كان الأصل: لعزةَ طللٌ موحشٌ، فلما قُدِّم خرج عن صلاحية الصفة، فنُصب على الحال، وهكذا الحكم أبدا، فكل نكرة كانت لها صفة ثم قدمت تلك الصفة عليها فإنه ينبغي لك أن تنصبها على الحال، فإن رأيت الشيء قد جاء معرفة في موضع الحال فاعلم أنه ليس الكلام على ظاهره، وأنه لابد من أمر يرجع بك إلى التنكير، فقولهم : أرسلها العراك(٢)، وطلبته جهدَك وطاقتَك، ليست هذه الأسماء المعارف أحوالا، ولكنها مصادر منصوبه بأفعال مضمرة، والأصل : أرسلها تعترك العِراكَ، وطلبتَه تَجْهدُ جهدك وتُطِيقُ طاقتَك، والحال في الحقيقة هو الفعل الناصب للمصدر في ذلك كله.

والفعل المضارع يقع موقع الحال، تقول : جاءني زيد يسرع، فيكون "يسرع" جملةً في موضع الحال، في موضع نصب؛ لوقوعه موقع مسرعا.

---

(١) عجزه :

عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمِ.

والبيت من بحر الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٣٦ وروايته: "لمية موحشا" وقد نسبت هذه الروايه لذى الرمة وليست في ديوانه، ينظر خزانة الأدب ٢٠٩/٣/ وقد وردت رواية المؤلف في المفصل: ٨١، والشاهد (موحشاً) تقدمت الصفة فنصبت على الحال .

وللبيت رواية أخرى منسوبة لكثير، وهي في ديوانه ٥٠٦، ونصبها:

لميّة موحشا طللٌ ... يلوح كأنه خلل

ينظر الكتاب ١١٣/٢ وتحصيل عين الذهب ٢٨٤، واللسان ٣٦٨/٦، والمقاصد النحوية ١٦٣/٣، وشرح التصريح ٣٧٥/١، وخزانة الأدب ٢١١/٣. وبلا نسبة في أسرار العربية ١٤٧، وشرح المفصل ٥٠/٢، وشرح شذور الذهب ٢٤، وشرح الأشموني ١٧٤/٢، والمغني ٨٥، ٤٣٦، ٦٥٩، معاني القرآن الفراء ١٦٧/١، ومجالس العلماء للزجاجي ١٣١، والخصائص ٤٩٢/٢، والصحاح ١٠٢٥/٣، ١٢١ .

(٢) اللسان (عرك) ٤٦٥/١٠. وأصله جزء من بيت شعر للبيد وهو قوله:

فَأَرسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

فأما قولك : مررتُ بهم الجماءَ الغفيرَ(١)، فعلى أن الألف واللام مزيدة، والأصل مررت بهم جماً غفيرا.

واعلم أن من حكم الجملة(٢) أن تقع موقع الحال، ثم يختلف الحكم بها، فتارةتجئ مع الواو، وأخرى من غير الواو /، تقول : جاءني زيد وهو راكب، وأتاني عمرو وفتاه يقدمه، وجاءني بكر وعليه مدرعة صوف، وبصرت به وقد ركب حماره، فهذا وأمثاله مما تكون الحال فيه مفتقرة إلى الواو.

٥٢ م

فأما مثال مايجئ من غير واو فقولك : خرج يقود جمله، ومضى تعدو به بغلته لست تحتاج في ذلك إلى الواو ، والأصل في هذا أن تعلمه من حكم الجملة - إذا عريت من ذكر يرجع منها إلى ذى الحال - أنها لاتصلح حالا إلا بالواو، فلو قلت : رأيت الأمير وقد اصطفَّ الجيش - لم يجز حذف الواو منه البتّة؛ لأنه ليس في هذه الجملة ذكر يعود إلى الأمير، فما من جملة تقع حالا من غير أن يكون معها الواو إلا ويجب أن يكون فيها ذكر يعود إلى ذى الحال، كما ترى في قولك : خرج يعدو(٣) به فرسُهُ، ولو قال خرج يعدو الفرس، كان محالا.

فصل [في تقديم الحال على عاملها:

اعلم أن العامل في الحال على ضربين : متصرف، وغير متصرف.

فإذا كان العامل متصرفا جاز تقديم الحال عليه، تقول : جاء زيد راكبا، وراكبا جاء زيد، كل ذلك جائز؛ لأن "جاء" متصرف، والتصرف : هو التنقل في الأزمنة، نحو : جاء يجئ مجيئا فهو جاء. وكذلك أقبل محمد مسرعا، ومسرعا "أقبل" محمدٌ؛ لأن أقبل متصرف.

---

(١) هذا قول عن العرب ينظر اللسان (عرك) ١٠/٤٦٥.

(٢) يقصد الجملةالاسمية والفعلية.

(٣) في الأصل يعدوا.

فإن لم يكن العاملُ متصرفا لم يجز تقديم الحال عليه، تقول : هـذا زيـد قائمـا، فتنصـب قائما على الحال بما في "هذا" من معنى الفعل(١)؛ لأن "ها" للتنبيه، و"ذا" للإشارة، فكأنك قلت: أُنبِّهُ عليه قائما، وأُشير إليه قائما، ولو قلت : قائما هذا زيـد، لم يجز، لأنَّ "هـذا" لم يتصرف. وتقول زيد في الدار قائما، فتنصب قائما علـى الحـال بـالظرف(٢)، ولـو قلـت : زيد قائما في الدار - لم يجز، لأن الظرف لايتصرف، وتقـول : مـررت بزيـد جالسـا، ولـو قلت : مررت / جالسا بزيد، والحال لـ "زيـد" لم يجز؛ لأن حـال المجرور لايتقـدم عليـه. وتقول : مررت بهندٍ جالسةً، ولايجوز : مررتُ جالسـةً بهنـدٍ، لأن حـال المجـرور لايتقـدم عليه.

٥٢ ب

فصل :

ومما اختلف فيه في القرآن في سورة الأعراف ﴿قُلْ [هِيَ](٣) لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً﴾(٤)، فمن رفع فعلى خبر الابتداء، ومن نصب فعلى القطع والحال؛ لأن الكلام قد تم دونه؛ ومعناه : قل هي للذين آمنوا في الحياه الدنيا وهي ثابته لهم في القيامة خالصةً.

ومنها قوله في سورة لقمان : ﴿هُدىً وَرَحْمَةً﴾(٥) فمن رفع فعلى خبر ابتداء محـذوف، أي: هـي هـدًى ورحمـةٌ، ومـن نصـب فعلـى الحـال مـن الآيـات(٦)؛ لأنهـا معرفـة و "هدى ورحمة" نكرتان.

---

(١) في الأصل "من معنى الفعل " والصواب ما أثبته .

(٢) يطلق بعض القدماء مصطلح الظرف على الجار والمجرور، ينظر المصطلح النحوى ١٤١.

(٣) في الأصل "هو" والصواب ماأثبته.

(٤) سورة الأعراف الآيه ٣٢.

قرأ نافع وابن عباس (خالصـةٌ) بـالرفع/ وقـرأ البـاقون بـالنصب ينظـر السبعة ٢٨٠، الكشـف ١/٤٦١، التيسير ١٠٩، النشر ٢/٢٦٩ معانى القرآن للفراء ١/٣٧٧، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٣، الكشـاف ٢/٧٧، الجامع لأحكام القرآن ٧/١٩٩، البحر ٤/٢٩١، حجة القراءات ٢٨١.

(٥) سورة لقمان الآيه ٣.

(٦) أي من قوله تعالى: ﴿تلك آيات الكتاب الحكيم﴾ لقمان: ٢ .

=

(فصل) [في الفرق بين القطع والحال]:

وأما القطع فقد ذهب قوم إلى أنه بمعنى الحال، وفرق آخرون بينهما، فقالوا : القطع يرجع إلى معنى الابتداء، وهو أن يبتدأ باسم يكون له خبرٌ، فإن كان ماقبل ذلك الخبر مستغنيا عنه [نصب][(١)] الخبر، كقولك : هذا عبدُ ا لله جالساً فإنه لما كان الكلام الأول مستغنيا عن الثاني نصب على القطع[(٢)] منه، وإذا لم يستغن الأول عن الثاني رفع كقولك : هذا يومٌ بارد.

فأما الحال فمعناها : أن يُبتدأ بالاسم، ويقرن به خبره، ويكون ذاك الخبر حالا من أحواله فينصب، كقولك : جاءني عبدُ ا لله راكباً، فإن قولك : جاءني عبد ا لله، كلام تام. فإذا وصف بصفة كانت تلك الصفة حالاً له، فيكون الخبر به نصبا، وهذا فرق حسن، غير أن أولى الاسمين بهذا الحالُ، فإنه أجمعُ وأشدُ مطابقةً للمعنى، وربما كان الاسم الذى يجئ قبل الخبر مضمرا، نحو : جاءني متعرفا لأخبارى، / وجئتك طالبا حاجةً، ووصل كتابُك منتظما لمعنى كذا، ومحنُة[(٣)] ذلك بتفقد تمام الكلام واستغنائه عما بعده، واتصاله به، فافهم إن شاء ا لله.

٥٣ م

= قرأ حمزة (ورحمة) بالرفع والباقون بالنصب، ينظر السبعة ٥١٢ الكشف ١٨٧/٢، التيسير ١٧١، غيث النفع ٢٦٣، الكشاف ٢٢٩/٣ الجامع لأحكام القرآن ٥٠/١٤، البحر ١٨٣/٧ ، الحجة في القراءات السبع ٢٨٤ وحجة القراءات ٥٦٣.

(١) في الأصل رفع والصواب ماأثبته.

(٢) أي : على الحال وهو مصطلح وجد عند الفراء : ينظر المصطلح النحوى ١٧٠. وقد تكلمت عليه في الدراسة في مبحث مصطلحات المولف في الكتاب ص ٦٠ .

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ماذكرت.

(الباب السابع)

في التمييز

ومعنى التمييز : تفصيل الأجناس بعضها من بعض، وذلك أن يحتمل الشئ أجناسا فتميز المقصود منها من غير المقصود. ولفظ المميِّز اسم نكرة يأتي بعد كلام تام، يراد به تبيين الجنس، ومثاله أنك تقول : عندي عشرون فيحتمل أن يكون دنانير، وأن يكون دراهم وأن يكون أثوابا، فإذا قلت : عشرون درهماً كنت قد بيَّنتَ المقصود، وميَّزتهُ عما لم تقصد.

وللتمييز موضعان :

أحدهما : أن يأتي بعد تمام الكلام.

والثاني أن يأتي بعد تمام الاسم.

فمثال مجيئه بعد تمام الكلام قولك : طاب زيد نفسا، وامتلأ الإناء ماءً لما قلت : طاب زيد، احتمل أن تريد أنه : طاب في أصله وفي فرعه، وما أشبه ذلك، فلما قلت : نفسا عُلم ماأردت، وتبين جهة وصفك له بالطيب، وكذلك لما قلت : امتلأ الإناء احتمل أن تريد امتلأ من الماء، ومن العسل، ومن غيرهما مما يكون في الإناء، فلما قلت: ماء - ميَّزْتَ.

ومعنى تمام الكلام فيه : أنه أتى - في قولك : امتلأ الإناء ماءً - بعد أن أخذ الفعل فاعله.

ومما انتصب على التمييز بعد تمام الكلام قولهم ضقت ذرعاً(١)، وتفقأ شحماً(٢) وقرَّ عيناً(٣)، وكَرُم أصلاً، وما أشبه ذلك.

---

(١) ينظر الأمثال لأبي عكرمة الضبى ٧٤. واللسان (ضيق) ١٠/٢٠٨.

(٢) الفقء : الشق البخص، ينظر اللسان (فقأ) ١/١٢٣.

(٣) أي أقر الله عينه وأبرد الله دمعته، ينظر اللسان (قرر) ٥/٨٦، ٨٧.

واعلم أن المنصوب على التمييز بعد تمام الكلام في الأكثر يكون فاعلاً في المعنى(١). تفسير ذلك أنك تعلم إذا قلت طاب زيد نفسا ـ أن المعنى : طابت نفسه، وكذلك تعلم أن معنى ضقت ذرعا ضاق ذرعي، ومعنى قرَّ عيناً، قرت عينُه، وعلى هذا القياس(٢).

ومن / التمييز المنتصب على تمام الكلام قولك : كفي بزيد رجلا، وجئتك به ناصرا، و لله درك جوادا، وعلى التمرة مثلُهَا زُبْداً، وهذا راقُودٌ خَلاًّ، ولابد في جميع التمييز من معنى : من ، أي : من جوادٍ ومن ناصر. ٥٢ ظ

وأما التمييز المنتصب عن تمام الاسم كقولك : عشرون درهما، وثلاثون يوما، واعلم أن معنى تمام الاسم : أن يكون على صفة يمتنع إضافته معها، وإنما يصير ممتنعا من الإضافة بأحد ثلاثة أشياء :

الأول : أن يكون فيه نون تثنية أو جمع، كقولك : مَنَوَان وعِشْرُون.

الثاني : أن يكون فيه تنوين، كقولك : مافي السماء قدر راحة سحابا.

والثالث : أن يكون الاسم مضافا إلى شئ مرة فلا يمكن إضافته مرة أخرى، مثاله قولك: لي ملءُ هذا الإناء عسلاً، ولى مثلُهُ رَجُلاً، لما كان الملءُ مضافا إلى الإناء والمثل مضافا إلى الضمير لم يمكن إضافتهما مرة أخرى، فلم يجز في التمييز بعدهما إلا النصب. وكل اسم رأيته وفيه نون أو تنوين أو هو مضاف ثم أردت أن تجئ له بتمييز فاعلم أنه ليس في ذلك التمييز إلا النصب.

واعلم أنه قد يجتمع في الشئ أن تثبت فيه النون أو التنوين فيُنصَبُ التمييز بعده، فإن حُذفا منه فيضاف إلى التمييز، وذلك قولهم. مَنَوَانِ سمناً ومَنَوَا سمنٍ، ورطلٌ خبزاً، ورطلُ خبزٍ، ورَاقُودٌ خلاًّ، وراقودُ خلٍ، إذا نوَّنْتَ نصبت، وإذا حذفت التنوين جررت، على أنه لايطرد هذا في جميع الأسماء التي تقتضي التمييز ولكنه يُسْمَعُ، وقد قالوا : عشرون درهماً

---

(١) أي محولاً عن فاعل .

(٢) وقال بعضهم: وقد يكون محولاً عن المفعول به مثل: غرست الأرض شجراً، أصله: غرست شجر الأرض، فجعلنا المفعول به وهو "شجراً" تمييزاً، و"الأرض" وهو مضاف إليه، مفعولاً به، ومثله: ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾ وأصله: وفجرنا عيون الأرض. التصريح ٣٩٧/١ .

فلم يجيزوا إلا إثبات النون والنصب، ولم يقولوا : عشرو درهم. وكذلك قالوا : مائة درهمٍ، ولم يقولوا : مائةٌ درهماً، وثلاثةُ أثوابٍ، ولم يقولوا : ثلاثةٌ أثواباً، إلا في لغة شاذة، وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أن جملة ماينتصب في التمييز عن تمام الاسم لايخلو من أن يكون / مقادير أو أعداداً(١)، فالمقادير ثلاثة أنواع : ممسوح ومكيل وموزون. فالممسوح نحو قولك : مافي السماء قدر راحةٍ سحابا، وليس في الثوب مَصرٌ درهمٍ نسيجا.

٥٤ ؟

والمكيل نحو قفيزان بُرًّا، وجريبان شعيرا، ومكّوكان دقيقا.

والموزون نحو:منوان سمناً، ورطلان زيتاً. وأما الأعداد فعلى مانذكره بعد إن شاء الله.

ومما اختلف(٢) فيه في القرآن قوله تعالى : ﴿خَيرٌ حَفِظاً﴾(٣) ، و﴿حِفْظاً﴾(٤) فمن قرأ (حَفِظاً) فهو منصوب على التمييز، كما تقول : هو أحسن منك وجهاً، ومن قرأ ﴿حِفْظاً﴾ فهو منصوب على التمييز وقيل على الحال(٥)، واحتُجَّ بحرف ابن مسعود (فالله خير الحافظين)(٦) جمع حافظ، كما قال : ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الخَالِقِينَ﴾(٧)، والعرب تقول: هو خير لهم أباً(٨)، ثم يحذفون الهاء والميم فيقولون : هو خير أبا، وكذلك : خير لهم حفظا،وخيرٌ حفظا، وتقول : هو أفره عبدا، وأفره عبدٍ، فإذا خفضت مدحته في نفسك وكان "هو" العبد الفاره، وإذا نصبت فمعناه : أن عبدَ زيدٍ أفرُه من عبدِ غيره.

---

(١) هذا على الأكثر، لأنه قد يقع فيما عداها نحو : ويحه رجلا ينظر شرح المفصل ٧٢/٢.

(٢) يتكرر هذا اللفظ عند المؤلف بقصد الاختلاف في توجيه القراءة من ناحية الإعراب.

(٣) سورة يوسف الآيه ٦٤. وهو رأي الزجاج. ينظر معاني القرآن وإعرابه ١١٨/٣ .

(٤) قرأ ابن عامر وأبو عمرو ونافع وابن كثير وعاصم (في رواية أبي بكر) ويعقوب (حِفْظاً) وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿خير حفظا﴾ ينظر السبعة ٣٥٠، الكشف ١٣/٢، التيسير ١٢٩، غيث النفع ١٧٨ النشر ٢٩٦/٢، جامع البيان ١١/١٣ ، الكشاف ٢٣١/٢، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٣ ، البحر ٣٢٢/٥ ، حجة القراءات ٣٦٢.

(٥) قراءة عبد الله بن مسعود وأبي هريرة ، ينظر معانى الفراء ٤٩/٢ الكشاف ٣٣١/٢ ، البحر ٣٢٣/٥ ، مفاتيح الغيب ١٦/١٨وحجة القراءات ٣٦٢.

(٦) سورة الصافات الآية ١٢٥.

(٧) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٣١٤/١ . والنص المشهور: "هو خيرهم أباً" .

(الباب الثامن)

في ذكر إعراب الاسم المعدود

اعلم أن الأعداد في التمييز على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تميز العدد بأن يضاف إلى جمع، وذلك من الثلاثة إلى العشرة، تقول : ثلاثةُ أثوابٍ، وأربعةُ غلمةٍ، وخمسة رجال، وعلى هذا القياس إلى العشرة.

والجمع الذي يضاف إليه العدد ينبغي أن يكون من عقود القلة، وعقود القلة أربعة : أَفْعُلٌ وأَفْعَالٌ وأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ، فلا يجوز أن تضيف العدد إلى غير هذه الأمثلة الأربعة وأنت تجدها لو قلت : عشرة ثياب وخمسة غلمانٍ ـ لم يجز / إلا على قبح، وذلك لأن معه عقد قلةٍ وهو الأثواب والغلمة، فينبغي لك أن تجئ به. [و](١) قوله تعالى : ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾(٢) قال الأصمعي: ثلاثة من القروء(٣) لأنه يقال : ثلاثةُ أقرؤ(٤)، وثلثةُ أفلس، ولا يقال : ثلاثة فلوس؛ لأنه جمع الكثرة(٥) فإن لم يكن للاسم عقد قلة أضفته حينئذ إلى ماتجد له من الجمع، وذلك قولك : ثلاثة شسوع، جاز هاهنا؛ لأنهم لم يقولوا : أشساع وأشسع، وكذلك تقول : ثلاثة دراهمَ؛ لأنَّ الرباعي لايمكن أن يُبنى منه شئ من تلك الأبنية.

٥٤ ب

---

(١) زيادة يتم بها الكلام.

(٢) سورة البقرة الآيه ٢٢٨.

(٣) استعار جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو أقراء مجازاً أو على رأي من قال : إن جمع الكثرة يبدأ من حيث يبدأ جمع القلة ولا نهاية له ، ينظر شرح الكافيه ٢/١٩١.

(٤) الكلمة غير واضحة ولعلها ماأثبته.

(٥) قال صاحب اللسان : قال الأصمعي في قوله : ﴿ثلاثة قروء﴾ قال : جاء هذا على غير قياس، والقياس : ثلاثة أقرؤ، ولايجوز أن يقال : ثلاثة فلوس، إنما يقال ثلاثة أفلس، فإذا كثرت فهي الفلوس اللسان (قرأ) ١/١٣١.

والوجه الثاني : أن تميز العدد بنكرة مفردة منصوبة، وذلك من أحد عشر إلى التسعة [و](١) التسعين، تقول : أحد عشر درهما، وخمسة عشر دينارا، وخمسون رجلا، وليس في جميع ذلك إلا أن يفرد الاسم وينصب وينكر. واعلم أنه إنما جاز في خمسة عشر رجلا أن يكون التمييز منصوبا لأنه في تقدير التنوين، والأصل: خمسةٌ وعشرةٌ، ثم حذفت الواو وجُعِلَ الاسمان اسما واحدا، فلا تظن أنه خارج من الأصل الذي قدمنا في باب التمييز، حيث ذكرنا تمام الاسم(٢).

والوجه الثالث : أن تميز العدد بإضافة مفردة(٣)، وذلك في المائة والألف وما يتضاعف منهما، تقول : مائة درهم، ومائة عبد، واشتريت مائةَ جارية، وملكت مائةَ درهم، وكذلك إلى تسعمائة، وتقول : ألفُ درهمٍ والفا درهمٍ وثلاثةُ آلافِ درهمٍ وكذلك إلى العشرة آلافِ درهمٍ وإلى حيث بلغت بعد الألف، وعلى هذا القياس أبدا تضيف المائة و الألف إلى اسمٍ مُفْرَدٍ مُنَكَّرٍ كيفما يتضاعفان.

فأما إعراب العدد في نفسه فإنك تعربه بوجوه الإعراب إلا مااستثنيتُ لك، تقول : عندي واحد وملكت واحدا، وبصرت بواحد، وجاءني اثنان واثنتان، ومررت باثنين واثنتين، ورأيت اثنين واثنتين، وكذلك إلى العشرة والعشرِ إلا في الثمانية والثماني فإن لذلك حكما وهو : إنها بمنزلة اسم ناقص / إذا كانت عرية عن التاء، فتقول : هذه ثمانٍ، ومررت بثمانٍ، تسكن الياء في حال الرفع والجر كما تفعل بياء القاضى، وإذا سكنت سقطت لالتقائها ساكنة مع التنوين .

٥٥ ۶

وتقول في حال النصب : رأيت ثمانيا كما تقول : رأيت قاضيا، فإن أضفت قلت : هذه ثمانِيْكَ، ومررت بثمانِيْك، كما تقول : هذا قاضِيْكَ، ومررت بقاضِيك فتثبت الياء

---

(١) اضافه يتم بها الكلام.

(٢) ينظر ص ٢٩٠ .

(٣) يقصد: بإضافته إلى المفرد .

ساكنة في الرفع والجر، وتقول في النصب : رأيت ثمانيَك كما تقول : رأيت قاضيَك، وكذلك إذا أدخلت الألف واللام تقول : هذه الثماني، ومررت بالثماني، ورأيت الثماني.

فأما "إحدى" في عدد المؤنث فإنها بمنزلة (مولى)(١) في جميع الوجوه، فإنها من جملة الأسماء المقصورة، هذا حكم العددِ(٢) فيما دون العشرة إلى العشرة، فإذا جاوزت العشرة قلت: هذا أحدَ عشرَ، ورأيت أحدَ عشرَ، ومررت بأحدَ عشرَ، تبنى الاسمين على الفتح في كل حال من الرفع والجر والنصب؛ لأنهما اسمان جعلا اسما واحداً كحضر موتَ(٣)، وما أشبهه، والأصل : أحدٌ وعشرٌ، فأسقطت الواو وجُعِلا اسما واحداً كما يقال : هو جاري بيتَ بيتَ، منصوب غير منون، والأصل بيتٌ لبيتٍ، أو بيتٌ إلى بيتٍ، فألقيت الصفة(٤) وصُيِّرا جميعا اسما واحدا، وكذلك إلى تسعةَ عشرَ وتسعَ عشرةَ، إلا إحدى عشرةَ، فإن "إحدى" مقصور فلا يدخلها شئ من الإعراب.

والاثنان من جملة مايضم إلى العشرة، مخصوص بأنه معرب غير مبني، تقول : جاءني اثنا عشرَ رجلا، واثنتا عشرة امرأة، ورأيت اثنى عشر رجلا واثنتي عشرة امرأة ومررت باثنى عشر رجلا واثنتي عشرة امرأة ، فيكون في الرفع بالألف، وفي النصب والجر بالياء كما ترى، قال الله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(٥)، وقال : ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾(٦)، وقال: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾(٧) وقال:

---

(١) أي: تقدر الحركات عليها للتعذر .

(٢) في الأصل "العددَ"

(٣) يقصد التركيب فقط لا الإعراب والبناء، إذ حضر موت معربة إعراب الممنوع من الصرف .

(٤) يقصد بالصفة حرف الجر وهو مصطلح كوفي وحد عند الفراء ينظر معاني القرآن ١٤٨/١.

(٥) سورة يوسف الآيه ٤.

(٦) سورة البقرة الآيه ٦٠.

(٧) سورة التوبة الآية ٣٦.

﴿ثَلاَثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(١)، وقال : ﴿وَلاَخَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ﴾(٢) وأمثالها.

فإذا بلغت العشرين فإنك تعربه إعراب / جمع السلامة للمذكر، فتجعله في الرفع بالواو والنون، وفي النصب بالياء والنون، كقولك : أتاني عشرون رجلا وعشرون جارية، ورأيت عشرين رجلا وعشرين جارية، ومررت بعشرين رجلا وعشرين جارية، وكذلك الحكم إذا كان معه النيف، نحو : جاءني ثلاثةٌ وعشرون رجلا وثلاثٌ وعشرون امرأة، ورأيت ثلاثةً وعشرين رجلا وثلاثاً وعشرين امرأة، ومررت بثلاثةٍ وعشرين رجلاً وثلاثٍ وعشرين امرأة، وكذلك إلى تسعةٍ وتسعين وتسعٍ وتسعين، حكم إعرابه(٣) على هذا القياس. ٥٥ ب

وأما المائة، والألف فيتصرفان بوجوه الإعراب كلها رفعا ونصبا وجرا.

(فصل) [في تذكير العدد وتأنيثه]:

العدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة بالهاء، والمؤنث من الثلاث إلى العشر بغير هاء، تقول: عندي ثلاثة أفلس، وثلاثة دراهم، وأربعة أكلب وخمسة قراريط، وستة أبيات، وكُلُّهُ بالهاء، ومن كلام العامة أن يحذفوا الهاء.

وتقول في المؤنث : واحدة واثنتان وثنتان وثلاث وأربع إلى العشر نحو ثلاثُ أدور، وأربع نسوة، وخمس أنيق، قال الله تعالى : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾(٤)

---

(١) سورة الكهف الآيه ٢٢.

(٢) سورة المجادلة الآيه ٧.

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل .

(٤) سورة الحاقة الآيه ٧.

وهذا الحكم في تذكير العدد وتأنيثه على خلاف ماعليه جميع الكلام؛ لأن التأنيث في الكلام كله - سوى الأعداد - على أن يكون دخول الهاء علامةً للتأنيث، وسقوطه علامة للتذكير، كقولك : رجل ضارب، وامرأة ضاربة. وقد جعلوا التاء في الأعداد علامة للتذكير، وسقوطه علامة للتأنيث، فقالوا : ثلاثة رجال، وثلاث نسوة، ولو أنهم كانوا قد أتوا بالأعداد أوَّلاً بغير تاء، ثم(١) / زادوا التاء إذا هم أرادوا بها المؤنث لكانوا قد جعلوها كالصفات، تفرق المؤنث والمذكر قبلها بالتاء، وذلك مالايصح؛ لأنها ليست بصفات، وإنما هي أسماء. ٥٦ أ

وعلى هذا القياس إلى العشرة، ثم تقول : عشرةُ رجالٍ وعشرُ نسوةٍ بتسكين الشين(٢)، فإذا جاوزت العشرة قلت في المذكر : أحد عشر رجلا، واثنا عشر رجلا، وثلاثة عشر رجلا، وفي المؤنث : إحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة، وثلاث عشرة امرأة، تسقط الهاء من النيف فيما بين ثلاث عشرة إلى تسع عشرة، وتثبتها في العشرة في المؤنث، وتثبت الهاء في النيف(٣)، وتسقطها من العشرة من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر؛ فرقا بين المذكر والمؤنث كما ترى، قال أبو طابق : (٤)

[وَإِنَّ(٥)]تميماً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ
وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العِشْرِ(٦)

---

(١) كلمة (ثم) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل "بتسكين الشين" والصواب ما أثبته .

(٣) أي : في النيف المذكر.

(٤) لم أهتد إلى معرفته ، ولعله كنية لأحد الشعراء الذين نُسب البيت إليهم .

(٥) زيادة يستقيم بها الوزن .

(٦) البيت من بحر الطويل، وهو للنواح الكلابي، وروايته وإن كلابا هذه... ينظر المقاصد النحوية ٤٨٤/٤، والدرر ٢٠٤/٢. وينسب للأعور بن البراء الكلابي في الأشباه والنظائر ١٢٣/٣، =

أراد بالبطن : القبيلة، وقال الله تعالى : ﴿فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾(١) ثم قال : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(١)، وقال : ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾(٢)، وقال: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَى عَشْرَةَ﴾(٣).

ومن العرب من يسكن العين في المذكر فيقول : أحد عشر، وكذلك يسكنها إلى تسعة عشر، إلا اثنى عشر فإن العين منه لاتسكن؛ لسكون الألف والياء قبلها .

ويقال في المؤنث: إحدى عَشْرَةَ واثنتا عَشْرَةَ، الشين مفتوحة ومكسورة وساكنة، ومنه قول الله تعالى : ﴿مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيناً﴾(٤)، يقال في الشين ثلاثة أوجه. وأما عشرٌ(٥) فلا يجوز فيه إلا فتح الشين، كقوله تعالى : ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾(٦)، فإذا صرت إلى العشرين وإلى سائر العقود إلى التسعين استوى المذكر والمؤنث، فقلت عشرون رجلا وعشرون امرأة، فإن أنفت على العشرين وعلى سائر العقود إلى التسعين عاملت النيف معاملتك إياه وليس بنيف، نحو جاءني خمسةٌ وعشرون رجلا وخمسٌ وعشرون امرأة، وكذلك إلى تسعة وتسعين وتسع وتسعين، /فإذا بلغت المائة استوى فيه القبيلان أيضا، فتقول : مائة رجل ومائة امرأة، وكذلك إلى تسعمائةِ رجل وتسعمائة امرأة، فإذا بلغت الألف كان

٥٦ ب

= ونسبه سيبويه لرجل من بنى كلاب ينظر الكتاب ٥٦٥/٣ وهو بلا نسبة فيالمقتضب ١٤٨/٢، والإنصاف ٧٦٩، وشرح الأشمونى ٦٣/٤، والهمع ٣٠٨/٥، والخصائص ٤١٧/٢، واللسان (بطن) ٥٤/١٣، وقد نسبه المؤلف لأبى طابق ولم يقل بذلك أحد غيره فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع.

(١) سورة البقرة الآيه ١٩٦.

(٢) سورة التوبه الآيه ٣٦.

(٣) سورة الأعراف الآيه ١٦٠.

(٤) سورة البقرة الآيه ٦٠.

(٥) يقصد المذكر.

(٦) سورة التوبة الآيه ٣٦.

الحكم كذلك في استواء المذكر والمؤنث نحو : لى ألفُ قميصٍ وألفُ جبة، واشتريت ألفَ وصيفٍ وألف وصيفةٍ، ولفظ المائة مؤنث، تقول : هذه مائةٌ، ولفظ الألف مذكر، يقال : ألف واحد ولايقال : ألفُ واحدة، وتقول : هذا ألفٌ أقرع ولا تقول قرعاء، ولو قلت : هذه ألفٌ تعنى : هذه الدراهم ألف ـ لجاز، وتقول ثلاثمائة ولو قلت ثلاث مئين(١) لكان جائزا، وكذلك : ثلاث مئٍ(٢)، قال مزرد:

وَمَا زَوَّدُونِي غَيرَ سُحْقٍ(٣) عِمَامَةٍ

وَخَمْسِ مِئٍ مِنْهَا قَسِيٌّ(٤) وَزَائِفُ(٥)

ولو قلت : ثلاث مئات لكان جائزا.

وتقول : استوفيت لك خمسةَ ألفٍ(٦) درهمٍ صحاح، وأديت إليه مائة ألف درهم جياد ومكسرةٍ، وتقول : هذا ثوبٌ سبعٌ في ثمانيةٍ، فقلتَ: سبعٌ؛ لأن الذراع مؤنثة، وقلت: ثمانية لأنك تعنى الأشبار، والشبرُ مذكر.

(فصل) :

اعلم أن العدد في التذكير والتأنيث يجرى على اللفظ لاعلى المعنى(٧)، تقول : عندي

---

(١) في الأصل : مائن وهي غير واضحة.

(٢) في الأصل ثلث ماي.

(٣) بين السطور وفوق كلمة "قسي" : رديء .

(٤) بين السطور وفوق كلمة "سحق" كتب المولف كلمة "خلق".

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو لمزرد . ديوانه ٥٣، إصلاح المنطق ٣٠٠، واللسان (زيف) ١٤٣/٩، ١٥٣/١٠، ١٨٠/١٥، ٢٧٠/١٥، وهو بلا نسبة في المرتجل ص ٣٣١ وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي ٣٦٤، والجمهرة ١٤/٣.

(٦) هكذا في الأصل والصواب خمسة آلاف درهم.

(٧) يقصد أن تذكير العدد يجرى على لفظ المعدود لا على معناه؛ أي على لفظ الجمع دون مفرده هذا مذهب البغداديين والكسائي، ينظر أدب الكاتب ٢٧٤، وشرح الأشموني ٦١/٤،٦٢.

ثلاث بطات وثلاث حمامات ذكــورٌ، وقتلـتُ خمـسَ حيـاتٍ ذكـوراً، وكتـب القـاضي ثلاثَ سجلاتٍ، فتؤنث على اللفظ، والواحد سجل مذكر.

وتقول : لي سبعٌ من الغنم ذكور، وعند زيد خمسٌ من الإبل فحــول، فتؤنـث العـدد(١) إذا كان يليه الغنم والإبل، لأنهما لفظان موضوعان للجميع(٢) مؤنثـان، ولا واحـد للشـئ منهما من لفظه، وهما يقعان على الذكور والإناث جميعا، وتقول : اشـترِيت ستة ذكـورا من الإبل، لما فرقت بين الستةِ والإبل.

وتقول : صمت خمسا من الشهر، فتغلب الليالي على الأيام إذا لم تذكـر / الأيـام؛ وإنمـا يقع الصيام على الأيام؛ لأن ليلة كل يومٍ قبله ، فإذا أظهرت الأيامَ قُلـت : "صُمـتُ سبعةَ أيامٍ" ، وكذلك تقول: "سرتُ عشراً بين يـومٍ وليلةٍ" فتغْلـبُ التـأنيث وتوقـع العـددَ علـى الليالي، والعلمُ محيطٌ بأن الأيام داخلةٌ فيها ، قال الجعدي يصف بقرة :

٥٧ م

أَقَامَتْ ثَـلاَثاً بَـينَ يَـومٍ وَلَيـلَـةٍ وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجْأَرَا(٣)

يعني أقامت البقرة ثلاثـاً ، ولم يكـن إنكارهـا إلا أن تشـفق وتصيـح، يعـني: ثلاثـةَ أيـامٍ وثلاثَ ليال، ولا يَغلِب المؤنثُ المذكَّرَ في شيء من الكلام إلاَّ في الليـالي خاصـةً، يقولـون: "أقمنا عشراً"، فيُعلم أنَّ مع كل ليلةٍ يوماً ، قال لبيد :

عَلِهَتْ تُرَدِّدُ في نِهَاءٍ صُعَـائِدٍ سـبعاً تُؤَاماً كَـامِـلاً أَيَّـامُهَـا(٤)

---

(١) أي : تعامله معاملة المعدود المؤنث .

(٢) يقصد أنهما اسما جمع .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٤١ ، وروايته:

فجالت على وحشيها مستتبة وكان النكير أن تضيف وتجأرا

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت . ورواه سيبويه "فطافت ثلاثاً" ، ينظر الكتـاب ٥٦٣/٣، وخزانـة الأدب ٤٠٧/٧ . وورد في اللسان على رواية المؤلف (خمس) ٦٧/٦، والشاعر يصف بقرة .أكل الذئـب ولدها .

(٥) البيت من بحر الكامل وهو في ديوان لبيد ٣١٠ ، وينظر شرح المعلقات للزوزني ٩٨، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ، بشرح وتقديم علي فاعور ١٧٧، وبتحقيق الدكتور الهاشمي ٣٦٦/١.

(فصل) :

وتقول في النَّيِّف للمذكر : هو الواحدُ وواحدٌ ، والثاني وثان، والثالث وثالث إلى العاشر في المذكر؛ فإذا جاوزت العشرة قلت : هو حادي عشر والحادي عشر، وثاني عشر والثاني عشر، وكذلك : ثالث عشر والثالث عشر، منصوب(١) كلُّه؛ لأنَّه مثل : أحد عشر وأخواتها، إلا في الحادي عشر فإن الياء سُكِّنت على خلاف القياس .

وتقول في المؤنث : هي الواحدةُ وواحدة، والثانية وثانيةُ، والثالثة وثالثةٌ، وكذلك إلى العاشرة وعاشرة فإذا جاوزت العشرة قلت : هذه الحاديةَ عشرةَ وحاديةَ عشرةَ، والثانيةَ عشرةَ وثانيةَ عشرةَ إلى العشرين، تدخل الهاء في الاسمين جميعا، من العقد والنيف في المؤنث، وتسقطها منهما جميعا في المذكر كما ترى.

وتقول : هو ثاني اثنين، أي : هو أحدُ اثنَين، وهو ثالثُ ثلاثة. مضافٌ إلى العشرة، - ولاينون فإذا اختلفا - فقلت : هو رابعٌ ثلاثةٍ - كان لك الوجهان : الإضافة إن شئت، والتنوين إن شئت، كما تقول : هو ضاربٌ عمرا، وهو ضاربُ عمرٍو؛ لأن معناه الوقوع، أي: كَمَّلهم أربعةً بنفسهِ، فإذا اتفقا فالإضافةَ لاغير؛ لأنه في مذهب الأسماء.

وتقول في المؤنث: (٢) / هي ثانية اثنتين وثنتين، وهي ثالثة ثلاث إلى العشرة، وتقول: هي عاشرة عشر، فإذا كان فيهنَّ مذكرٌ قلت : هي ثالثةُ ثلاثة، وهي عاشرةُ عشرةٍ فيغْلِبُ المذكرُ المؤنثُ. ٧٥ ب

وتقول : هو ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ، أي : هو أحدُهم، وفي المؤنث هي ثالثةُ ثلاثَ عشرةَ، الرفع في الأول لاغير، وتقول : هذا ثاني واحدٍ وثانٍ واحداً، المعنى : هذا ثنّى واحدا، وكذلك : ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، أي : ثَلَّثَ اثنين، صَيَّرهم ثلاثةً بنفسهِ. وتقول : هو ثالثُ عشرَ وثالثَ عشرَ بالرفع والنصب(٣)، وكذلك إلى تسعة عشر، فمن رفع قال : أردتُ : ثالثُ ثلاثةَ عشرَ. فالقيتُ الثلاثةَ وتركت ثالثاً على إعرابه، ومن نصبَ قال : أردتُ ثالث ثلاثةَ عشرَ، فلما سقطت الثلاثةُ ألزمتُ إعرابها الأول؛ ليُعلم أن هاهنا شيئا محذوفا. وتقول في

---

(١) أي : مبنى على الفتح.

(٢) "نث" الحرفان مكرران في الأصل .

(٣) أي: بالناء على الفتح .

المؤنث : هي ثالثةُ عشرةَ، وهي ثالثةَ عشرةَ؛ وعلّتهُ كعلة ماقبله. وتقول : قد جاء فلان ثالثا ورابعا، وخامسا وخاميا، وسادسا وساديا وساتاً قال الشاعر :

مضى ثلاث سنين منذ حُلَّ بها

وعام حُلّتْ وهذا التابع الخامي(١)

أي : حل بهذه المنازل عام حُلّت المنازل من شهر وأعوام ، وقال آخر :

إذا ما عُـدَّ أربـعةُ فِسـالٌ

فزوجك خامس وحموك سادي(٢)

فمن قال: سادس بناه على السدس، ومن قال: ساتا بناه على لفظة (ستة)، والأصل سُدْسَةٌ فادغمت الدال في السين فصارت تاء مشددة، ومن قال : ساديا وخاميا أبدل من السين ياء كما ذكرنا في الأدوات .

وتقول : عندي ستة رجال ونسوة أي : عندي ثلاثة من هؤلاء وثلاث من هؤلاء، وإن شئت قلت عندي ستةُ رجال ونسوةٌ، فنسقت بالنسوة على الستة،أي: عندي ستة / من هؤلاء وعندي نسوة، وكذلك كُلُّ عدد احتمل أن يفرد منه جمعان، فلك فيه

٥٨ م

(١) البيت من بحر البسيط : وهو للحادره الذبياني ينظر ديوانه ١٠٦ واللسان (خمس) ٧٦/٦ وقد ورد بلا نسبة في الهمع ٣٣٩/٥، والدرر ٢١٢/٢، وتهذيب الألفاظ ٥٩١، وإصلاح المنطق ٣٠١، ٣١٥/١ والممتع ٣٦٩/١، والإبدال ٢١٨/٢، والضرائر ٢٢٧، والمخصص ١١٢/١٧.

(٢) البيت من بحر الوافر ، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ٤٥٩ [بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم]، ونسبة الجوهري في الصحاح للجعدي ٢٣٧٥/٥ وبدون نسبه في شرح المفصل ٢٨،٢٤/١٠، والهمع ٣٣٩/٥، وشرح الأشموني ٣٣٦/٤، والدرر ٢١٣/٢، وشرح الشافيه ٢١٣/٣، وشرح شواهد الشافيه ٤٤٦، والإبدال ٢١٧/٢، وإصلاح المنطق ٥٩١، وتهذيب الألفاظ ٥٩١، والصحاح ١٧٩٠/٥ .

الوجهان، فإذا كان عدد لايحتمل أن يفرد منه جمعان فالرفع لاغير، نحو : عندي خمسةُ رجال ونسوةٌ، ولايجوز الخفض، وكذلك الأربعة والثلاثة.

وتقول : عندي خمسةُ دنانيرَ ، الهاءُ مرفوعة، وعندي خمسة دَّنانيرَ مُدْغَمٌ لفظها، منصوب في اللفظ؛ لأن الهاء من "خمسة" تصير تاء في الوصل، فتُدغمُ في الدال، فإذا أدخلت في "الدنانير" الألف واللام قلت : عندي خمسةُ الدنانير، تضم الهاء، ولا يجوز الإدغام؛ لأنك قد أدغمت اللام في الدال، فلا يجوز أن تُدغم الهاءَ من خمسةٍ (١) وقد أدغمت مابعدها.

(فصل) :

في تعريف العدد، فإن أردت تعريف شئ من العدد وكان غيرَ مضاف ـ من باب أحد عشر ـ جئت باللام في أول الاسمين من المركب، وتركت التمييز على تنكيره(٢)، فقلت : قبضت الأحدَ عشرَ درهما، وما حال الثمانيَ عشرةَ جارية، ومافعلت العشرون درهما، وكذلك مابين أحد عشر وإحدى عشرة إلى تسعة وتسعين وتسعٍ وتسعين، ولايجوز : استوفيت الثلاثين الدرهم، ولا : أخذت الثلاثةَ العشرَ التفاحة(٣)؛ لأن المميَّزَ لايجوز إلا نكرة؛ ولأن العدد ليس مضافا إلى المميَّز، حتى يكون تعريفك للدرهم تعريفك للعشرين في قولك : عشرون درهما، على أن الكتّابَ يُجيزونه عن طريق البغداديين، فيقولون : عندي الثلاثةَ عشرَ الدراهمَ، وأخذت العشرينَ الدينارَ،(٤) وقال

(١) قوله: "قد أدغمت اللام في الدال، فلا يجوز أن تُدغم الهاءَ من خمسةٍ" مكرر في الأصل.

(٢) هذا هو مذهب البصريين، ينظر إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٣) هكذا في الأصل، والأولى أن يقول: أخذت الثلاث عشرة التفاحة .

(٤) يُنظر أدب الكاتب لابن قتيبه ٢٧٢، وشرح المفصل ٣٣/٦.

الكسائي على هذا المذهب" : إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلهما في العدد كلّه، فتقول : مافعلت الأحدَ العشرَ الألف الدرهمَ"،(١) فكما أدخل الألف واللام على الأول أدخلهُمَا على الأخير، وذلك رديء، وإنما الجيد طريقُ البصريين(٢) كما قدمنا.

وإن كان العدد مضافا عرّفتَ المضاف إليه / وهو الاسم الأخير حتى يتعرف به المضاف، تقول : أخذتُ مائةَ الدرهمِ، وجاءني ألفُ الرجلِ، وكذلك مادون العشرةِ : استوفيتُ ستَ المائةِ التي تعرفُ، وضاعت ثمانيةُ الآلافِ التي كانت على فلان، واشترِ ثلاثة الأثوابِ. وكذلك إن بَعُدَ الأخيُر(٣) وتأخّرَ نحو : أدي إليه تسعمائة ألف الدرهمِ، وماأقرضَ ثلاثمائة ألفِ الدينارِ؛ لأنَّ المضاف إنما يعرف بما يضاف إليه، هذا مذهب البصريين لايجيزون غيره، والبغداديون يجيزون : مافعلت الثلاثمائةِ الألفُ الدرهمِ(٤) .

٥٨ ب

هذا حكم العدد المضاف كُلّه، قال صاحب التلخيص(٥) : ولايجوز أن يقال : أخذت الثلاثةَ الأثوابِ ـ كما تقوله العامة ـ فإنه خطأ؛ لأنه لايصح الجمع بين الألف واللام وبين الإضافة، ولايجوز أن يقال : الثلاثةُ أثوابٍ، والأربعةُ دراهم، قال ابن السكيت: ولايجوز أن تقول : هذه الخمسةُ الأثوابِ، وإن شئت قلت : الخمسةُ الأثوابُ، فأذهبتَ الإضافة وجعلت الأثوابَ وصفاً للخمسة، فأجريتها مجرى النعتِ لها، وكذلك إلى العشرة"(٦) قال ذو الرمة في أولى الوجوه وأحسنها :

---

(١) ينظر إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٢) الترجيح لابن قتيبه ينظر أدب الكاتب ٢٧٢.

(٣) أي المضاف إليه.

(٤) ينظر أدب الكاتب ٢٧٤.

(٥) لم أهتد إلى معرفة كتاب التلخيص أو إلى نصه ، ولعلّه لأحد المشهورين في عصر المؤلف .

(٦) إصلاح المنطق ٣٠٢،٣٠٣.

وهل يرجع التسليم(١) أو يكشف العمى

ثلاث الأثافي والرسوم(٢) البلاقعُ(٣)

وقال الآخر :ـ

مازال مُذْ عَقدَتْ يداه إزارَهُ

فسما وأدرك خمسةَ الأشبارِ(٤)

وقال القُتَبيّ(٥) : "لايجوز أن تقول : مافعلت المائةُ الدرهمُ، ولاأخذتُ الألفَ الدرهمَ، على أن تجعل "الدرهم" وصفا للمائة والألف، كما فَعَلْتَ ذلك فيما دون العشرة؛ لأن الدرهم لايكون مائةً كما كانت الأثوابُ خمسةً"(٦) وا لله أعلم.

---

(١) أو "يدفع البكا" جمله بين السطور في الأصل وهي رواية أخرى للبيت، ينظر المقتضب ١٧٦/٢.

(٢) "الخاليه" كلمة بين السطور غير واضحة ولم يشر المؤلف لمكانها ولعلها تفسير لكلمة "البلاقع" أي : الخاليه.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو في شرح ديوانه ٥٤، والمقتضب ١٤٤/٤/١٧٦/٢ والجمل للزجاجي ١٢٩، وشرح المفصل ١٢٢/٢ وشرح الأشموني ١٨٧/١، والهمع ٣١٤/٥، والدرر ٢٠٦/٢، والمخصص ١٠٠/١٧، ١٢٥ .

(٤) البيت من بحر الكامل، وقائله الفرزدق، ينظر ديوانه ٣٠٥/١ والمقتضب ١٧٦/٢، والجمل ١٢٩، وشرح اولمفصل ٣٣/٦/١٢١/٢ والمغنى ٣٣٦، وشرح التصريح ٢١/٢، والهمع ٢٢٣/٣، والدرر ٢٠٦/٢/١٨٥/١، وشرح الأشموني ١٨٧/١/ ٢٢٨/٢، والمقاصد النحوية ٣٢١/٣.

(٥) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري .

(٦) أدب الكاتب ٢٧٤.

(فصل) :

فإن أحببتَ أن تُعرِّف كل واحد من العـدد والجنس فعليك أن تقـول : أَخـذتُ الأثـوابَ الثلاثةَ، والدراهمَ المائةَ، على أن تجعل العدد صفةً للجنس كما تقول : مررت بنسوة أربعٍ ورجال خمسةٍ، وكذلك إذا أردت أن تُضيف هذا النحو فإنك تُضيفُ الثاني كما كُنت تُعرِّفُ / الثاني، تقول : قبضتُ أربعةَ أثوابِك، وأخذتُ مائتي دينارك، وعلى هذا القياس. ٥٩ م

(الباب التاسع)

في ذكر إعراب اسم "كم"

اعلم أن "كم" عدد(١) في الحقيقة، فهو يقتضي التمييز، وتمييزه على وجهين:

أحدهما : أن ينزل منزلة عشرين، فيميَّزُ بنكرة مفردة منصوبة يصلح فيها "من"، كقولك : كم رجلا عندك؟ وتقديره : كم من رجل؟، وهذا الوجه فيها إذا كان استفهاما.

والوجه الثاني : أن ينزل منزلة المائةِ أو العشرة، فيضاف إلى مميزه، ويفرد المميَّزُ تارة، ويُجمع أخرى، كقولك : كم رجلٍ عندك، وإن شئت : كم رجالٍ عندك، ويكون في هذا الوجه خبرا، ويدل على الكثرة، فقولك : كم رجلٍ عندك، بمنزلة قولك : كثير من الرجال عندك، إلا أنها وإن كانت خبرا في هذه الحال فإنه لايجوز لك أن تؤخرها عن صدر الكلام، كما لايجوز ذلك فيها إذا كانت استفهاما، فلو قلت : عندك كم رجلٍ لم يجز، كما أنك لوقلت : عندك كم رجلا - وأنت تريد الاستفهام - كان كذلك.

واعلم أنه يجوز أن يُحذفَ مُميَّزُ "كم" إذا دل الحال عليه، كقولك : كم مالُكَ؟، تريد: كم درهما مالُكَ؟، وكم سرتَ؟، تريد : كم فرسخا سِرتَ؟، وكم صُمتَ؟ تريد: كم يوما صمتَ؟، وعلى هذا القياس. وتقول في الخبر عما يضاف إليه "كم" مفردا على اللفظ نحو : كم عبدٍ أبقَ منك، ومجموعا على المعنى كقولك : كم عبيدٍ أبقوا منك، قال الله تعالى في الجمع ﴿وكم من ملكٍ في السموات لاَ تغني شفعتُهم شيئا﴾(٢) .

---

(١) يقصد أنها كناية عن العدد، أو اسم لعدد مبهم، ينظر شرح المفصل ١٢٥/٤ وشرح الأشمونى ٧٥/٤.

(٢) سورة النجم الآيه ٢٦.

(فصل) :

فإن فصلت بين "كم" وبين النكرة المجرورة في الخبر، نصبت النكرة، نحو : كم قد حصل لي كتابا، وكم قد جاءني غلاما، أردت : كم كتابٍ قد حصل لي، وكم غلامٍ قد جاءني ، / فلما فصلت بينهما نصبتَ النكرة ، قال القطامي:

٥٩ ب

كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ   إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ(١)

ومن العرب من ينصب في الخبر بغير فصل(٢)، كما في الاستفهام، فيقول : كم شيخا زُرت، قال الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٍ لي(٣) يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ   فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي(٤)

فيروى برفع العمة ونصبها وجرها، فمن جرها أو نصبها جعل "كم" خبرا عنها في الوجهين جميعا، وقد يجوز أن يكون من نصبها أراد الاستفهام بها ، ومن رفع العمة فإنما سأل أو أخبر عن الحلبات، أراد : كم حلبةً؟، ورفعَ العمةَ

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوانه ص٣٠ والكتاب ١٦٥/٢ وشرح المفصل ١٣١/٤، والدرر ٢١٢/١، والمقاصد النحوية ٢٩٨/٣ ، ٤٩٤/٤ وخزانة الأدب ٤٧٧/٦ ـ ٤٨١، وبلا نسبة في المقتضب ٦٠/٣، والانصاف ١٧٣، وشرح الأشمونى ٨٢/٤.

والعدم : فقد المال وقلته، والاقتار : الافتقار.

(٢) هذه هى لغة تميم ينظر شرح الأشمونى ٨١/٤.

(٣) هكذا في الأصل، والصواب: (كم عمة لك) كما هي رواية الديوان .

(٤) البيت من بحر الكامل، ينظر ديوان الفرزدق ٣٦١/١، الكتاب ٧٢/٢،١٦٢،١٦٦، المقتضب ٥٨/٣، الجمل للزجاجي ١٣٧، شرح المفصل ١٣٣/٤، المغنى ١٨٥، شرح التصريح ٢٨٠/٢، الدرر ٢١١/١، شرح الأشمونى ٢٠٧/١، ٨٠/٤،٨١ .

المقرب ٣١٢/١، المقاصد النحوية ٥٥٠/١، خزانة الأدب ٤٨٥/٦

ورواية الديوان كم خالةٍ لك ياجرير وعمة.

بالابتداء، وجعل "قد حلبت" خبرا عنها. وإن شئت أدخلت في الخبر لفظة "مِنْ"، كقولك : كم من ملك أكرمني؟، قال الله تعالى : ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ﴾(١)

واعلم أن كم اسم، فتكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة(٢)، تقول في الرفع : كم مالُكَ؟، فـ كم مرفوعة بالابتداء، ومالك خبرها، وتقول في الجر : بكم إنسان مررتُ، وبكم ثوبُكَ مصبوغٌ؟ ، وإن نصبت جاز فقلت: مصبوغا، فإذا رفعت جعلته خبرُ ثوبك، وإذا نصبته جعلت الظرف(٣) خبرا عن الثوب، ونصبت "مصبوغا" على الحال، والظرف مع النصب متعلق بمحذوف لأنه الخبر؛ وهو مع الرفع متعلق بنفس مصبوغ، فإذا رُفِعَ "مصبوغ" فالسؤال إنما هو عن ثمن الصَبغِ، وإذا نصبت فالسؤالُ إنما هو عن ثمن الثوب.

(فصل) :

وقد يجيء كأيِّنْ بمعنى: كَمْ في أحد الوجهين وهو الخبر(٤)، تقول : كأيِّن من رجلٍ عندك، تريد : كثيرٌ(٥) من الرجال عندك، قال الله تعالى : ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ﴾(٦)، المعنى : كثير من الآيات، وأكثر مايستعمل مع مِنْ/ كما ترى، والأصل : كأيِّنْ رجلاً، بالنصبْ بمنزلة قولك : مافي السماء قدرُ راحةٍ سحابا، على معنى : أن المميِّزَ إنما ينتصب معه ـ عن تمام الاسم ـ بالتنوين. وكائن بمنزلة كأين لافرق بينهما(٧)

٦٠ م

---

(١) سورة البقرة الآيه ٢٤٩.

(٢) "كم" اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، ولايظهر فيها إعراب، وإنما تعرب محلا في الرفع والنصب والخفض، ينظر شرح المفصل ١٢٧/٤، وشرح الأشموني ٧٩/٤.

(٣) يقصد الجار والمجرور، وهو مصطلح لبعض القدماء كما أسلفت ، ينظر ص ٥٩ .

(٤) أي : في معنى "كم" الخبريه.

(٥) في الأصل كثيرا.

(٦) سورة يوسف الآيه ١٠٥ وهو قوله ﴿وكأين من ءاية في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون﴾.

(٧) لأن كائن لغة في كأين ينظر شرح الأشموني ٨٧/٤.

ومما يليق بما نحن فيه قولهم : عندي كذا وكذا درهما، انتصب "درهما" على التمييز، وتقديره. كأنه قال : عندي كالعدد درهما، ومعنى ذلك أن الكاف للتشبيه في الأصل، فأُدخِلَتْ هاهنا على "ذا"، وجُعِلتْ عبارة عن عدد مبهم، ولما صارت عبارةً عن عدد اقتضت مميِّزا، فنُصب لامتناع الاضافة فيه، من حيث أنه لايُتصور إضافة "ذا" إلى "شيء" بوجه من الوجوه فهو إذاً بمنزلة قولك : عندي ملؤه عسلاً، ولي مثله رجلا.

وهذان البابان ـ أعني : باب العدد وباب كم ـ هما في الحقيقة فرعان لباب التمييز، إلا أني أفردت لهما بابا لاشتمالهما على فوائد أُخر، فافهم.

(الباب العاشر)

في ذكــر التفســير(١)

والتفسير قريب من التمييز، وهو شبيهٌ بالحال في بعض الأوقات، مثل قولك : عنـدي عددٌ كثير فرساناً ورجَّالةً، وعندي مـالٌ جـمٌّ عيناً وورقـاً، وأحـرزت كتبـاً كثـيرة لغـةً ومذهباً وأصولاً وحساباً وماأشبهه، وقريـب منـه : رشِـد أمـرَه، ووفِـق شـأنَه، وبَطِـر عيشَهُ، وغَبنَ رأيَهُ، وألِمَ بطنَه ، وسَفِهَ نفسَه(٢) وكان في الأصـل رَشِـدَ أمـرُه، وكذلـك أخواتها، فحُوِّلَ الفعلُ إلى الرجل فانتصب مابعده(٣)، فأما (سَـفِهَ) فإنـه يجـوز فيـه ضـم الفاء وكسرها(٤) فإذا قالوا : سَفِهَ نفسَــه فـلا يجـوز فيـه إلا الكسـر؛ لأن الضـم لازم، ولايتعدى منه شئ - ومنه قوله تعالى : ﴿إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾(٥) /، والتقديـر : سَـفِهتْ نفسه، فحُول الفعلُ كما تقدم، والله أعلم بكتابه. ٦٠ ب

---

(١) أفرد المؤلف للتفسير باباً مستقلا على الرغم من كونه تمييزاً.

(٢) الأمثلةُ من أقوال العرب المشهورة ينظر اللسان (سفه) ٤٩٧/١٣.

(٣) أى : على التفسير، وهو قول الكوفيين حيث يجيزون ترك المفسر علـى إضافتـه منصوبـاً، وذلـك تشـبيها بالنكره، وأنكر البصريون هذا القول ، وقالوا : إن المفسرات نكـرات، ولايجـوز أن تُجعـل المعـارف نكرات، وقال أبو عبيدة : سفه نفسَه : أى : أهلك نفسَه وأوبقهـا، تقـول سـفِهتْ نفسَـك". ينظـر معانى الفراء ٧٩/١، ومجاز القرآن ٥٦/١، ولسان العرب (سفه) ٤٩٧/١٣، ٤٩٨.

(٤) ضم الفاء - بالتحويل - لغة قليلة، والأصل فيها الكسر، ينظر اللسان (سفه) ٤٩٧/١٣.

(٥) سورة البقرة الآيه ١٣٠.

(الباب الحادي عشر)

في الإغراء

الاغراء : باب لطيف من أبواب النحو؛ لخروج إعرابه من المتعارف، وذلك أن له حروفاً مشاكلة لحروف الصفات في اللفظ مخالفة لها في المعنى، وهي : عليك، وعندك، ودونك، ورويدك، فإن هذه حروف(١) من حروف الصفات(٢) ومابعدها رَفْعٌ إذا جُعلت صفاتٍ، وإذا قصد بها الاغراء نُصِبَ كقولك : عليك أخاك، ودونك زيداً، ورويدك عمرا، وعندك عبدَ ا لله، وإنما يُنصب على إضمار أفعال فيها، مثل : "خذ" أو "دع" وما أشبهه، ولايجوز هذا الإعراب إلا في المخاطبة بالكاف، فأما الإغراء بالغائب فلا يجوز، ولا بإضافة الانسان هذه الحروف إلى نفسه(٣)، كقولك: عليَّ فلانا، وعليه فلانا.

---

(١) الحرف يطلق على الكلمة وهو مايريده المؤلف هنا.

(٢) الصفة مصطلح كوفي، يقصد به الظرف، وقد استخدمه الكسائي ، معاني القرآن للفراء ٣٢/١، و ينظر المدارس النحويه ١٦٦ والمصطلح النحوى ١٧٧،١٧٨.

(٣) يقصد عدم جواز إغراء المتكلم بنفسه.

(الباب الثاني عشر)

في التحذير

يقال : النارَ النارَ أي : احذرها، الطريقَ الطريقَ أى: خَلِّ الطريقَ، الأسدَ الأسدَ أى: احذر الأسدَ، لكنهم إذا كرروا الاسم لم يكادوا يظهرون الفعلَ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : "الله الله في النساء فإنهنَّ عندكم عوان"(١) أي: أسراء، يعني: اتقوا الله. ومنه قوله تعالى : ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ نَاقَةَ اللهِ﴾(٢) أي: احذروا ناقةَ الله ولاتتعرضوا لها.

ومن المنصوبات النصبُ على المدح(٣) نحو قوله تعالى : ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾(٤)(٥)، ومنها النصب على الذم نحو قوله : ﴿مَلْعُونِينَ﴾(٦) ونحو : ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾(٧)، وإنما / نُصِبَ في المدح والذم بإضمار أعنى أو فعل آخر يدل عليه، نحو : أعنى المقيمينَ، أو أمدح المقيمينَ(٨)، وأعنى ملعونين، أو أذم ملعونين، وما أشبه ذلك، فافهم إن شاء الله تعالى.

٦١ م

---

(١) الحديث رواية بالمعنى وهو من خطبته عليه الصلاة والسلام: "ألا واستوصوا بالنساء خيرا فإنما هُنَّ عوان عندكم" رواه الترمذي في الجامع الصحيح، في تفسير سورة التوبة ٢٥٥/٥، حديث (٣٠٨٧) ورياض الصالحين ١٤٧ في باب الوصية بالنساء .

(٢) سورة الشمس الآيه ١٣.

(٣) لم يفرد المؤلف بابا للمدح والذم. كما هو شائع في كتب النحو، وإنما اقتصر على الإشارة لقطع الصفة على المدح أو الذم .

(٤) سورة النساء الآيه ١٦٢.

(٥) كلمات في هامش الأصل غير واضحه. لم يشر المؤلف إلى موضعها.

(٦) سورة الأحزاب الآيه ٦١ وهى من قوله تعالى ﴿ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا﴾.

(٧) سورة المسد الآيه ٤.

(٨) في الأصل وأعنى والمقيمين أو أمدح. والمقيمين.

(الباب الثالث عشر)

في الاستثناء

الاستثناء : إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره، كقولك : جاءني القوم إلا زيداً، أخرجت زيداً من إثبات المجئ، وهو حكم قد دخل فيه من عداه من القوم، وهكذا إذا قلت : ماجاءني القوم إلا زيد، كنت قد أخرجت زيداً من نفي المجيء .

وقد يقال الاستثناء إخراج الشيء مما دخل فيه غيره وإدخاله فيما خرج منه غيره، والعبارة الصحيحة الجامعة هى الأولى، وهذا أقرب إلى فهم المتعلم.

وحرفه الغالب عليه "إلا" ويوضع موضعه : أسماء، وحروف، وأفعال، فالأسماء : غير، وسوى. والأفعال : ليس، وماخلا، وماعدا، ولايكون، وإلا أن يكون(١)، وعدا، وحاشى، وخلا.

والحروف : حاشى، وخلا(٢)

فأما "إلا" فإنها أداة الاستثناء بالحقيقة، وجملة القول في أحكامها أن الكلام على ضربين : موجب، وغير موجب.

فالموجب - في هذا الباب خصوصا -:

كل كلام لم يكن نفيا ولا نهيا ولا استفهاما. وغير الموجب : ماكان أحد هذه الثلاثة. وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أن الاستثناء إذا كان في كلام موجب فإنه لايكون حتى يتم الكلام، ويكون مابعد إلا في هذا النوع - منصوبا على كل حال، نحو : جاءني القوم إلا زيداً، ورأيت القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً.

---

(١) ذكر المؤلف أن إلا أن يكون من الأفعال التى توضع موضع أداة الاستثناء وهذا ماذهب إليه الزجاجي ينظر الجمل ٢٣٠.

(٢) يذكر غيره عدا من حروف الجر إذا لم يسبقها "ما" وخفض مابعدها، وقد أشار لذلك المؤلف في حديثه عن عدا كما سيأتي.

وإن كان في غير الموجب كان على وجهين : أحدهما : أن يجيء قبل تمام الكلام، والثاني : أن يجيء بعد تمامه.

فإذا جاء قبل تمام الكلام كان الاسم بعد "إلا" محمولا / على مايكون عليه لو لم يدخل "إلا"(١) تقول : ماجاءني إلا زيد، ومارأيت إلا زيداً، ومامررت إلا بزيد، فتجد زيداً معربا بالإعراب الذي يكون عليه إذا أسقطت "إلا"، فقلت : ماجاءني زيد، ومارأيت زيداً، ومامررت بزيد. ٦١ ب

وإن جاء بعد تمام الكلام كان لك فيه وجهان :

أحدهما : ان تتبع الاسم الواقع بعد "إلا" الاسم الواقع قبلها، فتجعله بدلا منه(٢) فتعربه بإعرابه رفعا كان أو نصبا أو جرا.

والثاني : ألا تتبعه إياه، ولكنك تنصبه كما تنصب إذا كان موجبا(٣).

تفسير هذا أنك تقول : ماجاءني أحد إلا زيد، ومارأيت أحدا إلا زيداً، ومامررت باحد إلا زيد، فتتبع الاسم بعد إلا الذي هو "زيد" الاسم الذي قبل "إلا" وهو أحد في الرفع والنصب والجر. ويجوز أن تدع هذا الاتباع فتنصبه بكل حال، فتقول : ماجاءني أحد إلا زيداً، وما رأيت أحدا إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيداً، يجري النصب مجراه في قولك: جاءني القوم إلا زيداً - في نصب الاسم لمجيئه بعد تمام الكلام.

---

(١) يقصد الاستثناء المفرغ.

(٢) هذا عند البصريين ، وعند الكوفيين على أنه عطف نسق، ينظر شرح التصريح ٣٤٩/١ وشرح الأشموني ١٤٥/٢.

(٣) ينظر الجمل للزجاجي ٢٣١.

والمراد بتمام الكلام في هذا الباب : ان يكون الحكم الذي بعد الاستثناء منه قد علق بمذكور(١)، وقد ذكرنا أن الاسم بعد "إلا" إذا اتبع الأول فإنه بدل من الأول، والبدل تابع للمبدل منه أبدا، وإذا نصبت وقلت : ماجاءني أحد إلا زيداً قيل : إنه نصب على الاستثناء عن تمام الكلام. واعلم أن الأحسن في المعنى والأكثر في الاستعمال هو الوجه الأول، الذى هو إتباع الاسم بعد "إلا" الاسم قبله على البدل، والوجه الثاني قليل ضعيف في الاستعمال، وعلى الوجه الثاني قراءة من قرأ : ﴿مَافَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾(٢) بالنصب، وأكثر القراء على رفع قليل، على أن يكون القليل بدلا(٣) من الواو في "فعلوه"، والواو ضمير مرفوع، فهو إذاً بمنزلة / قولك : مافعله القوم إلا قليل، ونظير ذلك : ماجاءني أحد إلا زيد؛ والحجة في نصب (قليلا) تنصب في النفي والايجاب بضمير فعل(٤) نابت عنه إلا(٥)، والتقدير : أستثني قليلا.

ومما اختلف فيه القرآن من هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ

٦٢ ب ؟

---

(١) يقصد أن المستثنى منه مذكور.

(٢) سورة النساء الآيه ٦٦.

هي قراءة ابن عامر وعيسى بن عمر وإسحاق. وأبي وأنس، ينظر السبعة ٢٣٥، الكشف ٣٩٢/١، التيسير ٩٦، غيث النفع ٩٩، النشر ٢٥٠/٢، الاتحاف ١٩٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٦٨/١، جامع البيان ١٦١/٥، الكشاف ٥٣٩/١، البحر ٢٨٥/٣، حجة القراءات ٢٠٦.

(٣) في الأصل "بدلٌ" والصواب ماأثبته.

(٤) أي: بفعل مضمر .

(٥) أى : الحجة في نصب قليلا أنها في النفي والايجاب بفعل مضمر نابت عنه إلا وهو رأى لبعض النحاه، ويرى البصريون أن عامل النصب هو الفعل المقدم أومعنى الفعل بتوسط "إلا" لأنه شئ يتعلق بالفعل معنى، إذ هو جزء من الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول. ويقول الكسائي هو منصوب بـ أن مقدره بعد "إلا"، ويذهب المبرد والزجاج إلى أن العامل فيه "إلا" لقيام معنى الاستثناء، وينظر شرح الكافيه ٢٢٦/١.

امْرَأَتَكَ﴾(١) بالنصب والرفع، فالرفع استثناء من النهي، وهو بدل من قوله : ﴿مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، والنصب استثناء من الاثبات في قوله : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾(١) فعلى الرفع معناه : إن المرأة ستلتفت فتصيبها الحجارة، وعلى النصب معناه : أسر بأهلك إلا امرأتك فإنك لا تسري بها، وأنها ليست من أهلك.

[تقديم المستثنى على المستثنى منه]

(فصل)(٢) :

هذا إذا(٣) اخرت الاستثناء.

فإن قدمت المستثنى على المستثنى عنه(٤) نظرت فيه، فإن كان المستثنى مما يحسن إلقاؤه من الكلام وجب النصب البَتَّةَ، نحو قولك : ماجاءني إلا زيداً أحد، ومامررت إلا زيداً بأحد؛ لأنك تقول : ماأتاني أحد، فيحسن الكلام ويتم المعنى، وكذلك تقول : مالي إلا العسل شراب؛ لايجوز حمل زيد على إعراب أحد مع التقديم، لأنك إنما حملته في قولك:ماجاءني أحد إلا زيد على إعراب أحد بأن تجعله بدلاً منه،وإذا تقدم امتنع البدل حيث إن من حكم البدل أن يكون بعد المبدل منه، فالبدل لايتقدم على المبدل منه كما لايتقدم الصفة على الموصوف، فإذا قلتَ:جعلْتُ مَتَاعَكَ بعضَهُ فَوقَ بَعْضٍ، لم يجز

---

(١) سورة هود الآيه ٨١.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلا امرأتك) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب ينظر السبعه ٣٣٨، الكشف ٥٣٦/١، التيسير ١٢٥، النشر ٢٩٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/٢، وجامع البيان ٨٩/١٢، الكشاف ٢٨٤/٢ والجامع لأحكام القرآن ٨٠/٩، البحر ٢٤٨/٥، مفاتيح الغيب ٣٦/١٨ معانى القرآن للأخفش ٥٨١/٢ ، معانى القرآن للفراء ٢٤/٢، وحجة القراءات ٣٤٧.

(٢) بعده كلام مضروب له صله بالمعنى يستغنى عنه بما سيأتي بيانه .

(٣) اسم الإشارة عائد إلى الحديث السابق .

(٣) هكذا في الأصل الأولى أن يقول : المستثنى منه.

أن تقول : جعلت بعضه متاعك فوق بعض، قال الكميت:

فَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ

وَمَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ(١)

وإن لم يحسن - إلا - إلقاء(٢) المستثنى المقدم رفعته إذا اختصصته بما يرفع فتقول : ما/لى إلا أبوك منهم، ومالى إلا درهمٌ من المال؛ لأنه لايحسن أن تقول : مالى منهم، ومالي من المال، إذا كنت نافياً .

٦٢ ب

فقد حصل من هذا أن "إلا" في الاستثناء على وجهين :

أحدهما : أن يعمل لفظا ومعنى ، وذلك كقولك : جاءني القوم إلا زيداً، عملت في اللفظ فنصبت الاسم(٣) كما ترى وعملت في المعنى من حيث نفيت المجيء عن زيد.

والوجه الثاني : أن تعمل في المعنى ولاتعمل في اللفظ، وذلك في قولك : ماجاءني إلا زيدٌ، عملت في المعنى من حيث أفادت إثبات المجئ لزيد، ولم تعمل في اللفظ من حيث كان زيد مرفوعا بالفعل كما يكون إذا لم تأت بـ "إلا" فقلت : ماجاءني زيد.

---

(١) البيت من بحر الطويل هو في شعر الكميت ص ١٧، والجمل للزجاجي ٢٣٤، والانصاف ٢٧٥/١، وشرح شذوز الذهب ٢٦٣ والمقاصد النحوية ١١١/٣، وشرح التصريح ٣٥٥/١، واللسان (شعب) ٥٠٢/١، وبلا نسبة في المقتضب ٣٩٨/٤ وشرح المفصل ٧٩/٢، وشرح الأشمونى ١٤٩/٢.

(٢) هكذا في الأصل، والأولى أن يقول: وإن لم يحسن إلا إبقاء المستثنى ليتم المعنى .

(٣) هذا ماذهب إليه المبرد والزجاج كما أشرنا إليه سابقا، ينظر شرح الرضى على الكافيه ٢٢٦/١.

(فصل) :

واعلم أن الاسم بعد "إلا" يبدل من الاسم قبل "إلا" على اللفظ وعلى الموضع، فالابدال على اللفظ كما مضى من قولك : ماجاءني أحد إلا زيدٌ .

والابدال على الموضع كقولك : ماجاءني من أحد إلا زيدٌ، أبدلت زيداً من موضع أحد لا من لفظه، وذلك أنك رفعته، وأحد في اللفظ مجرور، وإنما كان الموضع الرفع لأن من مزيدة، والأصل : ماجاءني أحد، فـ "أحد" وإن كان مجرورا في اللفظ فهو مرفوع في المعنى.

ومثل هذا في الحمل على الموضع قولك : لا أحدَ فيها إلا عبد الله، رفعت "عبدُ الله" على أنك أبدلته من موضع أحد، وموضعه رفع بالابتداء، كأنك قلت : ماأحد فيها إلا عبدُ الله، وهذا أيضا للمعنى الذي ذكرنا في "من" وذلك أن "لا" لا يعمل في المعارف، من حيث إنها(١) لاتعمل حتى يراد نفي الجنس، ولا يتصور نفي الجنس في المعرفة. وجملة الأمر أن المعرفة لايقع بعد "إلا" إلا مرفوعة، ثم لاتكون مرفوعة إلا بالابتداء(٢)

واعلم أن من الاستثناء استثناء يسمى المستثنى المنقطع، ومعنى المنقطع، أن يكون المستثنى من غير / جنس المستثنى(٣) عنه كما تَقُولُ : مافي الدار أحدٌ إلا حماراً، وما مررت بأحد إلا حماراً، فـ "الحمار" ليس من جنس أحد؛ لأن أحدا لمن يعقل، فحق هذا النصب أبدا ، ويقال فيه: إنه استثناء بمعنى لكن، وذلك أن فيه معنى قولك : مابها أحد لكن بها حمارا، ولايجوز في هذا الضرب أن يبدل الثاني من الأول، فتقول : مابها أحد إلا حمار كما تقول : مابها أحدٌ إلا زيدٌ، قال النابغة الذبياني :-

٦٢ م

---

(١) الضمير عائد على "لا".

(٢) أي : بالبدل من موضع الابتداء.

(٣) هكذا في الأصل والأولى المستثنى منه كما أسلفت.

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَـــائِـلُـــهَـا

أَعْيَتْ جَـــوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلاَّ أَوَارِيَّ لأْيـاً مَـــا أُبَـيِّـنُـــهَـــا

وَالنُّؤْيُ كَالحَوضِ بِالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ(١)

فنصب "إلا أواريَّ" لما ذكرنا من العلة.

وقد يجوز البدل وإن كان الثاني من غير جنس الأول فيقال : مابالدار أحد إلا وتـد، وذلك في لغة بنى تميم(٢) وينشدون قول النابغة : "إلا أواريُّ" بالرفع. وقد يجيء الشيء من ذلك مبدلا على ضرب من التأويل، كقول الشاعر :

وَبَـلْـدَةٍ لَيسَ بهَا أَنِيسُ

إلاَّ اليَعَافِيرُ وَإلاَّ العِيسُ(٣)

---

(١) البيتان من بحر البسيط : ورواية الديوان إلا الاواري.

ينظر ديوانه ٩، والكتاب ٣٢١/٢ والمقتضب ٤١٤/٤، والجمل ٢٣٥، والانصاف ٢٦٩، والهمع ٢٥٠/٣، ٣٤٩/٥/٢٥٥، والدرر ١٩١/١، وخزانة الآدب ١٢٢/٤، ومعانى الفراء ٢٨٨/١.

(٢) ينظر الجمل ٢٣٥.

(٣) البيتان من بحر الرجز، وهما لجران العود ، والبيتان في ديوانه ص ٥٢ ونصها :

بسايسا ليس به أنيس

إلا اليعافيروإلا العيس

ينظر شرح التصريح ٣٥٣/١ والمقاصد النحوية ١٠٧/٣ وبدون نسبة في الكتاب ٢٦٣/١، والمقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤/٤ والانصاف ٢٧١، وشرح المفصل ٥٢/٨/٢١/٧/١١٧/٨٠/٢ وشرح شذور الذهب ٢٦٥ شرح الأشمونى ١٤٧/٢، والهمع ٢٥٦/٣،و الدرر ٢٠٢/٢/١٩٢/١ .

أبدل اليعافير من الأنيس؛ لأنه جعلها من أنيس ذلك المكان، وقال آخر :

حَلَفْتُ يَمِيناً غَيرَ ذِيْ مَثْنَوِيَّةٍ   وَلاَعِلْمَ إِلاَّ حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ(١)

أبدل "حسن الظن" من "العلم" وإن لم يكن من جنسه؛ لأن الظانَّ قد يقول : هذا علمي في فلان، يريد : أن ذلك تقديره فيه، والذي يلوح له من أمره، ونظيره في المعنى قولهم: عتابك السيف(٢) يريدون : أنه يضع السيف موضع العتاب، ويستعمله مكانه، وتقول على هذه الطريقة: ليس فيه عيبٌ إلا جودُهُ، ويريد أنه لا يمكن أن يعاب بشيء، فإن كنت ترى أن الجود عيبب فليس فيه عيبٌ سِواهُ(٣)، وقد قال الله تعالى : ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾(٤)، ونصب الاتباع / على أصل الباب(٥) ولم يبدل لما ذكرنا، وقال : ﴿وَمَا كَانَ صَلاَتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً﴾(٦) بالنصب، وهذا من باب كان وأخواتها وليس من هذا الباب في شئ، فافهم ذلك، وقد ذكرنا وجه الخلاف فيها في باب كان فاطلب منه إن شاء الله تعالى(٧).

٦٢ ب

(فصل) :

وأما "غير" فاعلم أن أصل "غير" أن تكون صفة(٨)، كقولك : جاءني رَجُلٌ غيرُ زيدٍ، ورأيت رجلاً غيرَ زيد، ومررتُ برجل غير زيد،وهي في هذا المعنى بمنزلة "مثل"

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني وفي ديوانه ص٢٩، والكتاب ٣٢٢/٢، والخصائص ٢٢٨/٢.

(٢) ينظر اللسان (عتب) /٥٧٨.

(٣) تسميته عند البلاغيين بتأكيد المدح بما يشبه الذم .

(٤) سورة النساء الآيه ١٥٧.

(٥) أي : على النصب لأنه استثناء منقطع.

(٦) سورة الأنفال الآيه ٣٥.

(٧) ينظر ص ٢٠٥.

(٨) ينظر المفصل ٨٨.

- في قولك: جاءني رجلٌ مثلُكَ، ورأيت رجلا مثلك، ومررت برجل مثلك – في كونه صفة يتبع ماقبله في الرفع والنصب والجر، وأصلها في الصفة أن يراد بها نفي أن يكون الموصوفُ بها المجرورَ بإضافتها إليه(١)، فإذا قلت : مررت برجل غير زيد، كان المعنى أن هذا الرجل الذي مررت به ليس بزيد(٢)، ثم يكون لك وجهان : أحدهما أن تريد أنك مررت برجلٍ وبرجلٍ آخرَ .

والثاني: أنك تريد أنك لم تمر بزيد .

ثم اعلم أنهم قد يصفون بـ "غير" على معنى سوى هذا(٣) وهو أن يريدوا اختلاف الشيئين في الصفة، فيقولون : مررت برجل غيرك، على معنى : أنه مغاير لك في الصفة، كأن المخاطب سيء الطريقة، والمرورُ به على خلافه، أو على العكس، فأنت تقول : مررت برجل غيرك، أى : برجل لايشبهُكَ ولايَقْرِنُ(٤) إليك، فهذا هو حكم "غيرٍ" إذا كانت صفة.

وإذا قسمنا "غيراً" على وجهين : فجعلنا المعنى في أحد الوجهين : ألاَّ يكون الذي مررت به زيداً، والثاني : ألاَّ يكون الذي مررت به شبيها بزيد – كانا سواء في أنك تثبت مع زيد إنسانا آخر، إلا أنك تقصد بالنفي في الثاني إلى / نفي المشاركة في الوصف، وفي الأول إلى نفي المشاركة في الذات(٥) ٦٤ م

ثم أنهم يجعلونها بمعنى إلا، فيفيدون بها الاستثناء، ومن ذلك قولك : جاءني القوم غيرَ زيدٍ، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ، قد أفاد "غير" في الكلامين - من إخراج الشئ مما دخل فيه غيره وإدخاله فيما خرج منه غيره – مايفيد "إلا" في قولك:جاءني القوم إلا زيداً، ـــــــــــ

(١) المراد : نفي أن يكون الموصوف بها هو المجرور بالاضافة بها .

(٢) أى : ليست صفته صفة زيد.

(٣) أى : على معنى المغايره ينظر المفصل ٨٨.

(٤) من القرن وهو الكفء والنظير في الشجاعه والحرب ويجمع على أقران ينظر اللسان (قرن) ١٣/٣٣٧.

(٥) ينظر المفصل ص ٨٨.

وماجاءني أحد إلا زيد. وإذ قد عرفت أن "غيراً" تفيد معنى الاستثناء فاعلم أن من حكمها إذا أريد بها الاستثناء أن يعرب بإعراب الاسم الواقع بعد إلا، تقول : جاءني القوم غير زيد، فتنصب غير البتة كما تنصب "زيداً" في قولك: جاءني القوم إلا زيداً، وتقول: ماجاءني غير زيد، فترفع غيراً البتة كما ترفع "زيداً" في قولك : ماجاءني إلا زيد. وتقول: ماجاءني أحد غير زيد فيجوز لك في غير الرفع والنصب كما جاز في زيد حين قلت: ماجاءني أحدٌ إلا زيد زيداً. فهذا حكم "غير" إذا كانت بمعنى "إلا" في الاستثناء .

وقد يحتمل "غير" في بعض الكلام أن يكون صفة، وأن يكون استثناء، فيجوز لك فيها النصب، وأن تتبع الاسم قبلها / قولك: جاءني القوم غير أصحابك، لك أن ترفع غيرا على أن تجعلها صفة، وأن تنصبها على معنى "إلا"، إلا أنه ينبغي أن تعلم أنك إذا جعلت غيراً صفة لم يكن الأصحاب من جملة القوم، وكانوا جماعة على حدة، وكان معنى الكلام : أنك قلت : أتاني القومُ لا أصحابُك مثلا، في أن القومَ لايشتملُ على الأصحاب .

٦٤ ب

وإذا نصبت فقلت: أتاني القومُ غيرَ أصحابك ـ على تقدير: إلا أصحابك ـ كان الأصحاب من جملة القوم، وبعضاً مما يشتمل الاسم عليه، وكان بمنزلة قولك: أتاني القوم إلا نفراً منهم، والا ثلاثةً منهم مثلاً. ومما اختلف فيه في القرآن من لفظة "غير"/ قوله تعالى في سورة الفاتحه: ﴿غَيرِ المَغْضُوبِ عَلَيهِمْ﴾(١)، قال الأخفش: نصبه على

---

(١) سورة الفاتحة الآيه ٧.

قرأ ابن كثير وعمر بن الخطاب وابن مسعود وأبي بن كعب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير غير بالنصب وقرأ الباقون بالخفض، ينظر السبعة ١١١، ١١٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٦/١، وجامع البيان ٨٧/١، والكشاف ٧١/١، والجامع لأحكام القرآن ١٥٠/١، والبحر ٢٩/١.

الاستثناء(١)، وقيل نصبه على الحال من الهاء والميم في ﴿عليهم﴾(٢). وأما الخفض فعلى البدل من ﴿الذين﴾ وعلى الصفة لـ"هم".

والفرق بين "غير" إذا كانت صفة أو كانت استثناء.

إذا حسن في موضعها "إلا" كانت استثناء، كقولك : عندي درهم غيرَ دَانِقٍ(٣)، وتقول في الصفه : عندي درهم غير زائف(٤) لأنه ليس يحسن أن تقول : عندي درهم إلا زائفا ومنها قوله : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ﴾(٥) حيث وقع في كل القرآن. ومنها : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾(٦) فالخفض على النعت والصفة لـ "إله" و"خالق" والرفع على الابدال من موضع إله وخالق وموضعهما رفع؛ لأن من زائدة، والأصل : هل خالق غير الله؟ ومالكم إله غيره، فـ "إله" و"خالق" وإن كانا مجرورين في اللفظ فإنهما مرفوعان في المعنى، والاختيار هو الرفع؛لأن "غيراً" إذا كانت بمعنى "إلا" جعلت

---

(١) قال الأخفش : وقد قرأ قوم (غيرَ المغضُوبِ عَلَيهِمْ) جعلوه على الاستثناء ينظر المعانى ١٦٦/١.

(٢) النصب على الحال هو راى الزجاج ينظر معانى القرآن وإعرابه ٥٣/١، والبحر ٢٩/١.

(٣) الدانق : من الأوزان وهو سدس الدرهم ينظر اللسان (دنق) ١٠٥/١٠ .

(٤) الزيف : من وصف الدرهم يقال : زافت عليه دراهمه أى : صارت مردودة لغش فيها، ينظر اللسان (زيف) ١٤٢/٩.

(٥) سورة الأعراف الآيه ٥٩،٦٥،٧٣،٨٥، وسورة هود الآيه ٦١،٨٤/ وسورة المؤمنون الآيه ٢٣.

قرأ الكسائي وابو جعفر والمطوعي وابن محيصن ويحيى بن ثابت والأعمش "غيره" بالخفض وقرأ الباقون بالرفع ينظر السبعة ٢٨٤، والكشف ٤١٧/١ والتيسير ١١٠، وغيث النفع ١٣٦، والنشر ٢٧٠/٢، والأتحاف ٢٢٦ وإعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٢، وجامع البيان ٢١٣/٨ والكشاف ٨٥/٢، والبحر ٣٢٠/٤ وحجة القراءات ٢٨٦.

(٦) سورة فاطر الآيه ٣.

قرأ حمزة والكسائي "غير" بالخفض وقرأ الباقون بالرفع ينظر السبعة ٥٣٤، والكشف ٢١٠/٢، والتيسير ١٨٢، وغيث النفع ٢٧٤ وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٠/٣ معانى الفراء ٣٦٦/٢ ، والكشاف ٢٩٩/٣، والجامع لأحكام القرآن ٣٢١/١٤، والبحر ٣٠٠/٧ وحجة القراءات ٥٩٢.

على إعراب مابعد "إلا"، وأنت تقول : لاإله إلا الله، و﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ الله﴾(١)، ولو جعل مكان إلا غير لرفع .

وحجة أخرى : وهي أن تجعل غيرا نعتا لقوله إله قبل دخول (من) وهي زائدة، كما ذكرنا في الابدال من الموضع، والتقدير : مالكم إله غيره.

فإن قيل فلم اختير الرفع هاهنا(٢) واختير الخفض في قوله : ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ﴾(٣).

فالجواب أن الكلام هاهنا نسق يصلح الوقف على ماقبله، والكلام في رطب و يابس غير تام، على أن عيسى بن عمر وابن أبي اسحاق رفعاً(٤) (ولارطب ولايابس)(٥)، وقد أجاز الفراء : ماجاءني غيرك بالنصب(٦)، وأنشد :ـ

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ(٧)

---

(١) سورة الأنبياء الآيه ٢٢.

(٢) أى في قوله تعالى : ﴿مالكم من إله غيره﴾ و ﴿هل من خالق غير الله﴾.

(٣) سورة الأنعام الآيه ٥٩.

(٤) أى : بالعطف على الموضع.

(٥) قراءة الحسن وابن السميفع وابن أبي إسحاق ـ ولم أجد فيما أطلعت عليه من المصادر أن عيسى بن عمر قد قرأ بها ـ ينظر إعراب القرآن للنحاس ٧١/٢، وإملاء مامن به الرحمن ٢٤٥/١، ومعانى القرآن للفراء ٣٣٨/١ والجامع لأحكام القرآن ٣٣٨/١، والبحر ١٤٦/٤.

(٦) قال الفراء : هى لغة بعض بنى أسد وقضاعه . معانى الفراء ٣٨٢/١، ٣٨٣.

(٧) البيت من بحر البسيط، وقائله أبو قيس بن الأسلت . والبيت في ديوانه ٨٥، وفي الكتاب ٣٢٩/٢، والانصاف ٢٨٧، وشرح المفصل ٨٠/٣/٨/١٣٥، والمغنى ١٥٩، ٥١٧، وشرح التصريح ١٥/١ والهمع ٢٣٣/٣، والدرر ١٨٨/١، والأمالى الشجريه ٤٦/١، ٢٦٤/٢، واللسان (وقل) ٧٣٤/١١.

/ قال البصريون غلط الفراء؛ لأن "غيرا" هاهنا إنما فتحت لأنها بنيت مع أن(١) . ٦٥ م

ومنها : ﴿غَيرَ أُولِى الضَّرَرِ﴾(٢)، فالرفع على النعت للقاعدين والتقدير : لايستوي القاعدون الأصحاء البصراء، والنصب على الاستثناء بمعنى : إلا وهو الاختيار؛ لأنه لما نزل ﴿لاَ يَسْتَوِى القَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٢) جاء ابن أم مكتوم – وكان ضريراً – إلى النبي - صلى الله عليه وسلم(٣)، فذكر حاله، فأنزل الله ﴿غَيرَ أُولَي الضَّرَرِ﴾ ويجوز في النحو غير بالكسر على الصفة للمؤمنين، ولم يقرأ به أحد.(٤)

ومنها ﴿غَيرَ أُولِي الإِرْبَةِ﴾(٥) فالنصب على الحال أو على الاستثناء، والكسر على

---

(١) قال أبو جعفر : لايجوز عند البصريين نصب "غير" إذا لم يتم الكلام وذلك عندهم من أقبح اللحن، قال أبو إسحاق : وإنما استهواه - يعنى الفراء - البيت الذى أنشده سيبويه منصوبا، وإنما نصب "غير" في البيت لأنها مضافة إلى مالا إعراب فيه، فأما ماجاءني غيرك فلحن وخطأ . ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٥/٢.

(٢) سورة النساء الآيه ٩٥.

قرأ نافع وابن عامر والكسائي وابن كثير في رواية شبل غير بالنصب وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة بالرفع. ينظر السبعة ٢٣٧.

والكشف ٣٩٦/١، والتيسير ٩٧، وغيث النفع ١٠١، والنشر ٢٥١/٢، ومعانى الأخفش ٤٥٣/١، وجامع البيان ٢٢٨/٥، والكشاف ٥٥٥/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٤٤/٥، والبحر ٣٣٠/٣ ومفاتيح الغيب ٧/١١، وحجة القراءات ٢١٠.

(٣) كلمة مضروبة في الأصل.

(٤) ذكر المؤلف أنه لم يقرأ بالكسر أحد في غير ، ولعله يقصد من السبعة حيث قرأ به في الشواذ أبو حيوة والأعمش ، ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١ ، والكشاف ٥٥٥/١، والجامع لأحكام ٣٤٤/٥ والبحر ٣٣٠/٣، ومفاتيح الغيب ٧/١١.

(٥) سورة النور الآيه ٣١. من قوله تعالى: ﴿أَو مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ أَو التَّابِعِينَ غَيرَ أُولِى الإِرْبَةِ مِنَ الرجَالِ أَو الطِّفْلِ الذينَ لَمْ يَظْهَرُو عَلَى عَورَاتِ النِّسَاءِ﴾.

=

النعت للتابعين وصفة لهم، و"غير" يوصف بها النكرة، ولكن التابعين هاهنا قريب من النكرة؛ لأنه ليس بمقصود إلى قوم بأعيانهم، إنما معناه : لكل تابع غير أولي الإربة.

وأما "سوى" فهي منصوبة على الظرف، ومابعدها مجرور بإضافتها إليه، تقول : قدم القوم سوى أبيك، ومارأيت أحدا سوى أخيك.

أما ليس ولايكون وماخلا وماعدا فما بعدهُنّ منصوب أبدا، تقول : قام القوم ليس زيداً، وانطلقوا لايكون بكرا(١)، وجاءوا ماعدا محمدا، ودخلوا ماخلا سعيدا قال الشاعر :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ(٢)

وأما خلا وحاشى وعدا(٣) أفعال عند قوم فتنصب، وحروف عند آخرين فتجر، نحو: جاء القوم خلا زيداً زيد، وأكلوا(٤) حاشى بكراً بكرٌ، وفرحوا عدا علياً عليٌّ، فإن أدخلت ما على خلا وعدا فينصبان لاغير(٥) كما مضى، فأما حاشى فاختيار

= قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم ، (في رواية حفص) (غير أولى) بالخفض ، وقرأ عاصم (في رواية أبي بكر) وابن عاصم بالنصب ينظر السبعة ٤٥٥، والكشف ١٣٦/٢، التيسير ١٦١، غيث النفع ٢٣٣، والنشر ٣٣٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٣ ، وجامع البيان ١٢٣/١٨، والكشاف ٦٢/٣، البحر ٤٤٩/٦، الحجه في القراءات السبع ٢٦١.

(١) جملة مضروبه.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لبيد بن ربيعة العامرى . والبيت في ديوانه ٢٥٦، وشرح شذور الذهب ٢٦١، المغنى ١٣٣،١٩٦، والمقاصد النحوية ١٣٤/٣/١٥/١، وشرح التصريح ٢٥/١، والهمع ٢٦١/٣/٤/١ ، وشرح الأشمونى ٢٨/١، والدرر ٢/١ ، وحاشية يس ٣٥٥/١.

(٣) ذكر المؤلف أن "عدا" مشتركه بين الفعلية والحرفية وهذا ماحكاه أبو الحسن الأخفش، ولم يقل بحرفيته سيبوبه ولا المبرد. ينظر شرح المفصل ٧٨/٢.

(٤) الكلمة غير واضحه ولعلها ماأثبت.

(٥) وقد ذهب الجرمي والكسائي والفارسي إلى جواز الجر بها بعد "ما" ، فتكون "ما" زائدة لا مصدرية، و"خلا" حرف جر، وكذلك روى الجرمي عن بعض العرب في "عدا" الجر. ينظر: الجنى الداني ٤٣٦-٤٣٧ .

سيبويه أنه حرف فيجر(١)، وأنشد :

حَاشَى أَبِي ثَوبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ(٢)

أى : إلا أبا ثوبان، وتقدير قولهم : حاشى فلانا، أي أعزل فلانا، من وصف القوم بالحشي(٣)، ولا أدخله في جملتهم(٤)، وقد ذكرنا ماحد "حاشى" في الأدوات.

وإذا قلت : حاشى زيداً وزيد، فإن نصبت به فلابد من إضمار فعل(٥) مرفوع، والتقدير حاشى فعلهم فلانا وإن خفضت فبإضمار اللام؛ لطول صحبتها حاشى(٦).

وجواب آخر في الخفض وهو أن حاشى لما خلت من الصاحب أشبهت الاسم فاضيفت إلى مابعدها.

والفرق بين إلا وحاشى: أنك تجر بحاشى، وأن حاشى لاتصلح أن يستثنى بها في كل حال(٧)/، ولكنك تستثنى بها حين تريد تنزيه الشيء عن أن دخل فيما دخل فيه غيره(٨) ٦٥ ب

---

(١) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢.

(٢) البيت من بحر السريع، وهو للجميع الأسدى . ينظر المقاصد النحوية ١٢٩/٣، والدرر ١٩٦/١، الأصمعيات ٢١٨، وشرح المفضليات ٧١٨، وقد ورد منسوبا لسبرة بن عمر والأسدى في اللسان ١٨٢/١٤ ، وفي تاج العروس ٩٠/١٠، وبلا نسبة في الانصاف ١٦٢ وشرح المفصل ٤٧/٨٤/٢ وشرح الأشمونى ١٦٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٢/٤ ، والمحتسب ٣٤١/٣.

وللبيت رواية أوردها البغدادي في الخزانه لا شاهد عليها، ونصها: "حاشى أبا ثوبان" .

(٣) الحشى: الناحية .

(٤) تقدير القول لابن الأنبارى ينظر اللسان (حشا) ١٨١/١٤. وتقدير قولهم أي: معنى قولهم .

(٥) أى التقدير ، يقع فاعلا في الإعراب.

(٦) تقديره: حاشى لزيد .

(٧) بعدها كلمة حال مكررة في الأصل.

(٨) ينظر مغني اللبيب ١٢١/١، ١٢٢.

كقولك - وأنت تذكر جماعة بما يقتضي الذم لهم - إنهم كذلك حاشى زيد كأنه بريء الساحة عما ينسبون إليه.

والأكثر في خلا وعدا أن ينصب الاسم بعدهما على أنهما فعلان، والجر بهما قليل.

وأما إلا أن يكون(١) فينصب ويرفع ، والرفع أكثر، نحو : جاءني القوم إلا أن يكون محمدٌ بالرفع، وقد ينصب على تقدير : إلا أن يكون الجائي محمدا.

ومن حروف الاستثناء "لاسيما"، وهذه كلمة تخصيص ، أى أخص المذكور بذلك، تقول : أكر مني الناس ولاسيما زيدٌ ٍ(٢) زيداً. وأصلها سي بمعنى : مثل ، ضم إليها ما و لا فإذا خفضت بها كانت ما زائدة، وتقديره : ومثل زيد، وإذا رفعت بها كانت ما بمعنى : الذي ، تقديره : ولامثل الذي هو زيد. وإذا نصبت بها كانت لاسيما بمعنى : إلا ، تقول : جاء القوم لاسيما زيداً كما تقول : جاء القوم إلا زيداً(٣).

فقس على هذه الأصول تصب إن شاء الله.

---

(١) لم يذكر النحويون إلا أن يكون في الاستثناء غير الزجاجى فيما اطلعت عليه من المراجع. ينظر الجمل ٢٣٣.

(٢) كلمة زيد في الأصل بالرفع والنصب والجر، وذلك لبيان الأوجه فيها نظرا لاختلاف معانى لاسيما.

(٣) ينظر مغني اللبيب ١/١٤٠.

(الباب الرابع عشر)

(في "لا" النافية)

اعلم أن "لا" ينفى به الجنس، في نحو قولنا: "لا رجل في الدار"، فقد نفيت الجنس كلَّهُ، حتى لو قلت: "لا رجل في الدار بل رجلان" كان محالا. ثم إن المنفي بـ"لا" في عموم الأحوال على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون نكرة مفردة .

والثاني: أن يكون مضافا .

والثالث: أن يكون مضارعا(١) للمضاف .

فمثال الأول: "لا مال لي"، ومثال الثاني: "لا غلامَ رجلٍ عندَكَ، ولا ثوب خز عندك، ولا خاتم فضة، ولا رجل صدق هاهنا"، وما أشبهه .

ومن شرط المضاف في هذا الباب أن يكون مضافا إلى نكرة، كما ترى في قولك: "ثوب خز، وخاتم فضة"، والمضاف إلى المعرفة لا يدخل في ذلك؛ لأن المراد منه العموم واستغراق الجنس، وذلك لا يكون حتى يكون المضاف إلى نكرة .

ومثال الثالث ـ وهو المضارع للمضاف ـ قولك: "لا خيرا من زيد" فإذا قد عرفت هذه الأقسام فعليك أن تعرف حكم إعرابها .

فإما النكرة المفردة إذا كانت تلي "لا" فإنها منصوبة غير منونة، مبنية مع "لا" على الفتح، [وتجعل](٢) مع "لا" شيئا واحدا، كـ"أحد عشر" ونحوها، نحو: "لا رجل ولا غلام" وأهل البصرة يسمونه نصبا على النفي، وأهل الكوفة نصبا على التبرئة(٣)،

---

(١) أي: مشابها للمضاف وجاريا مجراه، لأنه يعمل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده كذلك .

(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٢٠، ١٢١ ، والمدارس النحوية: ١٦٧، والمصطلح النحوي: ١٧٢،١٧٣ .

وهو على قول الخليل: "مبني يضارع المعرب"، وعلى قول سيبويه: "معرب يضارع المبني"(١) .

وقد يجوز الرفع(٢) والتنوين، نحو: " لا غلامٌ لك"، وقال الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا   فَأَنَا ابْنُ قَيسٍ لاَ بَرَاحٌ(٣)

غير أن النصب أكثر وأشهر / .

٦٦ م

فأما المضاف فهو منصوب أيضا، نحو: "لا غلامَ رجلٍ"، وهو في هذا الوجه عندهم منصوب، كما يكون إذا قلت: "إن غلامَ زيدٍ عندَكَ"، وليس بمبني كما كانت النكرة المفردة في قولك: "لا رجل"، والتنوين(٤) لم يسقط للبناء مع "لا"، وأن "لا" دخلت عليه، ولكن سقط التنوين؛ لكونه مضافاً .

وحكم المضارع للمضاف النصب مع التنوين، كقولك: "لا خيرا من زيد"؛ لأنه لا مانع من دخول التنوين هاهنا .

---

(١) قال سيبويه: "و "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها . وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: "خمسة عشر"، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم - وهو الفعل وما أجري مجراه - لأنها لا تعمل إلا في نكرة..." ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٥/١،٢٥٦ .

(٢) الرفع في "لا" المشبهة بليس .

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وقائله: سعد بن مالك بن ضبيعة . والبيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٥٠٦، والكتاب ٥٨/١ ، ٣٠٤/٢، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٦٢/٣، وشرح التصريح: ١٩٩/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ١٩٨، والمقاصد النحوية: ١٥٠/٢، وخزانة الأدب: ٤٦٧/١، ٣٩/٤، والأمالي الشجرية: ٢٨٢/١، ومعجم الشعراء: ١٣٥، وبلا نسبة في: المقتضب: ٣٦٠/٤، والجمل للزجاجي: ٢٣٨، والانصاف: ٣٦٧، وشرح المفصل: ١٠٨/١، والمغني: ٢٣٩. الشاهد (لا براح) بالرفع على إجراء "لا" مجرى ليس .

(٤) أي: في غلام .

فإن عطفت على النكرة المفردة اسما ولم ترد حرف(١) النفي نونت الثاني، نحو: "لا غلامَ ورجلاً عندك" .

وإن فصلت بين "لا" وبين النكرة بصفة(٢) بطل عمل "لا"، وكانت النكرة مرفوعة(٣)، نحو: "لا عليك بأسٌ، ولا لك مالٌ" .

(فصل):

ولا يجوز دخول "لا" على المعرفة إلا أن تُكَرَّرَ، ثم أنها لا تعمل في المعرفة، ولكن تُرفَعُ المعرفةُ بعدها بالابتداء، نحو: "لا زيد عندك ولا عمرو، ولا زيد ذاهب ولا عمرو مقيم"، ولو قلت: "لا زيدٌ عندي" - ولم تكرر - لم يجز إلا في ضرورة الشعر، ولا يجوز أن تقول: "لا زيدَ عندي ولا عمرَو"، فتعمل "لا" في الاسم، وتجري المعرفة منها مجرى النكرة في قولك: "لا رجلَ عندي"، وإنما يجوز أن تقول: "لا زيد عندي"، إذا نكرت العلم فأردت أن تقول: "لا رجل عندي يسمى زيداً"، ورفع الاسم بعد "لا"(٤) بالابتداء يقتضي تكريرها. والمعرفة لا تقع بعدها(٥) إلا مرفوعة بالابتداء، فإذن حصل من هذا ألا يصح وقوع المعرفة بعدها إلا وهي مكررة .

(فصل):

واعلم أن "لا" قد تنصب النكرة على النفي بظاهرها، ومعناه في الحقيقة نهي،

---

(١) أي: لم تنو تكرار حرف النفي .

(٢) الصفة مصطلح كوفي يقصد به الظرف والجار والمجرور، ينظر: المصطلح النحوي: ١٧٧، ١٧٨ .

(٣) النحويون يشترطون عدم الفصل مطلقا، ينظر: الكتاب: ٢/٢٧٦، والمقتضب: ٤/٣٦١ .

(٤) في الأصل "لا" " والصواب ما أثبته .

(٥) الضمير يعود على "لا" .

نحو قولك: "لا ظُلْمَ فيه"، أي: لا تظلموا، ومنه قوله تعالى: ﴿ لاَ رَيبَ فيهِ ﴾(١) ، ظاهره نفي، ومعناه نهي، أي: لا ترتابوا، ومثله: ﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ ولا جِدَالَ ﴾(٢) / أي: لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا(٣)، وقيل تقديره: لا ينبغي لكم أن تجادلوا، و ﴿ لاَ رَيْبَ ﴾: لا ينبغي لكم أن ترتابوا .

٦٦ ب

(فصل):

إذا كررت "لا"، وكل واحد من الاسمين بعدها نكرة فلك فيه عدة أوجه:

أحدها: نصبهما جميعا بلا تنوين، نحو: " لا حولَ ولا قوةَ"، قال الله تعالى: ﴿ لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خِلاَلَ ﴾(٤) .

الثاني: نصبهما معا بتنوين الثاني، نحو: "لا حولَ ولا قوةً" ، قال الشاعر:

لاَ نَسَبَ اليَومَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ(٥)

---

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢، وآل عمران، الآية: ٩، وغيرها .

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٩٧ .

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ١/٩٨.

(٤) سورة: إبراهيم، الآية: ٣١ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالفتح فيها. ينظر: الكشف: ١/٣٠٥، والتيسير: ٨٢، وغيث النفع: ١٨٦، والنشر: ٢/٢١١، والبحر: ٥/٤٢٧ .

(٥) البيت من بحر السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، وقيل: هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس، ينظر: الكتاب: ٢/٢٨٥، وشرح المفصل: ٢/١٠١، ١١٣، وشرح التصريح: ١/٢٤١، والمقاصد النحوية: ٢/٣٥١، والدرر: ٢/١٩٨، واللسان (قمر): ٥/١١٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٦٠١، وبلا نسبة في: الأصول: ٣/٤٤٦، وشذور الذهب: ٨٧، والمغني: ٢٢٦، وشرح الأشموني: ٢/٩، والهمع: ٥/٢٨٨، ٦/٢٢٤، والضرورة : ٨٩ .

والثالث: رفعهما مع التنوين، نحو: "لا حولٌ ولا قوةٌ" ، قال الشاعر:

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتّى قُلْتِ مُعْلِنَةً   لاَ نَـــاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلاَ جَمَلُ(١)

والرابع: نصب الأول بلا تنوين وضم الثاني مع التنويـن، نحـو: "لا حـولَ ولا قـوةٌ"، قال الشاعر:

هَــــذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبٌ(٢)

والخامس: رفع الأول مع التنوين ونصب الثاني بلا تنوين، نحو: "لا حولٌ ولا قـوةَ"، قال الشاعر:

فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا   وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ(٣)

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للراعي. ينظر: ديوانه ص: ١١٢، والكتاب: ٢٩٥/٢، وشرح المفصل: ١١١/٢،١١٣، والمقاصد النحوية: ٣٣٦/٢، وشرح التصريح: ٢٤١، وشرح الأشموني: ١١/٢

(٢) البيت من بحر الكامل، وهو من الشواهد المختلف في نسبتها، فهو لرجل من مذحج في: الكتاب: ٢٩٢/٢، وشرح المفصل: ١١٠/٢، والمقاصد النحوية: ٣٣٩/٢، ولضمرة بن جابر في: خزانة الأدب: ٣٨/٢، وللمهنى بن أحمر أو زرافة الباهلي في: اللسان (حيس): ٦١/٦، ولهمام بن مرة في: الحماسة الشجرية: ٢٥٦/١، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في: حماسة البحتري: ٧٨ .

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت، في ديوانه: ٤٧٥،٤٧٧، =

وتقول: "لا غلامَ وجاريةً لك" لا يجوز غيره، قال الشاعر:

لاَ أَبَ وَابناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ   إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا(١)

فإن فصلت بين "لا" وبين الاسم المنفي بشيء رفعته(٢)، نحو: "لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا عندك رجلٌ ولا عليك بأسٌ" .

(فصل):

ومما اختلف فيه في القرآن من هذه القاعدة: ﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ ﴾(٣)،

=

والمقاصد النحوية: ٣٤٦/٢، وشرح التصريح: ٢٤١/١، وبلا نسبة في: شرح شذور الذهب: ٨٨، وأوضح المسالك: ١٩/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٠٣/١، وشرح الأشموني: ١١/٢، وخزانة الأدب: ٤٩٤/٤.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو من الأبيات المختلف في نسبتها، فهو للفرزدق - وليس في ديوانه - في شرح شواهد الكشاف: ١١٣، ونسب لرجل من عبد مناه في: شرح التصريح: ٢٤٣/١، والمقاصد النحوية: ٣٥٥/٢، والدرر: ١٩٧/٢، وبلا نسبة في: الكتاب: ٢٨٥/٢، والمقتضب: ٣٧٢/٤، وشرح المفصل: ١٠١/٢، ١١٠، وشرح الأشموني: ١٣/٢، وخزانة الأدب: ٦٧/٤ .

(٢) سبق الحديث عنه قريبا. ينظر ص: ٣٣٠، والشاهد فيه: عطف "ابن" مع تنوينه على اسم "لا" .

(٣) سورة: البقرة، الآية: ١٩٧ - وقد سبق ذكرها قريبا - .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ﴾ بضم الثاء والقاف مع التنوين ونصب اللام، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: السبعة: ١٨٠، والكشف: ٢٨٥/١، ٢٨٦، والتيسير: ٨٠

=

فمن نصبها جعلها تبرئة، لأن "لا" تضارع "إن"، فنصبوا بها كما ينصب بـ"إن"، وهما يدخلان على المبتدأ والخبر. ومن رفع لم يعمل "لا"، وجعل ما بعدها رفعا بالابتداء، وجعل "في الحج" الخبر .

ومنها: ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾(١) و ﴿ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ ﴾(٢) و﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ(٣) ﴾(٤) ؛ والعلة في الرفع والنصب مع(٥) ما ذكرنا في الآية الأولى أن التبرئة تكون جوابا لشيئين:

"هل رجل ؟ وهل من رجل ؟"، فإذا جعلتها جوابا لـ"هل رجل" رفعت بها، وإذا جعلتها جوابا لـ"هل من رجل" نصبت؛ لأنه لما كانت "من" عاملة جعلت "لا" عاملة، ولم تعمل في جواب "هل رجل"، لأن "هل" غير عاملة، فإذا رفعت نونت، وإذا نصبت لم يجز التنوين .

= وغيث النفع: ٦٦، والنشر: ٢/٢١١، والاتحاف: ١٣٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٩٤، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٢٠، وجامع البيان: ٢/٢٧٨، والجامع لأحكام القرآن: ٢/٤٠٨، والبحر: ٢/٨٨، وحجة القراءات: ١٢٨ .

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم: الآية: ٣١ .

(٣) سورة الطور: الآية: ٢٣ .

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب قوله تعالى: ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾ و ﴿ لا بيع فيه ولا خلال ﴾ و ﴿ لا لغو فيها ولا تأثيم ﴾ بالنصب بلا تنوين، وقرأ الباقون من السبعة بالرفع والتنوين. ينظر: السبعة: ١٨٧، الكشف: ١/٣٠٥، التيسير: ٨٢، غيث النفع: ٣٢٥، النشر: ٢/٢١١، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٣٢٩،، ٤/٢٥٧، والجامع لأحكام القرآن: ٣/٢٦٦،١٧/٦٩، والبحر: ٢/٢٧٦،٨/١٤٩، والحجة في القراءات السبع: ٩٩،٣٣٤، وحجة القراءات: ١٤١،٦٨٣ .

(٥) في الأصل: "معما" .

فإن قيل: فقد قال جرير:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوَافِي فَلاَ عِيًّا بِهِنَّ وَلاَ اخْتِلاَبَا(١)(٢)

الجواب: أن سيبويه(٣) قال: "هما مصدران، أي: فلا أعيا عيا، ولا اجتلب اجتلابا".

(فصل):

فإن وصفت النكرة المفردة بعد "لا" جاز لك في الصفة ثلاثة أوجه: / ٦٧ م

أحدها: نصب الصفة مع التنوين، نحو: "لا رجلَ ظريفاً" .

والثاني: رفع الصفة مع التنوين على الموضع، نحو: "لا رجلَ ظريفٌ في الدار" .

والثالث: أن تجعل الصفة مع الموصوف شيئا واحدا، وتحذف منها التنوين كما حذفته من الموصوف، وتبنيها على الفتح(٤)، نحو: "لا رجل ظريف عندك". فإن فصلت بين الاسم والصفة بشيء لم يجز في الصفة إلا التنوين، نحو: "لا رجل عندك ظريفا" .

(فصل):

وإذا نفيت الاثنين أو شيئا فيه نون الجماعة وكان بعده لام الجر كنت في

---

(١) هكذا في الأصل، وصوابه: "احتلابا"، وهو ثبت الديوان والمصادر .

(٢) البيت من بحر الوافر، ديوانه: ٨٧، والكتاب: ٢٣٣/١، ٣٣٦، والأمالي الشجرية: ٤٢/١، والخصائص": ٣٦٧/١، ٢٩٤/٣، واللسان (حلب): ٢٦٨/١، وبلا نسبة في: المقتضب: ٧٥/١، ١٢١/٢ .
واحتلابا: من خلبَ المرأةَ عقلها يخلبها خلباً، أي: سلبها، وخلبت هي قلبه واختلبته: أخذته. اللسان (خلب) .

(٣) نص سيبويه: "كأنهُ نَفَى قولَه: فعِيًّا بهنَّ واحتلابا، أي: فأنا أعيا بهن عيا وأحتلبهن احتلابا، ولكنه نفَى هذا حين قال: "فلا" . الكتاب: ٣٣٦/١ .

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٦٧/٤ .

النون بالخيار، إن شئت أثبتها، وإن شئت حذفتها(١)، نحو: "لاَ غُلامَي لِزَيدٍ، ولا دِرْهِمَي لكَ"، وإن شئت قلت: "لا غلاَمَينِ لِزَيدٍ، ولا دِرْهِمَينِ لَكَ، ولا مُسْلِمِي لَكَ، ولا مُسْلِمِينَ لَكَ". وإن لم تكن بعدها لام الجر فقد قال ابن جني: "تثنى بالنون، نحو: "لا غلاَمَين ولا جَارِيَتَينِ عندَكَ"(٢) .

(فصل):

.. وإذا نفيت اسما منقوصا ـ مثل: أب وأخ ـ رددت النقصان، فقلت: "لا أبا لك، ولا أخا لك"، وما أشبهه، قال الشاعر:

أَبالَموتِ الَّذِي لاَ بُدَّ أَنِّي مُلاَقٍ لاَ أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي(٣)

أي: لا أباً لَكَ، وكذلك: " لا دماً يَخرُجُ من عِرْقِكَ، ولا يداً لِزَيدٍ عليك"(٥). وقد يجوز: "لا يدَ لِزَيدٍ، ولا أبَ لَهُ"(٥) والله أعلم .

---

(١) تعبيره هنا يشير إلى قياسية حذف النون من المثنى والجمع إذا كان بعدهما لام الجر، والمشهور أن ذلك ضرورة أو قليل . ينظر المفصل ٩٨، وشرحه ١٠٦/٢ .

(٢) ينظر: اللمع ص: ١٠٠ .

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو من الأبيات المختلف في نسبتها. فهو لأبي حية النميري في: الدرر: ١٢٥/١، واللسان: ١٢،١١/١٤، وخزانة الأدب: ١٠٥/٤ ـ والدرر ١٢٥/١، ونسب للأعشى في: الأمالي الشجرية: ٣٦٢/١، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في: المقتضب: ٣٧٥/٤، وشرح المفصل: ١٠٥/٢، وشذور الذهب: ٣٢٨، وشرح التصريح: ٢٦/٢، والهمع: ١٩٧/٢، والخصائص: ٣٤٥/١، والمقرب: ١٩٢/١ .

(٤) يرى الزمخشري أن " لأبا لك، ولا غلامي لك" شاذ. ينظر: المفصل: ٩٨ .

(٥) يتحدث المؤلف هنا عن القياس الشائع بأنه قد يجوز .

(فصل):

واعلم أن الاسم بعد "لا" مبتدأ في الأصل، بمنزلته بعد "إنَّ"، فلا بد له من خبر، وخبره مرفوع، نحو: "لا رجلَ أفضلُ من زيد، ولا فتى إلا علي"، فترفع الخبر كما فعلته بخبر "إن"، غير أن الخبر كثيرا ما يحذف هاهنا؛ لدلالة الحال عليه، نحو قولك: "لا درهم، ولا دينار، ولا غلام، ولا جارية" . ولا تذكر خبرا، لأن السامع يعلم أنك تريد أن تقول: "لا درهم عندي ولا دينارَ"، فإذا لم تدل الحال على الخبر لم يجز حذفه، فإذا قلت: "لا رجل" وأنت تريد: "لا رجلَ في الدار" / أو قلت: "لا درهمَ" وأنت تريد: "لا درهم عند زيد" - من غير أن يكون قد جرى ذكر "الدار" أو ذكر "زيد" — لم يجز الحذف في هذا النحو؛ لأنه ليس في الحال دليل عليه .

٦٧ ب

ومما هو أبعد من هذا في الجواز أن تقول: " لا رجل" وأنت تريد: " لا رجلَ خيرٌ من زيد" .

ومما حذف الخبر منه قولنا: " لا إله إلا الله"، والتقدير: لا إله إلا الله في الوجود، أو لا إله إلا الله لنا، فحذف للعلم به .

ومما غلب عليه الحذف لوضوحه قولهم: "لا بأس"، أي: لا بأس عليك ولا بأس في ذلك، ومثله: " لاضيرَ ولا شكَّ"، والمعنى: "لا ضير في ذلك ولا شك"، وقد قالوا: "لا عليك"، أي: "لا بأسَ عليك"؛ فحذفوا(١) لأنه لا يخفي، والله أعلم .

---

(١) أي: اسمها .

(الباب الخامس عشر)

(في الأسماء المناداة)

اعلم أن النداء تسمية معها علامة تخصصها بالنداء، وهي: "يـا" وأخواتهـا، والمنـادى على ضربين: مفرد، ومضاف. والمفرد على ضربين: معرفة، ونكرة. فهو إذا على أربعـة أضرب: مفرد معرفة، ونكرة،ومضاف، ومشابه للمضاف من أجل طوله .

فالمفرد المعرفة على ضربين:

أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، ثم نـودي فبقـي علـى تعريفـه وذلـك في الأسمـاء الأعلام، نحو: "يا زيدُ، ويا عليُّ" .

والثاني: ما كان نكرة، ثم نودي فحدث فيه التعريـف بحـرف الإشـارة والقصـد(١)، وذلك أن تقصد مـن بـين الجنـس إلى واحـد بعينـه، واختصصتـه(٢) بندائـك، نحـو: "يـا رجل"، وقد أقبلت على رجل بعينه، إذا عَلِمَ السامع أنك أُردت خطابه علـم إذا قلـت: "يا رجل(٣)" أن الاسم له، فصار معرفة من حيث علم أنك تعنيه، وكلاهما مبـني علـى الضم البتة، ولا يدخله التنوين، وكذلك حكم التثنية والجمع. فأما قول الشاعر:

سَـــلاَمُ ا للهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ(٤)

---

(١) عبر بالاشارة عن النداء. ينظر: الجمل: ١٥١، واللمع لابن جني: ١٦٨ .

(٢) يقصد النكرة المقصودة .

(٣) الأدق: يبنى على ما يرفع به .

(٤) البيـت مـن بحر الوافر، وقائله: الأحوص . ينظر: ديوانـه: ١٧٣، والكتـاب: ٢٠٢/٢، والمقتضـب: ٢١٤/٤،٢٢٤، والجمـل للزجـاجي: ١٥٤، والانصـاف: ٣١١، وشـرح شـذور الذهـب: ١١٣، والمغـني: ٣٤٣، وشرح التصريح: ١٧١/٢، والهمـع: ٤١/٣، ٤٨/٤، والـدرر: ١٠٥/٢، وشـرح الأشموني: ١٤٤/٣، ومجالس ثعلب: ٩٢، ٥٤٢،٢٣٩، والأغاني: ٦٢،٦١/١٤، وأمـالي الزجـاجي: ٨١، والأمالي الشجرية: ٣٤١/١، والمحتسب: ٩٣/٢ . الشاهد (يا مطرٌ) أتـى بالمنـادى المفـرد العلـم منوناً للضرورة الشعرية .

فمن ضرورة الشعر. ولا يقاس عليه، ولا يجوز الأخذ به في حال الاختيار، ثم هو رقيق الشعر - أيضا - قليل. /

٦٨م

والضرب الثاني: المفرد النكرة، وهي منصوبة بـ"يا"(١) نحو: "يا رجلا"، على أنك لا تقصد واحدا من الرجال بعينه، ولكنك تدعو على أن كل رجل أجابك فقد دعوته، وإنما نصبته لأن لفظة "يا" قد نابت عن الفعل، ألا ترى أن معناه: أدعو زيداً، وأنادي زيداً(٢). فإن نعت هذه النكرة نصبتهما جميعا، نحو: " يارجلاً صالحاً، ويا رجلاً في الدار، ويا رجلاً عندنا" .

والثالث: المضاف ، وهو أيضا نصب، نحو: "ياعبدَ الله، وياغلامَ زيد" .

والرابع: المضارع للمضاف من أجل طوله، ومعنى المضارع للمضاف: أنه اسم قد تعلق به شيء وهو من تمام معناه، وهو اسم عامل فيما بعده رفعاً ونصباً [وجراً](٣)، فالنصب: "يا ضاربا زيداً، ويا ثلاثين رجلا" . والرفع: " ياواسعا ثوبه، ويا ظالما أخوه، وياخيرا من سعد"، فـ"من سعد" متعلق بـ"خير"، وبه يتم المعنى المقصود منه، الذي هو التفضيل، وحق هذه الثلاثة - أعني النكرة، والمضاف، والمضارع - في النداء النصب كما ترى، وكذلك العطف(٤) نحو رجل سميته سعدا وبكرا، تقول: "يا سعدا وبكرا أقبل" .

(فصل):

إذا وصفت المنادى المفرد المضموم بصفة مفردة فلا تكون إلا بالألف واللام، ثم لك

---

(١) وهذا عند المبرد وذلك لسد حرف النداء مسد الفعل، ويرى سيبويه أن النصب على المفعولية وأن الناصب هو الفعل المقدر. ينظر: الكتاب ١٨٢/٢-١٨٣ ، وشرح الأشموني: ١٤١/٣ .

(٢) الأولى أن يقول: "ادعو رجلا وأنادي رجلا" لأن الحديث عن النكرة .

(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) أي: حقها النصب .

فيها وجهان:

الرفع حملا على اللفظ، أو النصب حملا على الموضع، نحو: "يازيد الظريف والظريف" قال العجاج:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبدِ المَلِكْ(١)

وقال جرير:

فَمَا كَعْبُ ابنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى   بَأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا(٢)

وهذا إذا كانت الصفة مفردة، فإن كانت مضافة لم يجز فيها إلا النصب، نحو: "يازيد أخا سعد، ويا سعدُ غلامَ بَشَرٍ"، ولا يجوز: "يا زيد أخو سعد"، حملا على اللفظ؛ لأن

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١١٨، وبعده:

أوديت إن لم تحب حبو المعتنك

ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: ٥٢/١، وقد نسبه المؤلف هنا للعجاج ولعله يقصد الابن لأنه أشهر، وهو بلا نسبة في: المقتضب: ٢٠٨/٤، الانصاف: ٦٢٨، وشرح المفصل: ٣/٢، والمغني: ١٩، والخصائص: ٣٨٩/٢، ٣٣١/٣،٣٣٢، والأمالي الشجرية: ٢٩٩/٢ .

(٢) البيت من بحر الوافر، ديوانه: ١٦٠، ينظرفي: الكامل: ١٣٦/١، وشرح التصريح: ١٦٩/٢، والأمالي الشجرية: ٣٠٧/١، ٢٩٩/٢، وشواهد التوضيح: ١٠٩، والمقاصد النحوية: ٢٥٤/٤، والدرر: ١٥٣/١، وبلا نسبة في: المقتضب: ٢٠٨/٤، والجمل: ١٥٤، والمغني: ١٩، والهمع: ٥٤/٣، وشرح الأشموني: ١٤٣/٣ .

المضاف في النداء لا يكون إلا منصوبا، وكما أنه لا يجوز إذا كان المضاف منادى بنفسه إلا أن تنصبه، كذلك إذا / كانت صفة للمنادى، ويزيد فيه أن الصفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: يامحمد أبا القاسم لم يكن "أبا القاسم" غير محمد، فإذا كان كذلك كان منادى في المعنى، فكما أنك إذا أسقطت الموصوف فقلت: "يا أخا عمرو" لم يجز فيه إلا النصب، كذلك ينبغي أن يكون إذا كان صفة للمنادى، قال الشاعر:

٦٨ ب

أَزَيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً   فَقَدْ عَرَضَتْ أَفْنَاءُ سَعْدٍ فَخَاصِمِ(١)

- ويجري التوكيد مجرى الوصف، نحو: "يا تميمُ أجمعون"، وإن شئت: "أجمعين"، وتقول في التأكيد المضاف: "يا تميمَ كلَّكُمْ" بالنصب لا غير .

فإن عطفت على المضموم اسما مفردا فيه الألف واللام جاز لك فيه الرفع والنصب أيضا كالنعت سواء، تقول: " يا حمدُ والعالـمُ"، وإن شئت: "والعالـمَ"، وعلى ذلك قرئ شاذا قوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرُ ﴾(٢) فالرفع على لفظ الجبال، والنصب على موضع "الجبال"، وإنما قلنا: موضع النداء نصب لأنه مدعو(٣) وحكمه حكم المفعول، قال الشاعر:

أَلاَ يَا زَيدُ والضَّحَّاكُ سِيرَا   فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ(٤)

---

(١) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على نسبته، وهو من شواهد: الكتاب: ١٨٣/٢، والمفصل: ٥٢، وشرح المفصل: ٤/٢، واللسان (حنا): ٢٠٤/١٤ .

(٢) سورة سبأ: الآية: ١٠ .

قرأ أبو عمرو وعاصم في رواية ﴿ والطير ﴾ بالرفع. ينظر: غيث النفع: ١٧١، والاتحاف: ٣٥٨، إعراب القرآن للنحاس: ٣٣٣/٣،٣٣٤، وإملاء ما من به الرحمن: ١٩٦/٢، والكشاف: ٢٨١/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٢٦٦/١٤، والبحر: ٢٦٣/٧ .

(٣) الكلام غير واضح في الأصل ولعله ما ذكرت .

(٤) البيت من بحر الوافر، ولم أقف على نسبته، وهو من شواهد: الجمل: ١٥٣، وشرح المفصل: ١٢٩/١، والهمع: ٢٨٢/٥، والدرر: ١٩٦/٢ .

فيروى: "الضَّحَّاكُ" بالرفع والنصب، فإن لم يكن في المعطوف لام التعريف كان له حكمه لو ابتدئ به، تقول: "يا بكر وزيد" و "يا زيدُ وعبدَ الله". فإن كان المنادى منصوباً لم يجز في وصفه وتوكيده معاً إلا النَّصبُ، نحو: "يا عبدَ الرحيم الظريفَ، ويا فرسانَ خَيلٍ أجمَعِينَ" . وتقول: "يا أخانَا(١) زَيدُ أقْبِلْ" إذا جعلته بدلاً ضممتَه، وإن جعلته عطف بيان نصبته .

(مسألة):

إذا وصفت المنادى بالابن ونسبته إلى اسم أبيه أو كنية أبيه فانصب الاسم والابن إذا جعلتهما دعوة واحدة(٢)، وإن جعلتهما دعوتين فارفع المفرد وانصب الابن(٣) . ومثاله في دعوة واحدة قولك: "يا زيدَ بنَ عبدِ الله أقْبِلْ"، نصبت "زيداً" [وابنه] (٤)؛ لأنك جعلتهما كاسم واحد .

مثاله في دعوتين قولك: "يا زيدُ بنَ عبدِ الله أقبل"، رفعت "زيداً"، لأنه مفرد، ونصبت "الابن" / لأنه مضاف، وذلك أنك عنيت به البنوة، والإخبار عنها لا النسبة . ٦٩ م

ومما يزيده وضوحا أنه إذا كان المنادى علَماً والذي أضفت إليه "الابن" علما فابن المنادى مع "الابن" على الفتح، نحو: "يا زيدَ بنَ عَمْرو"، وتجعل "زيداً" مع "الابن" شيئا واحدا(٥)، فإن كان أحدهما غير علم ضممت المنادى، نحو: "يا زيد ابن أخينا"، والضابط أن تنظر إلى "الابن"، فإن كان بين علمين بنيته مع المنادى على الفتح، وإلا ضممت المنادى، ونصبت "الابن" كما تفعل ذلك في كل صفة مضافة، نحو: "يا زيد أخانا" .

---

(١) في الأصل: "يا خانا" .

(٢) اي: مركبه .

(٣) أي يجوز لك فيها وجهان: النصب على الإتباع لابن، والرفع على الأصل .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٥) تجعله مركبا مع الابن .

وإذا وقع "الابن" بين علمين في غير النداء ثم كان صفة لما قبله، كان الحكم فيه أن يحذف التنوين من الموصوف، فتقول: "جاءني زيدُ بنُ عَمْرو، ورأيت زيد بن عمرو، ومررت بزيد بن عمرو"، ولا يجوز أن تنون فتقول: "زيدٌ بنُ عَمْرو" إلا في ضرورة شعر كما قال:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيسٍ بْنِ ثَعْلَبَةْ(١)

فإن وقع الابن بين عَلَمين ـ وكان خبرا ولم يكن صفة ـ لم يكن فيه هذا الحكم، تقول: "زيد ابن عمرو"، فتنون لأنك أردت الإخبار عن "زيد" بأنه: "ابن عمرو"، ولم ترد أن تصفه بذلك، فالحكم الذي ذكرناه(٢) معلق بشرطين:

أحدهما: أن يقع "الابن" بين علمين .

والثاني: أن يكون صفة للعَلَم الذي قبله .

فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين، وتقول: "زيدٌ ابنُ أخينا"، فتنون لأنه لم يقع بين علمين، وتقديرهم في هذا: أن التنوين إنما حذف فيما ذكرنا؛ لأن الصفة والموصوف قد جعلا شيئا واحدا، وكل موضع حذفت فيه التنوين من العلم الواقع قبل "الابن" فعليك ألا تثبت همزة "ابن" في الخط، وكل موضع تنون فيه فإنك تثبت صورة الهمزة في الخط .

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لأغلب بن العجلي . الكتاب: ٥٠٦،٥٠٥/٣، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ٦٦١، وشرح المفصل: ٦/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٩،٢٣٦/٢، والدرر: ١٥٣/١، واللسان (ثعلب): ٢٣٨/١، وبلا نسبة في: المقتضب: ٣١٥/٢، وشرح التصريح: ١٧٠/٢، والأمالي الشجرية: ٣٨٢/١، والخصائص: ٤٩١/٢ .

(٢) الحكم الذي ذكره أن يحذف التنوين من الموصوف .

وعلى هذه القاعدة اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ عُزَيرٌ ابْنُ اللهِ ﴾(١) وإنما نون "عُزَير" لأن الاسم وإن كان أعجميا فهو خفيف(٢)، وتمام الاسم(٣) في "الابن" .

وحجة أخرى: وهي أن تجعله عربيا؛ لأنه على مثل التصغيرات من الأسماء(٤) العربية، وله اشتقاق، وهو رفع بالابتداء؛ و "ابن" خبره، وإنما يحذف / التنوين من الاسم لكثرة الاستعمال إذا كان "الابن" نعتا للاسم، نحو: "جاءني زيد بن عبد الله" . ٦٩ ب

فإن قلت: "كان زيدٌ بنُ عَمْرو" فلا بد من التنوين، لأنه خبره(٥) .

وحجة أخرى: أن "عزيرا" أضيف إلى غير أبيه، والعرب إذا أضافت الاسم إلى غير أبيه نونوا؛ لقلة استعماله .

فأما من لم ينون قال: "لأنه أعجمي"(٦) وإن كان مصغرا وهو زائد على الثلاثي، والله أعلم .

---

(١) سورة التوبة: الآية: ٣٠ .

قرأ ابن عامر وابن كثير وحمزة ونافع وأبو عمرو، (في رواية اليزيدي وغيره): ﴿عزير﴾ بدون تنوين، وقرأ عاصم والكسائي ويعقوب وأبو عمرو (في رواية عبد الوارث) بالتنوين. ينظر: السبعة: ٣١٣، والكشف: ٥٠١/١، والتيسير: ١١٨، والنشر: ٢٧٩/٢، وجامع البيان: ١١٢/١٠، والكشاف: ١٨٥/٢، والبحر: ٣١/٥، ومفاتيح الغيب: ٣٤/١٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٥٣/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٤٣١/١، وحجة القراءات: ٣١٧ .

(٢) القول لأبي عبيد حيث قال: " هو أعجمي خفيف فانصرف كنوح ولوط وهود" . ينظر: البحر المحيط: ٣١/٥ .

(٣) أي: ما تتم به الفائدة وهو النجد .

(٤) الكلمة غير واضحة في الأصل .

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ١٧٤ .

(٦) القول لأبي حاتم. ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢١٠/٢، والحجة في القراءات السبع: ١٧٤ .

(مسألة):

إذا جعلت النداء بـ "يا أيها" فلا بد من إلحاق الألف واللام فيه، نحو: "يا أيها الرجل"، فـ"يا" هي علامة النداء وحرفه، و"أي" منادى(١) مفرد معرفة، بمنزلة "زيد" في قولك: "يازيد"، و "الرجل" صفة لـ"أي" بمنزلة "الظريف" من قولك: "يا زيد الظريف"، و"ها" مقحمة بينهما للتنبيه، غير أن "زيداً" ونحوه يستغني عن الصفة، فلو قلت: "يا زيد" ولم تصفه بشيء جاز، و"أي" لا يستغني عن الصفة، فلو قلت: "يا أي" لم يكن كلاما؛ لأنه مبهم، فلا يعقل له معنى حتى يوصف باسم الجنس، ولا يجوز أن يوصف "أي" إلا على هذا الوجه، ولا يجوز في صفته إلا الاسم الداخل عليه الألف واللام، ولا يجوز في صفة "أي" ما جاء في صفة "زيد" من الرفع والنصب، بل لا يجوز إلا الرفع، نحو: "يا أيها الرجل"، ولا يجوز "يا أيها الرجل" بالنصب(٢) كما يجوز: "يا سعدُ الجوادَ"، وإنما لا يجوز النصب في "الرجل" حملا على الموضع؛ لأن "أيّاً" مُبْهَمٌ لا يُتَبَيَّنُ له معنىً ما لم يوصف باسم الجنس، فلو قلت: "يا أيُّ" وسكت لم يعقل منه شيء، ولا يتبين له معنى، فلما كان كذلك اشتد اتصال الصفة به، فصار هو واسم الجنس في حكم اسم واحد، ولما كان كذلك كان القياس أن يكون إعراب الصفة مشاكلا للفظ الموصوف، حتى يكون اتحاد اللفظين في حكم اتحاد المعنيين، ولو نصب فقيل: "يا أيها الرجل" كما قيل: "يا زيدُ الظريفَ" لكان ذلك إخراجا له عما يوجبه شدة حاجته إلى الصفة، وتركا للفصل بينه وبين ما يستغني عن الصفة .

واعلم أنه قد وقع في عبارتهم ما لا يصح على الظاهر وهو أنهم يقولون في تعليل امتناع النصب: / إنما وجب رفعه، لأن "أيّاً" مبهم، والمقصود بالنداء هو الرجل(٣)، ٧٠م

---

(١) الحديث عن المنادى المبهم بـ"أي" ، وسيأتي الحديث عن المنادى باسم الاشارة .

(٢) أجازه المازني. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٨-٤٠٠ .

(٣) هذا هو ما ذهب إليه جمهور النحويين حيث يرون أنه لا يجوز فيه إلا الرفع، لأن "الرجل" هاهنا هو المنادى في الحقيقة، إلا أنهم أدخلوا "أيا" هاهنا توصلا إلى نداء ما فيه الألف واللام، فلما كان هو المنادى في الحقيقة لم يجز فيه إلا الرفع مع كونه صفة. ينظر: أسرار العربية: ٢٢٨ .

فصار كأنه قال: "يا رجلُ"، وهذا إن حملناه على ظاهره أوهم الخطأ، وهو أن يكون "الرجل" غير "أي"، وذلك محال؛ لأن الرجل - على كل حال - صفة "أي"، ولا تكون الصفة غير الموصوف .

فإذا قلت: "يا هذا(١) الرجل" فكان حكمه حكم " يا أَيُّهَا الرَّجُلُ" في أن "هذا" نداء مفرد، والرجل وصف له، وتقول: "يا أيهذا الرجلُ" فتجعل "هذا" وصفا لـ"أي"، قال الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَذَا المنزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي ... كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عَاهِدُ(٢)

ويجوز أن تقول: "يا هذا" وتسكت، فلا تصف "هذا" بصفة، ولا يجوز ذلك في "أي" فقد افترقا من هذه الجهة .

ويفترقان من جهة أخرى: وهو أنه يجوز لك أن تقول: "أيها الرجل" فتحذف "يا"، ولا يجوز أن تقول: "هذا" وأنت تريد: "يا هذا"(٣) ولذلك أنكروا قول المتنبي:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا(٤)

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل .

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائله: ذو الرمة، وهو في ديوانه ص: ١٦٩ . والكتاب: ١٩٣/٢، وبلا نسبة في: المقتضب: ٢١٩/٤،٢٥٩، وشرح المفصل: ٧/٢، والمحتسب: ٦٩/٢، والأمالي الشجرية: ١٥٢/٢ .

(٣) هذا على مذهب البصريين، ويجيزه الكوفيون. ينظر: شرح الأشموني: ١٣٦/٣ .

(٤) عجزه:

ثم انثنيت وما شفيت نسيسا

والبيت من بحر الكامل، وهو في: التبيان شرح الديوان المنسوب للعكبري: ١٩٣/٢، وهو في: شرح المفصل: ١٦/٢، والمغني: ٦٤١، والأشموني: ١٣٧/٣، والمقاصد النحوية: ٢٣٣/٤، وحاشية يس: ٣٢٧/١، والمقرب: ١٧٧/١ .

وإنما حسن حذف "يا" مع "أي"(١)؛ لأنه لا يحتمل في هذا الموضع غير النداء، إذ لا يتوهم أن يكون استفهاما أو خبرا أو بمعنى "الذي"؛ لأنه لا يكون في هذه المواضع على هذه الصورة، وأما "هذا" فيحتمل ألا يراد به النداء، وأن يراد به الإشارة إلى شيء حاضر، فوجب أن يكون حرف النداء لازما له إذا أريد به النداء، وقولهم: "يا أيهذا الرجل" من أتم ما يكون من النداء وأكثره علامات؛ لأنه مركب من خمسة أشياء: من علامة النداء، ومن الاسم المفرد الذي في "أي"، ومن التنبيه، ومن الإشارة التي في "ذا" ومن "الرجل" الذي هو الصفة التي بها تم ما قبله من العلامات .

فإن عطفت عليه اسما مفردا رفعته، نحو: يا أيها الرجل وزيد"، وإن عطفت عليه مضافا نصبته، نحو: يا أَيُّهَا الرجلُ وعبدَ الله" .

وقرئ في سورة النور: ﴿ أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾(٢)، وفي الزخرف: ﴿ يَأَيُّهَ السَّاحِرُ ﴾(٣)، وفي سورة الرحمن: ﴿ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾(٤)، فالرفع(٥) لإتباع المصحف؛ لأنها كتبت بغير الألف، وأصل الهاء "الضمة" . والنصب / بناء على الأصل؛ لأنها في الأصل "أيها" بالألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وعلى قراءتهم يجب أن يقفوا

٧٠ ب

(١) أي في نحو: "أيها الرجل" .

(٢) الآية: ٣١ .

(٣) الآية: ٤٩ .

(٤) الآية: ٣١ .

(٥) قرأ ابن عامر: ﴿ أيه ﴾ بالرفع في الآيات السابقة، وقرأ الباقون أيةَ بالنصب، وقد وقف أبو عمرو والكسائي بالألف في الآيات الثلاث، ينظر: السبعة: ٤٥٥، والكشف: ١٣٦/٢، والتيسير: ١٦١،١٦٢، وغيث النفع: ٢٣٣،٣٠٦،٣٣٢، والنشر: ١٤٢/٢، والكشاف: ٦٣/٣،٤٩١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٣٨/١٢، ٩٧/١٦، ١٦٩/١٧، والبحر: ٤٥٠/٦، وحجة القراءات: ٦٥٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٤/٣، ١١٢/٤ .

بالألف إذا اضطروا إلى الوقف(١)، قال ابن مجاهد: "لا ينبغي لأحد أن يتعمد الوقف عليه، إذ الألف قد سقطت لالتقاء الساكنين لفظا."(٢) .

(مسألة): والعلامات التي تجعل التسمية نداء - وهي التي ينبه بها المدعو ـ خمسة، وهي: "يا"، و "أيا"، و"أي"، و"الألف"، و"هيا"، تقول: "يا زيد"، و"أيا زيد"، و"هيا زيد"، و"أي زيد"، و"أزيد"، قال الشاعر:

أَيَا جَبَلَي نَعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا   نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ نَسِيمُهَا(٣)

وقال ذو الرمة:

هَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَينَ جُلاَجِلٍ   وَبَينَ النَّقَا آأَنْتَ أَمْ أُمُّ سَالِمِ(٤)

---

(١) ينظر: السبعة: ٤٥٥ .

(٢) نص ابن مجاهد: "ولا ينبغي أن يُتَعَمَّدَ الوقف عليها، لأن الألف سقطت في الوصل لسكونها وسكون اللام. ينظر: السبعة: ٤٥٥ .

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لمجنون ليلى في ديوانه: ٣٩، والأغاني: ١/١٧٠، ٥/٣٤، والحماسة الشجرية: ١٦٨، والحماسة البصرية: ٢/٩٦، وبلا نسبة في المغني: ١/٢٠، وشرح التصريح: ١/١٥٢.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو في شرح ديوان ذي الرمة: ٩٥، ينظر: الكتاب: ٣/٥٥١، والمقتضب: ١/١٦٣، والإنصاف: ٤٨٢، وشرح المفصل: ١/٩٤، ٩/١١٩، والهمع: ٣/٣٥، والدرر: ١/١٤٧، والكامل: ٣/٥٥، وأمالي القالي: ٢/٥٨، والأمالي الشجرية: ١/٣٢١، والخصائص: ٢/٤٥٨، وشرح شواهد الشافية: ٣٤٧. ورواية الديوان: "أيا ظبية الوعاء" وعلى هذه الرواية فالبيت شاهد على "أيا" وليس على "هيا" .

وقال آخر:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدُ فِي رَنَقِ(١) الضُّحَى
بُكَـاءَ حَمَـامَـاتٍ لَهُنَّ سَـجِيعُ(٢)

أي: يا عبد، وقال آخر:

أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً   أَلُؤْماً لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا(٣)

أي: يا عبدا، وقال آخر:

آَأَبِيُّ إِنْ تُصْبِحْ رَهِينَ مُسَنَّمٍ(٤)

أي: يا أبي .

وقد ذكرنا في الأدوات(٥) حروف النداء، وخصوص مواضعها، وقد قيل: حروف النداء تسعة: "يا فلان"، و"فلان" بحذف الحرف، و"وافلان"، و"آأفلان"، و"آأي فلان"، و"أي فلان"، و"أفلان"، و"هيا فلان"(٦) .

---

(١) هكذا في الأصل والصواب "رونق الضحى" وهو ثبت الديوان والمصادر ، أو ريِّق الضحى .

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه: ٤٧٤، وفي: شرح شواهد المغني للسيوطي: ٢٣٤/١، وبلا نسبة في: الجمل للزجاجي: ١٥٥، والمغني: ٧٦/١، والدرر: ١٤٧/١، واللسان (رنق): ١٢٨/١٠، وقافيته في الديوان: "لهن هدير"، ولم ترد على "سجيع" إلا عند المؤلف .

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه: ٨٧، وفي: الكتاب: ٣٤٤،٣٣٩/١، والجمل للزجاجي: ١٥٦، وشرح التصريح: ٣٣١/١، ١٧١/٢، وشرح الأشموني: ١١٨/٢، والمقاصد النحوية: ٤٩/٣، وخزانة الأدب: ١٨٣/٢ .

(٤) البيت من بحر الكامل، وقائله مجهول، ولم يرد فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع .

(٥) أحد كتبه التي أشار إليها في المقدمة .

(٦) قال بأن حروف النداء تسعة، ولم يذكر إلا ثمانية منها ، والتاسعة: "أيا". ينظر: شرح التصريح: ١٦٤،١٦٣/٢ .

(فصل):

ويجوز أن يحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفا لـ"أي"، تقول: "زيد أقبل"؛ لأنه لا يجوز أن تقول: "يا أيُّها زيدُ"، ولا يجوز أن تقول(١): "رجلُ أقْبِلْ"؛ لأنه يجوز أن يقال: " يا أيُّها الرَّجُلُ"، ولا تقول: " هذا أقبل"(٢)؛ لأنه يجوز أن تقول: " يا أيهذا أقبل"، قال الله تعالى جده: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾(٣)، وقال: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾(٤)، أي: يا هؤلاء، وقال الشاعر:

أَمِيرَ الْمُــؤْمِنِينَ أَلَسْــتَ حَقّاً ... بِأَكْرَمَ مَــنْ أَظَلَّــتْهُ السَّــمَاءُ

بَلَى وَابْنُ الأَطَايِبِ مِنْ قُرَيشٍ ... مُلُوكِ النَّاسِ لَيسَ بِهِمْ خَفَاءُ(٥)

أي: يا أميرَ المؤمنين. وقال الله تعالى: ﴿ رَبَّنَا ﴾(٦)؛ وإنما ذلك لكثرة استعمالهم لـه، وعلى هذا بني القرآن في الدعـاء كلـه، ومنـه قولـه: ﴿ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾(٧)، أي: يا فاطر، وقال صاحب التلخيص:(٨) / "متى كـان المنادى علمـا جاز أن يحذف حرف النداء معه، كقوله: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾(٩) أي: "يـا يوسفُ". فأما مـع غير العلم

٧١ م

---

(١) في الأصل: "تقولُ" بضم اللام وهو خطأ .

(٢) قال الزجاجي في الجمل: " ولا يجوز حذف حرف النداء مع الأسماء المبهمـات والنكرات لإبهامها، لا يقال: "هذا أقبل"، وأنت تريد: يا هـذا." . وهـذا مذهـب البصريين، ومـا ورد مـن ذلـك فهـو مـن الضرورات الشعرية عندهـم ومـن الشاذ الـذي لا يقـاس عليه، ويـرى الكوفيـون جـواز ذلـك ويستشهدون بقوله تعالى: ﴿ ثم أنتم هؤلاء ﴾. ينظـر: الجمـل: ١٥٦، وارتشـاف الضـرب: ٩٩٤، وشرح الأشموني: ٣/١٣٦ .

(٣) سورة يوسف: الآية: ٢٩ .

(٤) سورة البقرة: الآية: ٨٥، وهي من شواهد الكوفيين على جواز حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة .

(٥) البيتان من بحر الوافر، ولم أقف على نسبتهما فيما اطلعت عليه من المصـادر والمراجـع . والشـاهد (أمير المؤمنين) حذف حرف النداء؛ لأنه لا يصلح أن يكون وصفاً لأي .

(٦) سورة البقرة: الآية: ١٢٧،١٢٨،١٢٩، وفي آي كثيرة من القرآن .

(٧) سورة يوسف: الآية: ١٠١ .

(٨) لم أهتد إلى معرفة كتاب التلخيص، ولعله لأحد المشهورين في عصر المؤلف .

(٩) سبق ذكرها قريبا، وهي من سورة يوسف: الآية: ٢٩ .

فالحكم ألا يحذف إلا في الشيء يكثر في الكلام، كقولهم(١) "صاح"، يريدون: "يا صاحب"، وكقولهم: "عاذل" يريدون: "يا عاذلة"، ولو قلت: "رجل" تريد: يا رجل، وكذلك نظائره" [لم يجز](٢) .

واعلم أنك لا تنادي اسما فيه ألف ولام، ولا تقول: " يا الرجل" و"يا العبد"؛ لأن الألف واللام للتعريف، و"يا" تحدث في الاسم ضربا من التخصيص(٣)؛ فلم يجتمعا لذلك، إلا أنهم قالوا: "يا أ الله اغفر لي" بقطع الهمزة ووصلها، فجاء هذا في اسم ا لله تعالى خاصة؛ لكثرة استعماله، ولأن الألف واللام قد صارتا بدلا من همزة "إله" في الأصل(٤) .

(مسألة):

فإن ناديت المضاف إليك جازت لك فيه أربعة أوجه: تقول: "يا غلام" بحذف الياء، و"يا غلامي" باسكان الياء، و"يا غلامي" بفتح الياء، و"يا غلاما" بقلبها ــ للتخفيف ــ ألفا(٦) . قال الراجز:

فَهِيَ تُرَثِّي بِأَبَا وَابْنِيمَا(٥)

وقد ذكرنا بعض العلة فيها فيما تقدم .

---

(١) ينظر: اللسان (صحب): ٥٢١/١ .

(٢) اضافة يستقيم بها المعنى .

(٣) يقصد أنها تعرف المنادى بالقصد والاشارة، والاسم لا يتعرف من وجهين فحذفا لذلك. ينظر ص: ٣٣٨ .

(٤) ينظر: المقتضب: ٢٣٩/٤، ٢٤٠، والجمل للزجاجي: ١٥٠، ١٥١ .

(٥) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٨٥، وفي الكتاب: ٢٢٣/٢، وشرح المفصل: ١٢/٢، واللسان (بنى): ٩٠/١٤، ٣٠٩، وبلا نسبة في : المقتضب: ٢٧٢/٤. ورواية الديوان:

فهي ترثي بأب وابنيما

والشاهد في "أبا"، إذ المعنى: هي تنادي يا أبا ، حيث قلبت ياء المتكلم ألفاً.

(٦) للمنادى المضاف لياء المتكلم لغة خامسة وسادسة، لم ينبه عليها المؤلف وهي: ياغلامَ، ويا غلامُ .

وتقول في الدعاء: "اللهم اغفر لي"، وأصله: يا الله، فحذفت "يا" من أوله، وجعلت الميم في آخره عوضا من "يا" في أوله، ولا يجوز الجمع بينهما، إلا أن يضطر شاعر فقال:

إِنِّي إِذَا مَــــا حَدَثٌ أَلَمَّا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا(١)

(مسألة) [في الاستغاثة]:

المنادى إذا نودي لأمر قد حدث وخطب يستغاث به ـ خص بحكم لا يكون لغير الاستغاثة، وهو: أن يدخل اللام الجارة على الاسم، فيقال: "يا لزيد"، وتفتح اللام فيه كما تفتح في المضمرات، نحو: "له" و"لك"، وإذا كان النداء لهذا المعنى كان هناك مدعو ومدعو إليه، واللام تدخل عليهما، وتقول: "يا لزيد للخطب الجليل"، إلا أنك تكسرها في المدعو إليه، وتفتحها في المدعو؛ قالوا: إن ذلك للفرق بينهما، وقول أهل التحقيق: أنه إنما فتح / اللام لأن المنادى مخاطب، فإذا قلت: "يا زيد" كان الاسم الظاهر واقعا موقع المضمر، ومن شأن هذه اللام أن تفتح في المضمرات .

٧١ ب

والتعجب يجري مجرى الاستغاثة، تقول: "يا للعجب !"، وقولهم: " يا له من رجل !" تعجب .

---

(١) البيتان من بحر الرجز، وهما لأمية بن أبي الصلت في: الأغاني: ١٣٤٢/٤، وخزانة الأدب: ٢٩٥/٢، وهما لأبي خراش الهذلي في: شرح أشعار الهذليين: ١٣٤٦، والمغني: ٢٤٤، وشرح التصريح: ١٧٧/٢، والمقاصد النحوية: ٢١٦/٤، والدرر: ١٥٥/١، واللسان: ٤٦٩/١٣، وبدون نسبة في: المقتضب: ٢٤٢/٤، والإنصاف: ٣٤١، وشرح المفصل: ١٦/٢، والهمع: ٦٤/٣، وشرح الأشموني: ١٤٦/٣، ونوادر أبي زيد: ٤٥٨، والمخصص: ١٣٧/١، والمحتسب: ٢٣٨/٢، والأمالي الشجرية: ١٠٣/٢ . الشاهد (يا اللهما) جعلت الميم في آخر لفظ الجلالة، وهي في الأصل عوض عن (يا) المحذوفة، وأتى بـ(يا) معها، وذلك ضرورة .

وقد يحذف المدعو ويقتصر على المدعو إليه، فيقال: "يا للخطب الجليل !"، يـراد: يـا لقوم للخطب. فإن عطفت على المدعو اسما فيه اللامُ، كسرت اللام في المعطوف، فتقول: "يا لزيد ولعمرو للخطب الجليل !"، وقال:

يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لَلْعَجَبِ !(١)

(فصل):

ومن النداء الترخيم

اعلم أن من عادة العرب ترخيم الأسماء عند النداء، والترخيم مأخوذ من رخامة الصوت، وهو رقته وخفته على السمع، فيحذفون آخر بعض الأسماء ويصيرون الصوت بذلك رخيما، إذ كان من عادتهم طلب الخفة في السمع واللسان .

والترخيم: حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة(٢)؛ تخفيفا، ولا يرخم من الأسماء إلا ما كان علما خاصا مفردا على أكثر من ثلاثة أحرف، وقد اجتمعت هذه الصفات في "جعفر"، و"حارث"، ولا يجوز أن تقول في "راكب": "ياراك"؛ لأنه ليس بعلم .

وهو في الكلام على ضربين:

أحدهما: أن تحذف آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكون، وهذا أولى؛ لأن إعراب النحو شيء يلحق أواخر الكلم، وما سوى ذلك من

---

(١) البيت من بحر البسيط، وصدره:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

ذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ أن هذا البيت ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي، وينسب أيضاً إلى أبي زبيد الطائي، وقد رجعت إلى شعرهما فلم أجده .

وهو بلا نسبة في: المقتضب: ٢٥٦/٤، والجمل للزجاجي: ١٦٧، والأصول: ٣٥٣/١، والهمع: ٧٢/٣، وشرح التصريح: ١٨١/٢، وشرح الأشموني: ١٦٥/٣، والمقرب: ١٨٤/١، والمقاصد النحوية: ٢٥٧/٤، والدرر: ١٥٥/١، وخزانة الأدب: ١٥٤/٢ . والشاهد (وللشبان) كسرت اللام في المعطوف لما كان فيه اللام .

(٢) أي في النداء .

حروفها فإنما حركتها حركة بنية لا حركة إعراب، وقد ذكرنا أن حق البناء ألا يتغير بدخول العامل وخروجه .

والثاني: أن تحذف ما تحذف، وتجعل ما بقي بعد الحذف اسما قائما بنفسه، كأن لم يحذف منه شيء(١) .

الأول منهما: نحو قولك في "حارث": "يا حار"، وفي "مالك": "يا مال"(٢)، وفي "جعفر": "يا جعف" / ، وفي "برثن": "يا برث"، قال الشاعر:

٧٢م

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ ... لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلاَ مَلِكُ(٣)

والثاني: نحو قولك: في "حارث": "يا حار"، وفي "جعفر": "يا جعف"، وفي "أحمد": "يا أحم" .

فإن كان في آخر الاسم زائدتان زيدتا معا حذفتا للترخيم معا، نحو: "حمراء وصفراء": "يا حمر أقبل"، وفي "عطشان": "يا عطش أقبل"، قال الفرزدق:

يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ... تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ(٤)

---

(١) يقصد الترخيم على لغة من لا ينتظر .

(٢) في الأصل: " يا مالك" بدون ترخيم مع أنه قد أورده هنا مثالا للترخيم .

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو لزهير في ديوانه: ٥١، والجمل: ١٦٩، وشرح المفصل: ٢٢/٢، والهمع: ٨٨/٣، والمقاصد النحوية: ٢٧٦/٤، والدرر: ١٦٠/١، والعقد الفريد: ٤٧٩/٥، والأمالي الشجرية: ٨٠/٢ .

يا حار: يقصد الحارث بن ورقاء الصيداوي، حيث أغار على بني عبد الله بن غطفان فغنم إبل زهير. بداهية: النازلة بالقوم. سوقة: أصحاب السوق، وقيل: هم من دون الملك .

(٤) البيت من بحر الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه: ٣٨٤/١، والكتاب: ٣٥٧/٢، والجمل: ١٧٢، وشرح المفصل: ٢٢/٢، وشرح التصريح: ٢٢٦/٢، وشرح الأشموني: ١٧٨/٣، والمقاصد النحوية: ٢٩٢/٤، والأمالي الشجرية: ١٨٧/٢ .

ونص الديوان: "مروان إن مطيتي معكوسة"، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وفي "زيدون" - اسم رجل - : "يا زيد أقبل"، وفي "بصري": "يابصر"، وفي "زيدي" - علماً -: "يا زيد هلم"، وفي "هندات" - علما -: "يا هند" .

فإن كان آخر الاسم أصلا إلا أن قبله حرف مد زائد حذفتهما جميعا؛ لأنهما أشبها الزائد من اللتين زيدتا معا، فحذفتا معا، وذلك إذا كان يبقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف فصاعدا، تقول في ترخيم "منصور": "يا منص"، وفي "عمار": "يا عم"، وفي "إكليل - علما -: "يا إكل"، فتحذف الطرف فما قبله لما ذكرت لك .

وتقول في ترخيم "عماد"، و"عجوز"، و"سعيد": "يا عما"، و"يا عجو"، و"يا سعي"، ولا تحذف حرف اللين؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين .

وإذا كان في آخر الاسم حرف تأنيث لم تحذف غيرها تقول في "مرجانة": "يا مرجان"، وفي "طائفية": "يا طائفي" .

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يرخم؛ لأنه أقل الأصول، فلم يحتمل الحذف كراهية أن يلحقه الاجحاف، فلا تقول في "زيد": "يا زي". وقد أجاز بعض الكوفيين إذا كان الأوسط متحركا - نحو: "عمر" - أن يرخم، فيقال: "يا عم"(١)، وعليه قول المتنبي:

أَجِدَّكَ مَا يَنْفَكُّ عَانٍ تَفُكُّهُ   عُمَ بْنَ سُلَيْمَانَ وَمَالاً تُقَسِّمُ(٢)

والأصل أنه لا يجوز، إلا أن يكون الثالث هاء التأنيث، فإنه يجوز ترخيمه، تقول في ترخيم "ثبة": "يا ثب أقبل"، ومن قال: "يا حار" قال: "يا ثب" .

واعلم أنك لا ترخم مضافا، ولا مشابها للمضاف؛ من أجل طوله، ولا جميع ما كان معربا في النداء؛ لأنه لم يكن مبنيا على / الضم فيسلط عليه الحذف .

٢٨ ب

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٢٣٦، والانصاف: ٣٥٦، ٣٥٧، وشرح التصريح: ١٨٥/٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل، وهي في: التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري: ٨٩/٤، والقصيدة في مدح عمر بن سليمان الشرابي، والعاني: الأسير. وينفك: يبرح. والمعنى: ما تبرح تفك عانيا وتقسم مالا .

وتقول في ترخيم "كروان"(١): "يا كرو أقبل"، ومن قال: "يا حار" قال: "يا كرا أقبل" يقلب الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك الياء في "صميان"(٢) .

وتقول في ترخيم "ترقوة"، و"عرقوة": "يا ترقو"، "يا عرقو"، ومن قال: "يا حار"، قال "يا ترقي"، و"يا عرقي"، فتقلب الواو ياء، والضمة - قبلها - كسرة؛ لأنه ليس في الكلام اسم في آخره واو قبلها ضمة .

ومثله قولهم: "دلو وأدل"، و"حقو وأحق"، الأصل: "أدلو" و"أحقو"، ففعل بهما في القلب ما ذكرت .

ويقال في ترخيم "عداوة"، و"عناية": "يا شقاو"، و"يا عباي"، ومن قال "يا حار"، قال: "يا شقاء"، و"يا عناء" أبدل الواو والياء همزة(٣)؛ لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة .

فإن سميت(٥) بـ"كبريان" - تثنية "كبرى" - قلت على قول من قال: "يا حار": "يا كبري أقبل"، بحذف الألف والنون، وتدع الياء مفتوحة بحالها. ومن قال: "يا حار" لم يجز على قوله ترخيم: "كبريان"؛ لئلا ينقلب الياء ألفا، فيقول: "كبرى"، وهذا فاسد؛ لأن ألف "كبرى" لا تكون أبدا منقلبة(٥)، إنما هي زائدة أبدا. وعلى هذا فقس، فإن في المسائل طولا(٦) .

---

(١) الكروان: بالتحريك طائر يدعى الحجل والقبج، وجمعه كروان، وقيل: معنى أطرق كرا: أن الكروان ذليل في الطير والنعام عزيز، وقد جعله محمد بن يزيد ترخيم كروان فغلط ..." اللسان (كرا) ١٥/٢٢٠-٢٢١ .

(٢) الصميان: من الرجال: الشديد المحتنك السن، والصميان: الشجاع الصادق الحملة. ينظر اللسان (صما) ١٤/٤٦٩، فتقول: يا صمى، أو يا صما بقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٣) في النص: "اضطراب" وهو مستفاد في: اللمع ص: ١٨٠، ونصه: "وتقول في ترخيم "شقاوة"، و"عباية": "يا شقاو"، و"يا عباي". ومن قال: "يا حار" قال: "يا شقاء" و "يا عباء"، فأبدل الواو والياء همزة لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة." .

(٤) أي: سميت رجلا .

(٥) في الأصل: "منقلبةٌ" وهو خطأ .

(٦) النص في اللمع لابن جني: ١٨٠ .

(فصل) [في الندبة]:

ومن ذلك الندبة، ومعنى الندبة: أنهم كانوا يندبون الأموات عند البكاء عليهم، وهي بمنزلة النداء، إلا أنها شيء يخص به الأموات، وإنما وقعت في الكلام تفجعا على المندوب، وإعلاما من النادب أنه قد وقع في أمر عظيم وخطب جسيم . وأكثر ما يتكلم به النساء .

وعلامتها: "يا" و "وا"، ولا بد من أحدهما، ويزاد ألف في آخر الاسم، لمد الصوت، فإذا وقف ألحق بها "هاء"، وإذا وصل حذفت الهاء، ويجوز ألا يلحق الألف، وذلك قولك: "وازيدا"، "واعمرا"، وإن شئت قلت: "وازيد"، "واعمرو" . وتقول: "وازيدا واعمراه"، تلحق الهاء في الذي تقف عليه .

واعلم أنك لا تندب إلا بأشهر أسماء المندوب(١)؛ ليكون ذلك عذرا / لك في تفجعك عليه . ٧٣ م

ولا تندب نكرة ولا مبهما، فلا تقول: "واهذاه"، ولا "تلكاه"، وكذلك لا تقول: "وامن لا يعنيني أمرهوه"؛ لما قدمنا، ولكن تقول: "وامن حفر بئر زمزماه"؛ لأنه معروف.

وإذا ندبت مضافا أوقعت المدة على آخر المضاف إليه، تقول: "واعبد الملكاه، وأبا الحسيناه"(٢) .

واعلم أن ألف الندبة تفتح - أبدا - ما قبلها كما تقدم، إلا أن تخاف اللبس فإنك تتبعها "إياه"، تقول إذا ندبت "غلام امرأة": "واغلامكيه"، تقلب الألف ياء للكسرة قبلها، ولا تقول:"واغلامكاه"؛ لئلا يلتبس بالمذكر، وتقول إذا ندبت "غلامه": "واغلامهوه" تقلب

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل .

(٢) في الأصل: " وا أبا لحسيناه" .

الألف واوا؛ لانضمام ما قبلها(١)، ولم تقل: "واغلامهاه"؛ لئلا يلتبس بالمؤنث.

وتقول إذا ندبت "غلامهم": "واغلامهموه"، فتبدل الألف - أيضا - واوا، ولا تقول: "واغلامهماه" لئلا يلتبس بالتثنية .

وتقول في ندبة "غلامي" في قول من قال: "يا غلام": "واغلاماه"، تفتح الميم للألف، ومن قال "يا غلامي" بإسكان الياء فله وجهان: إن شاء حذفها لالتقاء الساكنين فقال: "واغلاماه". وإن شاء حركها للألف فقال: "واغلامياه" بإثباتها. فإن قال: "واغلام غلامياه"(٢) أثبت الياء لا غير .

---

(١) في الأصل "وما قبلها" فالواو زيادة لا يستقيم المعنى بها .

(٢) أي: فإن قال: واغلامي، بتحريك الياء أثبت الياء لا غير فتقول: واغلامياه" ينظر اللمع: ١٨٢ .

القسم الرابع

في معرفة الأسماء المجرورة

وهي على ضربين:

١ - مجرور بدخول حرف يدخل على الاسم.

٢ - ومجرور بإضافة اسم مثله إليه.

[الباب الأول]

[في ذكر جمل الحروف الجارة للأسماء](١)

وحروف(٢) الجر أربعة أقسام: حروف، وظروف، وأدوات(٣)، وأسماء، وكلها تجر ما بعدها بالإضافة .

فأما الأسماء فلا تحصى كثرة، وسيأتي لذكر بعضها باب في الإضافة .

وأما الظروف فظروف الأماكن كلها، نحو: "أَمَامَ"، و"إزاءَ"، و"حذاءَ"، و"تلقاءَ"، و"وراءَ"، و"خلفَ"، و"فوقَ"، و"تحتَ"، و"قبلَ"، و"بعدَ"، و"وسطَ"، و"بينَ" وأشباهها، وذلك على الحقيقة خفض بالإضافة .

والأسماء: "لدى"، و"لدُنْ"، و"وَيلَ"، و"ويحَ"، و"سبحَانَ"، و"مثل"، و"شبيه"، و"شبه"، و"قرن"، و"ترب"، و"حسب"، / وذلك على الحقيقة إضافة اسم إلى اسم كما سيأتي بابه . ٧٣ ب

فأما "حَسْب": فهي لفظة معناها: "كفى"، تقول: "حسبك كذا"، أي: يكفيك، و"حسب زيد كذا"، أي: يكفيه، وهي في تقدير الاسم في اللفظ وفيه نية الفعل، وهي مرفوعة وما بعدها مجرور، وخبرها مرفوع، نحو: "حسب محمد درهم" .

وإذا عطف على الاسم الذي يجيء بعده اسم كان سبيله النصب، كقولك: "حسبي ومحمداً درهمٌ"، ولها من الحروف أخوات هي في مثل معناها، ولا تستعمل في الكثرة استعمالها، وهي: "بجلْ"، و"قدْ"، و"قطْ" بالتخفيف، تقول: "بجلك هذا"، وكذلك أخواتها .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة ليست في الأصل وقد أثبتها من فهرس الأبواب. ينظر: مقدمة الكتاب ص: ١١٠

(٢) يريد بالحرف هنا: الكلمة وذلك من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل .

(٣) مصطلح وحد عند الفراء وهو يقابل حروف المعاني عند البصريين. ينظر:معاني القرآن ٥٨/١ .

أما الحروف(١) فخمسة: التاء والواو وتذكران في القسم، وكاف التشبيه، وباء الصفة، ولام الإضافة .

والأدوات(١) اثنتا عشرة لفظة، وهي: "من"، و"إلى"، و"عن"، و"على"، و"رب"، و"في"، و"حاشى"، و"خلا"، و"عدا"، وقد مضى ذكرها، و"مذ"، و"منذ" ولهما باب مفرد، و"حتى" ولها باب مفرد، فهذه سبعة عشر عاملا، تجر ما بعدها مما تتصل به وتضاف إليه .

والأسامي التي تجيء بعد هذه الحروف(٢) مرفوعة، نحو: "في الدار رجل، وعليك مالٌ، وعندك خيرٌ، وفوق زيدٍ سقفٌ، وتحت محمدٍ بساطٌ"، وكذلك أخواتها .

أما معاني هذه العوامل فمختلفة، فالكاف للتشبيه، نحو: "زيد كعمرو"، أي: هو يشبه عمرا، وتدخل عليها "ما" كافة فتبطل عملها، وتقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، كقول الشاعر:

وَإِنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ [بَنِي](٣) تَمِيمِ(٤)

وقد تكون الكاف زائدة، ولذلك تسمى الكاف والباء واللام الزوائد، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٥) ، أي: ليس مثلُهُ، وقال رؤبة:

---

(١) فرق المؤلف هنا بين الحروف والأدوات، فأطلق مصطلح: "الحروف" على ما جاء على حرف واحد، ومصطلح: "الأدوات" على ما جاء على أكثر من حرف، وعد منها: "مذ" و "منذ"، وهما اسمان .

(٢) من المفروض أن يقول بعد هذه الحروف: ومجروراتها .

(٣) زيادة يستقيم بها الوزن وهي من ثبت المصادر .

(٤) البيت من بحر الوافر، وهو لزياد بن الأعجم . والبيت في: شعر زياد بن الأعجم ص: ٩٧ .والمقاصد النحوية: ٣/٣٤٦، وخزانة الأدب: ١٠/٢٠٤-٢٠٨، وبلا نسبة في: شرح ابن عقيل: ٢/٣٢، وشرح الأشموني: ٢/٢٣١، والأمالي الشجرية: ٢/٢٣٥، والأزهية: ٧٤ .

(٥) سورة الشورى: الآية: ٤٢ .

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ(١)

أي: فيها طول .

و"الباء": للالصاق، نحو: "مررت بزيد"، ومعنى الإلصاق:أنك إذا قلت: "مررت بزيد" كنت قد ألصقت المرور بـ"زيد" . وتكون بمعنى: "مع"، نحو: "اشتريت الدار بآلاتها"، أي: مع آلاتها. وبمعنى: "في"، نحو: "ما بالدار أحد ولا به عيب"، أي: ما فيها أحد ولا فيه عيب. وقد تكون زائدة، نحو: "ليس زيد بقائم"، أي: ليس زيد قائما، وقد مضى في الأدوات شرحها . / ٧٤م

و"اللام": للملك أو للاستحقاق، أما "المِلْكُ" فقولك: "المالُ لِزَيدٍ"، أي: هو مالكُه، والاستحقاق قوله: "الجل(٢) للدابة"، وذلك أن "الفرس" لا يوصف بأنه يملك شيئا، ولكن يصح أن يقال: "إنه يستحق الشيءَ" .

ومما يجري هذا المَجْرَى - في أنه لا يصح تفسير اللام بأنه للمِلْكِ - قوله: "هو ابنٌ له، وأخ له، وأب له"، وما شاكل ذلك يجب - لذلك - أن يختار في تفسيرها عبارة أخرى، والأحسن في هذا النحو أن يقال: إن اللام للاختصاص، ويقال لها في هذه الأحوال كلها لام الإضافة .

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه: ١٠٦، والأصول: ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل: ٢٦/٢، والمقاصد النحوية: ٢٩٠/٣، وسمط اللآلي: ٣٢٢، والخزانة: ١٧٧/٩، وبلا نسبة في: المقتضب: ٤١٨/٤، وسر الصناعة: ٢٩٢/١، والإنصاف: ٢٩٩، وشرح الأشموني: ٢٢٥/٢، وشواهد التوضيح: ٢٠٠ .

(٢) الجل: هو ما تلبس به الدابة لتصان به. ينظر: اللسان (جلل): ١١٩/١١ .

وتكون للتعليل، كقولك: "جئتك لتكرمني". ويقال لها إذا دخلت على الفعل المضارع هكذا: "لام كي" .

وتكون زائدة، كقوله: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾(١) وقد مضى شرحها مشبعا(٢) .

و"من": لابتداء الغاية، نحو: "سرت من البصرة"، دللت بـ"من" على أن "البصرة" مبتدأ سيرك .

ويكون للتبعيض، نحو: "زيد من القوم"، أي: هو بعضهم وواحد منهم، و"أخذت من المال"، أي: بعضه .

ويكون للتبيين(٣)، كقولك: "عشرون من الدراهم" بينت أن جنس العشرين دراهم، وعلى ذلك قوله: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾(٤)، أي: الرجس الذي هو الأوثان.

وتكون مزيدة(٥)، وفائدة زيادتها: استغراق الجنس، تفسيره: أنك تقول:"ما جاءني رجل" فلا يجب وجوبا أنك تريد نفي المجيء عن كل رجل، بل يحتمل ذلك ويحتمل غيره، وهو أنك أردت: ماجاءني رجل ولكن رجلان، وماجاءني رجل ولكن جاءتني امرأة، فإذا قلت:"ما جاءني من رجل" صار لنفي الجنس على العموم، ومعناه: ماجاءني من الرجال أحد(٦)

---

(١) سورة النمل: الآية:٧٢، وهي من قوله تعالى:﴿قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون﴾ واللام فيها زائدة كما قال الفراء. ينظر: معاني القرآن ٢/٣٠٠.

(٢) اقتصر المؤلف على ذكر بعض معاني اللام وأشار إلى أنه قد شرحها مشبعاً ، ولعل ذلك في كتابه "الأدوات" وقد أوصلها غيره إلى عشرين معنى، ينظر: مغني اللبيب ١/٢٠٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٥٦-٢٥٧ .

(٣) أي: لبيان الجنس.

(٤) سورة الحج: الآية:٣٠.

(٥) ولا تزاد عند سيبويه إلا في النفي ، والأخفش يجوز الزيادة في الإيجاب، ويستشهد بقوله تعالى:﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ ينظر: المفصل:٣٣٧.

(٦) اكتفى المؤلف بذكر بعض معاني"من" وأوصلها غيره إلى خمسة عشر معنى، ينظر مغني اللبيب ١/٣١٨-٣٢٢.

و"إلى لانتهاء الغاية، نحو"سرت من البصرة إلى الكوفة" أي: نهايةُ سفرى. ومنقطعه الكوفةُ، فهي نقيضة "مِنْ". وقد يكونُ في بعض الكلام بمعنى "مع"، كقوله تعالى:﴿قَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾(١) أي: مع نعاجه.

و"عن" للمجاوزة، نحو:"انصرفت عن زيد" أي: جاوزته إلى غيره، و"رميت عن القوس فكأن / السهم قد تعدى القوس" وكذلك:" أعرضت عنه، ورغبت عنه" تستعمله أبدا حيث تريد: أنك تجاوزت الشيء و لم تقف عليه، ويقال: "من" للوصل، و"عن" للفصل كقولك: دنوت منه، وبعدت عنه .

٨٤ ب

و"على" للاستعلاء نحو: زيد على المنبر، وعمرو على السطح، أي: قد ركبه وعلاه، وكذلك تقول: وجب المال عليه؛ لأن الدين يوصف بأنه مُسْتَعْلٍ على صاحبه، ألا ترى أنهم يقولون: "رَكِبَهُ دَيْنٌ" .

و"رب" للتقليل، وهي مختصة بالنكرات، فلا يصح دخولها على المعرفة، فلو قلت: رب الرجل الذي عرفته، لم يجز، وكذلك لا يقال: ربَّ زَيدٍ، إلا أن تنكره فتريد: رب إنسان يسمى زيداً، وتقول: رب رجل لقيته، أي: قليل من الرجال لقيتهم .

وضدها "كم"(٢)، تقول: كم عبد ملكت أي:ذلك كثير،وهي(٣) مبنية على الفتح.

وربما تلحق بها "تاء" مُسَكَّنَةٌ فيقال: ربت، وقد تدخل عليها "ما" فتبطل عملها، ويقع الفعل بعدها،نحو: رُبَّمَا خَرَجَ زَيدٌ، و﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٤)، وحق الفعل

---

(١) سورة ص: الآية:٢٤.

(٢) يقصد "كم" الخبرية .

(٣) أي: ربَّ .

(٤) سورة الحجر: الآية: ٢ . وربما بالتثقيل قراءة ابن كثير وابن عامر والكسائي وأبي عمرو ويعقوب والأعمش وخلف، ينظر: السبعة: ٣٦٦، والكشف: ٢٩/٢، والتيسير: ١٣٥، وغيث النفع: ١٨٨، والنشر: ٣٠١/٢، والإتحاف: ٢٧٤، وجامع البيان: ١/١٤، والكشاف: ٣٨٦/٢، والجامع لأحكام القرآن ١/١٠، والبحر: ٤٤٤/٥، ومعاني الأخفش: ٦٠٢/٢، والحجة في القراءات السبع: ٢٠٤، وحجة القراءات: ٣٨٠ .

بعدها أن يكون ماضيا، ولا يقع بعدها الاسم، فلا يقال: رُبَّمَا زَيـدٌ خـارج، وكأنهـا لاتقع إلا على شيء يكون كالنادر في جنسه، وقد تضمر "ربَّ" في واو بحـردة وتسـمى واو رب فيقال: وشخص كان في الدنيا حقيرا، أي: ورب شخص .

و"في" للظرفية والتَّضَمُّن نحو: زيد في البيت، والمال في الكيس، والجـاني في السـجن، فقد دلت "في" في هذه المواضع على كون الشيء وعاء للشيء، ومُتَضمِّناً له كما تـرى، وكذلك إذا قلت: هو ينظر في العلم، جعلت العلم كالوعاء لنظره مـن حيـث إن النظر يقع فيه، وكذلك قولهم: أنا في حاجتك، المعنى: أن همَّه وفكره مصـروفٌ إليهـا، فهـي لذلك كأنها قد اشتملت عليه .

وقد تجيء(١) في الكلام وظاهر الأمر فيها يوهم أنها بمعنـى "علـى"، قـال الله تعـالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾(٢) يزعم من ينظر إلى ظـاهر المعنـى أنـه بمعنـى: على جذوع النخل، وإن وقع مضمر موقع الظاهر كان ذلك الاسم في موضع الخفـض نحـو: منك، وعليك، وإليك، وفيك، ولها(٣) / .

---

(١) أي: في .

(٢) سورة طه: الآية: ٧١ .

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل، وتحتمل أن تكون "كها" .

(الباب الثاني)/
في حكم عمل "منذ" و"مذ"

وهما لابتداء الغاية في الأزمنة بمنزلة "من" في الأمكنة، تقول: ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومِ الجمعةِ، ومنذُ يومِ الجمعةِ، تريد أنَّ يومَ الجمعة كان أول وقت انقطعت فيه الرؤيةُ.

واعلم أن كل واحد منهما يصلح أن يكون اسما رافعا، وأن يكون حرفا جارا، فإذا حذفت النون من "منذ"(١) فالأغلب عليه أن يكون اسما رافعا،فإذا لم تحذف منه النون كان الأمران فيه على سواء، فيحسن فيه أن يكون اسما، وأن، يكون حرفا، والأغلب عليه أن يكون حرفا جارا(٢) .

وإذا قلنا: إنهما اسمان فترفع الاسم بعدهما كقولك: ما رأيته مذ يومان، تقديره عندهم: إن "مذ" اسم، والمعنى: أمد ذلك يومان(٣)

وقد فرق بعضهم بينهما فيقول: أما "مذ" فيُرْفَعُ بها ما مضى من الأوقات، وتخفض ما أنت فيه، وأما "منذ" بالنون فتخفض بها الماضي والحال، مثاله في الماضي: ما رأيته مذ يوم، ومذ شهر، ومثاله في الحال: ما رأيته مذ اليوم، ومذ الليلة، وتقول في "منذ": ما رأيته منذ العام الأول، ومنذ اليوم .

وقد سوى بعضهم بينهما، فَيرْفَعَ بهما الماضي، ويخفضُ بهما الوقت الذي أنت فيه، ويقول: إذا كان معنى الكلام بيني وبينه كذا فارفع بهما، نحو: ما رأيته مذ يومان، وما

---

(١) يقصد "مذ" .

(٢) ينظر اللمع: ١٣٠، والجنى الداني: ٥٠٠، ٥٠١ .

(٣) هذا ما ذهب إليه المبرد وابن السراج والفارسي، ينظر المقتضب: ٣٠/٣، ومغني اللبيب: ٣٣٥/١، والجنى: ٤٦٥ .

زارنا منذ ليلتان؛ لأن معنى الكلام: بيني وبين الرؤية يومان، وبيني وبين الزيارة ليلتان .

وتقول: أنت عندنا مذ اليـوم، ومـا فارقتنـا منـذ الليلـة، فتجـر؛ لأن معنـاه: في اليـوم والليلة(١) .

و"منذُ" مبنية على الضـم، و"مُـذْ" مبنيـة علـى الوقـف(٢)، فـإن لقيهـا سـاكن بعدهـا ضمت الذال لالتقاء الساكنين، تقول: مذُ اليوم، ومنذُ(٣) الليلةِ، رددت إليه حركته التي له(٤) في الأصل في قولك: "مُنْذُ"، وأصل "مُذْ": "مُنْذُ"، فحذفت النون تخفيفا .

---

(١) هذا ما ذهب إليه ابن جني، ينظر اللمع: ١٣٠ .

(٢) أي: على السكون، وهو مصطلح وحد عند الخليل وسيبويه، ينظر الكتاب ٢/٢٢١ .

(٣) هكذا في الأصل، والأولى أن يقول: ومذُ الليلة؛ لأن الحديث عنها .

(٤) الكلمة غير واضحة في الأصل .

(الباب الثالث)

(في ذكر عمل "حتى")

اعلم أن "حتى" في الكلام على أربعة أضرب:

الأول: أن تكون غاية، فتجر الأسماء كـ"إلى" .

والثاني: أن تكون عاطفة فتتبع الثاني الأول كالواو .

والثالث: أن تكون حرفا يبتدأ الكلام بعدها / .

٧٥ ب

والرابع: يضمر بعدها أن فتنصب الفعل المستقبل على أحد معنيين: معنى "كي"، ومعنى "إلى أن" .

تقول إذا كانت غاية: قام القوم حتى زيدٍ، ورأيت القوم حتى بكرٍ، ومررت بالقوم حتى جعفرٍ .

فإذا كانت عاطفة قلت: قام القوم حتى زيدٌ، ورأيت القوم حتى زيداً، ومررت بهم حتى زيدٍ .

وإذا ابتدأت بعدها الكلام قلت: قام القومُ حتى زيدٌ قائمٌ، ومررت بهم حتى جعفرٌ ممرورٌ به، ويروى هذا البيت على ثلاثة أوجه:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالــــزَّادَ حَتَّى نَـعْــلَهُ أَلْقَاهَا(١)

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو من الأبيات المختلف في نسبتها، فهو لأبي مروان النحوي في الكتاب: ٩٧/١، وشرح التصريح: ١٤١/٢، والمقاصد النحوية: ١٣٤/٤، والدرر: ١١٦/٢، ١٨٨، والخزانة: ٢١/٣،٢٢، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٩، وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين، ترجمته في بغية الوعاة ٢٨٤/٢.

وهو للمتلمس جرير بن عبدالله الضبعي في ملحق ديوانه ٣٢٧، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٧٠/١، وبلا نسبة في الجمل: ٦٩، واللمع: ١٣٣، وشرح المفصل ١٩/٨، والمغني: ١٢٤،، ١٣٠، والهمع ١٧١/٤، والجنى: ٥٠١،٥٠٥، وشرح الأشموني: ٩٧/٣ .

برفع النعل ونصبه وجره، فمن رفعها فبالابتداء، وجعل "ألقاها" خبرا عنها، ومن نصبها عطفها على "الزاد" وجعل "ألقاها" توكيدا، وإن شاء نصبها بفعل مضمر يكون "ألقاها" تفسيرا له، ومن جرها فبـ"حتى"، وجعل "ألقاها" توكيدا أيضا .

وكذلك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَـِها، فالجر على معنى: إلى رأسِها، والنصب على معنى: ورأسها، والرفع على معنى: حتى رأسُها مأكولٌ .

ومن حكمها أنك مهما وصلت الاسم الذي بعدها بما يرفع رفعته، وإن وصلته بما ينصب نصبته، نحو: جاءني القوم حتى أخوك جاءني، وضربت القوم حتى أخاك ضربته، وقال جرير:

فَمَا زَالَتْ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا

بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءَ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(١)

وتقول في الوجه الرابع إذا كانت بمعنى "كي" نحو: أطع الله حتى يدخلَكَ الجنَّةَ، يعني: كي يدخلك الجنة .

وإذا كانت بمعنى "إلى أن" قلت: لأنتظرنَّـهُ حتى يقدَمَ، معناه: إلى أن يقدَمَ، وتقديرهما في الإعراب: حتى أن يدخلَكَ الجنَّةَ، وحتى أن يقدَمَ، إلا أنه لا يجوز إظهار "أن" هنا؛ لأنه أصل مرفوض .

وقال أبو زيد البلخي - رضي الله عنه -: "حتى: أداة لوضع غاية اسمية أو فعلية، أما الاسمية فنحو قولك: لقيت القوم حتى عبدا لله، ومررت بالقوم حتى عبدا لله، وأما الفعلية فنحو قولك: اصبر حتى أخرج إليك"(٢) .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لجرير في ديوانه: ٥٤٩، وشرح المفصل: ١٨/٨، والمغني: ١٢٨، ٣٨٦، والهمع: ٥٧/٤، ١٦٩، وشرح الأشموني: ٣٠٠/٣، والمقاصد النحوية: ٣٨٦/٣، والدرر: ٢٠٧/١، ١٦/٢ .

ورواية الديوان: "تمور دماؤها"، وأشكل: ما خالطه حمرة، والشاهد فيه: "حتى" حيث دخلت على الجملة الاسمية، فهي حرف يبتدأ بعده الجمل .

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من المصادر .

والفرق بينها وبين "إلى" في الدلالة / أنهـا تـدل علـى غايـة ينقضـي الشـيء عندهـا، ٧٦ م
و"إلى" لا تدل على مثل ذلك في كل موضع، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾(١) أي: إلى غاية ذلك الوقت، ولا يتجاوزه، وكقول الشاعر:

فَيَا عَجَبِي حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي(٢)

يريد: أن الشيء المتعجب منه قد بلغ غايته، فـلا يتجـاوز إلى أعجـب منـه، وتقـول: سرت حتى بلغت موضع كذا، تريد: أن مسيره قد انقطع عنده، وأما قولـه: سـرت إلى موضع كذا، فإنه لا يريد قطع الفعل، بل يريد تحديد المكان، وليست تقع إلا على فعل غابر(٣) نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾(٤) وقد اختلف القراء فيه برفع "يقول" ونصبه(٥)، فمن نصب قال: لأن يقول بمعنى قال، و"حتى" إذا وقعت على مستقبل بمعنى الماضي لم تنصبه، قال أبو عمرو(٦): "الماضي إذا تطاول كـان المسـتقبل فيـه كالمـاضي، تلخيصـه: حتى قال الرسول، وقال الشاعر:

---

(١) سورة القدر: الآية: ٥ .

(٢) البيت من بحر الطويل، وعجزه:

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهشَلٌ أَو مُجَاشِعُ

وهو للفرزدق في ديوانـه ٤١٩/١، والكتـاب: ١٨/٣، والأصـول: ٤٢٥/١، وشـرح المفصـل: ١٨/٨، ٦٢، والمغني: ١٢٩، والدرر: ٦/٢، والخزانة: ٤٧٨/٩، وبلا نسبة في المقتضب: ٤١/٢، والجمل للزجاجي: ٦٦، ورصف المباني: ٢٥٧، والهمع: ١٦٩/٤ . والشاهد (حتى) فهي هنا ابتدائية دخلت على الجملـة الاسمية، كما هي في حالة رفع الفعل بعدها تكون ابتدائية .

(٣) أي: مضارع، حيث إن "حتى" لا ينتصب الفعل بعدها إلا إذا كـان بمعنـى الاسـتقبال. ينظـر: البيـان في إعراب القرآن: ١٥٠/١ .

(٤) سورة البقرة: الآية: ٢١٤ .

(٥) قرأ نافع وحده: ﴿حتى يقول الرسول﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: السبعة: ١٨١، والكشـف: ٢٨٦/١، والتيسير: ٨٠، وغيـث النفـع: ٦٧، والنشـر: ٢٧/٢، وإعـراب القـرآن للنحـاس: ٣٠٤/١، وجامع البيـان: ٣٤٢/٢، والجـامع لأحكـام القـرآن: ٣٤/٣، ٣٥، والبحـر: ١٤٠/٢، ومعـاني القـرآن للفراء: ١٣٢/١، والحجة في القراءات: ٩٥، ٩٦، وحجة القراءات: ١٣١ .

(٦) لم أعثر على هذا فيما أتيح لي .

أُحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودَانَ حَتَّى

أُحِبُّ لِحُبِّهَا سُودَ الكِلَابِ(١)

أي: حتى أحببت، والاختيار ماقاله البصريون(٢): إن "حتى" من عوامل الأسماء، فإذا وليها فعل لم يجز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل، فأضمروا معها "أن"؛ لأن "أن" الخفيفة مع الفعل مصدر، فمهما حسن بعد حتى "إلى أن" و"كي" نصبت الفعل بعدها، كقولك: أسير حتى تطلع الشمس، أي: إلى أن، وإن كان الفعل بعدها حالا رفعت، كقولك: سرت أمشي حتى أدخُلَهَا، أي: حتى اتصل سيري بالدخول، وخدمت الخليفة حتى أدخل فلا أحجَبُ، أي: قد صرت في هذه الحالة، وقال الشاعر في معنى الحال:

فَوَاعَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَو مُجَاشِعُ(٣)

---

(١) البيت من بحر الوافر، ولم أقف على نسبته، وهو من شواهد الجمل: ١٨٢، وشرح المفصل: ٤٧/٩، وعيون الأخبار: ٤٣/٤ .

(٢) ينظر: الإنصاف: ٥٩٧/٢،٥٩٨، والجنى: ٤٩٨ .

(٣) سبق تخريجه قريبا في ص ٣٧٠ .

(الباب الرابع)

(في ذكر حروف القسم)

الحروف التي تصل بها القسم إلى المقسم به ثلاثة وهي : الباء والواو والتاء فهذه الحروف تخفض المقسم به ،كقولك :"با لله،وتا لله، ووا لله " فالباء هي الأصل والواو بدل منها والتاء بدل من الواو ، فالباء تدخل على كل مقسم به مظهرا كان أو مضمرا فالمظهر كقولك:

"با لله لأقومن" والمضمر قولك:" بك لأقومن " وأنشد أبو زيد:

أَلاَ نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالٍ لِتَحْزُنَنِي فَلاَ بِكِ مَا أُبَالِي (١)

والواو تدخل على المظهر دون/المضمر تقول : "وا لله لأقومن " " وأبيك لأنطلقن " ٧٦ ب ولا يجوز :"وك" ولا "وه" . ومعنى هذا : أنه لا يجوز أن تقول في البيت :

أَلاَ نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالٍ لِتَحْزُنَنِي فَلاَ وَكَ لاَ أُبَالِي

والتاء تدخل على اسم "ا لله" خاصة، تقول: "تا لله لأركبن" ، قال ا لله تعالى:﴿وتا لله لأكيدن﴾(٢)، فلا تدخل في غير هذا الاسم فلا يقال "ترب الكعبة"(٣) كما يجوز أن يقال: "ورب الكعبة".

---

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لغوية بن سلمى . في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٠/٣ .واللمع ٢٤١ ، وشرح المفصل ٣٤/٨ ، والخصائص ١٩/٢ .

(٢) هذا مذهب الجمهور إلا الأخفش فقد حكى دخولها على "رُبَّ"، وقالوا: تربِّ الكعبة، وخص بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة،و ليس كذلك؛ لأنه قد جاء عنهم: تَرَبِّي. ينظر: الجنى الداني ٥٧ .

(٢) سورة الأنبياء الآية"٥٧" .

وقد اختلف القراء في قوله:﴿وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا﴾(١) بنصب "الرب" وخفضها، فالنصب على النداء ، وتقديره: والله يا ربنا، لأن الله تعالى قد ذكر نفسه قبل ذلك فخاطبوه، والخفض على أنه مقسم به، قالوا: والخفض أحسن في اللفظ والمعنى، لأنك إذا قلت : "واللهِ العظيمِ ما فعلتُ هذا" كان أحسن من أن تقول : والله يا أيها العظيم" وإذا نصبت مثله في الكلام توهم السامع أن الثاني غير الأول ، كقولك: " وزيد يا عمرو لقد فعلت كذا". والأصل في ذلك كلِّهِ : أحلِفُ بالله، أوحَلَفْتُ بالله،وأقسمُ بالله، أوأقسمت بالله ،فحذف الفعل تخفيفا في أكثر الأمر، فيقولون:"بالله لأَخْرُجَنَّ". وإذا قلت" حلفت بالله"جاز أن يكون هذا خبرا منك بحلف قد كانت قبل ، ولا يكون عقد يمين في الحال ، وإذا قلت " والله" لم يكن إلاَّ عَقْدَ يَمِينٍ، ولم يجز أن يكون خبرا لليمين(٢) كانت قبل ، ولا يجوز أن تجيء بالفعل مع الواو فتقول:" حلفت والله " كما تقول: "حلفتُ بالله " بل إنما يصح ذلك إذا أردت أن تحلف على أنك قد حلفت من قبل في أمر(٣) من الأمورنحو قولك :"حلفتُ والله لَهُ فلم يقبلْ مني" وإذا قلت:" بالله" ولم تقل حلفتُ لم يكن إلا عقدَ يَمِينٍ أيضاً، ومن اللطيف على الحلف قول الشاعر:

ذَكَّرْتُهَا أَيْمَانَهَا   فَحَلَفَتْ مَا حَلَفَتْ(٤)

---

(١) سورة الأنعام الآية"٢٣"

قرأ حمزة والكسائي (والله ربنا) بالنصب وقرأ الباقون بالخفض ، ينظر السبعة ٢٥٥، والكشف ٤٢٧/١، والتيسير١٠٢، وغيث النفع ٢١٦، والنشر ٢٥٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٠/١، وجامع البيان ١٦٧/٧، والكشاف ١١/٢، والبحر ٩٥/٤، والحجة في القراءات السبع ١٣٧، وحجة القراءات ٢٤٤ .

(٢) الأولى أن يقول: ليمين.

(٣) في الأصل: "في أمرا" وهو خطأ .

(٤) البيت من مجزوء الرجز ولم أقف على نسبته فيما اطلعت عليه من كتب المصادر والمراجع.

(فصل):

فإن حذفت حرف القسم نصبت الاسم بعده بالفعل المقدر ، تقول: "ا لله لافعلن" "أباك لاقومن" "يمينَ ا لله لاخرجَنَّ" "أمانة ا لله لقد خَرَجَت" كل هذا نصب إذاحذف منه حرف القسم ، قال الشاعر /:

٧٧ م

[فَقَالَتْ](١)يَمِينَ ا للهِ مَالَكَ حِيلَةٌ　　وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الغِوَايَةَ تَنْجَلِي(٢)

ومن العرب من يجر اسم "ا لله"تعالى وحده مع حذف الحرف، تقول:"ا لله لاقومن" لأنه قد كثر استعمالهم لهذا الاسم(٣)

وتقول:"إي ها ا لله ذا" فتجر الاسم بـ"ها" لأنها صارت بدلا من الواو،وكذلك قولهم في الاستفهام:"أا لله لتذهَبَنَّ" صارت همزة الاستفهام بدلا من الواو، فجررت الاسم بها. وتقول في التعجب:" لله لأَقُومَنَّ"وتقول:"مِنْ رَبِّي لأَقُومَنَّ" .

وللعرب في القسم ألفاظ كثيرة سوى هذه التي مضى(٤)، نحو:"يمينَ ا لله" "وأمانةَ ا لله" "وعهدَ ا لله""وقِعْدَكَ ا للهَ""وقَعِيدَكَ ا للهَ"وهو منصوب بفعل مضمر، تقديره:أسألك بقَعدك وقعيدك فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل، ومعناه: با لله الذي يعلم سرك حتى كأنه قعيدك ، وقال متمم بن نويرة:

فَقِعْدِكِ أَلاَّ تُسْمِعِينِي مَلاَمَةً　　وَلاَ تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَييجَعَا

---

(١) كلمة يستقيم بها المعنى والوزن وهي من ثبت الديوان والمصادر .

(٢) البيت من بحر الطويل ،وهولامرىء القيس في ديوانه ١١٤، وفي شرح القصائد السبع الطوال٥٢، وشرح المعلقات للزوزني٢٤، والشاهد فيه "يمينَ ا لله" حيث حذف حرف القسم ونصب "يمينَ ا لله" بفعل مقدر .

(٣) هذا مايراه ابن جني، وهو غير جائز عند كثير من النحويين، ينظر المقتضب٢/٣٣٦، واللمع٢٤٣ .

(٤) هكذا في الأصل، والصواب: مضت ، أو يقصد: مضى ذكرها .

(٥) البيت من بحر الطويل، شعر متمم بن نويرة ١١٥والمفضليات ٥٤٠، المنصف١/٢٠٦، والدرر٢/٥٥، وخزانة الادب٢/٢٠،وبلا نسبة في المقتضب٢/٣٣٠ والهمع٤/٢٦٢.

ويروى قعيدك، ومثله قولهم(١):"عَمْرَكَ ا للّهَ"،وهو اسم يقوم مقام المصدر وهو التعمير، كأنك قلت:"بتعميرك ا للّهَ"ـــ والعمر:البقاء والدوام ـــ يعني أحلف عليك بإقرارك ببقاء ا لله تعالى:وكذلك:"نِشْدَكَ ا للّهَ"،يقال:"نِشْدَكَ ا للّهَ"،كما يقال:"قِعْدَكَ ا للّهَ"،ويقال:"نَشَدْتُكَ ا للّهَ"،"وأَنْشُدُكَ ا للّهَ"،أي:ذَكَّرْتُكَ ا للّهَ، ويجوز أن يقال:"نَشَدْتُكَ با للّهِ"وقولهم:"يمينُ ا للّهِ"أي بيمينِ ا للهِ،ويقولون:"أيمنُ ا للّهِ، ولَيَمُنُ ا للّهِ، ولَيُمْنُكَ"،فإن حذفت اللام نصبت فقلت: "أيمنَ ا للّهِ، وأيُمنَكَ"،ويحذفون النون فيقولون:"أيمُ ا للّهِ، وإيمُ ا للّهِ" وقد تحذف الهمزة فيقال:"مُنُ ا للّهِ، ومَنَ ا للّهِ، ومِنِ ا للّهِ" وقد يقتصرون على ميم مضمومة فيقولون:"م ا للّهِ" ويكسرون الميم فيقولون:"مِ ا للّهِ" وجميع ذلك قسم بمنزلة قولك:"با للّهِ" .

(فصل) :

وحقيقة القسم جملة من الخبر يؤكد بها جملة أخرى نحو قولك:"حلفت با لله لأخرجن"فتؤكد الجملة التي هي :"لأخرجن " بالتي هي:"حلفت با لله "وكل واحدة منهما خبر كما ترى.

ثم إن الجملة التي يقسم / بها يكون من فعل وفاعل كما ذكرنا من قولنا :"حلفت با لله" ومثله :"أقسمت با لله، وآليتُ وأُشْهِدُ ا لله"وما أشبهه، وقد ذكرنا أنه قد يحذف من الكلام كثيرا . ويكون من مبتدا وخبر ،نحو قولهم:"عَلَيَّ عهْدُ ا لله لأفْعَلَنَّ

٧٧ ب / ا

(١) ينظر الصحاح (عمر) ٧٥٦/٢ .

كـذا""وعهـدُ ا لله مبتـدأ،"وعلـي" خـبر مقـدم عليـه ، ومثلـه قولُـكَ:"لَعَمْـرُكَ لأقومَـنَّ" فـ"لعمرك"مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير:لَعَمْرُكَ قَسَـمِي. ومثلـه" لأيْمُـنُ ا لله لأفعلـن كـذا"المعنـى:لأيمـن ا لله يميـني، وقولـك:" لأقومَـنَّ" جـواب القسـم وليـس بخـبر المبتدأ،ولكن صار طول الكلام بجواب القسم عوضا من خبر المبتدأ، وكذلـك القـول في "لأيمن ا لله" ، قال الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ القَومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لَيْمُنُ ا للهِ مَا نَدْرِي(١)

كذلك:"وأيمُ ا لله" من هذا القبيل.

(فصل) :

واعلم أن في هذا الباب حروفا(٢) يقسم بها كما ذكرنا، وقسم ومقسم عليه والمقسم عليه يسمى جوابا للقسم ،فإذا قلت:" حلفت با لله لأخرجن"كان قولك"حلفت با لله" قسما ، وقولك"لأخرجن"مقسـما عليـه وجوابـا للقسـم ،ولا بـد في الجـواب مـن أحـد الأجنـاس الخمسـة الـتي هـي:" الـلام" و"إن" و"لقـد" و"قـد"وهـي للاثبـات، و"مـا" و"إن"الخفيفة و"لا"و"لن" وكلها للنفي.

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لنصيب، وهو في ديوانه: ٩٤، وفي الأزهية: ٣، والمغني: ١/١٠١، والدرر: ٤٤/٢ وبلا نسبة في الكتاب ٥٠٣/٣، ١٤٨/٤، والمقتضب: ٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠، والجمل: ٧٣، والإنصاف: ٤٠٧، وشرح المفصل: ٣٥/٨، ٩٢/٩، والهمع: ٣٢٩/٤، ورصف المباني: ١٣٣، والمنصف: ٥٨/١ .

والشاهد فيه: "ليمُنُ ا لله" مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: أيمن ا لله قسمي .

(٢) في الأصل"حروف".

أولها لام التوكيد التي تجلب النون الثقيلة، وهذا أدل الأجناس على تشديدها وتغليظها، مثل قولك:"وا لله لأفعلنَّ"

والثاني:"إن"المشددة، مثل قولك:"وا لله إنَّكَ لصانعُ كذا،وبا لله إن أباك لقادمٌ"

الثالث:"لقد وقد"نحو قولك:"وا لله لقد كان كذا"و"وا لله قد صنعت كذا"

والرابع:"ما"و"إن"الخفيفة،وهما بمعنى واحد،مثل قولك:"وا لله ما فعلت ذلك،وا لله إن فعلت ذاك".

والخامس:"لا"و"لن"،نحو:"وا لله لا أخرجُ، وا لله لن يصلوا إليك / .

م ٧٨

لايخلو(١) قسم من أحد هذه(٢) ظاهرا أو مضمرا وهي تسمى المقاسم... (٣) .

فأما"ما" فنحو قوله:﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا﴾(٤) وقال: ﴿وَالضُّحَى﴾(٥) ﴿مَا﴾(٦) وقال:(٧)

لَعَمْرُكَ مَا المَعِيشَةُ... ... ...(٨)

---

(١) في الأصل"يخلوا".

(٢) أي الاجناس الخمسة.

(٣) كلام في الأصل لم أستطع قراءته .

(٤) سورة النجم الآية١،٢.

(٥) سورة الضحى الآية١.

(٦) سورة الضحى الآية ٢.

(٧) بعض بيت مجهول لم أجده فيما اطلعت عليه من الكتب.

(٨) كلام غير واضح في الأصل ولم اتبينه.

وأمـــا"إن" قـــولـــه(١): ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾(٢)، ﴿وَالفَجْرِ﴾(٣)،﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾(٤)، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا﴾(٥)، ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ﴾(٦)، قال:

لَعَمْرُكَ إِنَّ المَوتَ ... ...(٧)

وأما اللام﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾(٨).

[وأما لقد فنحو](٩) ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيتُونِ﴾﴿لَقَدْ﴾(١٠) ، وقال ابن الطفيل:

لَعَمْرِي وَمَا عَمرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَقَدْ شَانَ حُرَّ الوَجْهِ طَعْنَةُ مُسْهِرِ(١١)

---

(١)هكذا في الأصل حيث حذف الفاء من جواب "أما"وهو عنده كثير.

(٢)سورة الحجر الآية٧٢.

(٣)سورة الفجر الآية ١.

(٤)سورة الفجر الآية ١٤

(٥)سورة الليل الآية ١.

(٦)سورة الليل الآية ٤.

(٧)جزء من صدر بيت من بحر الطويل لطرفه بن العبد ونصه:

لعمرك ان الموت ما أخطأ الفتى لكالطول المرخى وثنياه باليد

والبيت في معلقته ينظر شرح القصائدالسبع الطوال الجاهليات٢٠١،وشرح القصائد العشر للتبريزي١١٨،وشرح القصائد التسع المعلقات للنحاس٢١١/١وشرح المعلقات السبع للزوزني١١٧.

(٨)سورة مريم الآية٦٨.

(٩)مابين المعقوفين زيادة لا بد منها.

(١٠)سورة التين الآية١،٤.

(١١)البيت من بحر الطويل، وهو في ديوانه٦٤، والمفضليات٧١٠ .

وأما "إن" الخفيفة فقوله:﴿تَا للهِ إِنْ كُنَّا ﴾(١)،﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾(٢)﴿إِنْ كُلُّ﴾(٣)، قال:

تَا للهِ إِنْ كُنَّا لَكُمْ عَبِيدَا   لاَ حَجَراً كُنَّا وَلاَ حَدِيدَا(٤)

أي:ماكنا .

وأما "لا" فقوله:﴿لاَ يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ﴾(٥). وقوله:﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾(٦)جواب القسم قوله:﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾(٧) أي:لقد أفلح.

فإن أخليت الجواب من هذا كله لم يجز،لو قلت"وا لله زيد منطلق" أو" وا لله يخرج زيد" لم يستقم، وأما قوله:﴿تا لله تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(٨) فلا يدل على خلاف ما أسسنا؟ وذلك ان"لا"قد تحذف وهي مرادة ،وتقدير الآية:تا لله لا تفتؤ،أو ما تفتؤ تذكر يوسف، قال امرؤ القيس:

---

(١)سورة الشعراء الآية٩٧.

(٢)سورة الطارق الآية ١.

(٣)سورة الطارق الآية ٤.

(٤)البيت من مشطور السريع ولم أقف على نسبته فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع. الشاهد (تا لله إن)

(٥)سورة النحل الآية٣٨. وهي من قوله تعالى ﴿وأقسموا با لله جهد أيمانهم لا يبعث ا لله من يموت﴾.

(٦)سورة الشمس الآية ١.

(٧)سورة الشمس الآية ٩.

(٨)سورة يوسف الآية ٨٥.

فَقَالَتْ: يَمِينَ ا للهِ أَبْرَحُ قَاعِداً   وَلَو قَطَّعُوا رَأْسِي لَدِيكِ وَأَوْصَالِي(١)

أي:لا أبرح، فحرف النفي مقدر، وإنما معنى ما ذكرنا أن تجئ في جواب القسم بفعل مثبت ثم تعريه من " اللام" ومن "إن" نحوقولك:"وا لله أخرج"وأنت تريد: إثبات الخروج .

فأما إضمار حرف النفي في جواب القسم كثير(٢) في كلامهم ،كقوله:

... ... أَبْرَحُ قَاعِداً(٣)

وكقول الآخر :

آلَيْتُ أَثْقَفُ مِنْهُمُ ذَا لَحْيَةٍ   أَبَداً فَتَنْظُرُ عَينُهُ في مَالِيَا(٤)

أي: لا أثقف .

وإذا وقع القسم في حشو الكلام كان لغوا ، ومعنى اللغو: أنه لايقتضي في الجملة المقسم عليها أن يكون فيها أحد هذه الحروف التي ذكرناها، بل يجوز أن تخلو منها كلها، ومثاله قولك:"زيد وا لله خارج، وعمرو وا لله دخل" وما أشبه ذلك.

---

(١) البيت من بحر الطويل، ديوانه ١٢٥،والكتاب٣/٥٠٤،والجمل٧٣،وشرح المفصل ٧/١١٠/٨/٣٧،وشرح التصريح ١/١٨٥،والدرر٢/٤٣، والخصائص٢/٢٨٤،والامالي الشجرية١/٣٦٩،والمقاصد النحوية٢/١٣، وخزانة الادب ١٠/٤٣،وبلا نسبة في المقتضب٢/٣٢٦، وشرح المفصل ٩/١٠٤، والمغني٦٣٧،والهمع٤/٢٣٣،وشرح الاشموني ١/٢٢٨. ورواية الديوان"فقلت يمين".

(٢) هكذا في الأصل، والأولى: فكثير .

(٣)جزء من شطر البيت السابق، وقد مر قريباً في أعلى الصفحة .

(٤) البيت من بحر الكامل،ولم أقف على نسبته فيما اطلعت عليه من المظان وغيرها من المصادر والمراجع.

(الباب الخامس)

(في ذكر الإضافة)

والإضافة في الكلام على ضربين :أحدهما :ضم اسم إلى اسم هو غيرُه .بمعنى اللام.
والآخر: ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى"من" .

الأول منهما نحو:" هذا غلام زيد، وهذه دار عمرو" أي :غلام لزيد، ودار لعمرو .

والثاني: نحو قولك:"هذا ثوب خز"، فـ"الثوب" بعض الخز ، أي: ثوب من خز، و"باب ساج" أي: باب من ساج(١) .

والذي يفصل إحدى الإضافتين من الأخرى أن الإضافة إذا كانت بمعنى"من" وقع اسم المضاف على المضاف إليه، وإذا كانت بمعنى "اللام" لم تقع(٢) اسم المضاف على المضاف إليه ،تفسيره: أنك إذا قلت :"خاتم فضة"وباب ساج"استقام أن تقول في "الخاتم"إنه"فضة" ،وفي "الباب" إنه ساج، وإذا قلت :"غلام زيد" كان محالا أن تقول في"الغلام" إنه زيد؛ لأنهما شخصان أحدهما غير الآخر .

وقد / تكون الإضافة بمعنى "من"، ثم لا يجري هذا الحكم فيها ،وذلك إذا كانت "من" بمعنى التبعيض ،كقولك:"صغار القوم وكبارهم" يعني: الصغار منهم والكبار،ثم لا يقع اسم القوم على الصغار والكبار ، وكذلك:"رأيت سادة القوم " فيكون المعنى:السادة من القوم، ثم لا يصح أن يقال:"السادة " تعم "القوم"كما يقال في" الخاتم"إنه فضه"،وذلك أن الجملة(٣)لا تكون البعض كما أن الصورة المصوغة من الفضة

٧٨ ب

---

(١) لم يذكر المؤلف الإضافة التي بمعنى (في) كقوله تعالى ﴿بل مكر الليل﴾ .

(٢) هكذا في الأصل والأولى أن يكون بالياء.

(٣) أي جملة القوم .

فضة،فإذا هم إنما جعلوا هذا الحكم فيها إذا كان "مِنْ" المقدَّرُ معناها في الإضافة:للتبيين دون التبعيض.

فإذا أضفت اسما إلى اسم جرى الأول بما يصيبه من الإعراب،وخفضت الثاني،إلا أن يكون الثاني اسما لا ينصرف فلا يقبل الخفض(١)..

واعلم أن المضاف ــ وهوالاسم الاول ــ قد يكتسي من المضاف إليه ـــ وهو الاسم الثاني - كثيرا من أحكامه،من التعريف والاستفهام، ومعنى العموم ، وغيرها إذا كانت الإضافة حقيقية .

والإضافة على ضربين :حقيقية وغير حقيقية.

فغير الحقيقية: هي التي يقدر فيها الانفصال، وكان المضاف فيها اسم فعل(٢)،وتجد المضاف إليه فيهامنصوبا في التقدير بالمضاف، أو مرفوعا به، وذلك قولك:"هذا رجل ضارب زيد"أي:ضاربٌ زيداً،" وهذارجلٌ حسنُ الوجه" المعنى:حسنٌ وجهُهُ، وكذلك ما أشبهها.

والحقيقية : هي التي لا يقدر فيها الانفصال ،ويكون المضاف شخصا من الاشخاص نحو: "غلام زيد" ،فليس للمضاف إليه ـــ الذي هو "زيد"ههنا ـــ أصل في الرفع أو النصب، تقدره كما قدرته في "ضاربُ زيدٍ" و" حسنُ الوجهِ"ومعنى قولنا"يكتسي المضاف من المضاف إليه التعريف":أنك إذا قلت: "جاءني غلام"فيكون نكرة لا يختص بغلام دون غلام، فإذا قلت :"غلامُ زيدٍ"صار معرفة واختص بواحد بعينه تضع اليد عليه.

---

(١) أي: الكسرة وذلك نحو: هذا غلام أحمد .

(٢) هكذا في الأصل والمراد اسم فاعل .

/ واعلم أن من الأسماء أسماء مبهمة يمتنع دخول التعريف فيها لإبهامها،فهي لذلك تخرج عن حكم اكتساء المضاف إليه التعريف من المضاف ، وهي: غير،وشبه،ومثل،فأنت تجد هذه الأشياء مضافة إلى معرفة ، ثم لا تجدها قد اكتسبت منه التعريف، تقول:"مررت برجلٍ مثلِكَ وشبهك وغيرك"،فتجدهن نكرات كما ترى، بدلالة أنك قد أجريتَهُنَّ صفاتٍ على النكرة،ومن شرط الصفة أن تكون وفق الموصوف في التعريف والتنكير.

٧٩ م

(فصل):

والإضافة تقتضي حذف التنوين ونون الجمع والتثنية من المضاف، وجر المضاف إليه، أما حذف التنوين فقولك:"غلامُ زيدٍ". وحذف النون نحو" غلاما زيد"و" مسلمو(١) بكر وبنو عبد الله"و"هذه خمسوك وعشروك، وخمسيك وعشريك"(٢) في إضافة الخمسين والعشرين. فلا يجوز إضافة اسم إلى اسم وهو منوَّنٌ أو فيه نون التثنية والجمع البتة(٣).

أما جر المضاف إليه فهو لازم إلا في موضعين:

أحدهما: أن يكون غير منصرف، كقولك:"غلام عُمَرَ" ونحوها، كما سياتي تفصيله في بابه إن شاء الله.

والثاني:أن يكون اسماً مضمراً(٤) ولا يتمكن منه الإعراب ،مثل قولك :"دارُ هذا، وثوب ذاك، وفرس الذي خرج"، ومثل قولك:"داري ،وثوبي"،وهذه الأسماء المضمرة

---

(١)في الأصل"مسلموا"

(٢) في حالتي النصب والجر .

(٣)هكذا في الأصل والمقصود:نون التثنية ونون الجمع.

(٤)هكذا يسمى المؤلف المبنيات مضمرات،بدليل أنه يطلقهاهنا على اسم الاشارة واسم الموصول ثم يأتي بعد ذلك بالأسماء المضمرة ويخصها بضمائر الاتصال.

الـتي يضـاف اليهـا الأسمـاء الظـاهرة إنمـا تقـع في أربعـة أحـرف: اليـاء،والنـون والكاف،والهاء،نحو قولك:"داري،ودارنا،ودارك،وداره"، فإذا لم يعرض للاسم المضـاف إليه أحد هذين العرضين كان مخفوضا .

أماحذف التنوين فمثل قولك:"دارُ محمدٍ"، فـلا يجـوزأن ينـون اسم الـدار ويضـاف، وكذلك في الإضافة التي ليست حقيقية وكان اسـم المضـاف اسـم فـاعل،نحـو:"ضـارب محمد،وقاتل مسعود"،فـلا يجوز أن تقـول:"هـذا ضـارب محمـد"،بـالتنوين وأنـت تريـد الإضافة، فأما إن أردت أن تجعله فاعلا نونته، فقلت:" هذا ضاربٌ محمداً" وهـذا النـوع من الفاعل يعمل عمل الفعل، فيرتفع بها(١) الاسم وينتصب كما يكـون ذلـك بـالفعل، تقول في" هذا رجل قائم أبوه ، وهذا ضارب أبوه عمرا" فتعمل "قائما"و "ضاربا" عمل "يقوم، ويضرب"، / ويكون ما يرتفع به وينتصب في حكم ما يرتفع بالفعل وينتصـب. ٧٩ ب
فـ"أبوه"في قولك:"زيد ضارب أبوه عمرا" فاعل، و "عمرا" مفعولٌ كما يكون إذا قلت: "يضرب أبوه عمرا".

ويضاف اسم الفاعل في اللفظ إلى المفعول ، ويكون المعنى على أن لا اضافة، وذلـك قولك:"هذا رجل ضارب زيد" المعنى: ضارب زيدا، ولكنـك حذفـت التنويـن وأضفتـه وجررت المفعول به لفظا لا معنى ، وقدرت الانفصال كما مضى في صدر الباب.

فإن ثنيت أو جمعت قلت :"هذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد"، كما ذكرنـا أن النون الزائدة لا تثبت مع الإضافة في اسم الاثنين والجميع ، كما أن نون التنوين لا

---

(١)هكذا في الأصل والأولى أن يقول" فيرتفع به الاسم".

تثبت مع الإضافة في الاسم المصرَّفِ(١) في قولك:" دارُ زيدٍ".

وقد يقع في هذا الباب اشتباه في معرفة المواضع التي تثبت فيها نون التثنية والجمع ، والمواضع[التي](٢) تسقطان فيها بسبب الإضافة ، وإنما محنة ذلك أن ترد حكم التثنية والجمع إلى حكم الواحد،فإذا وجدت نون التنوين واقعة في الاسم المفرد فأوقع في التثنية والجمع النون، وإذا لم تجدها واقعة في الاسم المفرد فاحذف نون التثنية والجمع ، مثاله أنك تقول في الاسم المفرد :"هذا موصلٌ كتابي إليك" بالتنوين ، تريد أن تجعله فاعلا ، أي: إنه سيوصله ، فتقول عند التثنية : "هذان موصلان كتابي إليك" أي : إنهما سيفعلان ، فتثبت النون ، وكذلك في الجماعة: "هؤلاء موصلون كتابي إليك"، وإذا قلت في الواحد:" فلان موصلُ كتابي إليك" بغير تنوين – تريد أن تجعله كالنعت(٣) له وإنما هو بمعنى الماضي بخلاف التنوين – فإن المنون يكون بمعنى: نفعل، ويكون المراد منه الحال والاستقبال ، كما يكون المراد من "نفعل" كذلك أيضا ، نحو: " زيد ضارب عمرا الآن أو غدا" وإذا كان بمعنى الماضي فلا يعمل عمل الفعل، فلا يقال :" زيد ضارب عمرا أمس "بل ينبغي أن يقال "هذا ضاربُ عمرٍو أمسِ "وتكون الإضافة حينئذ حقيقية ، لا يقدر فيها الانفصال ، بمنزلتها إذا قلت :"هذا صاحبُ زيدٍ / وخصم عمرو" وما أشبهه . ٨٠ م

فإذا قلت في الواحد بلا تنوين فإنك تقول في التثنية والجمع بغير نون ، نحو:" هما موصلا كتابي، وموصلو كتابي " فتسقط النون تريد أن تجعل الإيصال نعتا لهم لا فعلا، ويصير الكلام إضافة ، وينخفض الكتاب لمكان الإضافة .

---

(١)يقصد " الاسم المنصرف ".

(٢)إضافة يستقيم بها النص.

(٣)يريد من النعت هنا الاخبار عن ماض .

ومما يفرق بين القسمين أنك إذا جعلت الكلام في هذا الباب فعلاً ونونته، قام بذاته مستغنيا عن غيره ، مثل قولك:"فلان موصل كتابي"، فإنه كلام تام ، وإذا جعلته نعتا لم يتم الكلام ، لأنك إذا قلت :"فلانٌ موصلُ كتابي " وجعلت الايصال نعتا لفلان احتاج الكلام إلى جواب ، وكذلك حكم التثنية والجمع،فافهم .

(فصل):

ومن شرائط الإضافة حذف الألف والام ، فلا يجوز الجمع بين الإضافة وبين الألف واللام إذا كانت الإضافة حقيقية، فلا يقال:"هذا الغلام زيد، وهذا الدارُ عمرٍو"

وهذا فاسد، لأن تعريفك له بالألف واللام يغني عن تعريفه بالإضافة ، فلا يجتمع في الاسم سببا تعريف أبدا .

فإن كانت الإضافة غير حقيقية جاز حينئذ أن تجمع الألف واللام معها، كقولك:"مررت بزيد الحسن وجهه" قد أدخلت الألف واللام على "حسن" ثم أضفته إلى "الوجه" كما ترى، فجمعت فيه الأمرين، وجاز ذلك من حيث إن الإضافة إذا كانت غير حقيقية كانت اضافته في اللفظ دون المعنى ، وإضافة اللفظ كلا إضافة ، فصرت كأنك تقول: "مررت بزيد الحسنِ وجهُهُ"فلم تضف، وكذلك / تقول :"زيد الحسن الوجه"، وهذا النوع إنما يكون إذ وقع في الاسم المضاف إليه ألف ولام، وعلته ما ذكرنا من الانفصال، فإن أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل ـ وهو مفرد(١) ـ لم يجز إضافته، فلا تقول:"هذا الضارب زيد" بالجر ، ولكن ينبغي أن تقول:" هذا الضارب زيدا"، فإن أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل ـ وقد ثنيت أو جمعت ـ جاز حينئذ أن تضيف فتجر، وأن لا تضيف فتنصب،كما يكون ذلك إذا لم تدخل الألف واللام، تقول: "هذان الضاربا زيدٍ، وهؤلاء الضاربو(٢) زيدٍ"، حذفت النون من

٨٠ ب

---

(١) أي: غير مثنى ولا مجموع .

(٢)في الأصل: " الضاربوا".

الضاربان والضاربون فأضفت ، والإضافة في تقدير الانفصال، أي: الضاربان زيدا، والضاربون عمرا، وعلى ذلك قوله:﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةِ﴾(١). وإن شئت قلت :" هذان الضاربان زيدا ، وهؤلاء الضاربون عمرا"أثبت النون ونصبت ، فإذا قلت :" الضارباك والضاربوك، والضارباه والضاربوه" كان الكاف والهاء في موضع جر ، وإذا قلت : "الضاربك زيد "، والضاربُهُ عمرٌو ، والضاربي بَكْرٌ" كان الموضع في جميع ذلك نصبا، لما عرفتك من أنه لا يجوز مع الألف واللام إضافة إذا كان اسم الفاعل مفردا غير مثنى ولا مجموع ، والأصل في هذا أن هذه الإضافة لا تكون حتى يكون في الاسم(٢) نون أو تنوين ، فحذف لفظا فيضاف ، فأما إذا كان الاسم بحيث لا يتصور أن يكون فيه تنوين فلا يجوز اضافته ، وإنما لم يجز اضافة اسم الفاعل إذا لم يكن فيه نون ولا تنوين لفظا ولا تقديرا ، من أجل أنهم جعلوا كل واحد من المضاف والمضاف إليه شيئا يدل على إرادة الإضافة فيه ، فجعلوا حذف التنوين والنون دليلا على كون الاسم مضافا ، والجر دليلا على كونه مضافا إليه .

(فصل) :

قد ذكرنا أنك إذا أضفت اسم الفاعل وقلت :" ضارب زيد " كان معناه نسبة الفعل(٣) إليه ، وجعله نعتا له ، وأنه قد ضربه ، ومضى ذلك منه ، وجملة القول أنه مع التنوين معناه الحال والاستقبال كلاهما ، ومنه الخلاف في قوله:﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾(٤) و﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾(٤) /.

٨١ م

---

(١)سورة الحج الآية٣٥ .

(٢)في الأصل "في الاسم".

(٣)أي: فعل الضرب ينظر ص ٣٨٥.

(٤) سورة الزمر الآية٣٨،قرأ ابو عمرو والكسائي (كاشفاتٌ ضرَّهُ) بالتنوين وقرأ الباقون بدون تنوين، ينظر

=

وأما قوله تعالى: ﴿كَدْحاً فَمُلاَقِيهِ﴾(١) فهذا في اللفظ مضاف ، وهو في تقدير الانفصال، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَهُوَ لاَقِيهِ﴾(٢) تقديره الانفصال، أي: سيلاقيه وسيلقاه ، وكذلك الإضافة في الجمع والتثنية دليل المضي ، واثبات النون دليل الحال والاستقبال ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزاً﴾(٣) أي: سننزل، وقوله: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾(٤) يجوز حملها على الإضافة الحقيقية فيدل على المضي ، ويجوز تقدير الانفصال فيه ، فيصلح للحال والاستقبال ، غير أن المضي والاتصال أغلب.

ومن هذه القاعدة قوله: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾(٥) و ﴿ إِنَّ الله بَالِغُ أَمْرِهِ﴾(٦)، و﴿مُوهِنُ كَيْدِ﴾(٧) ، فمن أراد الماضي بهذه الآيات كان اسم الفاعل معرفة ، ومن أراد المستقبل كان اسم الفاعل نكرة، وإن كان مضافا إلى معرفة ، لأنك تريد بالمتصل المنفصل ومن المنفصل قوله:

= السبعة٥٦٢ ، والكشف٢/٢٣٩ ، والتيسير١٩٠ ، وغيث النفع٢٨٩ ، والنشر٢/٣٦٣، والجامع لاحكام القران ١٥/٢٥٩ ، والبحر٧/٤٣٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤٢٠ ، والحجة في القراءات السبع٣١٠ وحجة القراءات٦٢٣ .

(١)سورة الانشقاق الآية٦ .

(٢)سورة القصص الآية ٦١ ، وهي من قوله تعالى﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْداً حَسَناً فَهُوَ لَقِيهِ كَمَنْ مَتَّعْنَهُ مَتَعَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا﴾

(٣)سورة العنكبوت الآية٣٤ .

(٤)سورة القمر الآية٢٧ .

(٥)سورة العنكبوت الآية٣٣ .

(٦)سورة الطلاق الآية٣ .

(٧)سورة الانفال الآية١٨ .

﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾(١)، و﴿ عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾(٢) أراد بالمتصل المنفصل ، لأن معناه الاستقبال بلا شبهة ، وكذلك﴿مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾(٣) و﴿مُنَجُّوكَ﴾(٤)، معناه الفصل على الظاهر ، والتنوين مراد منوي فيما يستقبل فافهم .

وقوله تعالى :﴿مُلاَقُوا رَبِّهِمْ﴾(٥) متصل ومعناه الانفصال ، لأنه فيما يستقبل ،أي: ملاقون ربهم .ويجوز حذف النون على تقدير إثباتها وإن كان للاستقبال كقوله:﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ﴾(٦) و﴿إِنَّا كَاشِفُوا العَذَابِ﴾(٧) .

ثم قال نحاة البصرة:"أسقطت النون من ﴿مُلاَقُوا رَبِّهِمْ﴾(٨) وما أشبهه استثقالا وهي مرادة "(٩) ، وقال نحاة الكوفة:" يجوز الإضافة في ﴿مُلاَقُوا رَبِّهِمْ﴾(١٠) .

قلت: ولعل السبب فيه أنه مما يستيقن وجوده ، وقد ذكرنا قبل أن أخبار ا لله تعالى يجوز أن تكون في المستقبل بلفظ الماضي، كقوله تعالى:﴿أَتَى أَمْرُ ا للهِ﴾(١١) و﴿أَزِفَتِ الآزِفَةُ﴾(١٢) وما أشبهها ، وا لله أعلم .

---

(١)سورة المائدة الآية٩٥ .

(٢)سورة الاحقاف الآية ٢٤ .

(٣)سبق ذكرها قريبا وهي من سورة القمر الآية ٢٧ .

(٤)سبق ذكرها قريبا وهي من سورة العنكبوت الآية ٣٣ .

(٥)سورة البقرة ٤٦ ، وسورة هود ٢٩ .

(٦)سورة ال عمران ١٨٥ ، وسورة الانبياء ٣٥ ، وسورة العنكبوت الآية ٥٧ .

(٧)سورة الدخان الآية ١٥ .

(٨) سبق ذكرها قريبا وهي الآية ٤٦ من سورة البقرة ، والآية ٢٩ من سورة هود .

(٩)ينظر الكتاب ١/١٦٦ ، ومعاني القران للاخفش١/٢٥٤ ، وإعراب القران للنحاس١/٢٢١ .

(١٠)ينظر معاني القران للفراء٢/٤٢٠ .

(١١)سورة النحل الآية ١ .

(١٢)سورة النجم الآية ٥٧ .

الباب [السادس](١)

في الإمالة

وهذا كان حقه أن يكـون في القسـم الأخـير ، لان التصرف فيـه ليس بتصـرف في تغيير الإعراب(٢) / ، ولكن التصرف فيه من التوابع ، غـير انـي أوردتـه في هـذا القسـم لأنه: ترك التفخيم فهو إذا نوع من الكسر ، ومجانس لهذا القسم ، وقد أشبعت ذكره في الأدوات(٣) فاطلب منه إن أردته ، وا لله أعلم .

٨١ ب

---

(١) في الأصل " السابع " والصواب ما أثبته كما ذكر ذلك المولف في الفهرس الذي ذكره في بداية الكتاب.

(٢) حرفا الألف والباء مكرران في الأصل .

(٣) أحد كتبه التي أشار اليها في المقدمة .

القسم الخامس

في بيان ما يتبع الاسم في إعرابه

ومعنى تبعيته : أنه اسم انجر أو ارتفع أو انتصب من أجل أنه في معنى الأول ، وتـابع له في المعنـى ، وتفسـيره أنـك تقـول:" جـاءني رجـل شـريفٌ، ورأيـت رجـلاً شـريفاً، ومررت برجلٍ شريفٍ"(١) ، فتجد"شريفاً"قد دخله الجر والنصب والرفع لا لأن العـامل دخل عليه وكان هو المقصود به ، بل لأنه صفة لما دخله العامل وكان هو المقصود بـه ، وجملة الامر أن الإعراب وجب له من أجل غيره .

ثم إن التوابع خمسة أشياء :وصفٌ، وتوكيدٌ، وبدلٌ، وعطفُ بيان، وعطفٌ بحـرف ، فأربعةٌ من هذه تتبع الأول بلا توسط حرف ، وواحد منها يتبع الاسم بتوسط حـرفٍ ، وهو العطف المسمى نسقا .

---

(١)في الأصل "شريف" .

الباب الاول

في ذكر الوصف

اعلم أن الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له وتخصيصا(١) له مثل اسمه ، بذكر معنى في الموصوف ، أو في شئ من سببه . وذلك المعنى على خمسة أقسام :

أحدها : أن يكون حلية ، كـ"الأسود ، والأزرق، والطويل والقصير"

والثاني : أن يكون فعلا(٢)، كـ"القائم ، والقاعد ، والقاتل" وماأشبهه .

والثالث : أن يكون غريزة ،كـ"الكريم ، والفطن ، واللبيب ، والعاقل"

والرابع : أن يكون نسبا ، كـ" الهاشمي ، والبصري" .

والخامس : الوصف بـ"ذو" ، نحو:" جاءني رجل ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، ومررت برجل ذي مال " ،ومالم يكن من هذه الاقسام الخمسة لم يصلح أن يكون صفة تتبع ما قبلها في الرفع والنصب والجر ، وإن جاء شئ من غير ذلك صفة فعلى تأويل ، كقولهم:"مررت برجل أسد شدة، على معنى أني مررت برجلٍ / شبيهٍ بالأسد ، أو برجلٍ مثلِ الأسدِ، ولولا ذلك لم يستقم. ٨٧ أ

واعلم أن شرط الصفة أن يكون وفقا للموصوف ، في التعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، والجمع والافراد ، فتوصف المعرفة بالمعرفة ، والنكرة بالنكرة ، ولا توصف معرفة بنكرة ، ولا نكرة بمعرفة ، ولا جمع بواحد ، ولا واحد بجمع ، هذا بشرط أن تكون الصفة فعلا للموصوف ، لا أن يكون فعلا لما هو من سببه ، كقولك:" مررت برجلٍ كريمٍ أبوه" فإن الصفة إذا كانت كذلك فإنها تتبع الموصوف في التعريف والتنكير ، ولا تتبعه في التأنيث والتذكير والتثنية والجمع كما بينا ذلك في "باب الصفة المقدمة (٣)"

---

(١) كلمة مضروبة في الأصل ويظهر أنها "ممن" .

(٢) يقصد الحدث المتجدد وقد أشار إليه مسبقا ينظر ص١٥٨ .

(٣) ينظر ص١٧٩ وما بعدها ..

يبين لك ذلك قوله تعالى:﴿مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾(١) .

والأسماء المضمرة لا توصف ، لأنها إذا أضمرت فقد عرفت فلم تحتج إلى الوصف ، لذلك تقول في النكرة :"جاءني رجل عاقلٌ ، ورأيت رجلا عاقلا ، ومررت برجل عاقل" ، وتقول في المعرفة:" هذا زيد العاقل ، ورأيت زيداً العاقلَ ، ومررت بزيد العاقل" ، ونعت المعرفة بالألف واللام كما ترى ، ونعت النكرة بغير الألف واللام ، وتقول:" مررت بزيد الكريمِ أبوه" ، ولو قلت :" مررت بزيد ظريفٍ" على الوصف لم يجز ،لأن المعرفة لا توصف بالنكرة .

فإن قلت :" مررت بزيد ظريفا" من غير ألف ولام نصبته على القطع(٢)، نحو:"هذا محمد عاقلا "، و﴿لَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾(٣) و﴿هَذَا بَعْلِي شَيخاً﴾(٤) و﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾(٥)، نصب الكل بنزع الألف واللام .

وإن قدمت نعتَ النكرةِ على المنعوت نصبتَه بكل حال نحو:"عندي ظريفاً غلامٌ ، و:

"لِسَلْمَى مُوحِشاً طَلَلٌ"(٦)

والتقدير: عندي غلامٌ ظريفٌ ، فلما قدمت النعت على المنعوت نصبته على(٧) الحال في قول البصريين(٨) ، وعلى الخلاف في قول الكوفيين(٩)، وعلى ذلك قوله:﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾(١٠)، قيل"أحد" اسم كان ، و"له" خبر كان، وانتصب "كفوا" لأنه / نعت نكرة متقدمة ، وتقدير الآية على هذا:" ولم يكن أحد له كفواً ، وأنشد:

٨٢ ب

---

(١)سورة النساء الآية ٧٥، والشاهد قوله: ﴿الظالم﴾ ولم يقل: الظالمة؛ لأنه لا يتبع ما قبله في التأنيث، وإنما يتبع ما بعده .

(٢) أي على الحال، وقد تكلمت عليه في مبحث المصطلحات ص ٦٠ .

(٣)سورة النحل الآية٥٢ .

(٤)سورة هود الآية ٧٢ .

(٥)سورة الاعراف الآية ٧٣ ، وسورة هود الآية٦٤ .

(٦) هذا صدر بيت من مجزوء الوافر، وعجزه : (يلوح كأنه خلل) وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢(هارون)، والمقاصد النحوية ١٦٣/٣، وشرح التصريح ٣٧٥/١، والخزانة ٢١١/٣، وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١٦٧/١، والخصائص ٤٩٢/٢، وشرح شذور الذهب ٣٢، والصحاح ١٠٢٥/٣، ويروى: "لمية" و"لعزة" بدل "لسلمى" . الشاهد (موحشاً) نصب على الحال لما قدمت الصفة .

(٧)كلمة"على" مكررة في الأصل .

(٨)ينظر الكتاب ٥٤/١، ٥٥ ،والجمل للزجاجي١٥ ، وإعراب القران للنحاس٣٢١/٥، والبحر٥٢٨/٨ ،

(٩)ينظر معاني القران للفراء ٢٩٩/٣ .

(١٠)سورة الاخلاص الآية٤ .

وَبالجِسْـمِ مِنِّي بَيِّناً لَـو نَظَـرْتِـهِ   شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَخِبري العَيْنَ تُخْبرِ(١)

وقيل : ارتفع "أحد" لأنه اسم كان و"كفوا" انتصب لأنه خبر كان(٢) . وقد ذكرنا فصل تقديم النعت على المنعوت في " باب الحال(٣)" .

(فصل) :

وقولنا ينبغي أن يكون الصفة وفق الموصوف في التأنيث والتذكير(٤) لسنا نريد بذلك الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث ـ كـ"فعيل" بمعنى" مفعول" وأمثاله ، تقول:" رجل قتيل ، وامرأة قتيل" ـ وإنما أردنا الذي عليه أكثر الكلام ، وأردنا أنه لا يجوز لك أن تذكر صفة قد أجريتها على مؤنث بغير علامة التأنيث مع أنها مما يدخله علامة التأنيث ، نحو أن تقول:"مررت بامرأة قائم" فَتُذَكِّرُ "قائماً" مع أنهم قد وضعوه على أن يدخلوا عليه التاء إذا أرادوا به المؤنث ، فاعرفه إن شاء الله .

(فصل) :

وقد يوجد في بعض المواضع ألفاظ شبيهة بالمعارف ، توصف بها النكرات وليست على ظاهرها ، نحوقولهم:"هذا رجلٌ مثلُكَ ، ونظرت إلى رجلٍ شبهِك ، وشرعُكَ(٥) من رجل ، وهذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ وشاتمُ بَكْرٍ" فتجري هذه الألفاظ أوصافا على

---

(١)البيت من بحر الطويل ولم أقف على نسبته ، وهو في الكتاب ١٢٣/٢، وشرح ابن عقيل٦٣٤/١ ،وشرح الاشموني ١٧٥/٢ ، والعيني١٤٧/٣، والشاهد"بَيِّناً" حيث تقدمت الصفة (بَيِّناً) فنصبت على الحال (شحوب بين) ، ورواية المصادر "وان تستشهدي العين تشهد" بالدال و"شحوب" مصدر شحب إذا تغير لونه .

(٢)هذا مذهب أكثر النحويين ينظر إعراب القران للنحاس٣١٢/٥.

(٣)ينظر ص٢٨٣ وما بعدها .

(٤) ص: ٣٩٣ .

(٥) أي: "كاف" وأصلها"رجل شرعك من رجل" نعت له بكماله . ينظر اللسان (شرع) ١٧٨/٨ .

النكرات ، وإن كُنَّ مضافات إلى المعارف ، لتقديرك فيهن الانفصال ، وأنهن لا يخصصن شيئا بعينه ،كما ذكرنا في "باب الإضافة"(١) .

(فصل) :

ومن الصفات "أفعل التفضيل "

اعلم أن التفضيل بـ" من" يستوي فيه المذكر والمؤنث، والواحد والجمع تقول:" زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو" وقال ا لله تعالى:﴿إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى﴾(٢) ، فإن أدخلت عليه الألف واللام سقطت "من" ، لأنه لا يجوز الجمع بينهما / وبين الألف واللام ، تقول:" زيد الافضل" ، ولاتقول:" زيد الأفضل من عمرو"، ثم انه يثنى ويجمع في هذه الحالة ، فيقال: "الزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون "، وإن شئت "الأفاضل" . وإن أردت المؤنث استأنفت له صيغة وهي" فعلى" ، فقلت:"هند الكُبْرَى والفُضْلَى" ، ثم يثنى ويجمع، فتقول:" الفُضْلَيَان والكُبْرَيَان ، والفُضْلَيَات والفُضَل".

٨٣ م

واعلم أنه لايجوز استعمال "فعلى" في هذا الباب بغير الألف واللام وبالإضافة ، وكذلك "أفعل" ، لأنها في معنى ذم(٣) ، فلو قلت :" هذه صغرى ، وهذه حسنى ، وهند فضلى" لم يجز ، فإن جاء شيء من ذلك لم يعتد به ، وقول أبي نواس:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا   حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ(٤)

---

(١)ينظرص٣٨٢ .

(٢)سورة النجم الآية٥٢ .

(٣) هكذا في الأصل، ولعل الصواب أنها في معنى "من"، إذ المعنى المراد أن أفعل التفضيل هو لا بد وأن يكون في معنى من، ولا تستخدم على غير ذلك .

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوانه ص٤٠، وفي المفصل ص٢٨١، وشرح المفصل٦/١٠٠/١٠٢، وأوضح المسالك٣/٢٨٧، والمغني ٣٨٠، وشرح التصريح٢/١٠٢، وشرح الاشموني٣//٤٨/٥٢،

=

مما يتجوز فيه المحدثون ، ولا يصلح الأخذ به والقياس عليه .

وحكم "أفعل" إذا لم يكن معه "من" هذا الحكم(١) ، فلا يجوز أن تقول:"زيد أفضل" وأنت لا تريد"من" .

واعلم أن الإضافة في ــ "أفعل من كذا ــ تُعَاقِبُ "مِنْ" كما عَاقَبَ الألف واللام (٢)، تقول: "زيد أفضل القوم" ، ويتغير المعنى بالإضافة ، وهو أنـك إذا قلت :"زيـد أفضـل القوم" كان"زيد" واحدا منهم ، فأفعل التفضيل لا يضاف أبدا إلا إلى ما هو بعض منه ، ولذلك لا يجوز أن تقول :"زيد أفضل الحمير" ، لأن الإنسان لا يكون من الحمير ، وقد يجوز شبيه هذا إذا لم تضـف وجئـت بـ"مـن" ، تقـول:" الرجـال أفضـل مـن النسـاء ، والإنسان أفضل من البهيمة" فيستقيم ، ولو أضفت كان محالاً .

ثم اعلم أنه يجوز فيه مع الإضافة أن تجريه مجراه إذا كان معه"من"، في أن تسوي بـين الواحد والاثنين ، والمؤنث والمذكر ، تقول: "زيد أفضل القوم ، وهنـد أفضـل النسـاء ، والزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم" قـال ا لله تعـالى(٣)﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْـرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ﴾، قال الشاعر:

= والمقاصد النحوية ٥٢/٤ .

(١) أي: لا يجوز استعماله بعد الألف واللام والإضافة .

(٢)أي: كما عاقب الألف واللام من .

(٣)سورة البقرة الآية ٩٦ .

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَينِ جِيداً وَسَالِفَةً وَأَحْسَنَهُ قَذَالاً(١)

ولم يقل : حسنى، فاعرفه / . ٨٣ ب

قال الفراء:" ويجوز لك أن تؤنث مع الإضافة فتقول:" جاءتني صغراهن"(٢) وقد تجمع العرب ذلك عند الإضافة على "أفاعل" فتقول:" هؤلاء أصاغرهم(٣)"(٤) ، وجاء في الحديث :[أَحَبُّكُمْ إِلَى اللهِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً](٥)، قال: وسمعت في الإناث"أحاسنهُنَّ" وأنشد:

فِي هَضَبٍ لِبَنِي الأَطَاوِلِ(٦)

والهضبه أنثى ، وإنما جاز لك لأنك تقول في المذكر"هو أطول منك" وفي المؤنث"هي أطول منك" ، قال:" ولا تكاد العرب تقول:" الصغريات والكبريات" وهو صواب لو قيل ، وذلك قول الفراء(٧) .

---

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لذي الرمه في ديوانه ص٧٠ ، وفي المفصل ٢٧٨،٢٧٩، وشرح المفصل٦/٩٦، والدرر١/٣٤، والكامل٣/٥٤، والخصائص٢/٤١٩، وخزانة الادب٩/٣١٣، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب٤١٧، والهمع١/٢٠٥، وحاشية يس٢/١٠٤،

جيدا:هو العنق، وسالفة:خصلة الشعر التي تسترسل على الخد أو هي:مقدم العنق، قذالا: هو جماع مؤخر الرأس .

(٢) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٣) الصغرى تأنيث الأصغر، والجمع: الصغر، قال سيبويه: نسوة صغر، ولا يقال: قوم صاغر إلا بالألف واللام. اللسان (صغر) ٤/٤٥٨ .

(٤) ينظر الجمل٣٧٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي٢/١٠٤٢

(٥) ينظر سنن الترمذي ٤/٣٢٥ كتاب البر والصلة . ورياض الصالحين باب حسن الخلق ص٢٦٤ .

(٦) البيت مجهول ولم أقف على نسبته فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع .

(٧) لم أهتد إليه فيما اطلعت عليه من كتبه المطبوعة.

(الباب الثاني)
في حكم التوكيد

اعلم أن التوكيد: لفظ يتبع الاسم المؤكَّدَ، لرفع اللبس وإزالة الاتساع، وإنما تؤكد المعارف دون النكرات(١) مظهرها ومضمرها .

والأسماء التي يؤكد بها تسعة وهي: نفسُه، وكلُّه، وعينُه، وأجمعُ، وأجمعون، وجمعاء، وجمع، وكلا، وكلتا .تقول:" جاء زيد نفسُه، ورأيت زيدا نفسَه، ومررت بزيد نفسِه"، فقولك:"نفسه" تأكيد لـ"زيد" أردت به أن تنفي عن المخاطب الشك والشبهة، وألا يظن أنك أردت: أنه أتاك من يقوم مقامَ زيدٍ، من مختصٍّ به ، أو شبيه له ، وما يجري مجراه، وتقول:" جاءني زيد نفسُه ، والزيدان أنفسُهما ، والزيدون أنفسُهم ، وهند نفسها ، والهندان أنفسهما ، والهندات أنفسُهُنَّ . وتقول:"جاءني زيد عينه ، والزيدان أعينهما، والزيدون أعينهم" ،وكذلك:"عينُها ، وأعينُهُما ، وأعينُهُنَّ ، وهذا هو بعينه ، وهذا هو عينا(٢) ، ولا اخذ درهمي إلا بعينه ، وفلان عينُ الاديب وعينُ الفاضل" .

وتقول:" جاءني الجيشُ كلُّهُ أجمع ، ورأيتُهُ كلَّهُ أجمعَ، ومررت به كلِّهِ أجمعَ ، وجاء القوم كلُّهُم أجمعون / ، ورأيتهم كلَّهُم أجمعين ، ومررت بهم كلهم أجمعين ، وجاءت الفصيلة كلها جمعاء ، ورأيتها كلَّها جمعاءَ، ومررت بها كلِّها جمعاء ، وجاء النساء كلُّهُنَّ جُمَعُ ، ورأيتهُنَّ كلَّهُنَّ جُمَعَ ، ومررت بهن كلِّهِنِّ جمعَ" .

٨٤ أ

و"جُمَعَ" اسم لا ينصرف ، فيكون مفتوحا في موضع الجر ، لأنه معدول كـ"عمر" وغيره، وقولك:"جاء القوم أجمعون" تأكيد للقوم ، والمراد ألا يُظَنَّ أنه إنما أتاك أكثر القوم وأنك تجوزت وأطلقت اسم الجميع على الأكثر ، وكذلك الحكم في " كلِّهم" .

والفرق بين "أجمعين" وبين"كلهم" أنه يجوز أن يجيء"كلٌّ" غيرَ تأكيد ، فتقول:" جاءني كلهم ، ورأيت كلهم ، ومررت بكلهم" ، ولا يجوز ذلك في "أجمعين" فلا تقول:"جاءني أجمعون ، ورأيت أجمعين ، ومررت بأجمعين"، ولا يكون أبدا إلا تابعا لغيره ، كما ترى في قولك:"جاءني القوم أجمعون" .

---

(١) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة إذا كانت النكرة محددة معلومة نحو: يوم وفرسخ ونحوه. ينظر: شرح المفصل ٣/٤٤ .

(٢) "عينا" هنا ليست توكيداً، وإنما هي حال، أي: معينا .

ويجوز أن تجمع بين "كل" وأجمعين" فتتبع التأكيد تأكيدا، كقوله [تعالى](١): ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾(٢) .

ثم اعلم أن "أجمعون" تتبع "كُلّ" ، فلا يجوز أن يكون" أ جمعون" مقدَّماً على "كلهم"، لضعفها وقوة "كلّ" عليها ، بل يقال:" جاء القومُ كلُّهم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون"، تجري على هذا الترتيب، ولا يجوز تغيير ذلك وتقديم بعضها على بعض، وكذلك تقول:"جاء الفصيلة كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ بتعاءُ ، وجاء النساءُ كلُّهن جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ "، فأما "أكتعون" فاشتقاقه من قولهم:" حَولٌ كَتيعٌ"أي: تام، و"أبصعون" من البصع، وهو الجمع، قاله ابن الإعرابي(٣)، وقد قيل: أبضع بالضاد المعجمه ولكنه بالصاد أشهر. و"أبتعون" من البتع، وهو القوة والشدة، ومعنى هذه التوابع كلها شدة التوكيد، والغرض من التوكيد تقوية المؤكد وإحكامه .

أما الفرق بين" أجمعون" وكل" وأكتعون" أي: أنه ليس سبيل "أجمعون" مع "أكتعون" سبيل "أجمعون" مع "كلِّهم" ، وذلك أن كل واحد من "كل" و"أجمعون" يجوز / أن يكون تأكيدا على الانفراد، نحو:"جاءني القوم كلهم، وجاءني القوم أجمعون" فأما "أكتعون" فلا يكون تأكيدا على الانفراد، بل يجيء تابعا لـ"أجمعون" ، فهو نظير قولهم " حَسَنٌ بَسَنٌ" في أن الثاني لا يجيء حتى يجيء الاول .

٨٤ ب

واعلم أن"النفس والعين" يؤكّد بكلٍّ واحدٍ منهما الواحد والاثنان والجميع، فأما"كل" "وأجمعون" فلا يؤكد بهما إلا الجماعة ، وإنما لا يجوز تأكيد الشئ الواحد بـ"كل"و"اجمع من حيث هو واحد، فأما من حيث أجزاؤه وأبعاضه فيجوز إذا أردت أجزاءه، حتى لو قلت:" رأيت الشيءَ الواحدَ أَجْمَعَ " كان محالا ولكنك لو قلت:"قرأت الكتاب أجمع" جاز لأن الكتاب يشتمل على سطور وعلى معلوماتٍ كثيرةٍ ، وتقول إذا

---

(١)زيادة لا بد منها .

(٢) سورة الحجر الآية٣٠، وسورة ص الآية٧٣ .

(٣)ينظر اللسان٨ (بضع) ١٦/٨ .

أكدت مؤنثا على هذا المعنى :"رأيت الدار جمعاء "، تريد: رأيت بيوتها ومواضعها كلها.

ولا يجوز تأكيد النكرة بـ"كلّ" و" أجمعون" إلا أن يكون نكرة مؤقتة ـ نحو:"سرت يوما كله" ـ ففيه خلاف ، فلو قلت:" رأيت رجالاً كلّهُم" أو قلت:" رأيت رجالاً أجمعين " كان محالاً، وكذلك لا يستقيم أن تقول:" أكلت رغيفاً كلّه ، وسرت يوماً كلّه"، وذلك أن التأكيد بـ"كل" و"أجمعون" مخصوصٌ بالمعارف، وإنما لم يجز ذلك في النكرات، من أجل أن الغرض من التأكيد بـ"كلّ" و"أَجْمَعَ" أن يعُمَّ الجملة، وأن يَعْلَمَ السامعُ أنه لم يَشُذَّ عن الجملة شيء، فهذا ما لا شبهة فيه . ويبقى بعده أنه إذا كان الاسم دالا على محدودٍ هل يجوز تأكيده أم لا ؟ ، وقد أجاز الكوفيون ذلك(١) ، وأنشدوا:

قَدْ ضَرَبَ البَكْرَةَ يَوماً أَجْمَعَا(٢)

ويجوز على هذا القياس " أكلتُ رغيفاً أَجْمَعَ" ، والذي عليه الكلام أن التعريف شرط في صحة التأكيد بهما .

واعلم أن من شرط التأكيد "بالنفس"أنه إذا كان المؤكَّدُ ضَميراً(٣) مرفوعاً متصلاً

---

(١)ينظر الإنصاف٢/٤٥١ مسألة رقم ٦٣ .

(٢)البيت من بحر الرجز ولم أقف على نسبته، ينظر الانصاف ٤٥٥، وشرح المفصل ٣/٤٥، وشرح ابن عقيل٢/٢١١، والهمع٥/٢٠٤، وشرح الأشموني٣/٧٨، والمقاصد النحوية٤/٩٥، والدرر٢/١٥٧، وخزانة الادب ١/١٨٠، والمقرب١/٢٤٠.

ورواية المصادر: قد صرت البكرة يوما أجمعا . وصرت:صوّتت، والبكرة:بكرة البئر، وهي ما يستقى عليها .

(٣) في الأصل "ضمير مرفوع" وهو خطأ لأنه خبر كان .

- كتاء المتكلم أو المخاطب - أن لا يؤَكَّدَ به(١) حتى يؤتى بالضمير المنفصل ، معنى هذا أنه ينبغي لك أن تقول: / "خرجْتَ أنتَ نفسَكَ، وخرجْتُ أنا نفسِي، ولا يجوز خرجتَ نفسُكَ، وخرجْتُ نفسِي"(٢)، وكذلك الحكم في ضمير المستكن، تقول: "زيدٌ خَرَجَ هو نفسُهُ"، ولا تقول:" زيدٌ خَرَجَ نفسُهُ"، وعلى هذا فقس .

٨٥ أ

وأما ضمير المنصوب والمجرور فلا يحتاج في تأكيدهما بـ"النفس" إلى شئ من هذا النحو، تقول:" مررت بك نفسك، ورأيتك نفسك" ، وهذا قياس الباب .

(فصل) : في"كل"

لهذا اللفظ أحكامٌ كثيرة ذكرنا بعضها، ولنذكر ــ مما بقي ــ بعضه، فنقول: بنا حاجة إلى ذكر الحكم في افراده واضافته، وفي حكم إعراب خبره، وفي حكم توحيده وجمعه، وفي حكم تثنيته، فهذه أربعة أحكام .

الأول: في افراده واضافته، فنقول اعلم أنَّ"كلاًّ" لا يخلو عن معنى الإضافة ظاهرا أو مضمرا(٣)، فيفرد ويجعل اسما على حياله(٤) مع إضمار الإضافة، ولا يضاف إلا إلى جماعة أو إلى واحد يخرج مخرج الجماعة . فأما إضافته إلى الجماعة فنحو قولك:"كل القوم شاخصون" ، أي: كلٌّ واحدٍ من القوم شاخص . وأما اضافته إلى واحد يخرج مخرج الجماعة فنحو قولك:"كلُّ حيٍّ ميتٌ"، يريد بذلك أن الأحياء كلهم يموتون ، فهذا في إضافته ظاهرا .

---

(١) الضمير في "به" يعود على النفس.

(٢) وذلك خوفاً من اللبس، فقوله: خرجت نفسُك بمعنى فاضت، فتكون "نفسُك" فاعلاً لا توكيداً . .

(٣) بعده واو زائدة بعدها كلام مضروب ,

(٤) أي على حاله .

فأما إذا جعل اسما مفردا وأضمر الإضافة ـ فنحو:" جاءني كلٌّ منهم" ـ فيستعمل ـ غير مضاف ـ اسما كما ترى، غير أنه لا يخلو(١) من أن يكون القصدُ إلى جملة معلومة ، وجماعة قد جرى ذكرهم ، يعود التعميم بالكل اليهم، فلا تقول:"كلٌّ جاءني" حتى يكون قد جرى ذكر جماعة، أو يكون قد عرف منك القصد إلى جماعة وإن لم يجر لها ذكر .

ثم هٰذا المفردُ المضمر ـ أيضا ـ يكون تقدير اضافته إما إلى جمع ، وإما إلى واحد يخرج مخرج الجمع ، أما تقدير الإضافة إلى جمع فنحو قوله:﴿كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾(٢) يريد: كل قوم ، وقد جرى / ذكر "أقوام" قبل .

٨٥ ب

وأما تقدير الإضافة إلى واحد يخرج مخرج الجمع فنحو قوله تعالى:﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾(٣) معناه: كل أحد وكل عامل .

وأما حكم إعراب خبر هذا الاسم(٤) فهو أنه رفع سواء كان نعتا مقيما(٥) أو فعلا غابرا(٦) نحو:"كل القوم شاخص ، وكل القوم يشخص" ,

فأما حكم توحيد الخبر وجمعه فالغالب أنه يوحد في حال الإضافة والافراد معا، تقول:"كل القوم ذاهب" حملا على لفظ الكل، وربما جمع حملا على المعنى فيقال:"كل القوم ذاهبون"، إلا أن العالي من الكلام هو التوحيد، قال الله تعالى ـ في الحمل على المعنى ـ ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾(٧) . وكذلك حكم التوحيد والجمع إذا

---

(١) في الأصل"يخلوا .

(٢) سورة ق الآية ١٤.

(٣) سورة الاسراء الآية٨٤ .

(٤) يقصد اسم "كل" .

(٥) يقصد"بالمقيم" اسم الفاعل وهو مصطلح كوفي استخدمه الفراء، وقد تكلمت على ذلك في مبحث المصطلحات ص: ٦٠ . .

(٦)يقصد بالفعل الغابر الفعل المضارع .

(٧)سورة المؤمنون الآية٥٣، وسورة الروم الآية ٣٢ .

جعلته مفردا على تقديرالإضافة، تقول في عود الذكـر إليـه حمـلا على اللفـظ:"كـل خارج"، و﴿كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾(١)، و﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾(٢)،قد أفـرد الضمـير كما ترى فلم يقل على شاكلتهم" ، وتقول في عود الضمير على المعنى:"كل خارجون، قال ا لله تعالى:﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُون﴾(٣) و﴿وَكُلٌّ أَتَوهُ دَاخِرِينَ﴾(٤) .

فإن بعضت الجملة التي تريد تعميمها بـ"من" فقلت:" كلٌّ واحدٍ منهم، أو كلٌّ منهم" لم يجز أن تجمع الضمير، فلو قلت: كل واحد منه جاءني كان محـالا . وكذلـك الحكـم في تأنيث الضمير وتذكيره إذا أضفت الكل إلى مؤنث، فإن شئت ذكـرت حمـلا على لفظ الكل، فقلت:"كل امرأة خارج"، وإن شئت أنثت فقلـت:"كـل امـرأة خارجـة"، وعلى التأنيث بنى القران نحو قوله تعالى:﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوتِ﴾(٥).

(فصل) :

و"كلا" في تأكيد الاثنين كـ"كل" في تأكيد الجمع، وهذا اللفظ تثنيـة"كـل"(٦)، غـير أن البناء قد غير، فحذفت إحدى اللامـين، وكسـرت الكـاف المضمومـة، وصـير البنـاء على هجاءين من الألف والياء، ولا يستعمل إلا مضافا كلفظ"كل" ، غير / أن الكُلَّ قد يضاف إلى نكرة مؤقتة، ولفظ"كلا"لا يضاف إلا إلى معرفـة، وتؤنـث هـذا اللفـظ عنـد الإضافة إلى المؤنث، نحو:"كلتا المرأتين"، تقول في توحيد ضميره وتثنيته :"كلا الرجلـين قاما" حملا على المعنى، وإن شئت قلت:" كلا الرجلين قام"حملا على اللفـظ، والحمـل على المعنى والتثنية قليل الاستعمال(٧)، قال الشاعر ــ فجمع بين اللغتين ــ :

٨٦ م

---

(١)سبق ذكرها قريبا وهي من سورة ق الآية١٤ .

(٢)سبق ذكرها أيضا وهي من سورة الاسراء الآية٨٤ .

(٣)سورة الأنبياء الآية: ٩٣ .

(٤)سورة النمل الآية: ٨٧ .

(٥)سورة آل عمران الآية ١٨٥، وسورة الانبياء الآية٣٥، وسورة العنكبوت الآية٥٧ .

(٦) هذا ما ذهب إليه الكوفيون حيث يرون أن في "كلاً" تثنية لفظية ومعنوية، ويذهب البصريون إلى أن فيها إفراداً لفظياً وتثنيةمعنوية. ينظر: الإنصاف ٤٣٩/٢، وشرح الكافية ٢٩/١ .

(٧) ينظر: مغني اللبيب ٢٠٤/١ .

إِنَّ المَنِيَّةَ وَالحُتُوفَ كِلاَهُمَا   يُوفِي المَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي(١)

وقال آخر في التوحيد :

كِلاَ أَخَوَيْنَا إِنْ يُرَعْ يَدْعُ قَومَهُ   ذَوِي جَامِلٍ دَثْرٍ وَجَمْعٍ عَرَمْرَمِ(٢)

واعلم أنه يجوز لك في "كلا" أن تستعمله غير تاكيد كما جاز ذلك في"كل" تقول: "جاءني كلاهما، ومررت بكليهما، ورأيت كليهما" ، كما تقول:" جاءني كلهم، ورأيت كلهم، ومررت بكلهم" .

وتقول في توحيد ضمير المؤنث وتثنيته:"كلتا المرأتين قامتا"، وإن شئت"قامت" حملا على اللفظ والمعنى، قال الله تعالى:﴿كِلْتَا الجَنَّتَينِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾(٣) وقال الشاعر:

كِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسَهَا(٤)

تقول:" قام كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، وقام كلتا المرأتين ورأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين"، فمهما أضفت اللفظين جميعا إلى

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو للاسود بن يعفر . ديوانه٢٦، والمغني٢٠٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي٢/٥٥٣، والمفضليات٢١٦، وسمط اللآلى١٧٤ ، وبلا نسبة في مجاز القران٢/٣٨ .

(٢) البيت من بحر الطويل ولم أقف على نسبته، وجامل: صاحب الجمال، ودَثْر: الكثير من المال والابل ينظر اللسان (دثر) ٤/٢٧٧ .

(٣)سورة الكهف الآية٣٣ .

(٤) بحره الكامل ولم أقف على نسبته فيما اطلعت عليه من المظان وغيرها من كتب المصادر والمراجع .

المظهر كانتا بالألف على كل حال كما مضى، لأنهما اسمان مفردان غير مثنيين وإن أفادا التثنية، وإذا أضفتهما إلى مضمر كانتا في الرفع بالألف، وفي النصب والجر بالياء، نحو:"جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما، ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما" بناء على ظاهر اللفظ في سائر الأسامي المثنيات، وقد قال بعضهم:"كلتا" في جميع الأوقات على لفظ واحد(١)، نحو:" جاءتني المرأتان كلتاهما، ورأيت المرأتين كلتاهما، ومررت بالمرأتين كلتاهما" / .

٨٦ ب

(١) ينظر الهمع ١/١٣٦ .

(الباب الثالث)

في البدل

اعلم أن البـدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص، وهو أيضا تابع للاسم، تقول:"جعلت متاعَك بعضَه فوق بعضٍ"، فـ "بعضَه" بدل من "المتاع"، وإنما قيل: له بدل بمعنى: أنَّك قصدت أن تذكر المتاع على الجملة، ثم بدا لك أن تخص البعض، فأبدلته منه وتركته إليه، ومثله:"مررت بالقوم ثلاثتهم، وصرفت وجوهها أولَها"، أي: وجوهَ(١) الأَول .

وهو(٢) في الكلام على أربعة أضرب:

بدل البعض ، وبدل الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط والنسيان .

ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمظهر من المضمر، والمضمر من المظهر، والمضمر من المضمر، والمظهر من المظهر.

وعبرةُ(٣) البدل أن يصح الكلام بحذف الأول وإقامة الثاني مُقَامَهُ.

تقول في بدل البعض:"ضربتُ زيدا رأسَه، ومررت بالقوم ناسٍ منهم"، ومنه قوله:﴿وَ للهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً﴾(٤)

وتقول في بدل الكل:" قام زيدٌ أخُوكَ، ورأيت أخاك جعفراً"، ومنه قوله:﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ﴾(٥) فـ"صراطَ الذين" بدلٌ من "الصراطِ المستقيم" .

---

(١)هكذا في الأصل وكان الأولى أن يكون المعنى: أول وجوهَها .

(٢)اي: البدل.

(٣)أي: جملة القول في البدل.

(٤)سورة آل عمران الآية٩٧ .

(٥)سورة الفاتحة الآية ٦،٧ .

ومما اختلف فيه من هذه القاعدة في القرآن قوله تعالى:﴿إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ، اللهِ﴾(١) فالرفع على الابتداء ، لأن الذي قبلها رأسُ آيةٍ ، وسميت الآيةُ آيةً لأنها قطعةٌ منفصلةٌ من الآخرى، والجر على البدل من "العزيزِ الحميدِ" ونعتٌ له .

وحذاقُ النحويين(٢)لايسمونه(٣)نعتا، لأن النعت إنما هو تحليةٌ، نحو:"مررت بزيد الظريفِ"، فإن قلت:" مررتُ بالظريف زيدٍ" كان بدلا و لم يكن نعتا(٤) . وحكى عن بعضهم(٥) أنه قال:" الابتداء بالخفض قبيح"(٦)، وذلك غلط منه، لأنَّ الوقف والابتداء لا يوجب تغييرإعراب، ولو كان على ما زعم لوجب على من وقف/ على:﴿الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾(٧) أن يبتدئ (الرَّحمنُ الرَّحيمُ) بالرفع، وهذا واضح جدا(٨) .

٨٧ م

ومنها:﴿أَحْسَنَ الخَالِقِينَ، اللهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ﴾(٩)، فالنصب على البدل من

---

(١)سورة إبراهيم الآية ١،٢.

قرأ نافع وابن عامر"اللهُ" بالرفع وقرأ الباقون بالجر ينظر السبعة ٣٦٢، والكشف ٢/٢٥، والتيسير ١٣٤، وغيث النفع ١٨٥، وجامع البيان ١٣/١٧٩، والكشاف ٢/٣٦٥، والجامع لاحكام القرآن ٩/٣٣٩، ومفاتيح الغيب ١٩/٧٥، والحجة في القراءات السبع٢٠٢، وحجة القراءات ٣٧٦ .

(٢)يقصد نحاة البصرة، ينظر الحجة في القراءات السبع٢٠٢،٢٠٣ .

(٣)أي:لا يسمون البدل نعتا.

(٤)المعنى: أنه ما كان حلية للانسان جاءت بعد اسمه فهو نعت، وما بدأت فيه بالحلية ثم أتيت بعدها بالاسم فهو البدل،. ينظر: الحجة في القراءات السبع ٢٠٢-٢٠٣ .

(٥) قال بذلك: نصير ابن أبي نصير الرَّازي ثم البغدادي النحوي صاحب الكسائي المتوفى سنة ٢٤٠ هـ

(٦) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٣٤ .

(٧)سورة الفاتحة الآية ٢ .

(٨) النص لابن خالويه ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٣٤ .

(٩)سورة الصافات الآية ١٢٥،١٢٦ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (في رواية أبي بكر)ونافع وابن عامر(اللهُ ربكم ورب)وقرأحمزة والكسائي وعاصم(في رواية حفص)(اللهَ رَبَّكم)، ينظر السبعة٥٤٩، والكشف٢/٢٢٨، والتيسير١٨٧، وغيث النفع٢٨٣، والنشر٢/٣٦٠، وإعراب القرآن للنحاس٣/٤٣٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٩٣، والكشاف٣/٣٥٢، والجامع لأحكام القرآن١٥/١١٧، والبحر٧/٣٧٣، والحجة في القراءات السبع٣٠٤، وحجة القراءات٦١٠.

قوله:﴿أَحْسَنَ الخَالِقِينَ﴾، لأن(أَحْسَنَ) مفعول (تَذرونَ) و (الله) تعالى بدل منه إذ كان هو هو، لأن﴿أَحْسَنَ الخَالِقِينَ﴾ هو (الله ربكم ورب آبائكم)، والرفع على الاستئناف، أي:هو الله ربكم، وقال الشاعر:

فَإِنَّ لَهَا جَارَيْنِ لاَ يَغْدِرَانِهَا رَبِيبُ النَّبيِّ وَابْنُ خَيرِ الخَلاَئِقِ(١)

فاستأنف على معنى:هما ربيبُ.

ومنها:﴿ذَوَاتَي أُكُلٍ خَمْطٍ﴾(٢) و (أُكُلِ خَمْطٍ) بتنوين "الأكلِ" وترك تنوينه، فمن نون"الأُكل" أبدل " الخمطَ"منه، وهو اختيار أهل النحو، لأنَّ "أكلٍ" نعتُ الخمط"والشيءُ لا يضاف إلى نعته(٣)، ومن أضاف "الأكلَ" إلى "الخمط"قال:"الخمطُ جنسٌ من المأكولات والأكلُ أشياء مختلفة، فأضفته إلى (الخمط) كما تضاف الأنواع إلى الأجناس،(٣).

و"الخمط" ثمر الأراك، وهو البرير أيضا، واحدته بريرة(٤)، ومنه بريرة جارية عائشة - رضي الله عنها .

وتقول في بدل الاشتمال :"يعجبني زيدٌ عقلُه، وسُلب زيد ثوبُه"، ومعنى الاشتمال:

---

(١)البيت من بحر الطويل، وقائله معن بن أوس المزني كما في ديوانه ص: ٥٤، تحقيق عمر سليمان، وروايته:
ربيب النبي وابن خير الخلائف

وقد أورده الفراء في معاني القرآن٢/٤٠٧، وهو في الأغاني ١٢/٥٩ (طبعة دار الكتب)ومعجم ما استعجم للبكري ١/١٨٢، وأورده الفراء - رحمه الله - في ٢/١٧٨ على رواية (الخلائق) كما ورد هنا. والمقصود هنا عمر بن أبي سلمة، وعاصم بن عمر بن الخطاب . الشاهد (ربيب النبي وابن) فالرفع على الاستئناف لقوله تعالى ﴿الله ربكم﴾ على الاستئناف .

(٢) سورة سبأ الآية ١٦ .

قرأ أبو عمرو ويعقوب (أُكلِ خمطٍ) بترك التنوين، وقرأ باقي السبعة بالتنوين ينظر السبعة٥٢٨، والكشف٢/٢٠٥، والتيسير١٨٠، وغيث النفع٢٧٢، والنشر٢/٣٥٠، ومعاني القرآن للفراء٢/٣٥٨، والكشاف٣/٣٨٥، والبحر٧/٢٧١، والحجة في القراءات السبع٢٩٣ ، وحجة القراءات٥٨٧ .

(٣) يقصد بالنعت هنا ما يوسم به الشيء فيدل عليه ، فيكون هو في المعنى ، ولذلك كرهوا إضافته؛ لأن الشيءَ لا يضاف إلى نفسه ينظر الحجة في القراءات السبع ٢٩٣ .

(٤) ينظر معاني الفراء٢/٣٥٩، واللسان (خمط) ٧/٢٩٦ .

أنه لا يَنْقُصُ منه، ولكنه مما يتصل به ويشتمل عليه، ومنه قوله:﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ(١)﴾، " القتالُ" بدل من " الشهرِ الحرام" وهو من هذا الضرب، لأن الزمان يشتمل على ما يكون فيه .

وتقول في بدل الغلط:" مررت برجلٍ حمارٍ" أردتَ أن تقولَ:" مررتُ بحمارٍ" ، فغلطت وقلت "برجلٍ"، ثم استدركت ذلك وأبدلت منه فقلت:"حمارٍ"، وحق هذا أن يستدرك بـ" بل" نحو:"مررت برجل بل حمارٍ"، ولا يقع مثل هذا البدل في كلام فصيحٍ قرآن ولا شعر، ولا يجوز الحملُ عليه في التنزيل بوجهٍ من الوجوه .

وبدل المعرفة من المعرفة:" قام أخوك زيدٌ" وبدل النكرة من النكرة:"مررت برجل غلامِ امرأة" / والمعرفة من النكرة:"مررت برجلٍ زيدٍ" . والنكرة من المعرفة:" ضربت زيدا رجلا عاقلا". والمظهر من المضمر:" مررت به أبي محمد" قال الشاعر :

٨٧ ب

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَومِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ(٢)

جر"حاتما" لأنه بدل من الهاء في "جوده" . والمضمر من المظهر:" رأيت زيدا إياه" . والمضمر من المضمر:"رأيته إياه" .

---

(١) سورة البقرة الآية٢١٧ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه٢/٢٩٧، واللُمع١٤٥، وشرح المفصل٢/٦٩، وشرح شذور الذهب٢٤٥، والمقاصد النحوية٤/٨٦،والكامل١/٢٣٤،

ونصه في الديوان:

عَلَى سَاعَةٍ لَو كَانَ فِي القَومِ حَاتِمٌ عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

وعليه فالجر على الإضافة، ولا شاهد على هذه الرواية، والفرزدق يفتخر في البيت بإيثاره الماء غيرَه .

(الباب الرابع)

في عطف البيان

معنى عطف البيان: أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل(١)، نحو:" جاءني أبو عبد ا لله زيد"، ذكرت الرجل أولاً بكنيته، ثم خشيت أن يلتبس على السامع، فبينته بالاسم فقلت:"زيدٌ"، وإنما تفعل ذلك إذا كان الرجل باسمه أعرف منه بكنيته، فإن اتفق أن يكون الرجل بالكنية أعرف منه بالاسم جعلت الكنية عطف بيان على الاسم، فقلت:" جاءني زيدٌ أبو عبد ا لله"، وكذا تبينُ أبدا بالأعرف الأخص ما هو دونه في المعرفة والخصوص، ومن عطف البيان:" جاءني أخوك زيد، ولقيت صاحبك عمرا" .

---

(١) يقصد إقامة الأسماء الجامدة مقام الأسماء المشتقة .

(الباب الخامس)

في العطف وهو النسق

وحروفه عشرة ، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن الخفيفة، وأم، وإما مكسورة مكررة، وحتى، وقد مضى ذكرها(١) .

وقيل(٢): ليس"إما" من حروف العطف فهي إذاً تسعة، والحذاق من أهل النحو يعدون الحروف خمسة: الواو،والفاء، وثم، وأو، ولا، وقد يزاد إليها أربعة أخرى.

فهذه الحروف تجتمع في إدخال الثاني في إعراب الأول، ومعانيها مختلفة، لكل واحد منها معنى في العطف .

فالواو للجمع ، وليس فيها دليل على الترتيب، تقول:" جاءني زيد وعمرو"، فتدل بالواو على أن المجيء كان منهما، وأنه قد كان من هذا كما قد كان من ذاك على السواء؛ فأما بيان أن المجيء كان أولامن هذا وكان المجئ الثاني بعده فليس في "**الواو**" دليل عليه، / ولهذا جاءت "**الواو**" في الشيء لا يَتَصَوَّرُ فيه الترتيب البتَّةَ،نحو:"اشترك زيد وعمرو، واختصم بكر وخلف" وما أشبه ذلك من الأفعال التي تقتضي فاعلين وأكثر ولايصح وقوعها من الواحد،وقد ذكرنا كيفية ذلك في"كتاب الأدوات"(٣) قبل .

٨٨ م

و "**الفاء**" للتعقيب، وهي توجب الفعل لهما معا على أن الثاني متأخر، وفيها دليل على أن المبدوء به في اللفظ مبدوء به في المعنى، فإذا قلت:" جاءني زيد فعمرو" كنت

---

(١) ينظر ص ٣٦٨ .

(٢) هذا قول يونس والفارسي وابن كيسان ينظر المغني ١/٥٩ .

(٣)أحد كتبه التي اشار اليها في المقدمة ينظر ص: ١٠٧-١٠٨. وينظر مبحث آثاره العلمية ص: ٢٥ .

قد أوجبت تأخر "عمرو" عن "زيد" في المعنى، وتقدم "زيد" عليه، ولا يصح الفاء حيث لا يُتصور الترتيب، فلو قلت:" اشترك زيد فعمرو" كان محالا، لأنه لا يُتصور أن يقع الاشتراك من"زيد" وحده حتى يُجعل مقدَّما عليه في فعله على "عمرو" ، بل هو معنى لا يتصور إلا بين اثنين أو أكثر .

و " **ثم** " للتعقيب فتوجب الفعل لهما معا ، غير أن بين الفعلين مهلة وتراخيا، تقول:" جاءني زيد ثم عمرو" فتدل على أن مجئ" عمرو" كان بعد" زيد" وأنه كان بينهما بعض المهلة والتراخي، ولا يصلح الفاء حيث يكون المعنى على التراخي، بل لا يكون إلا حيث يراد الحاق(١) الثاني بالأول من غير مُهلة .

و "**أو**" يوجب الفعل لأحد الشيئين أو الأشياء على الشك، بيان ذلك أنك تقول : "جاءني زيد أو عمرو" فيكون المعنى على أنك أثبتَّ المجئ لأحدهما لا بعينه، فهذا أصله، ثم إن كان الكلام خبراً، كان " أو" للشك كما رأيت، وإن كان أمرا كان للتخيير، كقولك:"اضرب زيدا أو عمرا"(٢)، قد أمرته بأن يضرب أحدهما، ثم خيرته في ذلك، فأيُّهما ضربَ كان مطيعا ، ولا يجوز له الجمع بينهما، ولو قلت:"اضرب زيدا وعمرا" لم يكن ممتثلاً أمْركَ حتى يضربَ كلَّ واحدٍ منهما .

ولـ "**أو**" معنى ثالث وهو: الإباحة، ومثاله قولك:" جالس الحسن أو ابن سيرين"، قد جوزت في هذا أن يجمَعَ بينهما، وأن يقتَصِرَ على أحدهما، أي: قد أبحت لك بمجالسة هذا الضرب من الناس . فهي إذا لأحد / الشيئين، إلا أنه على سبيل الجواز دون الوجوب، أعني: أنك لم تَحْظُرْ عليه إذا جالس هذا أن يجالس ذاك، كما فعلت ذلك في قولك:"اضرب زيدا أو عمرا، وكُلِ السمك أو اشرب اللبن"، ولم توجب عليه الجمع بينهما كما توجبه بالواو(٣) بل أبحت له أن يجالس هذا الجنس من العلماء من غير حظر وتقدم . ٨٨ ب

---

(١) كلمة"إلحاق" مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل"عمروا" .

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل .

و "**بل** " للإضراب عن الأول والإثبات للثاني ، كقولك:"جاءني زيد بل عمرو"، بدأت أولا فأثبت المجئ لـ"زيدٍ" ثم أضربت عن ذلك وتركته وأثبته لـ"عمرو" .

و"**لكنْ**"(١) للاستدراك،نحو:" ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو" ، غير أنه لا يستدرك بها إلا بعد النفي إذا كانت عاطفة اسما على اسم كما ترى ، ولو قلت:" قام زيد لكن عمرو" لم يجز ، فإن عطفت جملة من الكلام على جملة جاز أن يستدرك بها حينئذ بعد الاثبات إلا أنه ينبغي أن يكون في الجملة الثانية نفي ، كقولك:"جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ"

وموضوع هذا اللفظ في أصله ــ الذي هو التثقيل ــ أن يكون لترك قصة مخالفة إلى قصة ، فأنت أبدا تَخرُجُ بها من جملة إلى خلافها ، فإما أن تنفي في الأول شيئا تثبته في الثاني ، نحو:" ما جاءني زيد لكنَّ عمراً حاضرٌ"، أو تثبت في الأول شيئا تنفيه في الثاني ،كقولك "جاءني زيد لكنَّ عمراً لم يجئ ، أو لكنَّ عمراً غائبٌ"، وعلى هذا القياس .

ولا يصح العطف بها(٢) إلا بعد التخفيف ، لأنها إذا كانت مُثَقَّلَةً كانت عاملة برأسها ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، وحرفُ العطف كانَ موضوعا لأنْ يتبع الثاني الأول في إعرابٍ قد وَجَب للأول بعامل دخلَ عليه ، ولا يكون له عملٌ على الإنفراد.

و "أم" للاستفهام ، ولها موضعان :

أحدهما: أن تقع معادلة لهمزة الاستفهام بمعنى"أي"، وهي في هذا الوجه تسمى متصلة .

والثاني : أن تكون منقطعة على معنى "بل" .

---

(١) بدأ المؤلف بالحديث عن "لكن" المخففة أولاً ثم الثقيلة كما يأتي .

(٢) الضمير يعود على "لكنَّ" .

٨٩ م

تقول في المتصلة:" أزيد عندك أم عمرو"، ألا ترى أن المعنى : أَيُّهما عندك/، وكذلك قولك:"أقائم زيد أم قاعد"؟ لأن المعنى : أي هذين الفعلين كان منك(١)، وما أشبهه .

أما المنقطعة فإنه لا يكون في الكلام معنى"أيّ"، ويكون"أم" استفهاما مستأنفا ، ومثاله قولك:"أزيد عندك أم عمرو"، لم ترد أن تقول:" أَيُّهُمَا"، ولكنك بدأت أولا فقلت:"أزيد عندك"، على أنه ليس من شأنك أن تستفهم إلا عنه ، ثم بدا لك أن تترك استفهامك هذا وتستأنف استفهاما عن "عمرٍو" فقلت:"أم عندك عمرٌو" ، "أم" في هذا الوجه بمنزلة"بل" والهمزةِ جميعا ، لأنها تفيد الاضراب والاستفهام معا ، فأنت في قولك:" أم عندك عمرو" بمنزلة أن تقول:" بل أعندك عمرو" ، ومثله قولهم :"إنها لإبل أم شاء"(٢). جرى صدر كلامه على اليقين ثم أدركه الشّكُّ ، فاستثبت فيها واستانف استفهاما عن" الشاة" فقال:"أم شاءٌ"، لأن ما بعد "بل" متحقق ، وما بعد "أم" مشكوك فيه مسئول عنه ، قال الشاعر:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرُوْمُ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ(٣)

---

(١) هكذا في الأصل، والأولى أن يقول: "كان منه" أي: من زيد .

(٢) ينظر الكتاب ١٧٢/٣، والهادي في الإعراب إلى طرق الصواب لابن القبيصي ١٢٦ .

(٣) البيتان من بحر البسيط ، وهما لعلقمة الفحل . في ديوانه ص٥٠، وفي الكتاب ١٣٩/٣، والمقتضب ٢٩٠/٣، والهمع ٣٩٣/٤، والدرر ١٧٧/٢، وخزانة الادب ٢٨٦/١١، والمفضليات ٣٩٧، والمحتسب ٢٩١/٢ .

و "لا" للنفي بعد الاثبات ، يوجب الفعل للأول وينفيه عن الثاني ، تقول:"جاءني زيد لا عمرو" فتنفي عن الثاني ما أثبته للأول ، واللفظ المعروف فيها أن يقال: ينفي عن الثاني ما وجب للأول ، وشرحها قد مضى في الأدوات(١) .

و "إما" معناها كمعنى "أو" في الشك والإباحة والتخيير ، تقول:"قام إما بشر وإما بكر، وكُلْ إما خبزاً وإما لحماً"، إلا أنها أقعد في لفظ الشك من"أو" ، ألا ترى أنك تبتدئ بها شاكا فتقول:"قام إما زيد وإما عمرو"، و "أو" يمضي صدر كلامه على اليقين ، ثم يأتي بـ"أو" فيما بعد ، فيعود الشك ساريا من آخر الكلام إلى أوله .

وأما"حتى" فللغاية ، تقول:" جاءني القومُ حتى زيدٌ" ، فدل على أن "زيدا" هو الغايةُ والذي لا يتوهم أن يكون قد نُفى من القوم(٢) / بعدَهُ أحَدٌ ، ويقال في "حتى" إذا كانت عاطفة إنها تكون لتعظيم أو لتحقير ، فمثال التعظيم:"مات الناس حتى الأنبياء"، ومثال التحقير:"قدم الحجاجُ حتى المشاةُ"، وإنما وجب اعتبار التعظيم والتحقير فيها من أجل أنها موضوعة للغاية ، ومعلوم أن الجنس ينتهي إذا أردت المزية إلى أعلاه ، وإذا أردت خلافها إلى أدناه . ٨٩ ب

واعلم أن لـ"حتى" شرطا في العطف ليس ذلك لغيرها ، وهو أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه ، فلو قلت:" جاءني القوم حتى حمارٌ" لم يجز ؛ لأن الحمار لا يكونُ من القوم ، والسبب في ذلك ماذكرنا من اقتضائها معنى الغاية .

وقد مضى في "حتى" أنها تكون حرفَ جر كـ"إلى" ، وذكرنا وجوهها(٣) ، فينبغي أن تعلم أنه إذا كان المذكور قبلها فاعلا ـــ كالقوم في قولك: "جاءني القوم"ـــ كان

---

(١) أحد كتبه التي أشار إليها في المقدمة وقد تكلمت عنه في مبحث آثاره العلمية ص ٢٥ .

(٢) حرف "م" في الأصل مكرر.

(٣) ينظر "باب حتى" ص٣٦٨ وما بعدها .

العطف أحسنَ من الجر(١) ، [و](٢) الرفع في"القوم"(٣) أحسنُ ، ولا يحسن أن تقول:" حتى زيدٍ" بالجر ، وإن كان المذكور قبل "حتى" مفعولا ــ كالسمكة في قولك:"أكلتُ السَّمَكَةَ [حتَّى رأسِهَا] (٤)" ــ كان كلٌّ واحد من العطف والجر حسنا جميلا .

واعلم أن حمل الاسم بعد"حتى" على الابتداء ، وأنَّ له خبرا محذوفاً ــ كما قدمنا في بابه ــ لا يستقيم في كل شيء ، إنما يجوز ذلك في بعض المواضع دون بعض ، فلو قلت: "ضربت القوم حتى زيد" بالرفع ــ تزعم أنك أردت"حتى زيدٌ مضروب"ــ لم يجز ، ويكون الخبر بعدها في كثير من الأمر معنىً لا يتُصور أن يكون في الفعل الذي مضى دلالة عليه ، كقوله:

وَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(٥)

قوله:"ماءُ دِجْلَةَ أشكلُ" جملة من المبتدأ والخبر ، قد وقعت بعد "حتى" ، ولو حاولتَ أن تحذف هذا الخبر حاولت محالا ، لأنك لا تجد فيما قبل "حتى" دليلا عليه ، كما كان في قولك:"أكلت السمكَة حتى رأسُها" دليل على"ماكولٌ / من قولك: "حتى رأسُها مأكولٌ". ٩٠م

ومما(٦) اختلف فيه في القرآن قوله في سورة المائدة قوله:﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنَ..﴾ إلى آخر قوله:﴿والجُرُوْحَ قِصَاصٌ﴾(٧) ، فالرفع في "العين" وأخواتها على الابتداء ، إذ

---

(١) الترجيح له ولم أجدهعند غيره فيما اطلعت عليه من كتب النحو .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٣) هكذا في الأصل، ولعل الصواب أن يقول: والرفع في "زيد" أحسن؛ لأنه هو المعطوف، وأما "القوم" فهو مرفوع قولاً واحداً .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة ليست في الأصل .

(٥) سبق الحديث عنه ص٣٦٩ .

(٦) بدأ هنا في الحديث عن الجملة الاستئنافية والمعطوفة بصرف النظر عما بعد حتى .

(٧) سورة المائدة الآية٤٥ .

قرأ الكسائي (والعين)بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب ، ينظر السبعة٢٤٤، والكشف١/٤٠٩، والتيسير٩٩، وغيث النفع١١١، والنشر٢/٢٥٤، والجامع لأحكام القرآن٦/١٩٣، والبحر٣/٤٩٤، ومفاتيح الغيب١٢/٦، ومعاني القرآن للفراء١/٣٠٩، وإعراب القرآن للنحاس٢/٢٢، وحجة القراءات٢٦٦ .

ثم اسم"أنَّ" وخبره بقوله:﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾(١) ، والنصب فيها على العطف .

ومنها في سورة الأنعام :﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّتٍ مِنْ أَعْنَابٍ﴾(٢)، فالرفع في"جناتٌ" عطف على"قِنْوَانٌ"، وقيل بل على الابتداء واضمار فعل بعدها ، يعني: وجنات من أعنابٍ أخْرجناها ، والنصب عطف على"خَضِراً" ، أي: فأخرجنا منه خَضِراً وجنات .

ومنها في سورة الأعراف قوله:﴿يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾(٣) فمن رفع فعلى الابتداء ، والواو واو حال ، كقولك:" لقيت زيدا وأبوه خارج" ، أي: وأبوه هذه حالته ، ومن نصب فعلى اضمار فعل ، يعني: وجعل الشمسَ.

ومنها في سورة التوبة﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾(٤)

---

(١) سبق ذكرها قريبا ص ٤١٧ .

(٢) سورة الانعام الآية٩٩ .

قرأ أبو بكر في روايةٍ عنه عن عاصم ، والأعمش ، ومحمد بن أبي ليلى ، والحسن والمطوعي والأعشى والبرجمي ويحيى بن يعمر وابن مسعود(وجناتٌ) بالرفع، وقرأ السبعة بالنصب . ينظر الإتحاف٢١٤، وجامع البيان٢٩٤/٧، والبحر١٩٠/٤، ومعاني القرآن للفراء٣٤٧/١، واملاء ما من به الرحمن٢٥٥/١، والحجة في القراءات السبع١٤٦، وحجة القراءات٢٦٤ .

(٣)سورة الاعراف الآية٥٤.

قرأ ابن عامر(والشمسُ والقمرُ والنجومُ مُسَخَّرَاتٌ)وقرأ الباقون بالنصب. ينظر السبعة٢٨٢، ٢٨٣، والكشف٤٦٥/١، والتيسير١١٠، وغيث النفع١٣٤، والنشر٢٦٩/٢، والإتحاف٢٢٥، والكشاف٨٣/٢، والبحر٣٠٩/٤، ومفاتيح الغيب١١٨/١٤، والحجة في القراءات السبع ١٥٦، وحجة القراءات ٢٨٤ .

(٤) سورة التوبة الآية ٤٠

=

فالرفع على الابتداء ، وما بعدها خبرها ، والنصب على العطف على "كلمة الذين" .

ومنها ـ فيها أيضا ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ﴾(١) ، فخفضُ " الرحمة" عطفٌ على "خيرٍ" ، يعني: أذنُ خيرٍ ورحمةٍ ، ومن رفع فعلى الابتداء أو العطف على "أذنُ" .

ومنها ـ فيها ـ ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ﴾(٢) ، فمن خفض "الأنصار" فهو عطفٌ على "المهاجرين" ومن رفع عطف على ﴿ السابقون ﴾ .

= قرأ يعقوب والأعمش والحسن والمطوعي(وكلمةَ الله) بالنصب ، وقرأ السبعة بالرفع. ينظر النشر٢/٢٧٩، والاتحاف٢٤٢، والتحبير١١٧، والكشاف٢/١٩١، والجامع لاحكام القرآن٨/١٤٩، والبحر٥/٤٤، ومفاتيح الغيب١٦/٦٩، وروح المعاني١٠/٩٩، وإعراب القرآن للنحاس٢/٢١٦، واملاء ما من به الرحمن٢/١٥ .

(١) سورة التوبة الآية ٦١ .

قرأ حمزة (ورحمةٍ) بالخفض وقرأ الباقون بالرفع . ينظر السبعة٣١٥، والكشف١/٥٠٣، والتيسير١١٨، والنشر٢/٢٨٠، والإتحاف٢٤٣، وجامع البيان١٠/١٦٨، والجامع لأحكام القرآن٨/١٩٢، والبحر٥/٦٢،٦٣، ومفاتيح الغيب١٦/١١٦، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٤٤، والحجة في القراءات السبع١٧٦، وحجة القراءات ٣١٩، ٣٢٠ .

(٢) سورة التوبة الآية ١٠٠ .

قرأ يعقوب وعمر بن الخطاب وقتادة والحسن البصري وعيسى الكوفي وسعيد بن أبي سعيد وطلحة (والأنصارُ)بالرفع ، وقرأالباقون بالخفض ، ينظر النشر٢/٢٨٠، والإتحاف٢٤٤، ومعاني القرآن للفراء١/٤٥٠، وجامع البيان١١/٨، والكشاف٢/٢١٠، والجامع لأحكام القرآن ٦/٢٣٥، والبحر ٥/٩٢، والمحتسب ١/٣٠٠، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢١ .

ومنها في سورة النحل﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾(١) ، فمن رفعها جعل الواو واو حال وابتداء ، فـ"الشمس" رفع بالابتداء و" القمرُ والنجُوم" نسقٌ عليها ، و"مسخراتٌ" رفع ، لأنها خبرها ، ومن نصب كلها عطف / على قوله:﴿لَكُمُ اللَّيْلَ﴾ .

٩٠ ب

ومنها في سورة هود﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾(٢)

فمن رفع فعلى الابتداء ، وخبره" ومن وراء" . والوراء هاهنا: ولد الولد(٣) ، وأقبل الشيخ ومعه ابنُ ابنٍ له، فقيل: هذا ابنك ؟ فقال: هو ابني من الوراء ، أي: هو ولد ولدي . ومن نصب عطف على "وبشرناها" كأنه جعل الكلام في معنى الهبة . اي: ووهبنا له يعقوب . وقال بعض النحويين:" موضعه خفض ، إلا أنّه لاينصرفُ"(٤) ، وهذا غلط

---

(١)سورة النحل الآية ١٢ .

قرأ ابن عامر (والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ) بالرفع ، وقرأ الباقون بنصب ذلك كله ، وروى حفص عن عاصم(والنجومُ مسخراتٌ) ونصب الباقي ، ينظر السبعة ٣٧٠، والكشف ٣٥/٢، والتيسير ١٣٧، وغيث النفع ١٩٠، والنشر ٣٠٣،٣٠٢/٢، والكشاف ٤٠٣/٢، والجامع لاحكام القرآن ٨٤،٨٣/١٠، والبحر ٤٧٩/٥، ومفاتيح الغيب ٤/٢٠، والحجة في القراءات السبع ٢٠٩، وحجة القراءات ٣٨٦ .

(٢) سورة هود الآية ٧١ . قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر والكسائي وعاصم(في رواية أبي بكر) (يعقوبُ) بالرفع ، وقرأ الباقون وعاصم في رواية حفص بالنصب ، ينظر السبعة ٣٣٨، والكشف ٥٣٤/١، والتيسير ١٢٥، وغيث النفع ١٦٨، والنشر ٢٩٠/٢، ومعاني الأخفش ٣٧٩/٢، وجامع البيان ٧٥/١٢، والكشاف ٢٨١/٢، والبحر ٢٤٤/٥، ومفاتيح الغيب ٢٦/١٨، والحجة في القراءات السبع ١٨٩، وحجة القراءات ٣٤٧ .

(٣) ينظر اللسان : (ورأ) ١٩٣/١، وجامع البيان ٧٤/١٢ .

(٤) قال بذلك الكسائي والأخفش وأبو حاتم ، ينظر معاني الأخفش ٥٧٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢ .

عند البصريين(١)، لانه لا يعطف على عاملين(٢) فلا يجوز أن تقول:" مررت بزيد في الدار والحجرةِ عمرٍو" .

ومنها في سورة الرعد قوله:﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾(٣) فالرفع عطف على﴿فِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ﴾(٣) أي: وفيها جناتٌ من أعناب وفيها زرع ونخيل؛ لأنَّ الجنات تكون من نخيل وأعناب ولا تكون من زرع . والجرُّ على المجاورة ، وذلك أن " الزرع" لما وقع بين النخيل والأعناب خفضوه للمجاورة ، فالتقدير: جناتٌ من أعناب ومن زرع ومن نخيل . وفيها معنى آخر ، وذلك أن العرب تُسمي كل نبت وشجر زرعا فيقولون: "هلك الزرع والضرع"، يذهبون بـ"الزرع" إلى كل ما يَنبُتُ ، وبـ" الضرع" إلى كل ما يُحلبُ .

واعلم أن هذه الحروف كما تعطف الاسم المفرد على مثله كذلك تعطف الجملة على الجملة ، ومثال عطفها الجملة على الجملة قولك:"زيد قائم وعمرو قاعد"، فقولك: "عمرو قاعد" جملة معطوفة بالواو على الجملة التي هي قولك:"زيد قائم"، فلا يجوز أن يقال : إن الواو عطفت مثلاً " عمراً " على " زيدٍ " لأنه إنما يُتصور عطف الاسم على الاسم بأن يشتركا في أمرٍ ، نحو أن تقول:"جاءني زيد

---

(١) ينظر الحجة في القراءات السبع ١٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٣.

(٢)يقصد بالعاملين:الباء و"من" في قوله تعالى﴿فبشرناها بإسحق ومن وراء اسحق يعقوبَ﴾ ..

(٣) سورة الرعد الآية ٤

قرأ عاصم (في رواية ابي بكر) ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي(وزرعٍ ونخيلٍ صنوانٍ وغيرِ صنوانٍ) بالخفض، وقرأ الباقون وعاصم(في رواية حفص) بالرفع ، ينظر السبعة ٣٥٦ والكشف ٢/٢٩٧ ، والتيسير ١٣١، وغيث النفع ١٨١، والنشر ٢/٢٩٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/٥٨، وجامع البيان ١٣/٩٨، والكشاف ٢/٣٤٩، والبحر ٥/٣٦٣، والحجة في القراءات السبع ١٩٩،٢٠٠، وحجة القراءات ٣٦٩ .

وعمرٌو"فتُشْرِكُ "عَمْراً" في المجئ ، و"رأيت زيداً وعمراً" فتشركه في وقوع الرؤية عليه ، وأنت إذا قلت: "زيد منطلق وعمرو خارج" فأفردت كل / واحد منهما بخبر استحال أن يكون هذا شريكا لذلك .

٩١ م

واعلم أن فائدة العطف يظهر – فضل ظهور – إذا كانت الجملة صلةً لموصول ، أو صفةً لموصوف ، أو خبراً لمبتدأ . فمثال الصلةِ قولك:"جاءني الذي أبوه منطلق وأخوه خارج"، إذا قدرت أن الجملة الثانية معطوفةٌ على الجملةِ الأولى كانت تماماً لـ"للَّذِي"، حتى لو سَكتَّ على الأولى لم يحصل الغرض ، ولصار" الذي" لغير من أردته ، لأنك أردت من اجتمع فيه الأمران ، دون الذي انفرد بأمر واحد ، ألا ترى أنك تقول:"إيتِ الذي أعطاك وكساك دون الذي أعطاك ولم يَكْسُكَ"، فيصير هذا بمنزلة أن تقول:"إيتِ زيداً دون عمرٍو" في أنَّ أحدهما غير الآخر .

ومثال الصفة قولك:"مررت برجل أبوه هاشمي وأمه مولّدة"، فتكون الجملة الثانية من تمام الصفة ، حتى لو لم تضمها مع الأولى لم يتمّ الاسم .

ومثال الخبر قولك:"زيد أبوه منطلق وأخوه خارج ، وعمرو وجههُ حسن وفعله قبيح" وما أشبه ذلك من الأخبار التي تقصد فيها أن تُخبر عن الشيء بأنه يجمع أمرين .

واعلم أنه كما يُعطف الاسم على الاسم – فيصير المعطوف شريكا للمعطوف عليه في إعرابه – كذلك يعطف الفعل على الفعل فيصير الثاني بذلك شريكا للأول في الإعراب ، تفسيره أنك تقول:"إن تعطني وتكرمني اشكركَ ، فيصيرُ "تكرمني" مجزوما بعطفك [له](١) على الفعل الأول الذي هو مجزوم بـ"إنْ" ، كما صار "عمرو" في قولك:"جاءني زيد وعمرو" مرفوعا بعطفك له على "زيدٍ" المرفوعِ بـ"جاءني" فافهم .

---

(١) زيادة يستقيم بها المعنى .

(فصل):

واعلم أن الاسم يعطفُ على الاسم إذا اتفقا في الحال(١) ، نحو قولك: "قال زيد وعمرو"، لأن القول يصح من كل واحد منهما ، ولا تقول:"مات زيد والشمسُ ؛ لأنه لا يصح موتها .وقوله تعالى:﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ﴾(٢) فإن قيل لِمَ لم يعطف " الشمسَ والقَمر" على "الليلِ" وقد اتفقا في الحال ؟ لأن كل واحد يصح أن يجعل ؟

قيل: نصبهما لأنه أعمل التنوين في "جاعلٍ" وإن لم يظهره ، فنصبه على نية التنوين(٣)، وقيل: بل نُصب لإضمار فعل بمجردٍ لهما ، يعني: وجعل الشمسَ والقمرَ(٤)، وكلٌّ حسنٌ.

وقال الفراء:"الأحسنُ إيقاع الفعل على"الشمس والقمر" لأنَّه حال بينهما وبين "الليل" بقوله"سكنا" قال: ولو لم يكن من " السكن" كانت الإضافة إلى"الشمس والقمر" أحسن فيكونان خفضا . قال: "والليلُ" في موضع نصب في المعنى ، فرد "الشمس والقمر" على معناه لما فرق بينهما بقوله"سكنا"(٥) .

---

(١) المقصود هو الاتفاق في المعنى .

(٢) سورة الانعام الآية٩٦، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر(وجاعلُ الليلِ) وقرأالباقون(وجعلَ الليلَ) بدون الف . ينظر السبعة ٢٦٣، والكشف ١/٤٤١، والنشر ٢/٣٦٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٨٤ .

(٣) هذا ما ذهب إليه الكسائي من جواز عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى المُضي ينظر الجمل٨٤ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الجمهور ينظر الجمل ٨٤، ٨٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٧٤، وحجة القراءات ٢٦٢ .

(٥) نص الفراء:" الليل في موضع نصب في المعنى. فردَّ" الشمسَ والقمرَ" على معناه لَما فرق بينهما بقوله"سكناً" فإذا لم تُفرق بينهما بشئ آثروا الخفض. وقد يجوز أن ينصب وان لم يحل بينهما بشئ.... وأحسنُ ذلك أن تحول بينهما بشئ ... " معاني لقرآن ١/٣٤٦.

والفعل يعطف على الفعل إذا اتفقا في الزمان ، نحو:"جاء زيد وذهب" لاتفاق زمانيهما، ولا تقول:"يجئ زيد وقعد" ولا"جاء / زيد ويقعد" ، لاختلاف زمانيهما . ٩١ ب
فأما قوله تعالى: ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾(١) فالتقدير فيه: كذبوا فريقا وقتلوا فريقا ، ذكر أحدهما بلفظ الماضي والآخر بلفظ المستقبل ، ليدل على الأمرين جميعا ، فإن ذلك كان شأنَهم ، ففيه معنى كذَبوا وقتلوا ويكذبون ويقتلون ، وقيل معناه: فريقا كذَّبوا لا يقتلون وفريقا كذبوا يقتلون ، فيكونُ "يقتلون" صفةً للفريق(٢) فلم يكن فيه عطف المستقبل على الماضي.

وأما قوله تعالى:﴿إن الذين كفروا ويصدون﴾(٣) فعطف بالمستقبل على الماضي ، لأن الصدَّ منهم كالدائم ، كأنه قال: إن الذين كفروا ومن شأنهم الصدُّ عن سبيل ا لله، قال الفراء(٤): ونظير هذا قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا وتطمئن قلوبُهم بذكر ا لله﴾(٥).

وقال الفراء(٤):"وان شئت قلت:"ردَّ يفعلون على فعلوا" ، لأنّ معناهما واحد، ونحوه قال الزجاج:"فإن معنى قوله"الذين كفروا": الذين هم كافرون ، فكأنه قال:

---

(١) سورة المائدة الآية ٧٠.

(٢) ينظر الجامع لاحكام القرآن ٢٤٧/٦ .

(٣) سورة الحج الآية ٢٥ .

(٤) نص الفراء:" رد يفعلون على فعلوا ، لأنّ معناهما كالواحد في الذي وغير الذي .. وردك يفعلون على فعلوا لأنك أردت : إن الذين كفروا يصدون بكفرهم ... وإن شئت قلت: الصد منهم كالدائم فاختير لهم يفعلون ، كأنك قلت: إن الذين كفروا ومن شأنهم الصد ... وقال:﴿الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم﴾ مثل ذلك" ، معاني القرآن ٢٢٠/٢، ٢٢١.

(٥) سورة الرعد الآية ٢٨.

"إن الكافرين والصادين، والمؤمنون والمطمئنون "(١). وقال أبو علي(٢):

"معناه: كفروا وصدوا ، لأنَّ الفعل المضارع يماثله الماضي"، قال:" ويجوز أن يكون المضارع على حاله، كأنَّه قال: إنَّ الذين كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون، وا لله اعلم بكتابه .

(فصل):

ولا يعطف الفعل على الاسم إلا أن يكونَ في الاسم معنى الفعل ، فيعطف الفعل عليه بناءً على معناه لا على لفظه، ومن ذلك قوله تعالى:﴿لا ذلولٌ تثير الأرضَ ولا تسقي الحرثَ﴾(٣)، دخلت "لا" في "تسقي" لأنَّهُ معطوف على "لا ذلولٌ" ، وإنما جاز عطف الفعل على الاسم لأن فيه معنى الفعل ، كما تقول:"زيدٌ صائمٌ ويصلي". ويجوز أن تكون "لا" مستأنفة ، ومعناه: لا ذلولٌ مثيرةٌ للارض وليست تسقي الحرث. قال مقاتل(٤): يقول: ليست بالذلول التي يُعمل عليها في الحرث ، وليست بالذلول التي يسقى عليها بالسواني الماء للحرث (٥)

(فصل):

واعلم أنه يجوز عطف المظهر على المضمر، والمضمر على المظهر /، والمضمر على المضمر، والمظهر على المظهر .

٩٢ م

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٢٠ في تفسير آية الحج، أما آية الرعد رقم ٢٨ فلم أجد إلى الزجاج في معناها، أو شيئاً كذا .

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه ومن المصادر والمراجع .

(٣) سورة البقرة الآية ٧١ .

(٤) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الازدي .

(٥) لم أقف على نصه فيما تيسر لي من كتبه المطبوعة وكتب التفاسير المشهورة ، ولعلّه في تفسيره الذي لم أتمكن من الحصول عليه.

تقول في المظهر على المضمر:"رأيته وبكرا، وجاءني ومحمد". وفي المضمر على المظهر:"جاء بشر وأنت" ، وفي المضمر على المضمر:"سقيتك وإياه"، وفي المظهر على المظهر: "قام زيد وعمرو"، فإن كان المضمر مرفوعا متصلا لم تعطف عليه حتى تؤكده، تقول: " جئتَ أنت وزيدٌ"، ولو قلت:" قمتَ وزيدٌ" ـ بغير توكيد ـ لم يَحسن، قال تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجُك الجنةَ﴾(١)، وربما جاء في الشعر غير مؤكد، قال عمر بن أبي ربيعة(٢):

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ(٣)

وقد ورد في القرآن غير مؤكد ، قال الله تعالى :﴿أءذا كنا ترابا وَآباؤنا﴾(٤).

فإن كان المضمر منصوبا حَسُنَ العطف عليه، تقول:"ضربتك وبشرا". فإن كان المضمر مجرورا لم تعطف عليه إلا باعادة الجار، تقول:"مررت بك وببكر، ونزلت عليه وعلى محمد"، ولو قلت:"مررت بك وزيدٍ" كان لحنا(٥)، على أنهم قد أنشدوا:

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٥، وسورة الاعراف الآية ١٩ .

(٢) في الأصل" عمرو" .

(٣) البيت من بحر الخفيف، وهو من ملحقات ديوانه ٤٩٠، وفي شرح المفصل٣/٧٤، ٧٦ والمقاصد النحوية٤/١٦١، وبدون نسبة في الكتاب٢/٣٧٩، والإنصاف٤٧٥، ٤٧٧، وشرح الأشموني٣/١١٤، والخصائص٢/٣٨٦ .

(٤) سورة النمل الآية ٦٧ والذي حسنه الفصل بالخبر .

(٥) هذه مسألة من المسائل الخلافية، وقد تبع فيها المؤلف البصريين. ينظر الإنصاف مسألة ٦٥ ص: ٤٦٣ وما بعدها .

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتشتُمنا

فاذهب فما بك والأيامِ من عجب(١)

وقد اختلف في قوله تعالى:﴿تساءلون به والأرحام﴾(٢) ، فالخفض على إضمار الخافض، تقديره: تساءلون به وبالأرحامِ .

ومنه قول العجاج(٣) حين سئل : كيف حالُك؟ فقال: خيرٍ عافاك ا لله ، يريد: بخير.

وقال الحسن(٤):" تقديره:"اتقوا ا لله واتقوه في الأرحام فلا تقطعوها(٥)، وقال ابراهيم(٦):" هو كقولك: أسألك با لله وبالرحمِ(٧) .

---

(١) البيت من بحر البسيط ، ولم أقف على نسبة قائله ، وهو من شواهد الكتاب ٣٨٢/٢، والإنصاف ٤٦٤، وشرح المفصل ٧٨/٣، ٧٩، وشرح الاشموني ١١٥/٣ ، والمقاصد النحوية ١٦٣/٤، والدرر ١٩٢/٩٠/١، والحجة في القراءات السبع٩٤، وخزانة الادب ١٢٣/٥، والكامل ٣٩/٣، والمقرب ٢٣٤/١، وإعراب القرآن للنحاس٤٣١/١،

وقربت : شرعت .

والشاهد فيه:"فما بك والايام" حيث عطف على الضمير المخفوض دون اعادة الخافض وهذا لحنٌ عند البصريين ، وجائز عند الكوفيين ومن وافقهم . ينظر الانصاف٤٦٣/٢، ٤٧٤ .

(٢)سورة النساء الآية ١ .

قرأ حمزة " والارحامِ" بالخفض على العطف على المضمر المخفوض في"به" ، وقرأ الباقون بالنصب، ينظر السبعة ٢٢٦، والكشف ٣٧٥/١، والتيسير ٩٣، وغيث النفع ٩٥، والنشر ٢٤٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، وجامع البيان ٢٢٦/٤، والكشاف ٤٩٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٢/٥، والبحر ١٥٧/٣، والحجة في القراءات السبع ١١٨، وحجة القراءات١٨٨.

(٣) ينظر الحجة في القراءات السبع ١١٩ .

(٤) هو الحسن بن يسار البصري .

(٥) نص الحسن:" اتقوا ا لله الذي تساءلون به ، واتقوه في الأرحام " ينظر جامع البيان ٢٢٧/٤ .

(٦) هو ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي .

(٧) ينظر جامع البيان ٢٢٦/٤، والجامع لأحكام القرآن ٣،٢/٥ .

والنصب على تقدير: اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها"، قالوا(١): ويبطل الخفض من ثلاث جهات :

أحدها: أن الظاهر(٢) لا يعطف على المضمر المجرور إلا باعادة الجار، لا يقال:"مررت بك وزيد"، لأنَّ المضاف والمضافَ إليه ــ يعني الجار والمجرور ــ كالشيء الواحد، فلا يجوز فيه التقديمُ والتأخيرُ ، إلا لضروة الشاعر ، كما أنشدنا من الشعر./ ٩٢ ب

والجهة الثانية: ــ أن النبي صلى الله عليه وسلم ــ نهى عن أن يُحلفَ بغير اللهِ ، فكيف ينهى عن الشئ ويؤتى به ؟.

والثالثة: أن الجار والمجرور كالشئ الواحد فلا يُضمر كما يضمر الرافع والناصب ، لا يقال:"مررت زيد" وهو يريد: بزيد ، وزعم البصريون جميعا أنه لحنٌ ، قال عبد الله ابن خالويه:"وليس لحنا عندي ، لأنَّ ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى النبي ــ صلى الله عليه ــ أنه قرأ "والأرحامِ" ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفا إلا بأثر، فإن كان البصريون لم يسمعوا اضمار الخافض فقد سمعه غيرهم(٣)، على أن من أجاز الخفض في " الأرحامِ" وافق من لم يُجز ، في أن الاختيار هو النصب ،فافهم .

---

(١) هذا وجه القراءة عند البصريين ، حيث أنكروا الخفض ، وأبطلوه من وجوه . ينظر الحجة في القراءات السبع ١١٨ .

(٢) كلمة "إلا" زائدة في الأصل.

(٣) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٢٢٨/١ ــ ٢٢٩ ، والحجة في القراءات السبع ١١٨،١١٩ .

(الباب السادس)
في ذكر المعرفة والنكرة

أوردناه في التوابع ، لما ذكرنا أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة ، فهو إذا لائق بهذا الموضع ، ليوقف على حقيقتهما ، ويعلم كيفية إعرابهما ، فالذي يتعلق بغرضنا من أحكام المعرفة والنكرة ثلاثةُ أحكام بعد ذكر حدّ المعرفة والنكرة .

أما النكرة: فهو كل اسم ينكره السامع ولا يقف على اينيته(١) حتى يُعرَّف بعلامةٍ ، وهذا الاسم النكرة أبدا: اسم نوع من الأنواع أو جنسٍ من الأجناس ، كقولك:"رجل" فإنه يدل على كل ذَكَرٍ من نوع الناس .

وقيل في حد النكرة: مالم تخصَّ الواحدَ من جنسه(٢)، نحو:"رجلٍ، وغلامٍ" فإنه إذا قيل: "رجل" لم يدر السامع أي شخص هو من أشخاص الناس ، وعَرفَ أنه ذَكَرٌ من جملة ذلك الجنس ،فيصير مجهولا منكرا عنده .

وقيل في حده: النكرة كل اسم وُضعَ ليدل على واحد من جنس لا بعينه ، ألا ترى أن قولنا:"رجلٌ" موضوع للدلالة على واحد من الأشخاص التي لها هذه الصورة المعلومة، من غير أن يخص هذا دون ذاك ، فلا يعقل من قولك:" جاءني / رجل" أنك أردت زيداً دون عمرو ، بل يصلح لكل واحد من الجنس على طريق البدل ومعنى البدل: أن يكون إمّا لهذا وإما لذلك ، وهذه الألفاظ في حد النكره متقاربةٌ في المعنى .

٩٣ م

وتُعتَبرُ النكرة بـ"اللام" وبـ"ربّ" نحو:" الرجلُ والغلامُ"، وربّ رجلٍ وربّ غلامٍ".

---

(١) هكذا في الأصل، ولعلها آنيته بمعنى حقيقته إذ في كتاب التعريفات للجرجاني: الآنية: تحقق الوجود العيني من حيث مرتبته الذاتية: ينظر ص: ٣٨ . .

(٢) ينظر اللمع ١٥٨ .

واعلم أن بعض النكرات أعمُّ وأشيع من بعض ، فأعمُّ الأسماء وأبهمُها "شيء"، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعا(١)، قال الله تعالى:﴿إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾(٢)، فسماها شيئا وإن كانت معدومة ، فالموجود إذا أخص من الشيء ، لأنّك تقول:"كل موجود شيءٌ، وليس كل شيء موجودا" .

والمحدَث أخص من الموجود ، لأنّك تقول:" كل محدثٍ موجودٌ ، وليس كل موجودٍ(٣) محدَثاً .

والجسم أخص من المحدث ، لأنك تقول:"كل جسم محدث وليس كلُّ محدث جسما". فعلى هذا مراتب النكرات في إيغالها في الإبهام ومقاربتها الاختصاص .

واعلم أن المضاف إلى النكرة نكرة مثلها ، فقولك:"خاتم فضة ، وباب ساج ، وغلام رجل، وراكب فرس ، ورجلُ صدق"، وكل ما أشبه ذلك نكرة ، فلا فرق بين أن تقول:"خاتمٌ" وبين أن تقول"خاتم فضة" في أن يكون كل واحد منهما نكرة ، وإنما ينفصل المضاف من الذي لم يضف بزيادة تخصيص ، فأما أن تُعرِّفه بالإضافة فلا .

وكذلك تصف المضاف إلى النكرة بمثل ما تصف به النكرة غير المضافة ، تقول:"هذا ثوبُ ديباجٍ حسنٌ" كما تقول: "هذا ثوبٌ حسن" .

واعلم أنّ من حكم النكرة أن يوصف(٤) بالجملة كما يوصفُ بالمفرد ، ويجب أن يكون في الجملة ذكرٌ يعود إلى الموصوف ، مثاله قولك:"مررت برجل أبوه منطلق ، وأتاني رجل عليه جبةُ ديباجٍ ، ورأيت رجلاً له رواءٌ(٥) ومنظر"، والجملة في هذا كله

---

(١) وقيل: هو الموجود الثابت المتحقق في الخارج. ينظر التعريفات ص: ١٣٠ .

(٢) سورة الحج الآية ١ .

(٣) في الأصل:" موجودا" .

(٤) العود على لفظ النكرة .

(٥) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

صفة للنكرة قبلها ، وفيها ذكر / كما ترى ، ولو عريتها من الذكر كان محالا ، ٩٢ب
كما قلنا في "باب المبتدأ والخبر"(١) .

واعلم أنه لا يصح أن تجعل الجملة صفة للمعرفة ، فلو قلت:"مررت بالرجل أبوه منطلق" ـ على أن تجعل هذه الجملة صفة للرجل ـ لم يجز ، ولكن ينبغي لك إذا أردت هذا النحو أن تتوصل إليه بـ"الذي"، فتقول:"مررت بالرجل الذي أبوه منطلق"، والنحويون يقولون: إن "الذي" وصلة إلى وصف المعارف بالجملة كما أن "ذو"(٢) وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، تفسيره: أنك تقول:"مررت برجل ذي مال وامرأة ذات سوار"، فتتوصل بـ"ذو" إلى وصف الرجل بأن له مالا ، والمرأة بأن لها سوارا ، ولو حاولتْ ذلك من غير"ذو" لم تصل إليه ، لأنَّه لا يمكن أن يقال:"مررت برجلٍ مالٍ وامرأةٍ سوارٍ"، فاعرفه .

وإذا أردت أن تجعل "ذو" صفة للمعرفة أدخلت الألف واللام على المضاف إليه ، وذلك قولك:" مررت بزيد ذي المال ، وبالمرأة ذاتِ السوار" .

واعلم أنه لا يجوز إضافة "ذو" إلى غير أسماء الأجناس فلا يقال:"ذو زيد وذو عمرو" وكذلك لا يقال:" ذوك وذوه ، أما قول الناس:" ذَوُوه" فلا يجوز الأخذ به والتعويل عليه ، وقد جاء في الشعر :

أَحْسَنُ المَعْرُوفِ مَالَمْ ... يُبْتَذَلْ فِيهِ الوُجُوهُ
إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ ... مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ(٣)

---

(١) ينظر ص: ١٦٤ .

(٢) جاء في الحاشية: "فصل ذو مال" ولم يتبعه المؤلف بما يدل على أنه من المتن، والكلام مستقيم بدونها

(٣) البيتان من مجزوء الرمل ، وهما لابي العتاهية في ديوانه ٥٠٢ . ورواية الديوان:

إنما يُعرفُ بالفضل ... من الناس ذَوُوهُ
أفضل المعروف ما لم ... تبتذل فيه الوجوهُ

وهما بلا نسبة في شرح المفصل ١/٥٣/٣/٣٨، والهمع ٤/٢٨٤، والدرر ٢/٦١، واللسان (ذو وذوات) ١٥/٤٥٨ .

فهذا أحسنُ من قولهم:"ذَووه"، يردون الهاء إلى نحو:"زيدٍ وعمرو"، لأنّ الهاء في"ذَووه"(١) يعود إلى الفضل ، وهو اسم جنس ، فصار كأنه قال: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذَوو الفضل .

واعلم أن الأجناس تُكسِبُ الأعيان صفةً باختصاصها بها مثل: إن المال يكسب الرجل وصفَ الغنى ، والسوارَ يكسبُ المرأةَ التزين وعلى هذا القياس ، ولا يُتصور ذلك في الأعيان ، أعني: أنه لا يُتصور أن يُكسب "زيدٌ" "عمرا" صفة ، فلهذا لا يصح أن تقول:"ذَوو زيد"،أما البيت فإنما صَلُح فيه من أجل أن الهاء ضميرُ جنسٍ تقدم ذكره، فصار كأنه أعاد اسم الظاهر كما ذكرنا تقديره / . ٩٤ م

وأما حد المعرفة: فهو ما خَصّ الواحد من جنسه(٢)، وقيل: المعرفة هو الاسم الذي يكون سمةً لشخص من أشخاص الناس وسائر الحيوان ، ولكورةٍ(٣) من الكور ، وبلدة من البلدانِ ، أو موضع من المواضع ، فيصير سمة إذا ذُكَر(٤)عُرف .

والمعارف خمسة أقسام: الأسماء المضمرة ، والأسماء الأعلام ، وأسماء الإشارة(٥)، وما تعرّف باللام ، وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف .

---

(١) أي في البيت الشعري .

(٢) ينظر اللمع ١٥٩ .

(٣) الكورةُ: المدينة والصقع، جمعها كُور ، ينظر اللسان : (كور) ١٥٦/٥.

(٤) أي: إذا ذكر لفظُهُ عُرِفَ .

(٥) لم يفرد المؤلف للأسماء الموصولة قسما خاصا ، بل جعلها مع أسماء الاشارة . كما سيأتي بيانه ، وقد سار على طريقة ابن جني ، ينظر اللمع ١٥٩ .

والأسماء المضمرة على ثلاثة أقسام:

منفصل: وهو الذي يمكن أن يُتكلم به غير موصول بشئ، كـ"أنت"، وإيّاك، وهو، وهم.

ومتصل: وهو الذي لا يُتكلم به إلا موصولا بشئ ، كالتاء في "فعلت" .

ومستكن: وهو الذي لا لفظ له ، ويكون شيئا في النية ، نحو أن تقول:"زيد ضرب"، تريد: ضرب هو .

ثم اعلم أن كل ضمير(١) فلا بد من أن يكون ضميرَ منصوب أو مرفوع أو مجرور .

فأما المنفصل فعلى ضربين: مرفوع ومنصوب ، ولا يكون ضميرَ مجرور ، اذ المجرور لا يكون إلا متصلا ، كالكاف في "بك" ، والسببُ ــ في أن المجرورَ لا يكون له ضمير منفصل ــ أن المجرور لا يتقدم على الجار كما يتقدم(٢) المنصوب على الناصب ، ولا يقع بينه وبين الجار فصلٌ إلا في شئ لا يُعتد به ، بل يكون أبدا ملتزقاً به .

والضميرُ يتبع الظاهر في الفصل والوصل ، فإذا كان "زيدٌ" من قولك:"غلامُ زيدٍ، ومررت بزيدٍ" لا ينفصلُ عن "الغلام" "والباء" استحال أن يكون له ضميرٌ منفصل .

والمتصل يكون ضميراً لكلٍ من الأنواع الثلاثة ، فيكون ضميرَ مرفوع ومنصوب ومجرور.

ومن حكم المجرور والمنصوب أن يشتركا في الضمير ، فيكون لفظُ الضمير فيهما واحدا ، تقول:"مررت بك ورأيتك ، ومررت به ، ورأيتُه ، ومررت بكما ، ورأيتُكُما، ومررت بكم ، ورأيتُكم".وعلى هذا القياس ، لا يختلف منصوبٌ ومجرورٌ إلا في شئ واحدٍ وهو "ياء" المتكلم ، فإن من شأنه إذا كان / ضميرَ منصوبٍ ٩٤ ب

---

(١) يقصد الضمير المتصل .

(٢) النص في الأصل: "كما لا يتقدم المنصوبُ على الناصب" بإضافة كلمة "لا"، والصواب ما أثبته .

ـــ ثـم كـان في الفعـل ـــ تُلْحَقُ قبلَه نـونٌ ، نحـو:"أكرمـني وأعطـاني ، ويكرمـني ويعطيني". فإذا كان ضميرَ مجرورٍ لم تلحقْه هذا النون إلا في أشياء قليلة ، وهـي: مـني ، وعني ، ولدني ، وقدني ، وقطني بمعنى حسبي،

فإذا جاوزت ذلك فليس إلا أن تدع النون ، كقولـك:"غلامـي ، وداري ، وثوبـي ، وبي ، ولي ، وإليّ .

والضميرُ المستكن يكونُ ضميرَ مرفوعٍ أبدا ، وهذه صور الضمائر .

أما المنفصل المرفوع فنحو: أنا ، ونحن ، وأنتَ ، وأنتُما ، وأنتُـم ، وأنـتِ ، وأنتُمـا ، وأنتن ، وهو ، وهما، وهم ، وهي ، وهما ، وهُنّ .

والمنصوب نحو: إيـاي ، وإيانـا ، وإيـاكَ ، وإياكُمـا ، وإيـاكم ، وإيـاكِ ، وإياكمـا ، وإياكُنَّ ، وإياه ، وإياهما ، وإياهم ، وإياها ، وإياهما ، وإياهُنَّ .

فأما الضمير المتصل فمرفـوع نحـو:" قمـتُ ، وقمنـا ، وقمـتَ ، وقمتُمـا ، وقمتُـمْ . وللمخاطبة: قمتِ ، وقمتُما ، وقمتنَّ . وللغائب في "قام"، قامـا ، قـاموا . وللغائبـة في: قامت ، قامتا ، قمنَ . والياء في: أنت تقومين ، وقومي .

وأما الضمير المنصوب المتصل فالياء في: كَلَّمني . وفي التثنية والجمع جميعـا: كَلَّمنـا ، والكاف للمخاطب في: رأيتُك ، وفي التثنية: رأيتُكما . والجمع: رأيتُكم . وللمخاطبـة: رأيتُك ، ورأيتُكما ، ورأيتكُنَّ . وللغائب: رأيتُه ، رأيتُهما ، رأيتُهم، وللغائبـة: رأيتُهـا ، رأيتهما ، رأيتهنَّ"، وقد ذكرنا اشتراك المنصوب والمجرور في الضمير .

وأما المستكنُّ فإن هاهنا أربعةُ أمثلة من الفعـل يكـون فيهـا ضمـيرٌ مسـتكنّ ، وهـي: افعَلْ وأفعَلُ ، ونفعلُ وتفعلُ ، إذا كان التاءُ للخطاب ، وما عدا هذا من الأفعال فإنه إذا ارتفع به الظاهر لم يكن فيه ضميرٌ ، وإذا / تقدم شئ ثم أردت أن تردَّ الفعل إليـه كـان حينئذٍ في ذلك الفعـل ضمـيرٌ مسـتكنٌّ للـذي تقـدم ، تقـول:"ضـربَ زيـدٌ" فـلا يكـون في"ضربَ" ضميرٌ ، "وزيد ضربَ" فيكون فيه ضميرٌ ، أي: ضربَ هو ، وكذلـك كـل اسم كان صفة ـــ كـ"ضاربٍ ، وقائمٍ ، ومضروبٍ ، وحسنٍ ، وشديدٍ " ـــ إذا ارتفع به

٩٥م

الظاهر لم يكن فيه ضمير ، وإذا لم يرتفع به الظاهر فلا بد من أن يكون فيه ضمير ، تقول:"زيد ضارب أبوه" فلا يكون في"ضارب" ضميرٌ ، وتقول:"زيدٌ ضاربٌ" فيكون في"ضاربٍ" ضميرٌ لـ"زيدٍ"،أي: زيدٌ ضاربٌ هو . وقد ذكرنا في "باب" المفعول به"— حكمُ اتصال الضمير وانفصاله(١) .

وأما الأسماء الأعلام : فما خُصَّ به الواحد فجُعِلَ علما له ، كـ" عبدِ الله ، وزيدٍ" وما أشبهه ، ومعنى العلم: أنه اسم وضع لشيءٍ بعينه ، بشرط ألا يقع على كل ما يشبهه، ومن ذلك الألقاب نحو:" أنفُ الناقةِ" " وعائذ الكلبِ " .

فأما أسماء الاشارة: فـ"هـذا" للحاضر ، والتثنية في الرفع"هـذان"، وفي الجر والنصب"هذين" "وذلك"للغائب(٢) ، والتثنية:"ذانك، وذينك" وهـذه(٣) وهاتان وهاتين، وتلك وتِيْكَ وتانك وتَيْنِك" والجمع"هؤلاءِ" ، و"هؤلاءِ" مقصور ممدودٌ . وأولاءِ وأُولا ممدود مقصورٌ .

و"ها" في جميع هذا حرفٌ معناه: التنبيه ، وإنما الاسم ما بعده ، والكاف في جميع ذلك للخطاب ، وهي حرفٌ لا اسم .

وكذلك "الذي والتي"(٤) وتثنيتهما وجمعُهما ، وكلُّ ما كان بمعنى"الذي"(٥) .

---

(١) ينظر ص ٢٥٩-٢٦٠ .

(٢) يقصد بالغائب البعيد .

(٣) في الأصل "هاذه" .

(٤) هكذا يلحق المؤلف الأسماء الموصولة بأسماء الاشارة ، وقد أفرد غيره بابا مستقلا لها وهو الشائع في كتب النحو .

(٥) مثل "ما" و "من" الموصولتين .

وأما ما تعرَّف باللام فنحو:"الرجلِ والغلامِ ، والطويل والقصير ، والألف واللامُ على ضربين:

أحدهما: أن يكون لتعريف الجنس ، كقولك:"الرجلُ خير من المرأة ، وخلق ا للهُ الرجلَ على صورةٍ كذا ، وليس الدينارُ كالدرهم"، والمراد بهذا كلّه الجنسُ على الإطلاق .

والثاني: أن يكون الألف واللام لتعريف العهد ، وهو أن تقول:"جاءني الرجلُ" تريد رجلا قد عهده المخاطب ، أو جرى ذكره ، وسبق / وصفه منك ، وهذا الحكم في كل موضع رأيت الألف واللام للقصد إلى واحد من الجنس بعينه ، وذلك أنك لا تُلحق الألف واللام ـ في اسم الرجل ـ في هذا الوجه حتى يتقدم المعرفة منك ، وممن تخاطبه بالرجل الذي تعنيه ، وكذلك إذا قُلت:"حضرت الصلاةُ" ، فإنك لا تقول ذلك حتى يَعلمَ الذي تخاطبُه أية صلاةٍ تعني ؟ .

٩٥ ب

وأما ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فنحو:"غلامي ، وصاحبُ زيدٍ ، وجارية هذا ، ودار الرجل ، وطرف رداء عمرو" ، لأن كلَّ نكرةٍ تضاف إلى معرفة معرفةٌ ، وذلك على شرط وهو: أن تكون الإضافة حقيقية لا يقدر فيها الانفصال ، كما ذكرنا حد الحقيقية في "باب الإضافة"(١) ، هذا أحدُ الأحكام الثلاثةِ المذكورةِ في أول الباب ، وهو تعريفُ النكرة بالإضافة أو بالحاق الألف واللام .

الحكم الثاني من أحكامهما(٢) حكمُ إعراب خبر المعرفة والنكرة ، فتقولُ إذا أتبعت الاسم المعرفة اسما نكرة وجعلته خبرا عن المعرفة كان منصوبا ، تقول:" هذا عبدُ ا لله قاعدا ، وهذا أخوك مقبلا"، تنصب الخبر لمجيئه نكرة بعد المعرفة ، وقد ذكرنا ذلك في "باب الحال"(٣) والقطع . وإذا أتبعت الاسم النكرة نكرةً أخرى كان نعتا له ، فأُجري

---

(١) ينظر ص٣٨٢ .

(٢) أي من أحكام المعرفة والنكرة .

(٣) ينظر ص٢٨٣ .

على إعرابه ، نحو:"هذا رجلٌ مقبل ، وفرسٌ جواد"، فترفع الخبر لأنه يصير نعتا له ، والنعت تابعٌ للاسم كما قدمنا ، فكذلك كلُّ خبر يتبع الاسم النكرة فإنه يصير نعتا له.

الحكم الثالث: إذا جمع بين المعرفة والنكرة في لفظ ، ما يكون حكم خبرهِمَا ؟

فنقول: الحكم في ذلك إذا اجتمعا أن يُغلَّب المعرفةُ على النكرة ، فيصير الحكم في الإعراب لها مثل قولك: هذا عبدُ الله ورجلٌ مقبلين"، لأنك تقول:" هذا عبدُ الله مقبلا، وتقول:" هذا رجل مقبلٌ"، فإذا جمعتهما جعلت الحكم للمعرفة ، كما أنَّك إذا جمعت / بين المذكر والمؤنث في خبر جعلت الحكم في باب التذكير والتأنيث للمذكر ، فتقول:"هذا رجل وامرأة مقبلان"، فتذكّرُ ولا تؤنث ، فافهم ان شاء الله .

٩٦ م

الباب السابع

في الحكاية

إذا استفهمت بـ"مَنْ" عن الأعلام والكنى فإن شئت رفعت على الظاهر ، وان شئت حكيت الإعراب الذي ذكره في المذكور، إذا قال:"نصرت عمرا" قلت:"مَنْ عمرٌو"، وان شئت قلت:"من عمراً"؟" على الحكاية . وكذلك إذا قال :"جاءني محمدٌ" قلت: "مَنْ محمدٌ"، فـ"محمدٌ" رفعٌ إن شئت على الظاهر ، وان شئت على الحكاية ، وإذا قال: "بَصُرتُ بمحمد" قلتَ:"مَنْ محمد"، وان شئت قلت"من محمدٍ" . وتقول في الكنية إذا قال : "رأيتُ أبا الفتح" مَنْ أبو الفتح؟ ، وان شئت قلت:" من أبا الفتح؟ ، وإذا قال بَصُرتُ بأبي الفتح" قلتَ:" مَنْ أبو الفتح"؟ ، وان شئت قلت:" من أبي الفتح" . وإذا قال:" جاءني أبو الفتح" قُلتَ:" من أبو الفتح؟ . وهو رفع على الظاهر أو على الحكاية.

فأما إذا قيل: "رأيت أباك، أو كلمت صديقَك" فلا يجوز في أمثاله إلا الرفع(١) ، فتقول:"من أبوك ؟ ومن صديقُك؟"، لأن "أباك" و"صديقك" ليسا علمين ولا كُنيتين.

وإن عطفت وقلت: ومن زيد ؟ أو فمن زيدٌ؟" رفعت مع العطف لا غير .

فإن سألت بـ"من" عن نكرة حَكيت الإعراب في "مَنْ" نفسها في الوقف(٢) ، إذا قال:"رأيت رجلا" قلت:"مَنَاْ" وإذا قال:"جاءني رجل" قلت:" مَنُو"، وإذا قال:" مررت برجل" قلتَ:"مَني؟، و"عندي رجلان" قلت:"منانِ"؟ و "رأيت رجلين" قلت:"مَنَينْ" ، بسكون النون في ذلك كله ، و"عندي رجال" قلت:" مَنُونْ ، و "مررت برجال" قلت:" منين" .

وتقول في المؤنث إذا قال:"عندي امرأة":مَنَهْ،"وعندي امرأتان" قلت:"مَنتانْ"، و"رأيت امرأتين" قلت:"مَنَتينْ" و"مررت بنساء" قلت:"مَنات، هذا كله في الوقف .

---

(١) ينظر اللمع ٣٠٧ .

(٢) أي: ألحقت بمن علامة الإعراب

أما / في حال الوصل فلا يجوز ، بل تُسقط العلامة من الجميع ، فتقول إذا قال:" رأيت نساءً، وكلمني رجلٌ ، وبَصُرتُ بامرأة، مَنْ يافتى؟ في هذا كله ، ولا يجوز الحاق العلامة في الوصل إلا في ضرورة الشعر مثل قوله: ٩٦ ب

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا: الجِنُّ قُلْتُ: عِمُوا ظَلاَمَا(١)

وإذا سألت بـ"أيّ" عن النكرة أعربتَها في الوصل والوقف معا ، إذا قال:"جاءني رجل" قلت:" أيٌّ يا فتى ، و"رأيت رجلاً" قلت:" أياً يا فتى ، و"مررت برجل" قلت:" أيٍ يا فتى" ، و" جاءني رجلان" قلتَ:" أيان"، و"رأيت رجلين ، ومررت برجلين" قلت: "أيينِ"، و"جاءني رجالٌ" قلت:" أيونَ"، و"رأيت رجالا ، ومررت برجال" قلت:"أيينَ" و"جاءتني امرأةٌ" قلت:" أيَّةٌ"في الوصل و"أيَّةْ" في الوقف ، و"رأيت امرأةً" قلت:"أيةً"، و"بصُرت بامرأةٍ" قلت:" أيةٍ"، و"جاءتني امرأتان" قلت:"أيّتان يا فتى(٢) ، و"بَصُرتُ بامرأتين" قلت:" أيّتَين يا فتى(٢) ، و"جاءتني نساءٌ" قلتَ:"أياتٌ يا فتى(٢) ، و"رأيتُ نساءً ومررت بنساءٍ" قلت:" أيَّاتٍ يا فتى(٢) .

وعلى هذا قياسُ الباب فافهم ، وإنما أوردتُه في هذا القسم لأنه يَجعلُ سؤالَهُ في الإعراب تبعاً لكلام الأولِ ، فهو إذا نوعٌ من التوابع .ا هـ

---

(١)البيت من بحر الوافر ، وهو من الأبيات المختلف في نسبتها ، فقد نُسب لشمير بن الحارث الضبي . في النوادر ١٢٣.

ونسبه ابن يعيش لشمر بن الحارث الطائي ينظر شرح المفصل١٦/٤، والدرر٢١٨/٢، ونَسبه الأزهري إلى شمر بن الحارث الضبي أو تأبط شراً ينظر شرح التصريح٢٨٣/٢، والمقاصد النحوية٤٩٨/٤، وقد ورد من قصيدة منسوبةٍ لجذعْ بن سنان ينظر خزانة الادب١٧٧/٦،ونسب لشَمر الغساني في شرح الأشموني٩٠/٤، وبلا نسبة في الكتاب٤١١/٢، والمقتضب٣٠٧/٢، والجمل٣٣٦، والهمع٣٤٦/٥، وشرح ابن عقيل٤٢٦/٢، وشرح شواهد الشافيه٢٩٥، والخصائص١٢٩/١ .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

فهرس الفهارس

١. فهرس الآيات القرآنية

آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

الإسراء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الزخرف

سورة الدخان

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة ق

سورة الطور

سورة النجم

سورة القمر

سورة الرحمن

سورة الواقعة

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الممتحنة

سورة الصف

سورة الجمعة

سورة المنافقون

سورة الطلاق

سورة التحريم

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة الجن

٣ .فهرس الأحاديث النبوية

٣ . فهرس الأشعار

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
الهمزة المضمومة:			
ماء	الوافر	حسان بن ثابت	٢٠٥،٢٠٦
الشتاء	الوافر	الربيع بن ضبع الفزاري	٢١٢
السماء	الوافر	-	٣٥٠
خفاء	الوافر	-	٣٥٠
الباء الساكنة:			
رب	المتقارب	أبو الطيب المتنبي	١٣٠
الباء المفتوحة:			
قريبا	الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٢١٦
رقيبا	الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٢١٦
اختلابا	الوافر	جرير	٣٣٥
الباء المضمومة:			
اكتئابها	الطويل	أبو ذوئيب الهذلي	١٤٩
العذب	الطويل	نصيب	٢١٤
الثعلب	الكامل	ساعد بن جويه	٢٧٥
مذهب	الطويل	الكميت	٣١٦
أب	الكامل	الراعي	٣٣٢
الباء المكسورة:			
العراب	الوافر	-	٢١٦
بصاحب	الطويل	النابغة الذبياني	٣١٩

٤ .فهرس الأرجاز

٥. فهرس الأمثال والحكم

٦ . فهرس الأماكن والبلدان

٧.فهرس الكتب الواردة في النص

٨. فهرس الجماعات والطوائف

٩. فهرس الأعلام

العلم	الصفحة

حرف الجيم:

حرف الحاء:

العلم	الصفحة

العلم	الصفحة

حرف الكاف:

حرف الميم:

حرف النون:

العلم	الصفحة
النابغة الذبياني	١٧٣، ٢٦٩، ٣١٧
نافع	٢٢٩، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٧٠ .
ابن ناصر	١٨
ابن النجار	٢٢
النجاشي الحارثي	١٢٥
أبو النجم العجلي	١٥٤
النحاس	٤٩، ١٥٥، ١٦٤، ١٦٧، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٨٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٨٩، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٧ .
نصيب	١٧٧، ٢١٤، ٣٧٦ .
نظام الملك ابن علي الطوسي	١٥
ابن نقطة	٢٢
النواح الكلابي	٨٩، ٢٩٥
أبو نواس	٣٩٦

حرف الياء

العلم	الصفحة
يعقوب	١٢٧، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٣، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٩٠ .
يونس	٤١، ١٣٤

١٠.المصادر والمراجع

أ. الكتب المخطوطة:

- الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي. مخطوط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٦٧٣).
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة. مخطوط مصور بمركز البحث العلمي رقم: "١٠٥٢" .
- المنتخب من مشيخة السمعاني. مخطوط. مصورة بمركز البحث العلمي برقم: "١٠٢٦" .

ب. الكتب المطبوعة:

- الإبدال، لأبي الطيب اللغوي. حققه وشرحه ونشر حواشيه الأصلية وأكمل نواقصه: عز الدين التنوخي. ١٣٨٠هـ - ١٩٦٣م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تأليف: الشيخ أحمد محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء. دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان .
- أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق: محمد الدالي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي. تحقيق: الدكتور مصطفى أحمد النماس. القاهرة: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- الأزهية في علم الحروف، تأليف: علي بن محمد النحوي الهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. دمشق: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور محمد البنا ومحمد عاشور، دار الشعب، القاهرة ١٣٩٣هـ .

- أسرار العربية للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق: محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقي بدمشق: ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

- الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد . تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي بمصر .

- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، دار صادر - بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .

- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. الطبعة الرابعة، دار المعارف بالقاهرة .

- الأصمعيات لأبي سعيد بن عبد الملك بن قريب الأصمعي. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر .

- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي. مطبعة مؤسسة الرسالة - بيروت: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين. الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر - بالقاهرة .

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج. تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري. القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: ١٣٧٣هـ - ١٩٦٣م .

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الأعلام، تأليف: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة السادسة: ١٩٨٤م .

- الأغاني للامام أبي الفرج الأصفهاني. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، وطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٥هـ - ١٩٢٧م .

- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليموسي. نشره: عبد الله البستاني، بيروت: ١٩٠١م .

- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري ابن الباذش. متوفى سنة: ٥٤٠هـ، حققه وقدم له: الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

- الأمالي لأبي علي القالي. دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، بيروت - لبنان .

- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنى العلوي، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة - مصر .

- الأمالي الشجرية، املاء: الشريف ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسنى، المعروف بابن الشجري. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

- أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى: ١٣٨٢هـ. المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة .

- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي. تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة .

- أمالي المرتضى للشريف المرتضى بن الحسين الموسوي العلوي تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية: ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

- الأمثال لأبي عكرمة الضبي. تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، دمشق: ١٩٧٤م.

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء ابن الحسين العكبري. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية: ١٣٦٩هـ .

- الأنساب لأبي سعيد السمعاني. الطبعة الأولى: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ـ الدكن ـ الهند: ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري النحوي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري المصري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، لبنان ـ بيروت .

- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م .

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي. الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، دار الفكر .

- البداية والنهاية لابن كثير. القاهرة: ١٣٤٨هـ .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الأشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ .

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب ـ القاهرة .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان .

- البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. الطبعة الرابعة. دار الفكر للطباعة والنشر .

- تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: محمد مرتضى الزبيدي. الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية سنة: ١٣٠٦هـ. منشورات: دار مكتبة الحياة. بيروت ـ لبنان .

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. مطبعة السعادة بمصر: ١٣٤٩هـ .

- تاريخ دمشق الكبير للإمام أبو القاسم علي الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر. هذبه ورتبه: عبد القادر بدران. دار المفسر ـ بيروت. الطبعة الثانية: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

- تاريخ دولة آل سلجوق للعماد الأصفهاني. اختصار: الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصبهاني. مطبعة الموسوعات بمصر: ١٣٨٠هـ ـ ١٩٠٠م .

- تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. شرحه ونشره: السيد أحمد صقر. الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م. دار التراث ـ القاهرة .

- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات ـ الكويت، ط الأولى ١٤٠٥هـ .

- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة للإمام محمد بن محمد الجزري. حققه وعلق عليه: محمد الصادق قمحاوي، وعبد الفتاح القاضي. دار الوعي بحلب. الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤١٥هـ .

- تذكرة الحفاظ للإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ، الطبعة الرابعة. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدر أباد ـ الدكن ـ الهند: ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م

- التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

- تفسير غريب القرآن لأبي محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق: السيد أحمد صقر. دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان .

- التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب للإمام الرازي. الطبعة الأولى. طبع بالمطبعة البهية المصرية: ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م .

- التقيد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد لأبي بكر بن محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطة. طبع وزارة المعارف والشئون الثقافية الهندية. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر أباد ـ الدكن ـ الهند: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م . الطبعة الأولى .

- التهذيب لابن يعيش الصنعاني، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م دار الجيل ـ بيروت .

- تهذيب الألفاظ لأبي يعقوب بن اسحاق السكيت. وقف على طبعه الأب لويس شيخو اليسوعي. بيروت. الطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين سنة: ١٨٩٥م .

- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني. حيدر أباد ـ الهند: ١٣٢٥هـ .

- تهذيب سير أعلام النبلاء. تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. أشرف على تحقيق الكتاب: شعيب الأرنؤوط . الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م. مؤسسة الرسالة ـ بيروت .

- التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني. تحقيق: اوتو برتزل. استانبول: ١٩٣٠م.

- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. الطبعة الأولى، طبعته: دار الكتب المصرية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الأخيرة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . دار الفكر. بيروت - لبنان .

- الجمل في النحو لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني. تقديم وتحقيق: الدكتور عبد الحليم عبد الباسط المرصفي. الناشر: دار الهاني للطباعة .

- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، ودار الأمل. بيروت: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي. حققه وعلق عليه وزاد في شرحه: د.محمد علي الهاشمي. طبعته: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- جمهرة اللغة لابن دريد. دار صادر — بيروت. مطبعة: دائرة المعارف العثمانية — حيدر أباد الدكن ١٣٤٥هـ .

- الجنى الداني في حروف المعاني. تأليف: حسن بن قاسم المرادي. تحقيق: طه محسن. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر: ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- حاشية الأمير على المغني. للشيخ: محمد الأمير. طبع مع المغني بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .

- حاشية يس العليمي على التصريح. بهامش التصريح على التوضيح .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني. بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه. تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم. الطبعة الرابعة: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م . دار الشروق - بيروت .

- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم: أبو بكر بن مجاهد. تصنيف: أبي علي الفارسي. حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م . دار المأمون للتراث - دمشق .

- حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. منشورات: جامعة بنغازي. الطبعة الأولى: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

- الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية للدكتور: محمد ضاري حمادي. بغداد: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- حماسة البحتري لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق لويس شيخو بيروت ١٩١٠م .

- الحماسة البصرية لصدر الدين بن أبي الفرج بن الحسين البصري. اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: الدكتور مختار الدين أحمد. الطبعة الأولى. مطبعة: دار المعارف العثمانية - حيدر أباد - الدكن - الهند: ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- الحماسة الشجرية لابن الشجري هبة الله بن علي بن حمزة الحسنى. تحقيق: عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمص. منشورات وزارة الثقافة - دمشق: ١٩٧٠م .

- الحيوان. تأليف: أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. الطبعة الثانية. شركة مكتبة ومطبعة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

- خزانة الأدب ولب لباب العرب. تأليف: الشيخ عبد القادر البغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بمصر .

- الخصائص. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني. حققه: محمد علي النجار. الطبعة الثانية. دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. تـأليف الفاضل الرحالـة: أحمد ابن الأمين الشنقيطي. دار المعـارف للطباعـة والنشـر ــ بـيروت ــ لبنـان. الطبعـة الثانية: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ديوان أبي دؤاد الإبادي. نشـره: جوستاف جرونيـاوم، ضمـن دراسـات في الأدب العربي. ترجمة: الدكتور: احسان عباس. بيروت: ١٩٥٩م .
- ديوان أبي نواس. شرح غريبه: محمود واصف. العمومية بمصر: ١٨٩٨م .
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري المسمى: "التبيـان بشـرح الديـوان". ضبطه وصححه ووضع فهارسـه: مصطفـى السـقا، وإبراهيـم الإبيـاري، وعبـد الحفيـظ شلبي. دار المعرفة - بيروت .
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي. دراسة وجمع وتحقيق: الدكتـور حسن محمد باجودة. دار التراث - القاهرة .
- ديوان أبي النجم العجلي شعره ورجزه. صنعه وشرحه علا الدين أغا. النادي الأدبي - الرياض: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان الأسود بن يعفر. صنعه: الدكتور نوري حمودي القيسي. بغداد: ١٩٧٠م.
- ديوان امرىء القيس. ضبطه وصححه: الأسـتاذ مصطفـى عبـد الشـافي. دار الكتـب العلمية. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . بيروت - لبنان .
- ديوان امرىء القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثالثـة. دار المعـارف. القاهرة: ١٩٦٩م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت. جمع وتحقيق ودراسة الطبعة الثانية. صنعه: الدكتور عبـد الحفيظ السطلي. المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٧٧م .
- ديوان جران العود. رواية: أبي سعيد السـكري. الطبعـة الأولى. مطبعـة دار الكتـب المصرية بالقاهرة: ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م .
- ديوان حاتم الطائي، الدكتور: فوزي عطوي. دار صعب. بيروت: ١٩٨٠م .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. دار صادر. بيروت .

- ديوان ذي الرمة. الطبعة الثانية: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق - بيروت .

- ديوان الراعي النميري، تحقيق رايبهرت - فايبرت، بيروت ١٤٠١هـ .

- ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي. منشورات دار الإقامة الجديدة. بيروت. الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- ديوان زهير بن أبي سلمى. دار بيروت للطباعة والنشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. بيروت .

- ديوان شعر الحادرة. إملاء: أبي عبيد الله محمد العباسي اليزيدي عن الأصمعي. حققه وعلق عليه: الدكتور ناصر الدين الأسد. دار صادر. بيروت: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- ديوان شعر المتلمس الضبعي. عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي: ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م. جامعة الدول العربية. معهد المخطوطات العربية.

- ديوان الصمة بن عبد الله القشيري . جمعه وحققه: الدكتور عبد العزيز محمد الفيصل. النادي الأدبي - الرياض: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- ديوان عامر بن الطفيل. رواية: أبي بكر ابن القاسم الأنباري. دار صادر. بيروت: ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م .

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت: ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

- ديوان عدي بن زيد العبادي. حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد: ١٤٨٥هـ - ١٩٦٥م. وزارة الثقافة والارشاد . شركة دار الجمهورية للنشر. بغداد .

- ديوان علقمة الفحل بشرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان،المعروف بالأعلم الشنتمري. حققه: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب. الطبعة الأولى: ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت: ١٣٩٨هـ .

- ديوان الفرزدق. دار بيروت للطباعة والنشر: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. بيروت .

- ديوان الفرزدق. شرحه وعني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الأولى: ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .

- ديوان القطامي. تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. بيروت: ١٩٦٠م .

- ديوان كثير عزة. جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس. نشر وتوزيع: دار الثقافة. بيروت - لبنان: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- ديوان كعب بن مالك الأنصاري. دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني. ساعدت جامعة بغداد على نشره. مكتبة النهضة. بغداد .

- ديوان مجنون ليلى، تحقيق عبد الستار فراج، دار مصر ١٣٨٢هـ .

- ديوان مزرد بن ضرار. تحقيق: خليل إبراهيم العطية. بغداد: ١٩٦٢م .

- ديوان المفضليات مع شرح وافر لأبي القاسم الأنباري. عني بطبعه كارلوس يعقوب لايل. مطبعة الأدباء اليسوعيين. بيروت: ١٩٢٠م.

- ديوان معن بن أوس المزني سنة: ٦٤هـ. صنعة: الدكتور نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن: ١٩٧٧م. مطبعة دار الحافظ. بغداد .

وتحقيق عمر سليمان القطان، دار العلم - جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

- ديوان النابغة الذبياني. شرح وتقديم: عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

- ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب. الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة: ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. دار القلم - دمشق .

- الروض الأنف في تفسير ما اشتمل على حديث السيرة لابن هشام السهيلي. مطبعة الجمالية بمصر: ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي. دار الفكر للطباعة والنشر .

- رياض الصالحين للإمام النووي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. المكتب الإسلامي. بيروت. دمشق .

- السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق: الدكتور شوقي ضيف. الطبعة الثانية. دار المعارف .

- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني. دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. دار القلم. دمشق .

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ذيل اللآلي للوزير أبي عبيد البكري الأوني. تحقيق: عبد العزيز الميمني. الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. دار الحديث. بيروت - لبنان .

- سنن الترمذي المسمى الجامع الصحيح. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومصطفى الحلبي. الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ.

- سير أعلام النبلاء. تصنيف: الإمام شمس الدين محمد أحمد بن عثمان الذهبي. حققه: شعيب الأرنوؤط محمد نعيم العرقسوس. الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. مؤسسة الرسالة. بيروت .

- السيرة النبوية لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. دار المعرفة. بيروت - لبنان .

- شعر متمم بن نويرة. جمع وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار. مساعدة جامعة بغداد: ١٩٠٨م .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الله بن العماد الحنبلي. دار الأوقاف الجديدة. بيروت .

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد لحميد، المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٥هـ .

- شرح أبيات سيبويه. تأليف: أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي. حققه الدكتور محمد علي سلطان. دار المأمون للتراث. دمشق - بيروت: ١٩٧٩م .

- شرح أبيات مغني اللبيب. صنعه: عبد القادر عمر البغدادي. حققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. منشورات: دار المأمون للتراث. دمشق - الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- شرح أشعار الهذليين. صنعه: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري. حققه: عبد الستار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة. القاهرة.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي . القاهرة .

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ هجر للطباعة والنشر .

- شرح التصريح على التوضيح للشيخ: خالد الأزهري. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- شرح ديوان أبي العتاهية. دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح ديوان الأعشى. تحقيق: كامل سليمان. دار الكتاب اللبناني. بيروت ـ لبنان. الطبعة الأولى .

- شرح ديوان جرير. نشر إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني. الطبعة الأولى: ١٩٨٢م. بيروت - لبنان .

- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. ضبطه وصححه: عبد الرحمن البرقوقي. دار الأندلس. بيروت - لبنان .

- شرح ديوان الحماسة للإمام الشيخ: أبي زكريا يحيى التبريزي الشهير بالخطيب. عالم الكتب. بيروت - لبنان .

- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد الحسن المرزوقي. نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون. الطبعة الثانية. القاهرة. مطبعة لجنة التأليف .

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى: ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م. مطبعة السعادة بمصر .

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري. حققه الدكتور إحسان عباس. وزارة الإرشاد والأنباء. الكويت: ١٩٦٢م .

- شرح شافية ابن الحاجب للشيخ: رضي الدين محمد الحسن الإستراباذي النحوي. حققها الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام. دار الفكر للطباعة والنشر .

- شرح شواهد الشافية للإمام الجليل عبد القادر البغدادي. انظرها مع: شرح شافية ابن الحاجب .

- شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني، وهو الكتاب الموسوم بالمقاصد النحوية. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي .

- شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي، المطبعة الشرقية، القاهرة ١٣٠٧هـ .

- شرح شواهد المغني. تأليف: الإمام جلال الدين السيوطي. نشر العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي - رحمه الله -. لجنة التراث العربي .

- شرح القصائد التسع المعلقات لأبي جعفر النحاس . فرانكفورت. جمهورية ألمانيا الاتحادية .

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الرابعة. دار المعارف - القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- شرح القصائد العشر للتبريزي. حقق أصوله وضبط غرائبه وعلق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد. يطلب من مكتبة محمد علي صبيح وأولاده. مصر. الطبعة الأولى: ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .

- شرح الكافية للإمام رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح الكافية الشافية. تأليف: العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني. حققه: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

- شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الزوزني. دار الكتاب العربي. بيروت - لبنان. الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح المفصل. تأليف الشيخ موفق الدين يعيش النحوي. عالم الكتب. بيروت - لبنان.

- شرح المفضليات لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري. تحقيق: كارلوس لايل. بيروت: ١٩٢٠م .

- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، الناشر: الهيئة المصرية للتأليف والنشر القاهرة: ١٣٩٠هـ -

- شعر الراعي النميري وأخباره المتوفى سنة: ٩٠هـ. جمعه وقدم له وعلق عليه: ناصر الحاني . دمشق: ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م. مطبوعات المجمع العلمي العربي. دمشق .

- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر: ١٩٦٦م.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة. لندن. مطبعة بريل: ١٩٠٢م .

- شعر العجير السلولي. صنعه: محمد نايف الدليمي. المورد. المجلد الثامن. العدد الأول بغداد: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- شعر الكميت بن زيد الأسدي. جمعه وحققه: الدكتور داود سلوم. بغداد: ١٩٧٠م.

- شعر النابغة الجعدي. الطبعة الأولى: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. منشورات: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بدمشق .

- شعر النجاشي الحارثي. تحقيق: الدكتور سليم النعيمي. مطبوعات المجمع العلمي العراقي: ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

- شعر نصيب بن رباح. جمع وتقديم: الدكتور داود سلوم. مطبعة الإرشاد. بغداد: ١٩٦٧م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي. تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي. عالم الكتب. الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر. طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه. القاهرة .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الأولى. القاهرة: ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م .

- ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي. تحقيق: السيد لإبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى: ١٩٨٠م .

- الضرورة — ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني. تحقيق: منجي الكعبي. تونس: ١٩٧١م .

- طبقات الحنابلة لأبي يعلى. تحقيق: محمد حامد الفقي. القاهرة: ١٩٥٢هـ .

- طبقات الشافعية للسبكي. تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو الحلبي. مطبعة عيسى الحلبي. القاهرة: ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- طبقات الشافعية للأسنوي. تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري. بغداد: ١٩٧٠م - ١٩٧١م .

- طبقات فحول الشعراء لابن سلام . قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني. القاهرة .

- طبقات المفسرين للداودي. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان .

- طبقات المفسرين للسيوطي. تحقيق: علي محمد عمر. الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ. الناشر: مكتبة وهبة .

- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. دار المعارف. القاهرة .

- العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد، وزارة الإرشاد والأنباء - الكويت ١٩٦٠م .

- العقد الفريد لأبي عمر بن عبد ربه الأندلسي. تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، ولإبراهيم الأبياري. القاهرة. لجنة التأليف والترجمة والنشر: ١٣٩٣هـ - ١٩٨٣م. الطبعة الثانية .

- عيون الأخبار. تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٧٣م .

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. نشره: براجستراسر. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثالثة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- غيث النفع في القراءات للعلامة سيدي علي النوري الصفاقس. الطبعة الأولى: ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م. المكتبة التجارية الكبرى. مصر.

- الفصيح لأبي العباس بن ثعلب. تحقيق ودراسة: الدكتور عاطف مدكور. دار المعارف بمصر .

- قيس ابن الملوح المجنون وديوانه. حققه وقدمت له بدراسة نقدية في حياة الشاعر وديوانه: الدكتورة شوقية إناجق. مطبعة الجمعية التاريخية التركية. أنقرة: ١٩٦٧م.

- الكافية في النحو للإمام جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي. تحقيق د. طارق نجم.دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- الكامل في التاريخ لابن الأثير. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الخامسة: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ الفجالة ـ مصر .

- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م . عالم الكتب. بيروت .

- الكشاف للزمخشري. دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

- كشف الظنون لحاجي خليفة. استنبول: ١٩٤١م .

- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني. تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر. مطبعة الإرشاد . بغداد: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمؤلفه: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان. الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. مؤسسة الرسالة. بيروت .

- اللباب لابن الأثير. مصر: ١٣٥٦هـ .

- لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت ـ لبنان .

- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني. حيدر أباد ـ الهند: ١٣٣١هـ .

- اللمع في العربية. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق: حامد المؤمن. الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. عالم الكتب.

- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب. شرح وتحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الرابعة: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. دار المعارف. القاهرة - مصر .
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. دار الرفاعي بالرياض. الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني. حققه محمد محيي الدين عبد الحميد. دار القلم. بيروت - لبنان .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تأليف: أبي الفتح عثمان ابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي. الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. دار سزكين للطباعة والنشر .
- المحرر الوجيز لابن عطية. تحقيق: الرحالي الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي صادق. الطبعة الأولى. قطر: ١٣٩٨هـ. الدوحة .
- المخصص لابن سيده. الطبعة الأولى. المطبعة الكبرى الآميرية ببولاق ١٣٢١هـ .
- المدارس النحوية. تأليف الدكتور شوقي ضيف. الطبعة الثانية. دار المعارف بمصر.
- المذكر والمؤنث لأبي زكريا الفراء. حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة دار التراث. القاهرة. الطبعة الثانية .
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. الطبعة الثانية: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب. تحقيق: علي حيدر. دمشق: ١٣٩٢هـ .
- المساعد على تسهيل الفوائد للإمام بهاء الدين بن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- المسند للإمام أحمد بن حنبل. المطبعة الميمنية بمصر: ١٣١٣هـ .

ـ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: د.حاتم الضامن. مؤسسة الرسالة. الطبعة الرابعة: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

ـ المصطلح النحوي تأليف الدكتور عوض القوزي، منشورات جامعة الملك سعود ١٤٠٦هـ .

ـ المعارف لابن قتيبة. حققه د.ثروت عكاشة. الطبعة الرابعة. دار المعارف. القاهرة .

ـ معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعده البلخي المجاشعي. دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. عالم الكتب. بيروت .

ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج. شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

ـ معاني القرآن لأبي زكريا الفراء . تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٨٠م. الطبعة الثانية .

ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي. دار المأمون. القاهرة: ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م .

ـ معجم البلدان لياقوت الحموي البغدادي. عني بتصحيح وضعه وكتابة المستدرك: محمد أمين الخانجي بقراءته على: الأستاذ الأديب النحوي لرواية الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي. الطبعة الأولى: ١٣٢٤هـ ـ ١٩٠٦م. مطبعة السعادة القاهرة .

ـ معجم الشعراء لأبي عبيد الله المرزباني. بتهذيب المستشرق الأستاذ: الدكتور سالم الكرنكوي. دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان. الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

ـ معجم شواهد العربية. تأليف: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م. الناشر: مكتبة الخانجي بمصر .

- معجم شواهد النحو الشعرية. د.حنا جميل حداد. الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض .

- معجم ما استعجم للبكري، تحقيق مصطفى السقا - القاهرة ١٩٤٥م .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه: فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. دار الحديث . القاهرة .

- المعجم الوسيط. الطبعة الثالثة. مجمع اللغة العربية .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الباز - عباس أحمد الباز .

- المفصل في علم اللغة للزمخشري. علق عليه: الدكتور محمد عز الدين السعيدي. الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. دار إحياء العلوم. بيروت .

- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، المعارف ١٣٧١هـ .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بالشواهد الكبرى للإمام العيني محمود. بهامش خزانة الأدب. طبعة دار صادر. بيروت .

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. بيروت .

- المقرب. تأليف: علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني. بغداد. الطبعة الأولى: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ .

- المنصف. شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي. تحقيق: الأستاذ إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين. الطبعة الأولى: ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م. إدارة إحياء التراث القديم .

- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم لأبي القاسم الآمدي. ينظر: مع كتاب معجم الشعراء .

- الموشح للمرزباني. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الفكر العربي .

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة: خديجة الحديثي. وزارة الثقافة والإعلام العراقية. دار الرشيد للنشر. بغداد: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة: ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي. دار الكتب المصرية - ١٩٣٢م .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الصباغ. دار الكتب العلمية. بيروت .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، المعروف بالأعلم الشنتمري. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. منشورات معهد المخطوطات العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- نوادر أبي زيد. تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق. بيروت. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- الهادي في الإعراب إلى طريق الصواب لابن القبيصي، تحقيق وتقديم الدكتور محسن العميري، دار التراث - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- هدية العارفين للبغدادي. استنبول: ١٩٦٤م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي. تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت .

- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي. باعتناء هلموت ريتر. دار النشر فرانز ستاينر بفيسبادن: ١٣٨١هـ - ١٩١٢م .

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان. تحقيق: د.إحسان عباس. دار صادر. بيروت .

١١. فهرس الموضوعات

أولاً: (الدراسة)

ثانياً: الكتاب المحقق

١. الفهرس الإجمالي: (أقسام الكتاب وأبوابه)

٢.الفهرس التفصيلي